علي هارون

خيبة الانطلاق

أو فتنة صيف 62

دار القصبة للنشر

علـي هـارون

خـيبة الإنـطـلاق

فتـنـة صيـف

الـجزائر 1962

ترجمـة :الصادق عماري

آمـال فـلاح

مراجعة : مصطفى ماضي

دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – حيدرة – 16012 الجزائر

تدمك : 5 – 411 – 64 – 9961
الإيداع القانوني : 2002 – 2455

أول قانون للتاريخ هو عدم قول أي شيء خاطئ.
وثاني قانون هو الجرأة على قول ما هو حقيقي.

شيشرون

لماذا هذا الكتاب...
ولماذا ينشر الآن...

عندما كان هذا الكتاب قيد الإعداد، ذكرت جريدة جزائرية في مقال تحت عنوان صائب هو: «الاخوة الأعداء» كيف أن سباقا جنونيا نحو السلطة إحتدم بين جيل نوفمبر منذ اليوم الأول لميلاد الدولة الجزائرية. وكتبت الجريدة، بعد أسابيع وهي ساخطة على تشويه الماضي:

«مضى اليوم على هذا الكفاح خمس وأربعون عاما، ويتحمل صانعوه الرئيسيون (...) الذين بدأوا يخرجون شيئا فشيئا عن صمتهم مسؤولية تعليمه وكتابته[1]».

وهكذا دقت ساعة تبليغ الرسالة.

وفعلا فان العزم على تقديم شهادات للتاريخ كان منذ عشريات عدة هاجسا يقض مضجع بعض المؤتمنين عليه. ومن ذلك أن بعضا من الصفحات الموالية كان ينتظر النشر منذ سنين، لكن تعاقب الأنظمة المتسلطة، المعادية لحرية التعبير، وانتظار الظرف الملائم للكشف عن تلك الصفحات أدى الى ترك الأمر للزمن يفعل فعله.

ان بعض رجالات الصيف الكئيب لسنة 1962 فارقوا الحياة وبعضهم مازالوا على قيد الحياة.

واذا كان من الواجب أن نخص الأحياء منهم بالاعتبار، فلا يجب علينا نحو الأموات – زيادة عن الاحترام – إلا قول الحقيقة. «فأول بادرة عن فساد الأخلاق

1 – جريدة الوطن 04 و 09 أوت 1999

هي استبعاد الحقيقة» كما قال أحد القدماء. وفضلا عن ذلك من يستطيع الزعم بأنه يمتلك كل الحقيقة؟ فكل واحد من رفقاء الكفاح لم يدرك منها الا جانبا واحدا، والبعض الآخر لم يستوعب منها على نحو جيد إلا برهة قصيرة. لهذا اقتصر اهتمامنا على الفترة الممتدة بين 27 ماي و29 سبتمبر 1962، فترة عشناها من الداخل وأحسسنا بها احساسا أليما.

والآن ما الذي يتعين قوله أوالسكوت عنه ؟ إن الكتابة بصدق تعني بالتأكيد رواية الحلقات المجيدة من تاريخ ثورتنا التحريرية والحلقات الأقل مجدا، رواية بطولات البعض وحسابات البعض الآخر (وإن كانت حسابات مقرونة بأعمال بطولية)، رواية الاجماع على الكفاح وخلافات القادة. لكن الشيء الذي يبقى حقيقيا بعد كل الشيء ومؤثرا بعمق في اولئك الذين عايشوه هو هذه المعركة التي قادها رجال لهم قناعتهم ومواطن ضعفهم، جدارتهم وعيوبهم... فكانت المعركة – لهذا السبب – ملحمة حقيقية لم تسنح لأجيال أخرى فرصة معايشتها.

إن قول الحقيقة لا يكون صالحا في كل وقت خصوصا خلال سنوات العتمة و«لغة الخشب» حيث كانت الثورة وبعض قادتها محل تقديس بينما طال التشويه صورة البعض الآخر ولف النسيان آخرين مؤقتا أونهائيا، وهو نسيان أريد له أن يكون انتقائيا. لكن يظل «صحيحا كون الذي لا يجهر بالحقيقة وهو يعرفها يجعل من نفسه متواطئا مع الكذابين والمزورين والمنافقين».

إن قول الحقيقة خلافا للتيار المدعم بالرواية الرسمية للأحداث ربما يعني المساهمة في زعزعة اليقين واحداث الاضطراب في الأمن الاجتماعي. لكن ليس هذا قصدنا. كل ما في الأمر أن طموحنا هو أن نعيد بأمانة سرد تجربة قاسية ونسلم الأجيال الجديدة ما يبدو لنا جزءا من الحقيقة خصوصا أن الوقت ما يزال مواتيا. ذلك أن شعبا محترما هو شعب يتحمل تاريخه بما فيه من أحداث أليمة ومريرة.

من جهة أخرى لماذا يكون الشاهد المشارك في صنع الحدث ملتزما بالحقيقة بينما كان طرفا فيما جرى بحكم مشاركته تلك ؟ آلا يكون الانسان الملتزم في

غالب الأحيان منحازا ؟ ورغم ذلك «فلا يستطيع كتابة الحقيقة الا أولئك الذين أحسوا بها». فلنكن اذن متواضعين، فلا أحد يحتكر الحقيقة، ولكل واحد الحق في الاحتجاج شريطة أن يدعم أقواله بوقائع ثابتة ووثائق أصلية أوبمراجع موثوقة خدمة للتاريخ. ذلك أنه اذا كان ماضي شعب ما يفسر حاضره ويحدد شرط مستقبله، فماذا يكون مصيرنا اذا كان ماضينا مغشوشا أو مزوراً؟

ونقدم اليوم في هذه الصفحات سردا موضوعيا قدر الامكان لمرحلة شديدة التأثير في تاريخنا قد يكون آخرون عايشوها أواستوعبوها أوقيموها على نحو مختلف. وليس في نيتنا الخوض في خصام أو حتى اعادة فتح جروح يجهلها أغلبية الجزائريين أرادها الجيل الأكبر أن تبقى ملتئمة كليا.

وإنه لعمل تافه وغير مجد لو عمدنا هنا الى إجراء حساب رديء لنؤكد على من كانت له في طرابلس الأغلبية أو الأقلية بفارق ضئيل في الأصوات. إن التاريخ لا يتكرر لكن التغيرات المفاجئة في هذا المؤتمر يجب أن تكون كما يبدو معروفة على نحو أفضل لمحو الآثار السيئة الراسخة الى حد أن الصحافة – خلال الاقتراع الرئاسي الأخير – تناقلت صداها ومازال رنينها المؤسف يطرق السمع.

عند حديثنا على رؤسائنا السابقين كادت بعض العبارات أن تفلت. ومهما قيل بشأنهم، فهم كانوا ممثلين للدولة، وقد راعينا صفتهم هذه. واذا كان شيء من التقييم يبدوانتقاصا من قيمتهم فالمقصود به ليس الرجال لكن عملهم السياسي، اننا لا نغذى الحقد اتجاه أحد أو الخشية من أي كان. وقد لا يعجب كلامنا البعض فليعذرنا أولئك الذين يعتقدون أننا أسأنا إليهم بغير حق. هدفنا الوحيد هو أن نحلل بلا مواربة سلوكات مازالت آثارها مستمرة الى اليوم.

وقد اخترنا أيضا أن نستشهد مطولا – عند الضرورة – بأقوال الأطراف الفاعلة «لأن الانسان مقيد بأقواله» مفضلين هذا الاستشهاد على تأويلات الآخرين. كما أننا حاولنا أن نولي أهمية للوقائع بالتقليل من التعاليق التي لا تلزم إلا أصحابها.

وأخيرا حافظنا على أسماء الأمكنة الشائعة آنداك تجنبا لأي اضطراب ومراعاة لتطابقها مع المعلومات اليومية لذلك الوقت. أما فيما يخص التعابير المستعملة وقتئذ فلا يبدو ضروريا تبديلها بغيرها حتى وان كان غيرها أشد ملائمة. وهكذا كان الأهالي حتى الاستقلال يسمون في الاصطلاح اللغوي الكولونيالي «مسلمين» دون أن يكون لهذ ه التسمية مدلول ديني، لأن لفظ جزائرين كان من شأنه أن يذكر بوجود بلد هو الجزائر تحول إسمه بمصطلح قنوني سياسيي إلى : المقاطعات الفرنسية الثلاث. واستمر الأمر كذلك في البلاغات والصحافة مدة طويلة بعد الاستقلال. فالأساطير كثيرا ما يكون عمرها طويلا.

هذا هو إطار هذا العمل. وتلك هي المبادئ التي يسترشد بها. فهل تم احترام هذا الاطار وتلك المبادئ ؟ على القارئ أن يحكم.

ونؤكد الآن أن هذا الكتاب علاوة على تذكيره لنا بحقبة هامة من تاريخنا نريده في المقام الأول أن يكون تحية صادقة لذكرى أولئك المجاهدين الذين سقطوا من كلا المعسكرين خلال الفتنة بصفتهم إخوة أعداء، فلا الحقد كان يحركهم ولا شيء في الحقيقة كان يفرقهم سوى الرغبة الجامحة عند بعض القادة في أن يكونوا أول من يستولي على السلطة. إن لأولئك الشهداء شهادة مضاعفة لأن من يموت سدى يموت مرتين.

ونريد لهذا الكتاب بعد ذلك أن يكون رسالة أمل للأجيال الصاعدة التي لا تعرف من الماضي القريب إلا أجزاء موجهة، وإلى الآخرين الذين يتناقص عددهم بمرور الوقت، وربما كانوا أكثر اطلاعا عسى أن يعيدوا النظر في الأحداث من زاوية جديدة بمقارنة أكثر صفاء خالية من ضباب الالتزام الحزبي.

لقد كان الهدف الأساسي لهذا الكتاب هو رفع الستار على مرحلة بقيت خفية، ألا وهي نهاية حرب التحرير الوطنية. إن تطرقنا لمراحل حساسة من ثورتنا المجيدة أمر يحتم علينا عدم إخفاء بتاتا ما حدث من اضطرابات لا مفر منها في كل ثورة، والتي ستهز جملة القناعات غير الراسخة آنذاك. ومهما كلّف ذلك، فإن الحقيقة – حتى وإن كانت مؤلمة – هي أفضل من الصمت أو المسكوت عنه، ومن الأكاذيب.

يفرض علينا الأمر كذلك الابتعاد قدر الإمكان عن الحدث ذاته، حتى لا نقع – رغم أن هذا الأمر صعب المنال – في إشراك التبرير الذاتي بإلقاء التهم على الآخرين وذم ورفض كل ما قاموا به.

إن الزوبعة التي أثارتها «الخرجة» الأخيرة للرئيس السابق أحمد بن بلة في اتهاماته ضد عبان رمضان وبخاصة أرضية الصومام، التي تبقى نص مؤسس الدولة الجزائرية، تكشف بوضوح الجهل المستفحل الذي يميّز المدرسة والجامعة الجزائرية. أليس هذا دليل على جمود وانغلاق الفكر عندنا؟

أم آن وقت كتابة التاريخ الحقيقي للملحمة الثورية الجزائرية، التي لا تحتاج في ذلك إلى أي مدح أو مثالية؟ هل يحق للأطراف الفاعلة في حرب التحرير، والتي لا تزال على قيد الحياة، أن تجعل من شهادتها وديعة لا تمس*، أو من واجبها أن تصفيها من كل العيوب التي تكون موضوع لها كل حرب. حتى وإن كانت تحريرية؟

أو هل كان «للغة الخشب» التي تتميز بها أنظمة الفكر الأحادي، أن فرضت أو، أقل من ذلك، قللت من إسهام البناة الحقيقيين للاستقلال، في الوقت الذي كانت ترفع من شأن أصحاب السلطة، في انتظار إنحنائها أمام الأسياد الجدد؟

إنها جملة من التساؤلات يحاول هذا الكتاب أن يجد لها أجوبة متوخيا في ذلك الوصول إلى أكبر قدر ممكن من القراء.

وما ترجمة هذا الكتاب الذي حرّر في نسخته الأولى بالفرنسية ما بين جويلية وأكتوبر 1999، إلا إرادة منا لإنارة القارئ الجزائري الذي يتقن لغة الضاد، حول مرحلة هامة من تاريخنا، والتي أرادت لها ضرورات الحكم السياسي، منذ الاستقلال، أن تبقى مظلمة.

---

* – ملاحظة المراجع: كثيرون هم أبطال ثورة التحرير الذين رفضوا ويرفضون كتابة شهاداتهم، لقد رحل منهم الكثير ورحلت معهم شهاداتهم ومن بينهم الفاعلين الرئسيين أمثال المناضل المرحوم لمين دباغين.

بتعريجه على أربعة أشهر من سنة 1962، فإن هذا العمل يطمح قبل كل شيء أن يساهم، دون أية عقدة أو مجاملة، في تطهير الماضي وفتح الطريق، في مطلع القرن هذا القرن، لجزائر تحترم قيمها العريقة والراسخة أساسا في دولة القانون.

الجزائر في 15 نوفمبر 2002

الفصل الأول

دورة طـــرابـلـس

في ليلة الخامس إلى السادس جوان، من عام 1962م، تعالت أصداء المشادات الدائرة في تلك القاعة المخصصة لاجتماعات مجلس شيوخ الملك الليبي، إدريس. وامتد اللغط خارج النوافذ المغلقة... هذه الليلة شهدت مواجهة بين عضوين هامين من المجلس الوطني للثورة الجزائرية. مواجهة كانت الأولى من نوعها. فقد وجه نائب الرئيس بن بلة، كلاما عنيفا إلى الرئيس بن خدة. احتدت اللهجة وسرى عنف الخطاب بين الحاضرين. واختلط الحابل بالنابل، فتطايرت في الجو كلمات مليئة بالشتم والإهانات الجارحة والأحقاد الدفينة. وما كان من عمر بوداوود، رئيس الجلسة، إلا أن أعلن تعليق النقاش، تفاديا لتفاقم الوضع.

كانت الساعة الثانية عشر ليلا وعشر دقائق، ساعة اختصرت أقل صفحات تاريخنا مجدا. لكن ما جرى لهذا المجلس (وهو أعلى هيئة ج ت و[1] التي حازت وقتئذ على إعجاب عدد من الدول واحترام الأغلبية الأخرى) حتى ينتكس ويسقط في صراعاته الداخلية ؟ هل كانت توجد أسباب عميقة أدت إلى المجازفة بالانقسام القاتل في وقت بدأ فيه تجسيد أمل ضارب في القدم ؟ لماذا وصل الأمر إلى المجابهة والقدح ؟

وفعلا، فقبل ذلك بعدة أيام، أي في 27 ماي 1962م، قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإجراء دورة استثنائية قصد تحضير الحدث الهام، حدث استقلال الجزائر المرتقب.

ساعتها كان بيد واحد من المشاركين في الدورة، ثلاثة وثائق. عناوينها كالتالي:

---

1 – جبهة التحرير الوطني (ج – ت – و)

– برنامج جبهة التحرير الوطني التمهيدي، الخاص بتحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية.

– الملحق الأول : الحزب .

– الملحق الثاني : المهام العاجلة لجبهة التحرير.

وكان جدول الأعمال يتمثل في مناقشة هذه المحاور الثلاث. بالإضافة إلى تعيين «إدارة» أو «مكتب سياسي» مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اتخاذها. تمثلت وثيقة العمل الأساسية في مشروع[1] برنامج تم تحريره بالحمامات، في تونس. مشروع سيتحول إلى «**ميثاق طرابلس**» بعد المصادقة عليه.

وقد جاء في الملحق الثاني للوثيقة ما يلي: «على المكتب السياسي أن يعود الى الجزائر ويأخذ على عاتقه تنظيم الحزب، وإرساء قواعده، بمجرد أن تنتهي أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية». .

لقد كان من المنطق أن ينتظر الجميع انعقاد أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني (الذي كان انعقاده مقررا خلال الشهرين التاليين للاستقلال) لكي تتم مناقشة برنامج بهذا الطموح، وذلك بمساهمة قاعدة واسعة تمتد عبر كل التراب الوطني، وتضم مناضلي ومجاهدي الداخل. إن مؤتمر بهذه المميزات يكون مؤهلا أكثر للحسم في خيارات جذرية من هذا النوع. وملزما لقوى جبهة التحرير الوطني في مجملها. فلماذا تم تحديد تاريخ هذه الدورة في ماي 1962، وبطرابلس بالضبط ؟

إن البحث عن الأسباب التي أدت إلى التعجيل بعقد هذه الدورة، ينطلق من معاينة الصلاحيات العاجلة التي كان المكتب السياسي يطمح إلى الحصول عليها، من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ولو لم نأخذ هذه الاعتبارات مأخذ الجد، لما فهمنا النية الكامنة وراء هذه العجلة.

---

1 – هذا النص المسحوب بآلة رونيو (52 صفحة)، ساهمت اللجنة المكونة من كل من محمد بن يحي، محمد حربي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، وعبد المالك تمام، في إعداده .

وتعود للمكتب السياسي مهمة إرساء قواعد الحزب وتحضير الاستفتاء وتنظيم انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية. ويفوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية المكتب السياسي لتعيين «المرشحين بالتشاور مع المجالس الولائية». ويكون على هذا المكتب – حال انتهاء الاجتماع – أن يقيم بالجزائر العاصمة، ليكون ممثلا للسلطة العليا لجبهة التحرير الوطني، خلال الفترة الانتقالية الحاسمة – الممتدة من وقف إطلاق النار إلى أول مؤتمر للجبهة – وبذلك، يكون للمكتب السياسي اليد العليا على الهيئات التي تنوي جزائر الغد إنشاءها، خلال الأسابيع الثلاثة التي تلي تاريخ الاستقلال – المحدد بالثاني من شهر جويلية[1].

وفي هذه الحالة، يسمح الانضمام إلى هذا المكتب، بممارسة تأثير حاسم على المستقبل القريب للبلاد. وطبقا لذلك، فان الشخص الذي يحوز على أغلبية الأصوات يضمن، بكل تأكيد، التحكم في زمام مصير البلاد.

وتجدر الملاحظة هنا، أننا اخترنا استعمال كلمة «مكتب سياسي» في ما سوف يلي من فصول، وهي صيغة مفروضة الاستعمال، بدل كلمة «إدارة» وهي كلمة معربة كانت مستعملة آنفا.

هذا المكتب السياسي، لو تم انتخابه بصفة نظامية، خلال هذه الدورة، لتمتع بسلطة دون قيد أو شرط. وبذلك فان الولايات التي بدأت تراودها نزعات طامحة للاستقلال الجهوي، ما كانت تعارض هذه الهيئة – وليدة السلطة العليا المجسدة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية – لأنها كانت جزءا منها، بدليل حيازتها على مقاعد فيها بصفة مباشرة، أو عبر التمثيل.

أما عن الهيئة التنفيذية المؤقتة، المنعزلة في منطقة روشيه نوار بالقرب من الجزائر العاصمة فإنها كانت تفتقر إلى الشرعية التاريخية. ولم يكن لها أية قوة سياسية، نظرا لعهدتها العابرة.

---

1 – جاء في اتفاقيات أيفيان، أن إجراء الانتخابات يتم بعد ثلاثة أسابيع من الإعلان عن الاستقلال.

ومن ثم، تسنى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتشاور بالترتيب في: «مشروع الحمامات» ثم الملحق الأول، فالثاني. وأن يدع جانبا مشروع البرنامج الذي أعدته فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[1]. والذي تم توزيعه على الحاضرين، دون أن يحظى بمناقشة مفصلة.

نفس المصير لقيه النص الذي أعدته هيئة الأركان العامة لجيش التحريرالوطني[2]. وكذا النص الذي قدمه الحاج بن علا، والذي لم نعرف على وجه التحديد، من يقف وراءه وأي فريق يمثله.

لقد اكتفى المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدعوة هيئة التحرير إلى أخذ هذه النصوص بعين الاعتبار غداة التحرير النهائي لمشروع الحمامات، بعد أن تمت مناقشته في الجمعية العلنية.

تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية

انعقدت الدورة في قاعة مجلس الشيوخ، بطرابلس. وجلس أعضاء المجلس حول الطاولة الحديدية الضخمة. أما المكتب المكلف بإدارة النقاش، فقد سبق وان تم انتخابه في الجلسات السابقة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[3].

وقد كان مكونا من السادة علي كافي ومحمد بن يحي، رئيسا. ومساعديه عمر بوداوود.

على يسار المكتب جلس أعضاء الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (لم يكن شغل المقاعد محددا من قبل (أعضاء المجلس).

وانتشرت هنا وهناك آلات صوت مكبرة أمام الحاضرين. وقد تم تسجيل كافة النقاشات...

1 – كراسة من سبعة وثمانين صفحة مسحوبة على آلة رونيو. الأرشيف الوطني.

2 – قاعدته موجودة بغارديماو، وهو مشكل من العقيد بومدين ومساعديه، الرائدين سليمان قايد احمد، وعلي منجلي.

3 – تمت المصادقة عليه في أول جلسة من هذه الدورة.انظر ادناه.

على يسار الرئيس، جلس أعضاء المؤتمر بالترتيب التالي[1]:

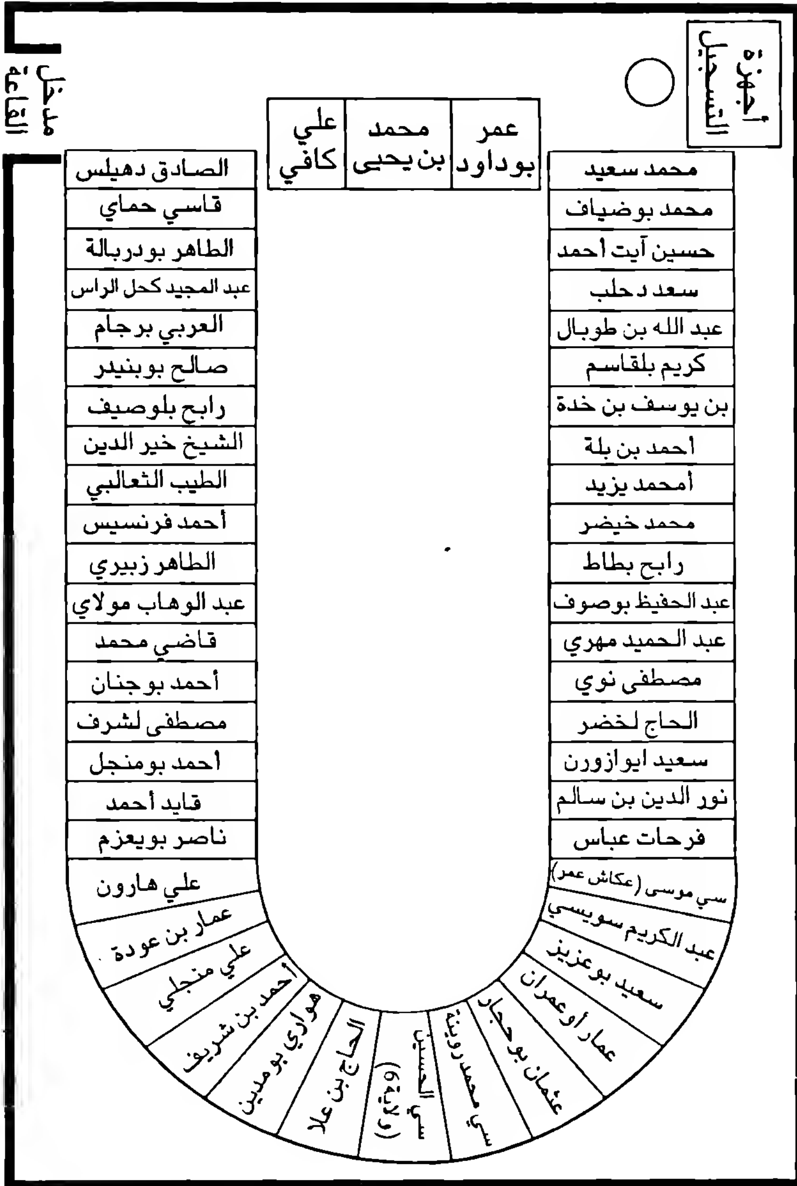
1. محمد بن يحي	رئيسا
2. عمر بوداوود	مسؤول فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني
3.علي كافي	عقيد وقائد سابق للولاية الثانية. جالس على يمين الرئيس
4. سعيد محمدي	وزير في الحكومة المؤقتة
5. محمد بوضياف نائب	رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
6. حسين آيت احمد	عضو في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
7. سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
8. عبد الله بن طوبال	وزير بدون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
9. كريم بلقاسم	نائب رئيس ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
10. بن يوسف بن خدة	رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
11. أحمد بن بلة	نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
12. أمحمد يزيد	وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

1 – في بداية الجلسة اقترح الشيخ خير الدين أن تؤخذ صورة تذكارية، لتخليد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية . لكن بوصوف، المسؤول عن تنظيم معدات الدورة، عارض بشدة . فالعدد الكبير من المشاركين في الدورة كانوا يعملون في السر، وكانوا لا يعرفون عن بعضهم البعض إلا تسميتهم الحربية. وتعرف المنظمة السرية الفرنسية العسكرية عليهم (وهي في أوج نشاطها) يعرضهم للتصفية. ولذا ارتأيت أن أسجل على الفور أسماء الحاضرين. وأن أكمل بعد ذلك المعلومات الواردة عن الحالة المدنية، وأصححها.
كان هناك 52 شخصا شارك في المجلس الوطني للثورة التحريرية بطرابلس في ماي – جوان 1962، لا غير. أما العدد الكبير من المناضلين، حتى المشاهير منهم، الذي حدث وأن تواجد في أروقة فندق «المهري»، الذي كان يأوي المؤتمرين. فلم نعرف من دعاهم على وجه التحديد خاصة وأن الكثيرين منهم قد أكدوا على تواجدهم بطرابلس في ماي من عام 1962. هذا الإدعاء غير صحيح. وهم في كل الحالات، لم يشاركوا في أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

13. محمد خيضر	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
14. رابح بيطاط	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
15. عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة
16. عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة
17. مصطفى نوي	رائد سابق للولاية الأولى
18. الحاج لخضر عبيدي	عقيد سابق وقائد للولاية الأولى
19. سعيد ايوازوران المدعو بريروش	رائد سابق للولاية الثالثة
20. نور الدين بن سالم	مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب
21. فرحات عباس	رئيس سابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
22. عمار عكاش (سي موسى)	رائد سابق للولاية الرابعة
23. عبد الكريم سويسي	عضو في اللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا
24. سعيد بو عزيز	عضو في اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا
25. عمار او عمران	عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة .
26. بن حدو بو حجر	عقيد وقائد للولاية الخامسة
27. محمد روينة	عضو مجلس الولاية السادسة
28. سي الحسين	مندوب عن الولاية السادسة
29. الحاج بن علا	مسؤول سابق عن منطقة وهران
30. هواري بومدين	عقيد وقائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني
31. أحمد بن شريف	عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة
32. علي منجلي	رائد وعضو هيئة الأركان العامة ونائب العقيد بومدين

33. عمار بن عودة	عقيد ورائد سابق للولاية الثانية
34. علي هارون	عضو اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا
35. مختار بويعزم (ناصر)	عضو لجنة الولاية الخامسة العامة
36. أحمد قايد (الرائد سليمان)	عضو هيئة الأركان العليا ونائب العقيد بومدين
37. أحمد بومنجل	عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية
38. مصطفى لشرف	عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية
39. أحمد بوجنان (عباس)	عضو لجنة الولاية الخامسة
40. محمد قاضي (بوبكر)	عضو لجنة الولاية الخامسة
41. ابراهيم مولاي (عبد الوهاب)	عضو اللجنة الولائية الخامسة
42. الطاهر زبيري	عقيد وقائد الولاية الأولى
43. د. أحمد فرنسيس	وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة
44. الطيب الثعالبي (سي علال)	مسؤول فدرالية الجبهة بتونس
45. الشيخ خير الدين	مسؤول سابق لجمعية العلماء وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية
46. رابح بلوصيف	عضو لجنة الولاية الثانية
47. صالح بوبنيدر (صوت العرب)	عقيد ورائد الولاية الثانية
48. العربي برجام	عضو لجنة الولاية الثانية
49. عبد المجيد كحل الرأس	عضو لجنة الولاية الثانية
50. الطاهر بودربالة	عضو لجنة الولاية الثانية
51. محمد حماي (الرائد قاسي)	قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس
52. سليمان دحيلس (العقيد صادق)	عضو لجنة الولاية الرابعة

ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ، بطرابلس



ويجدر بالذكر، أن كل مشارك كان يتمتع بصوت واحد غداة الانتخابات. فقد قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دوراته السابقة، أن يمنح لكل ولاية حصة نسبية مؤلفة من خمسة أصوات، أي صوت للعقيد وآخر لكل من رائديه، أو أعضاء اللجان الولائية. ويطبق هذا القرار حتى على اتحادية فرنسا، التي اعتبرت بمثابة ولاية.

بيد أن عددا كبيرا من أعضاء اللجان الولائية الممارسين لمهامهم لم يكن حاضرا في طرابلس في ماي 1962م. بدليل أن أغلبية أعضاء الولايات الثالثة والرابعة لم يتوجهوا إلى طرابلس. وقد منحت الولاية الثالثة التوكيل عن أصواتها الخمس إلى السعيد ايزورن. وفوضت الولاية الرابعة مجمل أصواتها الأربع إلى العقيد بن شريف. ومن جهة أخرى أعطى قدور عدلاني – الذي بقي في فرنسا – التوكيل لرئيسه المباشر، عمر بوداوود. كما تغيب عن الدورة كل من الرائد عز الدين وعمر أو صديق، من منطقة الجزائر المستقلة (ZAA) اللذان منحا التوكيل إلى الولاية السادسة.

كانت هذه هي تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية غداة مناقشة مشروع الحمامات، الذي سيتحول إلى «ميثاق طرابلس» بعد تعديله والتصويت عليه.

مناقشة مشروع الحمامات وملحقاته

في 28 ماي 1962م، افتتحت الجلسة على التاسعة والنصف صباحا، تحت رئاسة محمد بن يحي.

في البدء، ودفعة واحدة، شرع الحاج بن علا في قراءة مداخلته، المتمحورة أساسا حول الأزمة الحادة التي تهز جبهة التحرير الوطني. فتجربته في السجن قد أعانته كثيراً على التعمق في فهم الخلل الحاصل.

وقد تطرق الحاج بن علا إلى الصراع القائم منذ أشهر، بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. والذي بدأ يتغلغل في ثنايا القاعدة. كما ندّد بركود المؤسسات وبالمحاباة الموجودة. واقترح أن تتكفل الدورة بالمهام العاجلة، عوض خوضها في النقاشات العقائدية ومن بين المهام العاجلة، إعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني، وتحضير الاستفتاء الخاص بتقرير المصير،

بالإضافة الى النظر الى متطلبات الوضع المأساوي الحالي – الذي زادته نشاطات المنظمة السرية العسكرية (OAS) خطورة – وإرساء هياكل مؤقتة تابعة للدولة، لمجابهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية. وكذا العمل على تأطير البلاد.

وقد دعا بن علا إلى رص الصفوف ولو لفترة قصيرة – في انتظار انعقاد مؤتمر جبهة التحرير وإلى إعادة إدخال لوانشي وتمام ولبجاوي الى المجلس الوطني – للثورة الجزائرية الذي كانوا أعضاء فيه في السنوات السابقة.

لكن النقاش سرعان ما احتد. وعكف كل متدخل على طرح مشاكله الخاصة، مع المطالبة بالحلول العاجلة. كما اقترح علي منجلي تغيير مكتب مجلس الوطني للثورة الجزائرية. لكن المكتب أعيد انتخابه في الحين بـ38 صوت ضد 29، وكان الاقتراع سريا.

وقد تم رفض اقتراح آخر، بإضافة نقطتين إلى جدول الأعمال بـ39 صوت مقابل 28 حسب نفس صيغة الانتخاب[1]. وأخيرا، وبعد أن تم تجاهل عدة مسائل أخرى، شرع المجلس الوطني للثورة الجزائرية – في جلسة بعد الظهيرة – في دراسة الوثائق الثلاث.

دام النقاش ثلاثة أيام، يومي 29 و30 ماي والأول من شهر جوان. وفي جلسة المساء تقرر قبول مبدأ إنشاء لجنة، مهمتها إدراج الملاحظات الواردة داخل النصوص في الجلسات العلنية.

وقد اقترح بومدين خمسة أعضاء لتشكيلها : أحمد بن بلة، أحمد بومنجل، علي هارون، قايد احمد وامحمد يزيد. وعضوين مساعدين آخرين : حاج بن علا وعبد الحميد مهري.

1 – محضر الأرشيف الوطني .صفحة 106/105... وأيضا كما ورد في كتاب فرحات عباس (الاستقلال المسلوب) صفحة 48 ما يلي : (كثر الحديث عن مؤتمر طرابلس . كنت حاضرا. ولم يكن في الحقيقة إلا عبارة عن تصفية حسابات دنيئة)
إن فرحات عباس قد تغاضى عن ذكر النقاشات الدائرة أيام 30/29 ماي و 1 جوان . وتناسى أشغال حوصلة لجنة السبعة، خلال ليلة 1 و2 جوان. هذه اللجنة التي شارك فيها مناضلون من اتحاد الديمقراطيين المسلمين الجزائريين منهم : بومنجل وسليمان.

اجتهدت هذه اللجنة المتكونة من سبعة أشخاص، والمعتمدة من طرف الجمعية طوال الليل لتقدم، يوم 2 جوان على الساعة السادسة مساء وخمسين دقيقة، نتائج أشغالها[1]، وعلى الرغم من أن جل النقاشات كانت مسجلة على أشرطة التسجيل الصوتي، إلا أن ذلك لم يمنع بوصوف، المسؤول عن التنظيم والتحضير المادي للدورة، من اقتراح تعيين كاتب للجلسة في شخص خليفة لعروسي، وهو أمين وزارته. فاضطلع هذا الأخير بمهمة تحرير أشغال المداولات، بصفة رسمية.

تحليل وجيز للنص

يشتمل النص القاعدي، أو مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني على ثلاثة أقسام رئيسية :

- نظرة عامة على الوضع في الجزائر.
- الثورة الديمقراطية والشعبية.
- العمل على إنجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية والشعبية.

يتعلق الأمر في القسم الأول بالحرب التحريرية، واستعادة السيادة الوطنية. وبالحرب الاستعمارية وتحولات شكل الاستعمار الفرنسي من خلال مشروع قسنطينة. بالإضافة إلى مفهوم التعاون مع الدولة الجزائرية، عشية استقلالها .تم التطرق إلى كل هذه النقاط في المشروع بأسلوب شامل لضمان موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن بدون تعمق. في حين باشر هذا القسم الأول في طرح قسم رابع يتعرض فيه للنقائص السياسية لجبهة التحرير الوطني، وانحرافاتها اللاثورية. وهي أمور كان من الأولى أن تثير نقاشات جد حادة. وتحشر المشروع، في هذه النقطة بالذات على كون: «جبهة التحرير الوطني التي كانت تضع نصب أعينها – إبان اندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954 – الكفاح المسلح قصد الحصول على التحرر الوطني، لم تتوقع كل التبعات المترتبة على الحرب، وكل

---

1 – ص12و13 من محضر دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، ماي–جوان 1962. الأرشيف الوطني.

التطورات الحاصلة في الوعي الشعبي وفي أوساط المجتمع الجزائري، بصفة عامة». كما أدان هذا المشروع الروح الإقطاعية. وأشار بإلحاح إلى أن: «جبهة التحرير الوطني – وهي العدو اللدّود للإقطاعية – وإن حاربت هذا الفكر عبر مؤسساتها الاجتماعية العادية، فإنها لم تقم بأي جهد لتتجنبه هي نفسها في بعض مستويات تنظيمها. لقد تناست، في هذا الصدد، أن التصور التعسفي للسلطة هو الذي ييسر ميلاد أو عودة الفكر الإقطاعي». ندد المشروع بغياب كل تربية ديمقراطية في أوساط المناضلين والمواطنين. وقلة التماسك الإيديولوجي داخل الجبهة، مما سمح لفكر البرجوازية الصغيرة أن يستشري داخل صفوف قسم كبير من إطارات الحزب. وكما حدث مع الفروع الأخرى السابقة، فإن الفرع الرابع لم يثر أي نقاش معمق، إذ لم يشعر أي واحد من الحاضرين، أنه معني بهذه الانتقادات التي جاءت فعلا في محلها. ومرت جميع الانتقادات مرور الكرام... فهل أدرك أولئك الرجال أنهم كانوا يمسكون بين أيديهم مصير الجزائر الوليدة، في ذلك الأسبوع الحاسم؟ كانت الخلاصة بمثابة صرخة إنذار ضاع صداها في كثبان رمال طرابلس: «إن الخلط الحاصل بين الهيئات الحكومية، من جهة، وجبهة التحرير الوطني، من جهة أخرى، جعل هذه الأخيرة جهازا إداريا للتسيير الإداري فقط. فقد أدى هذا الخلط في مجريات الكفاح، إلى تخلي الجبهة عن مسؤولياتها لصالح جيش التحرير الوطني وإلى تلاشيها ميدانيا على الصعيد الداخلي. في حين أثبتت تجربة السبع سنوات والنصف من الحرب، استحالة وجود حزب ثوري، بدون إيديولوجيا مصقولة بالواقع الوطني، وملتحمة بالجماهير الشعبية. إن كنه وجود أي حزب لا يكتمل إلا بإديولوجيته، فهو يكف عن الوجود بمجرد ما إن يفتقر إليها». لكن الاصطدام لم يكن ناجما عن النقد الإيديولوجي الموجه لجبهة التحرير الوطني... وعن قريب، سوف يتصارع الرجال...

أما القسم الثاني من المشروع، فيعالج موضوع الثورة الديمقراطية والشعبية[1].

---

1 – ص 19 إلى 33 من النص. مسحوب بجهاز رونيو.

ان الجزائر تتمتع بخاصيتين أساسيتين : فهي بلد مستعمَر، وشبه إقطاعي. ويصبح من الضروري دراسة هاتين الخاصتين للإلمام «بالمحتوى الاجتماعي لحركة التحرر الوطنية».

تبرز نتائج هذه الدراسة، أن «الفلاحين والعمال هم الذين شكلوا القاعدة النشيطة لحركة التحرير، وهم الذين منحوها صبغتها الشعبية». ويذكرنا مشروع الحمامات، بالفعل، أن «حركة الكفاح نفسها كانت كافية، أثناء الحرب التحريرية، لاجتذاب ودفع الطموحات الثورية للجماهير. واليوم وقد توقف دفق هذه الحركة مع نهاية الحرب واستعادة الاستقلال، فقد غدا من الأهمية بمكان، العمل على استمراره بلا تأخير في المجال الإيديولوجي.

وبعد الكفاح من اجل الحصول على الاستقلال الوطني، تأتي الثورة الديمقراطية الشعبية».

لكن أي معنى نعطيه للثورة الشعبية ؟ فلن يكون بمقدورنا أن نشرع في هذا الكفاح الثاني دون أن نحدد، بدقة، الغاية منه.

كانت غاية الكفاح المسلح هي الاستقلال. وذلك مفهوم واضح. لكن ما هي غاية الكفاح الإيديولوجي ؟ وماذا ستكون ملامح الجزائر الجديدة جزائر الإستقلال، التي تسعى الثورة الديمقراطية إلى إنشائها؟

يجيب المشروع عن كل هذه الأسئلة : فهذه الثورة هي حركة الشعب الجزائري المضطلع بالتشييد الواعي للمجتمع وللسلطة[1] إذن فالثورة الديمقراطية الشعبية هي حركة. لكن لتشييد ماذا ؟

لتشييد مجتمع وسلطة، بالطبع. لكن أي مجتمع وأية سلطة ؟ وأي مشروع مجتمع؟

وبالإضافة إلى ذلك، هل يكون هذا المجتمع مجتمعا اشتراكيا؟ ان مشروع الحمامات لا يهدف إلى تحقيق الاشتراكية، مثله مثل بيان أول نوفمبر 1954.

---

1 – ص 26 من المشروع. انظر آخر فقرة.

ذلك أن جبهة التحرير الوطني، ابتداء من تاريخ أول نوفمبر1954 الى تاريخ 27 ماي 1962، لم يسبق لها وأن حددت شكل الدولة المستقبلية إلا تحت عبارة «جمهورية ديمقراطية واجتماعية» أو عبارة «ثورة ديمقراطية شعبية». في هذه النقطة الرئيسية بالذات، ألح مناصرو الاشتراكية، في الجلسة العلنية على تحديد مفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية بصفة خاصة.

إن الثورة الديمقراطية، ثورة طلائعية واعية حسب ما ورد في المشروع، وهي التي تعمل على إعداد فكر سياسي واجتماعي يلبي طموحات الجماهير على أساس مجهود إيديولوجي دائم.

ولتعميق هذه الإيديولوجيا الثورية المغذاة بمبادئ علمية، يتطلب الأمر التفكير في تصور جديد للثقافة وقد فصل مشروع الحمامات بصفة جذرية، في تحديد مفهوم هذه الثقافة الجديدة. وبقدر ما أمر ممثليه برفع مستواهم الثقافي، وجعل هذا الهدف نصب أعينهم، بقدر ما أدان بشدة النزعة إلى التقليل من شأن المجهود الثقافي، والمجاهرة، أحيانا بسلوك عدائي ضد المثقفين .

وإنتقد النص بشدة – كما لو استشعر ما سيحدث – النزعة المتسترة بالأخلاق التي تكمن في استعمال الاسلام لأغراض ديماغوجية هروبا من طرح المشاكل الحقيقية : – «نحن ننتمي، بالطبع إلى الحضارة الإسلامية التي طبعت بعمق تاريخ الإنسانية. لكننا نؤدي خدمة سيئة لهذه الحضارة، عندما نظن انه بإمكاننا إحياءها، عبر امتثالنا لصور سلوكية شخصية في ممارستنا الدينية العادية. فنحن بذلك نتجاهل بان الحضارة، وهي تشييد للمجتمع، قد بدأت منذ زمن بعيد وتواصلت بفضل جهد إيجابي مزدوج، يتمثل في الفكر والعمل، في الاقتصاد والثقافة. ناهيك عن روح البحث التي نشطتها وتفتحها العقلاني على العلوم، مما يشكل تبادلا عميقا بينها وبين باقي الحضارات. تلك هي أهم مميزات كل إنشاء وتنظيم فعال مشكل من قيم وإسهامات، أثرت على التقدم الإنساني. فمن هنا تبدأ كل نهضة حقيقية. وإذا استغنينا عن هذا المجهود الضروري (...) يصبح الحنين الى الماضي مرادفا للعجز والغموض».

اقتصر النقاش على عدد قليل من أعضاء المؤتمر، في حين التزم الباقون الصمت، وكأنهم لم يلموا بأبعاد هذا النقاش، أو لعلهم كانوا يرغبون في ادخار طاقتهم لمواجهات أخرى.

كما انحصر اهتمام المجلس خلال الأيام الثلاثة التي استغرقتها المناقشات العامة حول النص، في الاستماع إلى تلاوة المشروع. فانحصر النقاش في العموميات، بعيدا عن التفاصيل الدقيقة. ربما لأن بعض الأعضاء لم يكونوا في مستوى الخوض في هذه المسائل، أو أن الأمر يعود الى عدم اهتمام البعض الآخر بهذه المداولات ذات الطابع الإديلوجي والفكري، ذلك لأنهم كانوا يعلمون – بكل تأكيد – أن أهمية النصوص تكمن في أهمية الرجال الذين يسهرون على تطبيقها في الميدان. أو ربما احتفظ بعضهم بمداخلاتهم انتظارا للحظة اختيار أعضاء «الإدارة» أو المكتب السياسي.

وعلى كل حال، تمت المصادقة على النصوص المودعة للنقاش في الجلسة العلنية، بالإجماع بعد التعديلات الطفيفة. فقد ألغيت الاختلافات في التناول وفي الرؤيا الإديلوجية، مؤقتا. وصوت المشاركون بالإجماع على الترتيبات التي حددت وضبطت في ميثاق طرابلس، بغض النظر عن انتماءاتهم السابقة.

لجنة سبر الآراء «sondage»

نشرع في الحديث عن مسألة تعيين الأعضاء المشكلين للمكتب السياسي. لأن هذه المسألة كانت تبدو في غاية الأهمية لدى البعض. ففي الجلسة التي صادفت ليلة الثالث من جوان. عينت الجمعية لجنة مكلفة بتحديد المهام (الخاصة بالمكتب السياسي)، وتعيين الأشخاص (المشكلين له)[1]. وباقتراح من بن طوبال، ضمت اللجنة حاج بن علا، محمد بن يحي، عمر بوداوود، وقاضي (بوبكر). وتحت رئاسة محمد بن يحي قامت بالشروع في «الاستشارات»، لكي تقترح على الجلسة العلنية

1 – ص 32 – 33 من المشروع.

قائمة من شأنها أن تحظى بقبول ثلثي الناخبين .إن أغلبية الثلثين وكذلك الاقتراع السري عند تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية شرطان مطلوبان طبقا للقانون الأساسي لـ ج ت و(المادة 26 والمادة 29).

وقد استمعت لجنة سبر الآراء هذه، الى كل مشارك على حدا. وجمعت ملاحظاته، وسجلت اقتراحاته. لكن الجو المشحون الذي كان يسود أروقة المؤتمر ازداد تدهورا، كلما تفشت الإشاعات وانتشرت حول سوء التفاهم الحاصل بين بن بلة وأصدقائه من جهة، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة أخرى.أصبح هذا الجو المكهرب يهدد بالانفجار في كل لحظة، ويوشك أن يؤدي الى تفكيك هذا المجلس الذي يمثل – حسب النصوص القانونية ونظرا للآمال المعقودة عليه طوال سنين من المعاناة الطويلة – : «الهيئة العليا للثورة إلى غاية انعقاد المؤتمر الوطني». (المادة 28)

وبينما كانت المناقشات متواصلة، كان كل فريق يجهد نفسه – في الكواليس – لإقناع من اعتراهم التردد، بمساندة مرشحيه. وبدا فريق بن بلة أكثر إقداما من غيره، وربما أكثر عدوانية.

ولأول مرة بدأت تتردد انتقادات، شارفت حدود الشتيمة إزاء الوزراء الممارسين... انتقادات انتشرت على مدى الرواق المؤدي إلى فندق «المهري»، حيث كان يقيم أعضاء المؤتمر، وصعب على بعض المشاركين غير الضالعين في السباق نحو السلطة تقبلها.

انه لمن الصعب جدا أن يحدث التوافق والتفاهم السريع، بين خمسين رجلا جاءوا من العمل السري والجبال والسجون وأومن المحتشدات. يجتمعون لأول مرة، ولاتخاذ قرار له أهمية تاريخية قصوى. إن أحداث السنة الماضية أفرزت خلافا خطيرا بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ومنه جاء اقتناع بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة بصواب التهم الموجهة إلى الرئيس ووزرائه، خاصة كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وعبد الله بن طوبال[1] وإذا أضفنا إلى كل هذه العوامل الكم

1 – حول هذه الصراعات وبداياتها انظر كتاب «جبهة التحرير بين الواقع والسراب» لمحمد حربي.منشورات نقد.الفصل 17: هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية ص. 261. وأيضا كتاب فرحات عباس «الاستقلال المسلوب» منشورات فلاماريون.باريس 1984.ص 44و45.

الهائل من الخلافات التي عمقتها تجربة السجن الطويلة وجعلتها أمرا محتوما، أصبح من اليسير أن نستوعب تواجد فرق متمايزة ومتعارضة. وأن نفهم كيف يكون بوضياف ضد بن بلة. وأن يكون آيت أحمد ضد هذا الأخير، أيضا. وأن يعتبر خيضر قريبا من بن بلة دون أن يتصدى لبوضياف. أما بيطاط، فلم نكن نعرف – على وجه الدقة – الى أي فريق كان ينتمي!. وفي المقابل فان الشيء الذي لم يكن سرا لأحد هو العداوة الشديدة بين بن بلة وبوضياف، التي وصلت إلى نقطة اللارجوع...

ومن الأخبار التي تسربت عن سبر الآراء هذا، تكون إحساس مفاده أن اللجنة تتعثر في عملها وأشغالها.

ذات ليلة، أعرب بن بلة عن رغبته في مقابلة عضو من أعضاء فدرالية فرنسا لجبهة التحرير. قدمني أصدقائي إليه. وتم اللقاء في غرفة بالفندق. لقاء دام إلى وقت متأخر من الليل. شرح لي بن بلة أثناءه بأن اقتراحه – لقائمة من خمسة أعضاء، زائد اثنان(الخمسة الذين اعتقلوا «بألنوي»[1]، بالإضافة إلى حاج بن علا وسعيد محمدي) لتمثيل المكتب السياسي -- هو الاقتراح الأمثل للحصول على ثلثي الأصوات. وأضاف أنه، بوسعنا أن نضع مصلحة البلد فوق كل اعتبار. وأن نزود الجبهة بإدارتها السياسية، وذلك بغية تجنب أية أزمة قد تعرض للخطر الاستقلال الذي حصلنا عليه بشق الأنفس، والذي سيتجسد في القريب العاجل.

من جهتي، كنت أرى انه ليس من الحكمة إزاحة ثلاثة رجال، كانوا هم القادة الحقيقيون للثورة[2] طوال هذه السنوات الأخيرة. ونبعدهم عن الإدارة الأولى للجزائر المستقلة. هذا السلوك لا يعد نكرانا للجميل، وحسب، بل خطأ فادح له عواقب وخيمة على صلابة الأسس التي ننوي على أساسها بناء جزائر الغد.

وبدا لي من الضروري إضافة كريم وبوصوف وبن طوبال الى قائمة «الخمسة». فهم على الرغم مما تعرضوا له من انتقادات (اغتيال عبان رمضان...

---

1 – أي آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر

2 – كانوا يعملون في السرية آنذاك. وكان الجمهور الجزائري العريض لا يعرفهم.

تحييدهم، وما انجر عنه من تأثير سلبي) قد قادوا «مركب الجزائر إلى ميناء الاستقلال، رغم كل الصعاب. واليوم ونحن على أبواب الاستقلال ليس لرجل ظل على الهامش لأسباب خارجة عن إرادته بلا شك، ثم صار خارج المعركة – كما قال ديغول – أن يطرد باشارة من يده، أولئك الذين التزموا كليا بخوض هذه المعركة. وقادوها إلى نهايتها السعيدة .

تواصل النقاش.وبدا بن بلة متمسكا – نهائيا – بعزمه. فقد كان من المستحيل بالنسبة إليه، أن يشارك الباءات الثلاث* في المكتب السياسي. وإذا اقتضى الأمر، فانه يقبل بإضافة عضو أو عضوين من فدرالية فرنسا لجبهة التحرير، لتكملة المكتب السياسي القادم.

وبالطبع، لم يوجد هناك من رضي – من أعضاء اللجنة الفدرالية – بأن يحل محل أي عقيد من العقداء الثلاثة للولايات، الذين باشروا الكفاح السري قبل اندلاع الثورة، عام 1954. وكان تاريخهم النضالي حافلا بأمجاد وتضحيات لا مثيل لها.

كان معلوما أن بومدين، قائد هيئة الأركان آنذاك، قد التمس – بوساطة النقيب سي عبد القادر[1] – دعم ومساندة بوضياف في الصراع الذي يضعه في مواجهة الحكومة المؤقتة، منذ أشهر عدة. لكن أمام تحفظ بوضياف، قرر إقناع بن بلة الذي سارع الى قبول تأييده[2]. ومنذ ذاك الحين، بدا المكتب الذي اقترحه نائب الرئيس، فعلا كمكتب تحالف بن بلة وبومدين .

كنت وقتئذ واعيا بالمخاطر الوشيكة التي تحدق بالبلاد. والتي يمكن أن تؤدي بها الى مجابهة ستكون حتما في صالح المناضلين المسلحين. فذكرت محدثي بالمثل القائل: «بإمكاننا أن نفعل كل شيء بسنان البندقية، إلا أن نجلس عليها». ورد علي وقتها بمط شفتيه بازدراء. حينذاك لم يبق لدي ما أضيفه وفهمت ما

* - يقصد بن طوبال وبوصوف و بلقاسم كريم [المترجم].

1 – عبد العزيز بوتفليقة.

2 – انظر في هذا الصدد: كتاب فرحات عباس «الاستقلال المسلوب». ص45. ورضا مالك «الجزائر في ايفيان». منشورات دحلب.ص191و195.

يقصده. فإذا ما تم الاستخفاف بالإجماع، وتم تغليب القوة، لدى البحث عن حلول لخلافاتنا العارضة، فمعنى ذلك ان البلد قد بدأ يسلك درب مستقبل قاتم.

اعترت بن بلة الكثير من الحيرة في شأن الأسباب التي دفعت الفدرالية الى اقتراح مشروع برنامج سياسي – اعتبره البعض مناورة خبيثة لمعارضة مشروع الحمامات، الذي يتبناه هو نفسه – وكان بن بلة يبدو مقتنعا أن هذا المشروع يخفي بين طيا ته النوايا التي لم يجرؤ بوضياف عن الإفصاح عنها. وأن الفدرالية ما هي إلا القلم الخفي لبوضياف[1].

في الخامس جوان 1962، دعي أعضاء المؤتمر الى الاجتماع في جلسة علنية. وصرح محمد بن يحي مقرر اللجنة : «لقد استمعنا الى آراء كل أعضاء الجمعية، فيما يخص مسألة تعيين الإدارة. وعلى ضوء هذه الآراء، حاولنا اقتراح قائمة خاصة بالاقتراع، كفيلة بتجميع أغلبية الثلثين تحظى بقبول الإخوان الذين يشكلونها. ويؤسفني أن أعلمكم بأننا قد فشلنا في مهمتنا هذه. ونتيجة لذلك، نقترح عليكم تعيين لجنة أخرى، من دون فتح أي نقاش[2]». عند هذا التصريح، احتدت نقاشات جد متوترة. اقترح البعض خلالها، تعيين لجنة ثانية من دون أن يفتح الباب لنقاش آخر. لجنة توفر لها كل فرص النجاح في نفس المواطن التي فشلت فيها اللجنة الأولى. ويرى هؤلاء أن فتح النقاش من جديد حول فشل اللجنة، يكون حريا بإبراز كل المآخذ والضغائن المتراكمة طوال سنوات الحرب المديدة. أما بالنسبة للبعض الآخر، فقد فضل طرح كل المآخذ دفعة واحدة، ليتاح لهم الحصول على إدارة منسجمة، ذات سلطة لا نزاع فيها. لكن لا أحد من المجموعات كانت له الرغبة في أن يصبح رهينة للآخرين، في حالة انتمائهم الى تشكيلة المكتب السياسي الجديد.

---

1 – ان مشروع البرنامج الذي قدمته فدرالية فرنسا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، في دورة طرابلس (ماي – جوان 1962) كان نتيجة إعداد مجمل المنظمات المشكلة للفدرالية، بما فيها المساجين. فقبل إطلاق النار سئل المعتقلون الخمسة «بألنوي» عن آرائهم. وعلى ضوء كل هذه التقارير والملاحظات اجتمعت هيئة تحرير مكونة من: بلقاسم بن يحي، عزيز بن ميلود، مجوب بن زرقة، عبد الكريم شيتور، بوبكر بلقايد، علي هارون وغيرهم..لكتابة التقرير النهائي. وذلك في بداية ماي.بفانسان.

2 – نبذة من محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بطرابلس. ص149.

كان أهم شيء لديهم هو الحصول على أغلبية مريحة . ومن أجل تحقيق هذه الغاية كان كل صوت – يصلح ضمه الى الثلثين الحاسمين – جدير بالأخذ. وكل متنافس على استعداد تام لدفع ثمن ذلك.

دورة غير مكتملة أو الاجتماع المعلق...

وبينما كانت النقاشات دائرة حول اللجنة الثانية المزمع تشكيلها، تدخل الطاهر زبيري، رائد الولاية الأولى (الأوراس – النمامشة) ليطالب بالاعتراف بحق الانتخاب بالوكالة عن ثلاثة أعضاء من مجلسه الولائي. وبما أنه لم يكن يملك الوكالات مكتوبة – كما تنص على ذلك المادة 32 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني – فقد طالب بأن تعامل ولايته بالتساوي مع باقي الولايات الأخرى.

تواصلت النقاشات في جو متوتر. واستعد الجميع للانتخاب على نقطة نظامية – لم تكن على غاية من الأهمية – لكن الطاهر زبيري تدخل من جديد ليصرح: «أذكركم بأنني سوف أنتخب بالوكالات الثلاث» فعارضه على التو بن خدة، موضحا: «عندما بدأ الاجتماع كان في حوزة الحكومة، أسماء أعضاء مجلس الولاية الأولى. وكانت تعتبر أن زبيري يملك صوتا واحدا». ورد هذا الأخير موضحا، بأنه كان مكلفا من قبل هذه الحكومة، بتعيين أعضاء هذا المجلس. وأنه فعل ذلك وأبلغ الحكومة وهيئة الأركان بذلك. إذ ذاك تدخل بن طوبال معلقا، بأن أعضاء الولاية الأولى – هؤلاء – لم يتلقوا بعد اعتمادهم من طرف الحكومة، على كل حال. وعن سؤال رئيس الجلسة، لمعرفة ما إذا كانت الوكالات الثلاث، التي بحوزة زبيري، قد قدمت الى الحكومة. أجاب بن خدة جازما: «لا[1]»... عند هذه النقطة بالتحديد، حدث أمر طارئ.

بدأت الأعصاب تتوتر. واختلطت الأصوات. وضجت القاعة. فتدخل بن بلة ليساند زبيري، قائلا: «ولماذا لا يعترف له بحق الاقتراع بثلاثة أصوات ؟» كان بن بلة، في الظاهر يقدم المعونة لمن كان سيرد له هذا المعروف، فيما بعد. لكن رئيس الحكومة المؤقتة اتهم

---

1 – محضر المناقشات .ص 160. كانت هذه الكلمة آخر كلمة كتبت في محضر الجلسة التي أوقفت في منتصف ليلة 5 جوان اثر حدث طارئ. ومنذ ذلك التاريخ لم تعقد أية جلسة أخرى. ودورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم ترفع أبدا !.

نائبه بتقويض أواصر التضامن الحكومي. وهذا أمر لا يغتفر... خاصة وأن الحكومة قد تناولت مثل هذه الحالة، قبل أيام خلت واتخذت إزاءها قرارا جماعيا، مؤسسا.

كان الرئيس يرى أن هذه المناورة غير مقبولة. واشتط بن بلة غضبا. ووقف مخاطبا الرئيس: أنت هو أكبر مناور. وإذا لم يعرّيك أحد الى هذا التاريخ، فأنا الذي سوف أفعل. وتعالى صوت من داخل القاعة، يخاطب بن بلة : «ليس لك أن تخاطب الرئيس بهذا الشكل. وإذا اقتضى الأمر أن نعريك، فعلنا». كان الذي رد على بن بلة هو صالح بوبنيدر المسمى بصوت العرب. وأردف بن طوبال وقد انتصب واقفا : «بن بلة ..أنت بيننا منذ شهر. وقد بدأت مناوراتك تزرع الشقاق...»

«ليس لك الحق أن تقول ذلك يا سي عبد الله».

فأجاب بن طوبال مزايدا: «بلى. وسوف أثبت ذلك للجلسة، في الحال[1]».

وبلغ اللغط أوجه... ونهض المؤتمرون. واندفع علي منجلي في طعن عنيف ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وفي حين كان رئيس الجلسة يحاول جاهدا إعادة الهدوء الى القاعة، شرع بعض مناصري بن بلة في شتم الوزراء. وبعد أن يئس رئيس الجلسة من عودة الأمور الى مجراها، أمر بتعليق النقاش تفاديا لتفاقم الوضع وتعفنه.

وفهمنا من مرحلة العنف بين الاخوة التي ستطبع هذا الصيف، صيف الخيبة الكبرى، أن ذلك كان آخر عهد لنا بجلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية... لأن هذه الجلسة كانت مي الأخيرة.

وبذلك انتهى وجود المجلس الوطني، من جراء عدم سيطرة البعض على أنفسهم، وعدم التحكم في ألفاظهم، ونظرا للنهم الشديد لدى البعض الآخر للسلطة.

---

1 - بما أن النقاشات كانت مسجلة، فانه من السهل العودة الى الألفاظ، بدقتها، لكنني في هذا النص أسترجعها من الذاكرة. لأنني لم أفكر بكتابتها، آنذاك، نظرا للتوتر السائد، ولاضطرابي أنا شخصيا. ويبقى إنني لا أذكر أننا وصلنا الى ألفاظ بهذا العنف، كالتي ذكرها حربي على لسان بوبنيدر (جبهة التحرير الوطني. بين الواقع والسراب 1980. ص343. منشورات نقد).

هذا المجلس الذي عرف كيف يحافظ – على الرغم من كل شيء – خلال سنوات الجحيم، على تماسك وصلابة مكننا الشعب الجزائري من الانتصار على القوة الاستعمارية. في تلك اللحظات لم يكن الحاضرون يعون الى أي درجة ستصل بهم الألفاظ النابية التي اندفعت من أفواههم. فلا أحد كان يتصور أنها ستحرم المجلس من قدرته على مواصلة مهمته المرتقبة الى غاية انعقاد المؤتمر على أرض الوطن، مباشرة بعد الاستقلال. كان هنالك إحساس بأن الشتائم المتبادلة بين الرئيس ونائبه، قد تعمل على اهتزاز ثورتنا. وكان يبدو وقتئذ، أنه من المأساوي أن تزعزع مثل هذه الانحرافات والضلالات، الهيئة الحاكمة عشية تحرير البلاد.

ألم يقترف الحاضرون في الجلسة مروق إنسان تكبد المشاق لبناء منزله، طيلة سبع سنوات ونصف، وكان يكفي أن يدرج المفتاح في قفل الباب ليفتحه، لكنه أطلق قذائف مدفعية على هذا الباب المقفل ؟؟

مرت ليلة الخامس جوان وليالي وأيام السادس والسابع، في الانتظار المحموم والقلق والرجاء في أن يتغلب العقل لدى أولئك الذين مزقتهم التناقضات ويعودون إلى صوابهم. وأن لا تكون العداوة والبغضاء قد استقرت نهائيا في القلوب. لكن الأخبار جاءت سيئة، فقد غادر بعض أعضاء المؤتمر طرابلس، ومن بينهم وزراء ورئيس الحكومة. وفي اليوم التالي توجهنا نحن (بن طوبال وبن يحي وأنا) الى تونس عن طريق البرّ. إذ لم يعد لوجودنا أية فائدة مادام المجلس يزداد ضمورا واضمحلالا يوما بعد يوم. في طريق العودة أبدى بن يحي اغتباطه. فقد تفادينا العنف الذي كان قد يودي بنا مباشرة إلى «18 برومير»*[1].

لا... ما كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يستحق أن يغادر خشبة التاريخ، بمثل هذه المهانة... إنها بداية الفتنة الكبرى!

1 – ومثلما يؤكد ذلك حربي، فان الجزائر سوف تعيش «18 برومير» حقيقي، في 19 جوان 1965.لكن الأوراق – أثناء ذلك – تكون قد انتقلت الى أيادي أخرى. انظر ص343.

* هو اليوم الذي حصل فيه بونابارت بعد عودته من مصر على استقالة أعضاء الهيئة المديرة ونقل المجالس إلى سان كلو (ونوفمبر 1799/العام الثامن للجمهورية) في اليوم الموالي تم تفريق المجالس بالقوة. وهكذا انتهى عهد المديرين وبدأ عهد القناصلة [المترجم].

الفصل الثاني

المنظمة العسكرية السرية ورجفات اليأس

وفيما نحن في طريقنا من طرابلس إلى تونس، استأنفت المنظمة العسكرية السرية اعتداءاتها ضد المسلمين في الجزائر العاصمة، متجاهلة النداء الى الهدنة التي دعا إليها اللواء جو هو في 5 جوان. وجو هو Jouhaud كان زعيم المنظمة العسكرية السرية OAS، التي لم تتوقف عن زرع الرعب في الجزائر والخراب في فرنسا، منذ أشهر عدة. فقد نجحت في تحويل نطاق الترددات الصوتية التي تشغلها تلفزة الجزائر. وفرضت نفسها عبر نشرة الثامنة من خلال عدة حصص مقرصنة، على المجموعة الأوروبية بواسطة المتواطئين العديدين التي تملكهم في جميع الإدارات. أما في فرنسا، فقد نجحت في اكتساب اليمين المتطرف وجزءا هاما من اليمين، بالإضافة الى قيادات عسكرية عليا، وسياسيين كانوا يتمتعون قبل ذلك بهيبة كبيرة[1]. ووسعت قواتها الخاصة عملياتها الى كامل المناطق، تقريبا. في حين أقامت عناصرها حواجز مزيفة لمراقبة الطرقات، وهم يرتدون الزي العسكري الرسمي.

في هذه الأثناء شرعت بعض «الأقدام السوداء»*، بما فيهم أعضاء المنظمة العسكرية السرية، في الاتصال بالهيئة التنفيذية المؤقتة للحصول على ضمانات من جبهة التحرير الوطني، غير تلك التي ذكرت في اتفاقيات ايفان. وذلك تحسبا للاستفتاء المقرر بتاريخ أول جويلية. وفي حين كانت الصحافة تعلن عن انتقال ألف

---

1 – من بينهم جورج بيدو، رئيس سابق للمجلس، وجاك سوستال، محافظ عام سابق.

* – الأقدام السوداء، خلال احتلال فرنسا للجزائر كان الغزاة ينتعلون سُوَقْ سوداء. لذلك سماهم الجزائريون الأقدام السوداء لتصبح فيما بعد هذه التسمية تعني الاوروبيين الذين عاشوا في الجزائر. (المُراجع)

وخمسمائة حركي** وثمانمائة مخازني وعائلاتهم (أي سبعة ألف شخص) الى فرنسا ابتداء من 9 الى 23 جوان. علمنا ان ديغول أكد قراره بالقضاء على المنظمة العسكرية السرية. ومنه، رفض العفو عن قاتلي محافظ الشرطة غافوري[1] اللذين تم إعدامهما في فجر يوم 7جوان في حصن ترو – دنفير، بروكمونت بالسين والواز. وتواصلت هجرة الأوروبيين من الجزائر. ففي كل يوم، يغادر البلاد قرابة الخمس آلاف عبر الطائرة وألفين وثلاثمائة بالباخرة. وافتتحت مراكز الاستقبال في أرجاء فرنسا. وعوض رقم أربع مائة ألف الذي حددته الحكومة[2]، تحسبت بعض الأوساط في فرنسا وصول ثمانمائة ألف عائد. في حين سجلت «اللجان المحلية لوقف إطلاق النار» بالجزائر – ابتداء من تاريخ 25 ماي 1962 – 187304 طلبا للتحقيق حول اختفاء جزائريين وجزائريات أثناء الحرب التحريرية، خاصة بعد تاريخ 19 مارس 1962م.

أما في فرنسا، فقد بدأ مخيم لارزاك في استقبال ستمائة مسلم «جزائري» من وهران، بعد ان كان يأوي قبل أسابيع خلت، وطنيين جزائريين معتقلين. هؤلاء الجزائريون القادمون هم الحركى وعائلاتهم الذين جاءوا من مرسى الكبير بالقرب من مدينة وهران الى ضفاف مرسيليا. في حين تواصلت الاعتداءات في كل الأماكن[3]. لكن ذلك لم يمنع فدرالية التربية الوطنية (FEN) والاتحاد الوطني لطلبة فرنسا (UNEF)من الإعلان في بيان مشترك : «لقد أخفقت المنظمة العسكرية السرية في محاولتها لإرغام الجيش على الوقوف في وجه اتفاقيات ايفيان. والآن، وبعد بضعة أيام من الهدنة – قامت خلالها بابتزاز فظيع حاولت من خلاله إعادة النظر في نصوص

** – حركي: جاءت من الحركة، وهي مجموعات من الجزائريين الذين سلحهم الجيش الفرنسي واستخدمهم في محاربة جيش وجبهة التحرير. (المُراجع)

1 – المفوض العام روجيه غافوي الذي جاء الى الجزائر في إطار مكافحة المنظمة العسكرية السرية تم اغتياله يوم 31ماي 1961م بالجزائر العاصمة من طرف عسكريين فارين من الجندية هما البير دوفكار و كلود بياجت ، هنأتهما القيادة العليا للمنظمة العسكرية السرية بهذا العمل .

2 – وذلك ما كان في تقديرات الوفد الجزائري غداة مفاوضات ايفيان .

3 – اعتداء في مرسيليا ضد مرحل . و انفجار في نانسي. وآخر في باريس أمام المطعم الإفريقي. وفي نيس أمام المقر المحلي للحزب الشيوعي الفرنسي.

اتفاقية قبل بها أغلبية الفرنسيين – عادت هذه المنظمة لتكثيف نشاطها الإجرامي. فشرع عناصرها في التدمير الأعمى للبنايات الإدارية، والمنشآت المرفئية والصناعية، والمعاهد والمدارس... وفي نفس الوقت عكفت على إرباك أوروبيي الجزائر، وحثهم على الفرار، من بلد شهد مولد «الغالبية العظمى منهم» متخلين عن كل نفيس... و(عليه) وجب على فرنسيي الجزائر أن يكفوا – علنيا – عن تضامنهم مع أولئك الذين خدعوهم ردحا كبيرا من الزمن، والذين لا يشكل مصير الجزائر لديهم إلا ذريعة زائفة".

سياسة الأرض المحروقة

استأنفت المنظمة العسكرية السرية، في الجزائر عملية «الأرض المحروقة»، بمجرد ان تعثرت محاولاتها في الاتصال بالجبهة. فشب في العاصمة حريق مهول بجامعة الجزائر العاصمة يوم الخميس 7 جوان 1962م، على الساعة 30 : 12. فانفجرت قنابل يدوية فسفورية في مكتبة الجامعة وفي مدرجات الكيمياء والعلوم، وفي مخبر علم الأرض. والتهم الحريق قرابة ستمائة ألف كتاب ووثيقة في البناية التي أقام فيها بيار لاغايارد قيادة مركز عملياته، اثر قضية المتاريس. كان الحريق يشاهد عن بعد عشرة كيلومترات[1] لان مشعلي النيران قاموا برش المقرات بالبنزين. وفي نفس اليوم، التهمت النيران مقرات معهد الدراسات السياسية ومقرات مصلحة الرسوم الموحدة بشارع شاراس، ومقر البلدية ومركز البريد في الأبيار ومدارس شارع داغير ومدارس تيملي وملحقة محافظة الجزائر بشارع الفريد لولوش[2] وقد تم إطلاق عشرة عبوات من مدفع هاون، على القصر الصيفي، قبل وقت منع التجول المفروض.

في مدينة وهران، زرعت عدة انفجارات عنيفة، الرعب في حي ميرامار وسان شارل وسان بيار وبلثير. كما اصطدمت شاحنة معبئة بخمس عشرة ألف لتر من البنزين بواجهة مدرسة متوسطة كانت تستعمل كمركز للدرك المتنقل. وسمع دوي

1 – كانت هذه البناية من اعرق بنايات التعليم العالي . وقد آوت عام 1859 مدرسة الطب . وعام 1879، مدارس الحقوق والعلوم والآداب. وعام 1909، جامعة الجزائر. وبذلك حطم هذا الحريق جزءا من التاريخ الحديث للجزائر.

2 – شارع عسلة حسين، حاليا .

طلقات مدفع متبوع بعدة انفجارات. وتم الاعتداء على ثانوية اردايون وحدائق بوتي – فيش. وفي بلعباس صوبت المنظمة العسكرية السرية طلقات رشاش على المارين، وكانت الحصيلة عدة موتى وجرحى مسلمين. في حين اعتدى أوروبيون مدنيون مسلحون على عسكريين فرنسيين، واستولوا على أسلحتهم. أما في بون[1] فقد تم تدمير مقرات دار الزراعة.

تبنت المنظمة العسكرية السرية الاعتداءات المرتكبة، خلال هذه الفترة، وعلى المباشر من خلال القناة الصوتية للتلفزة الجزائرية، مجددة تهديداتها بانتهاج سياسة الأرض المحروقة ومؤكدة : «لن نرحل ونترك ما بنيناه». وأضافت، وهي توجه كلامها للأوروبيين: «أخرجوا أموالكم من البنوك. وأعيدوها الى الوطن الأم». «أما جاك سوستيل[2] فقد توقع – في مجلة أمريكية[3] أن تتحول الجزائر الى بلد شيوعي، وتجر خلفها، الى الحظيرة الشيوعية، المغرب وتونس. وأعرب عن قلقه من تحقق استقلال الجزائر وفقدان الحلف الأطلسي لبلد تشمله حماية هذه المعاهدة العسكرية. كما أبدى سوستال تعجبه من التهاني التي وجهتها لندن وواشنطن الى ديغول لأنه «تخلص من الجزائر».

في يوم الجمعة 8 جوان، بدأ الجنرال ديغول خطابه على شاشة التلفزة على النحو التالي: «لم يبق إلا ثلاثة وعشرين يوما، لكي يجد «المشكل الجزائري» حله الجذري... لكي تحكم الجزائر نفسها بنفسها» كان هذا الخطاب وحده، كافيا، لتضاعف المنظمة العسكرية السرية من عنفها في تطبيق سياستها للأرض المحروقة... جرح دركيين في الجزائر العاصمة، حيث دوى سبع عشر انفجارا. وأطلقت عبوات بازوكا على كامل بناية الإذاعة والتلفزة الفرنسية R.T.F. ودمرت، على وقع المتفجرات، المركز الهاتفي بالأبيار. وكذا مكتب البريد بلابوانت بيسكاد وعمارة الضرائب المباشرة، بمفترق الطرق، بآغا. كما أحرقت النيران بيت الطلبة

1 – عنابة ، حاليا.

2 – محافظ عام سابق للجزائر. مثقف يساري. تحول الى مناصر للجزائر الفرنسية، ومعارض لديغول.

3 – تصريحات نشرتها national.review نيويورك، روتير 8 جوان 1962.

والمكتبة البلدية، بكتبها الخمس آلاف، وقاعة الملفات بالأمن الوطني، وعدة مدارس ومقرات للضرائب المباشرة، بالضواحي الجنوبية للعاصمة. فيما قام بعض الشباب الأوروبي المسلح بثماني عمليات سطو مسلح في يوم واحد. وألقي القبض على فريق من العساكر الهاربين، وعلى مجموعة من الطلبة في القليعة، وفي حوزتهم أسلحة كثيرة (سبع رشاشات ومائة وإحدى عشرة قنبلة يدوية، بالإضافة الى مجموعة بنادق صيد). وتوالت الأيام والرعب متواصل. في وهران اغتالت المنظمة العسكرية السرية ضابطي شرطة. واستمرت محاصرة معسكرات الدرك والكتائب الجمهورية للأمن C.R.S. في كل من قمبيطة، نهج سيدي شامي، وملعب فوك دوبار.

وتم إيقاف عدة أوروبيين من بينهم عشرة مجرمين في كل من الشوارع التالية: شارع لوكلير، شارع مستغانم، وشارع تيارس. أما في سيدي بلعباس، فقد تظاهر ثلاث آلاف وخمسمائة أوروبي ضد إعدام قاتلي المحافظ غافوري. وكان ذلك بتحريض من المنظمة العسكرية السرية. أما في بونة، فقد تطاير المركز الصحي شظايا.

وبما أن المنظمة العسكرية السرية ظلت وفية لطرقها في التبليغ، فقد أكدت – عبر حصتها المقرصنة: «تماثل وجهات النظر بين اللواء غاردي والعقيد غودار وغارد س وفودري وشاتو – جوبير-والمدنيين (...) ومن بينهم، جون كلود بيريز وجون جاك سوزيني. «وأضافت أن : «الأمل الوحيد المتبقي للمجموعة الأوروبية يكمن في تصميمها على مواصلة نفس السياسة سياسة الأرض المحروقة، جنبا الى جنب مع المنظمة العسكرية السرية. ولم ذلك؟ لأن المنشآت الاقتصادية ستتحول الى أداة لاستعبادنا، في حالة عدم اتفاقنا. ويشكل التهديد بتهديمها، الورقة المربحة الوحيدة، بالنسبة للمجموعة الأوروبية».

وبينما كان اللواء غاردي الملقب بـ «رائد المنظمة السرية في الجزائر» يؤكد في وهران، أن منظمته ستواصل – بكل الطرق – تجزئة الجزائر، من أجل خلق مناطق «محررة عن الحكومة الحالية لفرنسا ولقوات جيش التحرير الوطني». تضم الأوروبيين والمسلمين الذين لا يرغبون في العيش، لا تحت سيطرة جبهة التحرير الوطني، ولا سيطرة الشيوعيين.

أما العقيد آرغو الذي كان يعيش في السرية بألمانيا، فقد شرح مواطن قوة هذه الحركة وانضباطها. وأعلن عن ميلاد «اللجنة التنفيذية للمنظمة العسكرية السرية»، المكلفة بتسيير الحرب الى نهايتها، والتي يترأسها جورج بيدو. في حين تكفل جاك سوستيل بالعلاقات الخارجية. أما العقيد آرغو، نفسه، فيشرف على المتروبول. من وجهة نظره فان الكفاح في داخر، الأراضي الجزائرية، والكفاح في فرنسا متكامل وبالتالي، فان تاريخ أول جويلية المقبل (تاريخ الاستفتاء من أجل الاستقلال) لا يعني بالنسبة إليه، إلا عثرة طارئة[1].

وبدا المستقبل القريب للجزائر المستقلة، في أعين الكثير من الفاعلين في الأحداث غير مشرق. ومن جهتها وجهت المنظمة العسكرية السرية، اجل مزيد من التأثير على المباحثات الجارية مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، وعيدها عبر قناتها العادية : «لقد اكتفينا لحد الآتي بتدميرات طفيفة، على سبيل الإنذار»، وكان معنى ذلك مزيد من الفظاعات.

في باريس تواصلت الانفجارات. ووضعت شحنة من المتفجرات أمام منزل محامي الرائد جوهو[2]. أما في الجزائر، فالجنون الإجرامي سوف يصل أوجه. وفي يوم واحد تهاوت عشر مؤسسات تعليمية في العاصمة، منها : مدرسة الفنون الجميلة، مقرات الكهرباء والغاز، المركز الثقافي الأمريكي، بالإضافة إلى محلات ومقرات آهلة. وفي ديار السعادة أشعل بعض الأوروبيين النار في شققهم، قبل مغادرتها. كما التهمت النيران، وحطمت المتفجرات المفتشية الأكاديمية وإدارة المياه ومصلحة الضرائب المباشرة وصندوق الضمان الاجتماعي. شاحنة درك متحرك اعتدى عليها. جزائريون أطلق عليهم الرصاص وهم على متن سيارتهم. جثث كثيرة اكتشفت في «فور دولو» برج الكيفان حالياً. وانتشرت في شوارع

---

1 – حوار نشرته جريدة «آخر ساعة» البلجيكية.7جوان 1962

2 – يبدو أن هذا الاعتداء كان من طرف فصيلة متمردة عن المنظمة، بسبب موقف جوهو، حين طلب من سالان توقيف الاعتداءات.

المدينة آفة جديدة، هي السطو المسلح، اكتشفها بعض الشباب من أصول أوروبية وشكلت بالنسبة إليهم نشاطا مثمرا. خاصة السطو على الملهى البلدي بآليتي، وباب الوادي[1]. أما في الجنوب، فقد تصاعد لهب آبار الغاز الطبيعي التي تم تخريبها، فوصلت ألسنة النيران الى علو ثلاثة وعشرين مترا. فيما اعتدت مجموعة مسلحة بوهران مرة أخرى على المحافظة. أثناء ذلك، تسارعت وتيرة الرحيل الفوضوي للأوروبيين. وتوقع روبير بولين، كاتب الدولة المكلف بالمهجرين، ان يصل عددهم الى عشرة آلاف في اليوم الواحد. فقد أحدثت الأوامر والأوامر المضادة للمنظمة العسكرية السرية هلعا كبيرا تلاه نزوح لا يوصف، ولم تنجح هي نفسها في التحكم فيه. وشهد الميناء السياحي الصغير بسناري – على بعد اثنتي عشرة كيلومترات من غرب طولون – توافد نساء وأطفال وشيوخ بأمتعتهم القليلة من وهران والجزائر العاصمة على متن قوارب الصيد.

ولم يتحقق الأمل الذي كان بعض «دعاة الحوار» من الأوروبيين يعقدونه على خطاب بن خدة. ان الخطاب أثبت لهم الطابع الثابت لاتفاقيات ايفيان، وأضعف مناورات عرقلة عملية السلام التي يشرع فيها «الاستعماريون المتطرفون». لقد كان الخطاب بالطبع صارما بشأنهم، ولم تكن هذه الصرامة راجعة الى سياسة القمع والتخريب المتواصلة بدون هوادة من طرفهم فقط، بل الى عجز الناطقين الرسميين للمنظمة السرية على فرض أوامرهم على الجماعات التابعة لهم، خاصة في منطقة وهران حيث قتل المقدم ماريو، بينما كانت القنابل المدفعية تتهاطل على ثانوية لاموريسير وعلى ضاحية أكموهل. أما في مستغانم فقد التهمت النيران ثانوية باسيه، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض المحلات التجارية.

وفي معظم التراب الجزائري، كان «المسلمون» يسقطون ضحايا الرمي العشوائي بالرصاص. والحال نفسه بالنسبة لبعض الأوروبيين، فالحرائق والانفجارات أصبحت تطال الآن حتى المنازل المتواضعة.

---

1 – صرحت المنظمة العسكرية السرية في حصة إذاعية مقرصنة أنها ليست مسؤولة عن هذه السرقات، ونسبتها الى قطاع الطرق... ووعدت بمعاقبتهم. على الرغم من تبنيها للاعتداءات الواقعة على الأهداف العسكرية والاقتصادية.

وفي بون وفيلب–فيل[1]، جمع المتسببون في السطو المسلح والنهب أموالا طائلة. أما في سيدي بلعباس، القاعدة العامة للفيلق الأجنبي، فقد تضاعفت الحوادث بين جنود الفرق الأجنبية وبين القوات المحلية وعناصر جيش التحرير الوطني.

وبطبيعة الحال فان كل هذه الاعتبارات قد بررت بشكل كبير تصريحات بن خدة. فكيف استطاع – وفي جو من المعارضة العنيفة التي جمعته ببن بلة وبفريقه – ان يسمح لنفسه باتخاذ أي مبادرة كانت دون ان يظهر في أعين خصومه كمتحالف مع مدمري الجزائر العاصمة ؟

الى غاية هذا التاريخ (أي 13 جوان) لم يكن الرأي العام يعلم أن بن خدة، وبدون أن يرضخ الى المطالب الجديدة التي فرضها وسطاء المنظمة السرية، كان يرجو أن يعيش الشعب الجزائري وأوروبيو الجزائر في انسجام وتناغم. ولم يتوان عن طمأنتهم : «يا فرنسي الجزائر عليكم أنتم أيضا أن تحسموا يوم غرة جويلية في قضية مصيرية، جنبا الى جنب مع الشعب الجزائري. ان مستقبلكم ملككم وحدكم... ملك أيديكم... واليوم يمد الشعب الجزائري لكم يديه، ويعرض عليكم... إشراككم في مجهوده للتشييد. ان اتفاقيات ايفيان هي ميثاق مستقبلكم في الجزائر... انها تتيح لكم كل الفرص... ويسمح لكم بالعيش كرجال أحرار في ظلال العزة والأمان... كما يسمح لكم بعرفة أكبر لحقائق بلادنا... والالتحاق إذا أردتم بالفئة الشجاعة من أوروبيي الجزائر التي كافحت معكم أو بينكم لمدة سبع سنوات لإقامة الجمهورية الجزائرية... فمعنا يمكنكم المشاركة في بناء بلد حديث وفي معركة التطور الاقتصادي لضمان مستقبل جميع أطفالنا[2] ...».

ويبدو أن هذه الدعوة إلى التعقل والحكمة لم تجد صدى جيدا لدى الجماعات المتطرفة التي أذاعت وعيدها وتهديداتها عبر حصة مقرصنة جديدة، وذلك في حالة عدم الاستجابة الى «النقاط الرئيسية الثلاث» المقترحة من طرفهم: «سوف نحرق كل

1 – سكيكدة حاليا.

2 – تصريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس، يوم الأربعاء 13 جوان 1962، في خطابها الخاص الى الشعب الجزائري الذي تدعوه فيه الى ضرورة الانتخاب : «من أجل الاستقلال الوطني...

آبار البترول والغاز، سوف نلغم السدود، وندمر مصانع الكهرباء والغاز...» والتهديد يمس فرنسا أيضا. «في حالة فشل المفاوضات، ستلزم المنظمة السرية الأقدام السوداء بالذهاب الى المتروبول، ليس من أجل التسكع، ولكن لقيادة المعركة الثورية الحقيقية. هذا الخبل والرفض القاطع للقبول بواقع زوال الاستعمار الذي لا مناص منه، سوف يتجسد لدى بعض رجالات السياسة، من أمثال مارسيل ادموند نيجلن الحاكم العام السابق للجزائر ووزير سابق، بالتكهن بأن استفتاء تقرير المصير سيكون خديعة حقيقية[1]. وبعد أن احتج مسبقا على النتائج، يرى نيجلن بأن مصير فرنسا والجزائر واحد، ومحاولة الفصل بينهما يعد جريمة في حق كلا البلدين. قد يبدو أن حدث 5 جويلية في طرابلس لم يتسرب الى الأسماع. وحتى العدد الكبير من الصحافيين الفرنسيين الذين كانوا يحومون حول مكتب إعلام جبهة التحرير في تونس، ويسمون أنفسهم بسخرية طفولية «السيرك المغربي»، وعلى الرغم من كونهم مطلعين على خبايا السياسة الفرنسية –الجزائرية، إلا أنهم بدوا بعيدين كل البعد عن الحقيقة المقلقة. وقد كتب أحدهم ما يلي: «إن ما يقال في الأوساط الجزائرية بتونس يتلخص أولا في أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية اكتسى منذ الآن طابعه المزدوج، كبرلمان مؤقت مؤتمن على السيادة الراجعة للشعب الجزائري ابتداء من 2 جويلية، وكمجلس إدارة للحزب الجديد – سيحتفظ بتسمية جبهة التحرير الوطني التي لم تتوقف قوتها السحرية عن التأثير على ما حولها – وأنه حتى وان اجتمع كبرلمان الى غاية يوم الثلاثاء، فانه باشر المداولات بعد كمجلس تأسيسي للحزب، خلال الأيام الأخيرة. نفس الشيء يطبق على الحكومة المؤقتة، كحكومة وكمكتب للحركة في آن واحد الى غاية تاريخ حلها بعد الانتخابات[2]».

... والاستقرار، من أجل الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، أجيبوا على السؤال الذي يطرح عليكم في أول جويلية بكلمة نعم المجمع عليها».

1 – نيجلن اشتهر خاصة بموقفه في تزوير نتائج الانتخاب حتى غدت عبارة " انتخابات نيجلن " منتشرة لدى الجميع لوصف الانتخابات المسبقة الصنع .

2 – جون لاكوتور ، جريدة لومند الفرنسية 9 جوان 1962 .صفحة 3

وكما ذكرنا في الفصول السابقة، فان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد تبنى نص الحمامات المعدل تعديلا طفيفا (أصبح فيما بعد ميثاق طرابلس) وانتهى الى التفكك عند تطرقه لنقطة تحديد أعضاء المكتب السياسي. وبهذا الشكل شهد البرلمان المؤقت لجبهة التحرير جلسته الأخيرة. أما التطرق الى طابع الحزب كمؤتمر تأسيسي فلم يتسن الخوض فيه بعد الانفصال الصاخب للخامس من جويلية. وفي هذا الجو المثقل بالريبة، استمرت المحافظة على الاتفاق السابق حول وقف القتال للتاسع عشر مارس الفارط. في حين نشرت الحكومة الفرنسية المرسوم الذي يصوغ السؤال الوحيد المطروح على الناخبين إبان استفتاء 2 جويلية 1962 : «هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة، تتعاون مع فرنسا في إطار شروط حددتها بيانات 19 مارس 1962[1]. أو بصيغة أخرى «هل توافقون على اتفاقيات ايفيان ؟

كان التاريخ يتابع مجراه الحتمي. لكن هل كان أوروبيو الجزائر يدركون – على الرغم من المبشرين بالكارثة – أن هذا الاقتراع ختم للأبد على مصيرهم ومصير أحفادهم على مدى أجيال قادمة ؟

مشروع الاتفاق بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية

عندما توجه كل من عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة والدكتور شوقي مصطفاي المندوب عن الشؤون العامة، الى طرابلس يوم الخميس السابع من جوان لتزويد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمعلومات عن وضعية الجزائر، كانا يأملان إحاطتها علما بالإمكانيات المتوفرة لحوار محتمل مع المنظمة العسكرية السرية. وذلك لوضع حد للدمار الحاصل. ولم يتطرق إليها الشك لحظة واحدة في مدى الصدع العميق الذي كان يمزق جبهة التحرير الوطني.

وبالطبع لم يكن أي تكتل من الكتل المتعارضة ليقبل بتحمل مسؤولية اتفاق مع ممثلي منظمة مخربة، همها الحالي تدمير البلاد. وسوف يشعر أعضاء الهيئة التنفيذية بأنهم يواجهون الإنكار المجحف للمبادرات التي اتخذوها. ويلاحظون

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ل9جوان 1962 .

بذعر مدى تفكك جبهة للتحرير التي أعطت حتى الآن، صورة تماسك لا تشوبه أية شائبة .

قبل ذلك بزمن، وحتى قبل أن يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، تم لقاء عبد الرحمان فارس في سرية تامة، بجون جاك سوزيني زعيم المنظمة العسكرية السرية في ضواحي العاصمة. وقد جاء هذا الأخير ممثلا لمختلف الشخصيات النشيطة التي تسعى الى إيجاد مخرج للأزمة، ليعرض شروط وفاق مع الحكام المستقبلين للجزائر. وقد أكد أن منظمته في أتم الاستعداد لأن تختار الجمهورية الجزائرية مقابل ان يجد الفرنسييون مكانهم فيها، وأن تمنح لهم جبهة التحرير الوطني ضمانات ملموسة .

في 27 ماي قام سوزيني بزيارة لجاك شوفالي[1] ليوضح له أنه آن الأوان لكي يجد «الجزائريون» «أرضية للتفاهم فيما بينهم، وإقصاء «العقداء» الذين لا ينتمون الى هذا البلد، والذين لا يبدو أن أهدافهم تعني الجزائر في شيء.

قدم سوزيني نفسه كزعيم حقيقي للمنظمة العسكرية السرية وكان متأكدا من قبول العقداء[2] لما يراه. فالرأي العام الأوروبي المتحول والمؤيد لاستقلال الجزائر من شأنه أن يكون تشكيلة سياسية جديدة تعمل على خلق «اتحاد دولي فرنسي – جزائري» شاسع، تكون عاصمته الجزائر. كما اعتبر سوزيني أن شوفالي يمكن أن يكون أحد الممثلين الأساسيين للهيئة الأوروبية، أمام جبهة التحرير الوطني.

تم تدوين اقتراحات سوزيني في مستند عنوانه: «العوامل القاعدية ولبروتوكول أتفاق». وتجسدت مبادئه الأساسية فيما يلي :

---

1 – رئيس البلدية الليبرالي السابق للجزائر العاصمة ووزير في حكومة منديس فرانس .ألف كتابا ذا مدلول آنذاك:

«نحن الجزائريون». وقد خلع من رئاسة البلدية تحديدا في ماي 1958 من طرف منظمة «النشطين» التي تحولت الى المنظمة العسكرية السرية.

2 – غاردس، فودري، بروازات وديفور في الجزائر، وشاتو –جوبير بالشمال القسنطيني. والأمر غير أكيد بالنسبة لمنطقة وهران حيث يتواجد غودار. وإذا ما عاد آرغو من منفاه الروماني بالجزائر العاصمة سوف يتم القبض عليه. أما في حالة صالان، فقد كان غير مبال به.

1 – يتم التفاوض بين المجموعة المسلمة والمجموعة الخاضعة للقانون الأوروبي، ممثلتين على التوالي من طرف جبهة التحرير والمنظمة العسكرية السرية.

2 – تجرى هذه المفاوضات بين الجزائريين وحدهم، مع إقصاء كل طرف آخر.

3 – تخضع الاتفاقيات المترتبة عن هذا التفاوض لمصادقة الشعب الجزائري.

وحالما يتم التوقيع على الاتفاقيات المنبثقة عن المفاوضات ووضع الضمانات العسكرية حيز التنفيذ، تنضم المنظمة العسكرية السرية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية اللائكية والاجتماعية، التي سوف تدرج في دستورها البنود والشروط الخاصة بالاتفاقيات الحاصلة، وترسخ وحدة الجمهورية الجزائرية (عدم تقسيم الجزائر إلى جزائرالشمال والصحراء) ووحدة الشعب الجزائري (جنسية واحدة في كامل حدود الجزائر).

4 – المواطنون الجزائريون متساوون في الحقوق والواجبات.

5 – تضع المجموعة الخاضعة للقوانين الأوروبية كل الوسائل التي تملكها في صالح سياسة ثورية ضرورية لتأسيس الجمهورية الجزائرية.

أما فيما يتعلق بمؤسسات الجمهورية، فانها تتميز بما يلي :

– إنشاء مجلس أعلى .

– منظمة فدرالية .

– وجود مجلسين لتمثيل الشعب (على النمط اليوغوسلافي) .

– تأسيس لجنة دولية تمثل المواطنين الجزائريين الخاضعين للقوانين الأوروبية.

– دراسة مشتركة لاختيار علم الحكومة الجديدة.

*** في السياسة الداخلية :**

– حل كل من المنظمة العسكرية السرية وجبهة التحرير الوطني

– منع كل حزب عنصري أو ذو نزعة أجنبية (مثل الحزب الشيوعي الجزائري).

*** في السياسة الخارجية :**

– إبقاء الجزائر في العالم الغربي.

– إنشاء الأورا – فريقيا .

*** في السياسة الاقتصادية :**

التطوير الاقتصادي للبلاد بالربط بين :

الاستعمال المكثف لمصادر الطاقة.

– استعمال بعض التقنيات الاشتراكية (خصوصا فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي).

– الاستثمار وحماية رؤوس الأموال الوطنية الخاصة والأجنبية في بعض القطاعات.

*** في السياسة الثقافية :**

– ستكون اللغتان العربية والفرنسية لغتين رسميتان في الجمهورية الجزائرية.

– ستكون جامعة الجزائر جامعة أوروا–فريقية .

وضم البيان أيضا ضمانات سياسية وعسكرية تقدم للمجموعة الخاضعة للقوانين الأوروبية (حق الفيتو، حق الانفصال في آخر الاستئناف، المشاركة في القوة المحلية، تأجيل تاريخ الاستفتاء، خلق مجلس إدارة وطني جزائري شهط مشكل من أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وثلاثة أعضاء من اللجنة العليا للمنظمة العسكرية السرية الى جانب الهيئة التنفيذية المؤقتة. ويكون عبد الرحمن رئيسا للمؤسستين).

وينص البيان في خلاصة تسعى إلى بعث الأمل : على أن تأسيس دولة لا يمكن تصوره بدون المشاركة التلقائية لأكبر قسم من السكان المقيمين فيها ويتعين أن توفر الاتفاقات المأمولة أسباب الثقة في المستقبل لكل واحد.

يعترف سوزيني أن الأمر يتعلق أساسا «بمنطلقات فقط»، وأنه بالإمكان مناقشة عدة نقاط أخرى. بينما ركز فارس خاصة على النقاط المناقضة لاتفاقيات ايفيان التي تم التوقيع عليها. لكن في الوقت الذي كان فيه فارس يعبر عن اعتراضاته، تسربت معلومات الى باريس وأعلنت الصحافة عن «اللقاءات التي تمت

بين المنظمة العسكرية السرية وجبهة التحرير»، ونشرت أخبارا غير صحيحة عن بعض النقاط المهمة مما اضطر الدكتور مصطفاي إلى تقديم تكذيب عن حدوث المفاوضات موضحا : «ان حدوث لقاءات محتملة بين المنظمة السرية وجبهة التحرير... لا جدوى منها على الإطلاق». هذا في حين ظل فارس، الذي كان يتمتع بمساندة بن خدة وسعد دحلب، مصرا على الوصول الى حل قبل نهاية الأسبوع، أي قبل الثالث جوان. لكن عملية نشر المعلومات المتسربة، المتبوعة بالتكذيبات الضرورية سوف تزيد من تعكر الأجواء. هذا إضافة الى عدم توقف الاعتداءات.

أما غودار، فقد تبرأ من مسعى سوزيني نحو التفاوض في حصة مقرصنة من وهران. وبذلك لم يعد لهذا المسعى أي فرصة للنجاح[1].

بعد ذلك، أي في الرابع عشر من شهر جوان، حاولت المنظمة العسكرية السرية عبر وسيلة إعلامها المألوفة أن تتنصل من مسؤولية مواصلة سياستها «للأرض المحروقة» وتحملها للحكومة المؤقتة، مصرحة «بأن هذه المفاوضات كانت على وشك الاكتمال لولا تصريحات بن خدة والحكومة المؤقتة الواردة يوم العاشوراء الموافق للثالث عشر من شهر جوان والتي فاجأت جبهة التحرير نفسها». وأمام هذه الخلافات داخل جبهة التحرير «قررت القيادة العليا للجيش السري تكثيف وتصعيد سياسة الأرض المحروقة... من الآن فصاعدا فإن التخريب المتميز بطابع الإنذار لحد الآن سيتخذ طابعا آخر مختلفا، وسيبدأ يوم 15 جوان على الساعة صفر وتواصل سياسة الانزلاق إلى ماهو أسوأ بلا حدود .

المتحفظون في الحكومة المؤقتة

ان أول عضو من الحكومة المؤقتة وطأت قدماه أرض الجزائر كان كريم بلقاسم، وبالفعل، فقد وصل مفاوض أيفيان الى روشيه نوار[2]، يوم الأحد 10 جوان، يصحبه

1 – سوف يتم التخلي عن هذا الاتفاق في 31 ماي المقبل.

2 – بومرداس حاليا. ان اتفاقيات ايفيان نصت على انشاء هيئة تنفيذية مؤقتة تسيّر الشؤون الجارية للبلد، وتحضر للإستفتاء، ابتداءا من تاريخ وقف القتال الى الإعلان عن نتائج الاستفتاء حول الاستقلال.

فارس ومصطفاي وبوتفتيفة، أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة. وحام التساؤل خاصة حول الاحتمالات المنتظرة من «الحوار بين الجزائريين»، وكانت تلك تورية القصد منها تغطية الاتصالات بين المنظمة السرية وبين جبهة التحرير، لوضع حد للمجازر والتدمير المجاني والإجرامي الذي تقترفه المنظمة السرية.

وبينما كان الزعماء يهنئون بعضهم بحضور كريم بلقاسم الرجل «التاريخي القادر على تقديم الجبهة على نفسه»، كان الرأي العام يجهل أن المؤتمر المجهض بطرابلس قد جرد كل مسئولي الجبهة من الشرعية الثورية المعترف بها إبان كل اجتماع يعقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عن طريق اقتراع منتظم.

ان كل المجموعات التي تطاحنت هناك لم تعد تفكر في الإفصاح عن الخط السياسي لجبهة مهتزة، بقدر ما كانت تسعى جاهدة الى كسب الدعم السياسي والعسكري القادر على ضمان فوزها في حالة المواجهة العسكرية، التي بدت الآن واضحة للعيان.

ان بن خدة مازال فعلا رئيس الحكومة المؤقتة، ومازال الرأي العام الجاهل بخفايا الأمور يقر له بذلك. لكن هل بقيت هذه الحكومة المؤقتة التي أنكرها بعض من أعضائها، تحتفظ بالسلطة التي كانت تتمتع بها ؟ على أية حال ستتضح الأمور بعد التصريح المقبل للرئيس بن خدة المعلن عنه في تونس.

في اليوم التالي لزيارة فارس وصاحبيه لتونس، عقب الملاحظون الذين لمحوا التكتم الشديد الذي التزم به إيطارات جبهة التحرير الوطني، بقولهم : «إذا قيست قدرتهم على الحكم بقدرتهم على التكتم فإننا سنمنح كل ثقتنا الى رجالات الحكومة المؤقتة لحل مشاكل جزائر الغد التي لا حصر لها». لكن مأساة طرابلس كانت قد امتدت في الواقع الى الجزائر، وأضفت ضلالا قاتمة كثيفة. دون أن يتجرأ أحد من الأطراف على البوح بما جرى. وبقي الأمل عند البعض – على الأقل – في إنقاذ وحدة جبهة التحرير الوطني التي لا غنى عنها، في هذا الوقت العصيب. حيث تصبح أدنى إشارة الى الخلاف كفيلة بالمساس الخطير بمستقبل الجمهورية.

وبذلك يعود عبد الرحمان فارس صفر اليدين ما دام لا أحد كان يريد – أو يستطيع – منحه الموافقة التي كانت ستستنكر في الحال من طرف الكتلة المضادة.

إن انسجام الحكومة المؤقتة بدأ يعاني من بعض التصدعات. وبينما كان كريم بلقاسم متواجدا في روشيه نوار (بومرداس)، حيث اتصل فورا بالعقيد محند أولحاج من الولاية الثالثة – الذي بقي وفياً له – ظل التساؤل يحوم حول انسحاب فرحات عباس وأحمد فرنسيس الى جنيف ابتداء من السبت 9 جوان.

لذا، بدأت الصحافة في تونس تتساءل حول التصرفات الحالية للفريق المُسيّر لجبهة التحرير الوطني : «عند معاينتنا لهذه التصرفات، يخيل إلينا أننا حيال ارتجالات وعروض ومفاجآت لا أمام عمل سياسي محكم ومتواصل». يعكس الانشغالات «بإخفاء التصدع عوض العمل على القضاء على أسباب الانقسام[1]».

لكننا نعلم، أن مؤتمر طرابلس لم يسفر عن اخراج قائد لا نزاع في سلطته. وفي حوار صحفي لبن بلة، تسربت من ثناياه بعض الملاحظات التي تبعث على القلق حول «مسائل المزاج» التي تضعه في مواجهة بوضياف. ولا يمكن أن نتجاهل في هذا الصدد المشاعر التي كان فرحات عباس يكنها لذلك الذي خلفه على رأس الحكومة المؤقتة، ولا مشاعر الغيرة التي كان يثيرها كريم بلقاسم . وعلى العموم فقد تعذر على الجميع رؤية المواقف الموحدة التي تعودت جبهة التحرير على إبرازها .

ولهذا السبب لم يسمح لنفسه أي عضو في الحكومة أو المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يصادق – في تلك الظروف – علانية على الاتصالات الحاصلة بين الدكتور شوقي مصطفاي وفارس وبين المنظمة السرية. وإلا لتم استغلال تصريحاته في الحين، ضده .

---

1 – جون لاكوتور . لوموند . 13 جوان 1962 . ص 2 .

وقد أشار فرحات عباس في هذا الصدد أن : «أعظم ما فعله فارس ومصطفاي هو مقابلة سوزيني، زعيم المنظمة السرية، على الرغم من كل المخاطر التي كان يمكن ان يتعرضا لها (...) إن هذا اللقاء كان إيجابيا، فقد جنب الجزائر اعتداءات إضافية على الأبرياء، وتخريبا انتقاميا لا جدوى منه. وقد عمل بوجار Baugeard، رئيس البلدية السابق لمدينة البليدة الى جانب جاك شوفاليي j.chevallier وتينه Tiné، على تسهيل المحادثات والاتفاقيات[1]».

لكن هذه السطور كتبت عام 1984. فما كان فرحات عباس ليجرؤ على التفوه بهذه الكلمات في عز أزمة صيف 1962.

وبالطبع، ونظرا لوجود كريم بلقاسم وبوضياف في روشيه نوار، فإننا لم نكن نستطيع أن ننتظر تصريحا من الدكتور مصطفاي من دون ان يحصل على الموافقة الضمنية لهذين الوزيرين، على الأقل . لكن الحكومة المؤقتة تمسكت بالبدء، بالحذر الذي يمليه الظرف. تلا هذا الحذر صدور تصريح بن يوسف بن خدة – في 18 جوان بالقاهرة، حيث كان يرأس مجموعة الدار البيضاء – يعلن فيه أنه لن يعبر عن أي موقف ما لم يتسلم بيده النص الرسمي «للاتفاقيات المبرمة يوم الأحد 17 جوان بالجزائر العاصمة[2]». لكن ذلك لم يمنع آيت أحمد من ان يوضح، في اليوم الموالي، (من القاهرة أيضا) بأن الاتفاق قد تم بين الهيئة التنفيذية المؤقتة والمنظمة السرية. وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تمتلك وحدها سلطة إبرام الاتفاقيات السياسية التي تلزم الجزائر. وعليه فإن الحكومة المؤقتة، وجبهة التحرير الوطني، بصفة أشمل، لا يد لهما في هذه المفاوضات.

وفي تصريح آيت أحمد هذا، حدد بن خدة مهمة الهيئة التنفيذية في : «استتباب الأمن وخلق أحسن الشروط المادية والمعنوية لتحضير الاستفتاء حول تقرير المصير» وكما اتضح، فإن كل وزير كان يحترس من التعبير عن مواقف قبل أوانها

1 – الاستقلال المحتجز . ص 82.

2 – انظر في الملحق نص الخطاب المذاع في 17 جوان 1962 م ، على الساعة الواحدة زوالا للدكتور شوقي مصطفاي.

– في ظل هذا الجو المشحون بالخلافات والمزايدات والمساومات – خشية من اهتزاز مصداقيته أمام الجموع الغفيرة التي كانت ضحية الانفجارات اليومية، وأمام الخصوم خصوصا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وهكذا، بدأت التساؤلات تطرح في الجزائر حول الخلافات الحاصلة في تونس او في القاهرة فيما يخص الوفاق بين الدكتور مصطفاي وبين جان جاك سوزيني. وربما راود الأمل بعض الملاحظين في ان يكون «وضع خط» من طرف رجالات الثورة في القاهرة بينهم وبين هذه الاتفاقيات ليس معناه إنكار لها. ومما لا شك فيه أن الوزراء الجزائريين قد تم إبلاغهم بالنقاشات الدائرة، وأنهم لم يعارضوها على الرغم من إسدائهم النصيحة لفارس ومصطفاي بتوخي الحذر.

فقد أرادوا أن يتجنبوا، بصفة خاصة، أن يعتب عليهم في يوم من الأيام لكونهم تفاوضوا مع «قتلة عاملات النظافة من الجزائريات[1]» وحولوا أعضاء المنظمة السرية الى ممثلين للجالية الأوروبية.

ونسجل باهتمام شديد، فضلا عن ذلك، تصريح العقيد محند او بلحاج، قائد الولاية الثالثة، الذي أسعدته التصرفات الجديدة والواقعية لأوروبيي الجزائر. ولم يتردد في دعوتهم الى المساهمة الأخوية في تشييد أمة حرة ومستقلة، مقتلعين جذور الماضي بصفة نهائية.

أما في تونس، فقد فضل أعضاء الحكومة المؤقتة المتواجدين بها الالتزام بالصمت.

في حين امتنع فرحات عباس الذي حل بالمغرب ضيف شرف عند الملك الحسن الثاني، بمناسبة تقديم كتابه «ليل الاستعمار»، عن التعليق عن المحادثات الدائرة في الجزائر العاصمة. وقد أضاف عند إشارته لمساره السياسي الطويل قائلا : «ان المصالحة بين الفرنسيين والجزائريين تدخل في

---

1 – فيليب هريمان . لوند . 21 جوان 1962.

إطار مصالحة بين الإسلام والمسيحية. ومن جهتي، أتمنى أن أظل رجل كل المصالحات الممكنة[1]».

ومن جهته صرح بن بلة من تونس بأنه سوف يعود الى الجزائر بمعية أعضاء الحكومة الآخرين بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء، لكن دون أن يتطرق الى بقية جوانب الأحداث.

حدث ذلك في حين كانت هذه الحكومة المؤقتة بصدد دراسة تقريري نائبي الرئيس بوضياف وكريم المتعلقين باتفاق السابع عشر جوان.

بيدأن استقالة محمد خيضر في 26 جوان من نفس الشهر ستساهم في كشف النقاب للرأي العام عن الصدع الذي زاد الهيئة التنفيذية للجبهة هشاشه منذ طرابلس. ان السبب الرئيسي لهذه الاستقالة لم يكن راجعا بطبيعة الحال الى تعهد ممثلي الجبهة داخل الهيئة الانتقالية (المؤقتة) أمام المنظمة السرية، لأن التوقف الصاخب لأشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية حدث في الخامس من شهر جوان، أي قبل ان يصل فارس ومصطفاي الى طرابلس وفي حوزتهما المشروع التمهيدي للاتفاق. لكن ما أن تفاقمت النزاعات حتى أصبح كل طرف يرى نوعا من التواطؤ في كل مبادرة يأتي بها الطرف المعارض.

وخارج السراي، وبالتحديد لدى الملاحظين الذين تهافتوا على تونس، كثر التساؤل وعم : «هل كانت أسباب استقالة محمد خيضر تعود الى نتائج مؤتمر طرابلس، أم إلى اتفاقيات 17 جوان بين المنظمة السرية وجبهة التحرير[2]؟».

ان عدم الاتفاق في اختيار الإستراتيجية الملائمة للحصول على السلطة، مثلما انعكس ذلك في طرابلس هو – بلا أدنى شك – السبب الرئيسي لهذه الاستقالة. لكن إذا كان الأمر بالنسبة لبعض قادة الثورة يتعلق بالحلقة الخاصة باتفاقيات المنظمة السرية

1 – وهذا ما سيأخذه جون جاك سوزيني بعين الاعتبار ابتداء من الغد، في حصته المقرصنة.

2 – جون لاكوتور . لومند . 28 جوان 1962.

"التي لم يكن لها من هدف إلا السماح بسير العمليات الانتخابية على أحسن وجه في إطار انسجام نسبي بين الجماعات الإنسانية المختلفة، مع تجنب اشتعال الحرائق واكتساح الخراب اللذان يهددان البلد قبل أول جويلية. فان الأمر بالنسبة للآخرين يتمثل في "خيانة مثل الثورة". وكان بن خدة، بطبيعة الحال ينتمي الى هذا الفريق الثاني.

وبذلك، وفي هذه الأجواء المهلكة، المنذرة بأحداث مشؤومة سوف تشهدها الجزائر ما أن تنطفئ فوانيس الاستقلال، لم ينجح أي صوت في اختراق هذا الضجيج ليساند المجهودات المشتركة المبذولة من طرف الدكتور مصطفاي ورئيس الهيئة التنفيذية، الذي كان همهما الأول هو الحفاظ على إمكانيات بلد أدمته سبع سنوات ونصف من الحرب الشرسة.

ويتواصل القمع في فرنسا

إن الجالية الجزائرية المغتربة في فرنسا مازالت تخضع لقمع شرطة استمرت في اعتبارها العدو الذي ينبغي إبادته، وذلك على الرغم من الإعلان عن وقف القتال. فكان توقيف الجزائريين، وضربهم وجرحهم، في منطقة نوازى – لوسيك وباريس (بوت شومون) ونانتير. مما أدى بفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني* الى التنديد بهذه التصرفات التي تعود الى زمن زائل، وذلك ابتداء من 11 جوان[1]. وتوضح بدقة أنه في "العاشر من جوان، وعلى الساعة الرابعة مساءا، وبينما كان بعض الجزائريين يتأهبون لاتمام الإجراءات (لتحضير الإستفتاء) شرعت الشرطة في استفزاز حقيقي لهم. فاستولت على بطاقات الاقتراع وأوقفت سبعة عشر جزائري. وكانت حصيلة الحوادث

* – فدرالية الجزائريين بفرنسا: هيئة حزبية لجبهة التحرير الوطني كانت تضم الجزائريين المغتربين المتواجدين في فرنسا.

1 – بالنسبة للملاحظين، وصفت الفدرالية – ظلما – بالمتطرفة. وقد حاولوا إيجاد أعذار لتصرفاتها المزعومة: "صعوبة تعبئة الجزائريين الموجودين في فرنسا في إطار منظور كفاحي من دون ان يتواجدوا في ميدان حقيقي للحرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة تحقيق الغايات الفعلية في الوطن الأم. وقد نجم على كل ذلك صرامة سياسية جعلت فدرالية فرنسا تتخذ إجراءات مختلفة عن تلك الخاصة بالحكومة المؤقتة... بعدها بزمن طويل، أبدت الفدرالية بعض التحفظات على اتفاقيات 19 مارس في: موقف فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني. لومند .15 جوان 1962.ص 3.

ـتي تلت قتيل وأكثر من مائة جريح، ثلاثون منهم في حالة خطيرة... كما أصيب طفل بكسر في ساقه (...) وأمام أحداث بمثل هذه الخطورة، تذكر فدرالية فرنسا بما يلي:

(1) أنها لم تتوقف عن التنديد (...) بالاعتداءات والتوقيفات والاختطافات، التي راح الجزائريون ضحية لها منذ التاسع عشر من مارس (...) وفي ذلك خرق واضح لاتفاقيات ايفان

(2) أنها ضاعفت تحذيراتها للحكومة الفرنسية التي شجعت بصمتها الشرطة على تكثيف من اعتداءاتها ضد مناضليها (...) وبناء على ذلك فان فدرالية فرنسا (...) سوف تتحمل (مسؤولياتها) بضمانها الأمن للجالية الجزائرية، وذلك بشتى الطرق.

ان الحاكم السابق نيجلن قد أثار القلاقل من حوله. والسيد روجيه فرأي وزير الداخلية الذي لم يكن يحمل أي تعاطف خاص «لمسلمي المنطقة الباريسية[1]» قد أمر بطرد قرابة الخمسين جزائريا بعد الأحداث التي شهدتها نوزي – لوسيك ونانتير والدائرة الثالثة عشر والثامنة عشر لباريس. كما أنه لم يستسغ التنديد الصادر من فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، بشرطته. هذا التنديد الذي ساندته العديد من النقابات والعديد من اليساريين الفرنسيين. ووعد باقصاءات جديدة . كما اعتبر أن ادعاءات جبهة التحرير الوطني فاقت كل حد . وهو يعيب عليها «تمتعها بهيئة قضاء موازية في فرنسا وبشرطة موازية وحتى بدبلوماسية موازية»، ويرى أن المطالبة باحترام اتفاقيات ايفيان في تحضير الاستفتاء هو ادعاء من المغتربين بأنهم تابعون «للكي دورسيه الجزائري». ومنه قرر روجيه فراي، ان يعيدهم من جديد الى "كي دورسيهم الأصلي" حسب العبارة التي استعملها السيد بيرفيت.

هذا الاحتقار الساخر لم يكن من شأنه أن يخفي الواقع، وخلال ملتقى صحفي عقد عشية ذلك اليوم، في قصر لاموتواليتي، نددت مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني بالعنف الجسدي وباقي الأشكال الأخرى من سوء المعاملة. وصرح

1 – انظر علي هارون . الولاية السابعة . منشورات لوسوي . باريس 1988م . ص 378 . 373 . 363 . هذا الكتاب المرجع سيصدر قريبا في دار القصبة في طبعة جديدة منقحة. (المراجع)

المحامي بن عبد الله، أننا كنا نظن أنه بعد إبرام اتفاقيات ايفيان سيوضع حد للقمع الأعمى الذي سلط على الجزائريين . لكن بعد هدنة دامت بضعة أيام استأنف هذا القمع من جديد، وبحدة. وتوالت التفتيشات والتحريات والمداهمات والحبس لمدة أيام في مقرات الشرطة ومورس العنف بكل أشكاله.

أما المحامي أوصديق، فأعلن من جهته عن «اختفاء قرابة الخمسين جزائري، هم الآن بصدد الترحيل عن فرنسا». في حين جرح مائة وخمسين جزائري خلال الأحداث الحاصلة من مدة قصيرة في باريس.

وبهذه المناسبة، لوحظ، لأول مرة، حضور ناطقين رسميين للحكومة الجزائرية المؤقتة، الى فرنسا .

وقد أيد السيد زيتوني مدير وكالة الإنباء الجزائرية[1] أقوال المحامين، مؤكدا على أنه منذ 19 مارس، تم إيقاف واحتجاز والحجر على أكثرمن خمسمائة جزائري وطردهم أيضا .

ومن جهته فضح السيد رحال، عضو اللجنة المركزية لمراقبة الاستفتاء، هذه الممارسات البوليسية، مضيفا : «إذا تكررت مثل هذه الأفعال، سوف أبلغ اللجنة بان العمليات الانتخابية لا يمكنها ان تجرى بشكل منتظم في فرنسا». ووصل السيد رحال الى درجة التخوف من إمكانية توقيف هذه العمليات الانتخابية.

لكن السلم الذي نجم عن وقف إطلاق النار، والذي كان من المفروض ان يضع حدا لحبس الجزائريين، لم يساعد على الإفراج عن كل أولئك الذين ساهموا في إنهاء هذه الحرب «الغبية والتي لم يكن لها أي مخرج[2]»، والذين يوجدون الآن في السجن.

ونتيجة لهذا الوضع، باشر خمس مغاربة وإيطالي، معتقلين بسجن فونتين بلو (fontainebleau) بسبب نشاطاتهم داخل جبهة التحرير الوطني، إضرابا عن الطعام

---

1 – وأج هي وكالة إعلامية تابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة، تحولت الى وكالة رسمية للحكومة الجزائرية بعد الاستقلال .

2 – حسب عبارة غي مولي عام 1956م عندما كان رئيسا للمجلس .

منذ الحادي عشر جوان، خاصة وأن السلطات رفضت تطبيق نصوص العفو العام عليهم، المتخذة في إطار اتفاقيات ايفيان.

أما بالنسبة للأصدقاء الفرنسيين من شبكات الدعم، فان العديد منهم سيظل حبيس جدران السجون لعدة أشهر أخرى وربما لعدة أعوام. لقد وجدوا أنفسهم أسرى مثلهم مثل مقاتلي المنظمة العسكرية السرية، وعانوا من جراء ذلك ألما نفسيا فظيعا وذنبهم الوحيد أنهم كانوا يدركون منذ زمن طويل أن استقلال الجزائر آت لا محالة، وعملوا جاهدين للحفاظ على الصداقة التي يمكن أن تربط بين الشعبين في المستقبل.

تفتت المنظمة السرية وهجرة الأوروبيين

كان الإرهاب اليائس للمتطرفين يضاعف من حدته وشراسته كلما اقترب تاريخ الأول من جويلية، وذلك سواء في الجزائر أو في فرنسا. وكان المستهدف الأساسي من كل الأعمال الإجرامية هو رئيس الدولة الفرنسي : ذلك الذي «باع الجزائر الفرنسية بأبخس ثمن كما يحلو للمعمرين الأقدام السوداء نعته بذلك». وقد أجهضت مصالح الشرطة محاولة جديدة لاغتيال الجنرال ديغول[1]، وأوقفت ستة أعضاء من المجموعة الخاصة منهم امرأتان، بالإضافة الى أكثر من عشرين شخصا مشتبه فيهم بالمناطق الشرقية بفرنسا حيث كان الرئيس يواصل سفره. كما كانت مصالح الأمن متخوفة من نصب مجموعات أخرى لكمائن على طول المسار المقرر سلوكه من طرف الموكب الرسمي[2] المرافق للديغول. ومن جهتها، فإن «المفوضية العامة للمنظمة السرية بالمتروبول» لم تكن تنكر ذلك. ففي رسالة بعثتها يوم 15 جوان، كتبت ما يلي : «من المنتظر أن يجري التصويت على تقرير المصير بعد عشرين يوما. فهل سيكتب لمرحلة الاستشارة الديمقراطية هذه أن ترى النور ؟ سؤال

1 – من المعلوم أن الجنرال ديغول قد نجا من عدة محاولات للاغتيال دبرتها المنظمة السرية عدا محاولة الاغتيال التي حدثت في بون سورسان في سبتمبر 1961م.

2 – خطر الاغتيال أخذ مأخذ الجدية لدرجة أن خمسة آلاف رجل تم تكليفهم بأمن الجنرال ديغول خلال تحركاته.

ليس بوسعنا حاليا الإجابة عنه. فقد تشهد الجزائر العاصمة ووهران وباريس أحداثا خطيرة، من شأنها أن تحور وتعدل معطيات الأمر الذي شكل خلال سبع سنوات مشكلا للجزائر وما أصبح الآن مشكلا فرنسيا».

لكن الأحداث التي قيل عنها أنها سوف تكون خطيرة ، تحدث الآن وكل يوم. والتنازلات المرتقبة التي كان المتطرفون النشطاء وبعض وسطاء روشيه نوار ببومرداس ينتظرونها، تجاهلتها الحكومة الجزائرية المؤقتة، وفي تصريحاتها. فعندما عجز الدكتور مصطفاي، المكلف بالاتصالات على إلزام حكومته المنقسمة على نفسها في عملية الوفاق كثّفت المنظمة السرية تخريبها ودمارها. أما كريم بلقاسم، الذي باشر محادثاته مع كريستيان فوشيه دون أن يستطيع، بالطبع، أن يأخذ أية مبادرة كفيلة بتهدئة الأجواء، فبقي متشبثا – مثل بقية الوزراء – بتحفظ حذر، لكي يتجنب أن يتهمه فريق بن بلة – خيضر بالخيانة[1] .

وفي يوم واحد، هو يوم الخميس 14 جوان، اقترفت القوات الخاصة للمنظمة السرية سبعة عشر عملا تخريبيا بواسطة الحرائق والمتفجرات منه تفجير المستشفى المدني للعاصمة. في نفس هذا اليوم أصيب الجنرال جنتستيت Ginestet قائد هيئة الجيش في وهران بجروح خطيرة[2]، فيما لقي الطبيب العقيد مابيل Mabile حتفه كان الاثنان ماثلين أمام جثة المقدم ماريو Mariot في مستشفى بودان – الذي قتل قبل ذلك بيوم – عندئذ، قدم السيد ميسمر Messmer، وزير الجيوش حصيلة الأضرار والدمار الذي أحدثته المنظمة السرية في صفوف القوات الفرنسية. فمنذ سبتمبر 1961م قتل ست وسبعون عنصرا فرنسيا من قوات الأمن منهم أربع عشر ضابطا[3]. وجرح ثلاثمائة، منهم عدد كبير في حالة خطيرة .

---

1 – هذه الاتهامات سوف تلتصق به بعد أسابيع، في قمة الأزمة. انظر انفرا ص 80 و 86 .

2– سوف يلقى حتفه في المستشفى العسكري بفال دي غراس من جراء جراحه في 23 جوان

3 – الرائد بيريه Perret (23 سبتمبر 1961) الرائد بوست Poste (23 أكتوبر) المقدم رنسون Rançon (16 ديسمبر) الملازم الأول بوتي Petit (3 فبراير 1962م) الرائد بينكوني Bianconi (5 فبراير) النقيب بول Bolle (6 فبراير) الملازم الأول والملازم منترديي Montardier (27 أبريل) الملازم الأول بوردرون Borderon (15 ماي) المقدم ماريو Mariot (13 جوان) الطبيب العقيد مابيل Mabille (14 جوان) .

وبينما تواصل التراشق بالرصاص في باريس مستهدفا «المقاهي الجزائرية»، كانت محلات الجزائريين في نيس تتطاير شظايا. ولم يسلم من هذه الاعتداءات الفرنسيون المؤيدون للاستقلال. فدمّر مقر جريدة «الحقيقة – الحرية، الكائن بـ 82 شارع الطمبسوار بواسطة شحنة متفجرة. فيما اعترفت إحدى السيدات، وكانت عضوا في المنظمة السرية ابان إيقافها، بتورطها في الاعتداء الحاصل يوم 21 فبراير ضد مكتبة «فرحة القراءة»، الكائنة بشارع سان سفران بالدائرة السابعة بباريس. لأن صاحبها **فرانسوا ماسبيرو** كان معروفا بآرائه المعادية للاستعمار والمناصرة للجزائر المستقلة. وبدأت رؤوس المنظمة المخربة في السقوط واحدا تلو الآخر : أرمان بلفيسي، أحد الضالعين في محاولة اغتيال الجنرال ديغول ببون – سورسان والنقيب ميشال جلاسير، صهر الجنرال غاردي ومساعد النقيب، سرجان ومسؤول التنظيم العسكري للمنظمة العسكرية السرية في المتروبول. وفرانسوا ليكا، عضو في مجموعة «دلتا» سبق وأن تورط في مشاريع محاولات قتل رئيس الدولة الفرنسية. في نفس الآونة تنبأ جورج بيدو[1] (Bidault)، الرئيس السابق للمجلس الوطني للمقاومة بقيام أنظمة بلشفية في العالم العربي ونشوء كنغو كبير على بعد 800 كلم من مرسيليا.

ويستمر يوميا سقوط الجزائريين بالعشرات، تحت الرصاص القاتل في عنابة والقالة وسيدي بلعباس. وقد تبين من الكمية الهائلة من الأسلحة المستردة في وهران[2] مدى التوطؤات التي تستفيد منها المنظمة السرية في أعلى المستويات – هذا إذا كنا في حاجة الى دليل – نفس هذه المدينة التي تطالب المنظمة السرية أن

---

1 – في 1 جوان 1962م، اختار الجنرال صالان، بعد إلقاء القبض على الجنرال جوهو جورج بيدو كخليفة له على رأس المنظمة السرية. وقد تقلد بيدو بالفعل هذا المنصب. وسمي برئيس المجلس الوطني للمقاومة، ومرجعيته في ذلك المجلس الوطني للمقاومة للذي كان مكلفا بتنسيق المقاومة زمن الاحتلال الألماني. وقد أعطى للمنظمة السرية مهمة استعادة السلطة في فرنسا.

2 – الكمية تضم ستة مسدسات أوتوماتيكية وتسع مسدسات رشاشة. وثلاث قاذفات للصواريخ. بالإضافة الى مائة وخمسة عشر بندقية يدوية، وصندوق مملوء بقنابل البارود وكميتان هامتان من الذخيرة.

يتجمع الأوروبيون على محيط مائة كيلومتر حواليها. فهي تشكل من جهة، (المنطقة المفيدة) لأنها تحتوي على مراكز التراجع الخمس الرئيسية، والتي تندرج في إطارها مدينة وهران ومستغانم وبيريغو[1] وسيدي بلعباس وأرزيو بالإضافة الى النقاط الاستراتيجية للقاعدة البحرية لمرسى الكبير، وكذلك القاعدة الجوية العسكرية والمدنية في السانية، وقاعدة الحلف الأطلسي (الجوية والبحرية للارتيغ) ومركز العمليات البرمائية للحلف الأطلسي بآرزيو ومنطقة وهران، من جهة أخرى، تعد أغنى منطقة في الغرب الجزائري نظرا للثروات الزراعية والاقتصادية التي تعج بها، ونظرا لإمكانياتها التجارية المعتبرة. وبالتالي ففكرة التقسيم كانت ستسمح للمنظمة السرية بالاستحواذ على حصة الأسد، والسيطرة على أفضل منطقة في الجزائر لكن نداء «المائة مقاوم» الذي تحصل في فرنسا على أكثر من خمس وعشرين ألف توقيع يدين تصرفات المتطرفين النشطاء للمنظمة السرية بحدة : «ان القضاء على الجزائريين المسلمين في منعطفات الطرق، وممارسة الإبادة الجماعية يوميا، واستهداف التدمير الكلي للمدارس والمستشفيات والمصالح الإدارية، وممارسة سياسة الأرض المحروقة لكي لا يحتفظ الجزائريون في ذاكراتهم إلا بآخر صورة للفرنسيين وهم يتكالبون على محو كل ما جلبوه معهم لهذه الأرض... كل هذه المؤسسة العنصرية تعمل على التضحية بمستقبل الفرنسيين في الجزائر وتسيء الى فكرة التعاون بين البلدين؟» وبالفعل، فإن الأعمال التخريبية للمنطقة العسكرية السرية قد بلغت أوج هيجانها في منتصف شهر جوان هذا. فالمستشفى المدني لمصطفى باشا، بالعاصمة تحول الى هدف للانفجارات، وتحولت غرف عمليات أجنحة بيشا وكاريل بنفس المستشفى، ومصلحة الأذن والأنف والحنجرة، وكذلك المخبر المركزي الى كومة من تراب. وامتدت التفجيرات الى مستشفيات أخرى. منها المستشفى المتخصص بباب الوادي، لدرجة فضّل فيها المرضى الجزائريون مغادرة مستشفى باربي – هوجو

1 – المحمدية ، حاليا .

خوف على حياتهم. ووضعت شحنة متفجرات مقدرة بأربعين كيلو غراما من N 17 في سرديب فندق «دي فيل» l'Hôtel-de-ville، أدت الى نسف 3 طوابق، والى وفاة شخص وجرح ثلاثة وأربعين عسكريا تابعا للفيلق التاسع المكلف بحراسة المبنى.

وطغى العنف بكل فظاعته في كل أنحاء العاصمة، رشق بالرصاص، انفجارات، حرائق ودمار...

حدث نفس الشيء في وهران التي شهدت محاصرة القوات الخاصة لرجال الدرك ورجال الأمن، في حين كان الجزائريون يسقطون كالذباب بدون أي تمييز. وتجلى الرعب في أبشع صوره. رعب استعرضت المنظمة العسكرية السرية من خلاله مدى قدرتها على الإيذاء وإلحاق الأضرار. رعب تلاه ذعر رهيب استولى على الأوروبيين وجعلهم يكتسحون شركات الطيران والشركات البحرية، ويحتلون المطارات وأرصفة الموانئ على أمل مغادرة هذا البلد قبل اقتراب يوم الاستقلال الموعود، الذي هددت المنظمة السرية أن تجتاح فيه كل شيء بالتدمير والحرق.

ولما ظل الأمل قائم، فإن بعض دعاة الحوار تمسكوا رغم كل شيء برجائهم في ميثاق اتفاق من اللقاءات النهائية بين الجزائريين (والمقصود هنا بين الوطنيين والمتطرفين النشطين) ودليلهم على ذلك أنه لأول مرة يرضى عضو من جبهة التحرير الوطني، هو الدكتور مصطفاي بمقابلة مسؤولين فرنسيين من المنظمة السرية. واكثر من ذلك، فإن نائب رئيس الحكومة الجزائرية بوضياف قد وصل الى روشيه نوار. ويفترض أنه «حتى وان انحصرت مهمته الأساسية في متابعة الحملة الانتخابية وفي نقل السلطات، فإنه حتما سيحاط علما بتطورات المحادثات، في عين المكان[1]».

وبطبيعة الحال، كان بوضياف وكريم، العضوان الهامان في الحكومة الجزائرية المؤقتة، متواجدين فعلا بالجزائر. لكن أنى لهما أن يتورطا في اتصالات ما مع ممثلي المنظمة السرية دون أن تلصق بهما تهمة تحالفهما مع الاستعمار الجديد، من

---

1 – لوموند. 17 – 18 جوان 1962م. الصفحة الأولى.

طرف كل أولئك الذين كانوا يشحذون أسلحتهم للاستيلاء على السلطة[1]. ثم أن الرجلين كانت لهما وساوس مستعجلة تتلخص في كيفية تجنب تفجر جبهة التحرير الوطني وآثاره الحتمية المتمثلة في المواجهة بين الأخوة.

لقد سبق وأن أعلم المتطرفون النشطون جاك شوفاليي في يوم الخميس 31 ماي بأنهم قد تخلوا عن المشروع الأول لبروتوكول الاتفاق. وقد وافق سوزيني بعد أخذ ورد على محتوى الكلمة القصيرة التي يزمع الدكتور مصطفاي توجيهها للأوروبيين.

ومن هنا جاء نداءه عبر الراديو في يوم الأحد 17 جوان، على الساعة الواحدة، يصرح فيه أنه يفهم اضطراب وهلع أوروبي الجزائر وكما عبر عنه : «خاصة قادة المنظمة السرية الذين سبق وأن تحادثنا معهم». ووعد سوزيني باتخاذ إجراءات ضرورية كفيلة بتطبيق الحقوق المدنية الجزائرية : «لكي يتسنى لكم – أنتم الجزائريون من أصول أوروبية المشاركة في إحلال الأمن بالجزائر (...) حتى يتوقف العنف الذي استشرى في الآونة الأخيرة، ويعم السلام والأمن على الجميع (...) حينذاك يحل العفو ويطرح الماضي جانبا».

وعلى الساعة الثامنة من نفس اليوم، وعبر نفس الأمواج الصوتية للتلفزة، أعلنت القيادة العليا للجيش السري باسم السكان الأوروبيين قبولها بهده الاقتراحات، باعتبارها : «ستجلب السلام الى الجزائر عبر المصالحة في إطار الشرف والكرامة». وصدرت الأوامر بإيقاف نزيف الاعتداءات والتخريب. وقد رحبت الصحافة الفرنسية والأجنبية – ناهيك عن مختلف الأوساط السياسية الفرنسية – بهذه المصالحة «بين الجزائريين»، متفائلة بقرب استتباب السلام الحقيقي. لكن هل كان هناك ما يدعو حقيقة لهذا التفاؤل ؟

1 – عندما مزقت الخلافات الثوريين، بدأت الاتهامات بالخيانة تنط من كل مكان فأمام المجلس الثوري بوهران سنة 1969م، على سبيل المثال، أكدت الاتهامات أن كريم بلقاسم كانت له اتصالات بمصالح المخابرات الإسرائيلية. قبلها بست سنوات نعتت الصحافة الرسمية بوضياف ومناضليه بعملاء الصهيونية الدولية !!!

ففي وهران، اعتبرت المنظمة العسكرية السرية الإلتزام الشفهي للدكتور مصطفاي غير أكيد ومبهما. وشككت في مدى تمثيله وتمثيل فارس للجبهة. كما اعتبرت أن المسؤولين العاصميين التابعين لها لا يحق لهم أن يلزموا إلا أنفسهم والمنطقة التي يتواجدون بها. وارتأت، بالتالي، مواصلة الكفاح للحصول على منطقة حرة مسيرة ومحمية من طرف الأوروبيين أنفسهم. وكدليل على ذلك، أضافت المنظمة السرية أن أحد عناصر قواتها الخاصة قد قام باستعادة مائة وخمسين قطعة سلاح في عملية مثيرة. وبالفعل تواصلت من جديد عمليات السطو المسلح، بلغ عددها العشر عمليات في يوم واحد. واشتبكت القوات الخاصة للمنظمة السرية مع قوات من الدرك المتنقل، فقتلت واحدا منهم. كما أطلقت قذائف مدفعية على الحي الجزائري لفكتور هو جو. في حين انفجرت بعض القذائف التي أخطأت هدفها في مستودع للبنزين، مصيبة بشظاياها ثمانية عشر عسكريا إصابات خطيرة .

أما بالنسبة «للمسلمين» – المستهدفين أساسا – فيجهل العدد الدقيق لموتاهم وجرحاهم. وقد طال التخريب محطة للإمداد بالغاز المستخرج من حاسي رمل. وقد بلغت ألسنة اللهب قرابة المائة متر من العلو. وانفجرت قنابل يدوية بسعيدة مؤدية الى إصابة مدنيين وثلاثة عساكر بجروح. أما في سيدي بلعباس، فقد تم القضاء على جندي من وحدات القوات المسلحة بينما كان يتجول في الحديقة العامة من طرف أوروبيين، وتم تجريد جنديين آخرين من أسلحتهما بعد الاعتداء عليهما.

أما في عنابة فقد علقت مناشير باسم المنظمة السرية العسكرية لشرق الجزائر تندد بأولئك الذين يريدون أن تأخذ سياسة المنظمة العسكرية السرية «منعرجا بـ 180 درجة». ولا يجدون في الساحة إلا «دخلاء على السياسة لا يهمهم سوى مستقبلهم في ظل العلم الأخضر»، تم تفجير ثلاث قنابل بالجمارك على رصيف جارنيي بشارع سادي كارنو، وفي محطة للمسافرين لتأكيد لما جاء في المناشير. في الغد، تطايرت بلدية عنابة شظايا، ونسفت القنابل مكتبة الأكاديمية التي دمرت على آخرها سقط من جرائها عدة أشخاص جرحى.

في كلمة ألقاها جاك شوفالي يوم 20 جوان، عبّر فيها بكثير من الانفعال عن الحالة النفسية للجالية الأوروبية : «التي دفعها الهلع وما يشبه العدوى الخارقة للعادة الى حافة اليأس. يأس يتلاشى أمامه العقل. وما كان يبدو بالنسبة للكثيرين مستحيل الحدوث حدث بالفعل، لأنهم كانوا يخالون أن نهايتهم قد أقبلت. «ويدعو شوفالي هؤلاء الأوروبيين الذين أحبوا هذا البلد حبا عميقا لوضع حد للسير الأعمى الذي سيقود حتما الى الخراب المادي والمعنوي. فقد آن الأوان لكي يتآزر كل الجزائريين لبناء هذا الوطن الفتي سويا، عن طريق التصويت من أجل الاستقلال بمساعدة «هذا البلد الذي سوف يبقى في قلوبنا بلدنا العزيز القديم».

وقد ساهم هذا الانقسام في تشتيت صفوف العسكريين الفرنسيين المتطرفين التابعين للمنظمة العسكرية السرية. ولأول مرة تطرق العقيد غارد[1]، في حصة مقرصنة الى موضوع الانضمام الى اتفاقيات 17 جوان، مخاطبا العسكريين بصفة خاصة : «أيها الضباط الفرنسيون، لقد دقت ساعة المصالحة...». لكن هذا الخطاب سرعان ما تم نقضه في اليوم الموالي، وعلى لسان الجنرال غاردي الذي اعتبر اتفاقيات الجزائر مجرد وهم. ودعا القوات الخاصة الى تنفيذ التعليمات المعطاة، مصرحا بمواصلة الكفاح لإنشاء أرضيات إقليمية.

لكنه أضاف قائلا بأن : «رحيل الأوروبيين ينبغي أن يتكثف» و «نصح مواطنيه بالمغادرة». وظهرت نبرة مغايرة على لسان جورج بيدو، رئيس «المجلس الوطني للمقاومة» حين نشر على صفحات جريدة «آخر ساعة» الصادرة في بروكسل رفضه لاتفاقيات الجزائر العاصمة «معتبرا أن إجراء الاستفتاء في ظل هذه الظروف الحالية مجرد خداع وحيلة».

وفجأة. تطور الأمر من الشقاق الى التفكك الفوضوي عندما بعث راوول صالان Raoul Salan من سجنه بفران برسالة الى وكالة الأنباء الفرنسية يوم 22 جوان على

---

1 – قائد سابق للمكتب الخامس (المخابرات والعمل السيكولوجي) للجزائر العاصمة حاول في شهر أبريل أن يخلق أحراش المقاومة في الونشريس.

ـــ عة الرابعة مساء، يصرح فيها بأنه باشر بكتابتها بعد سماعه لبيانات الراديو يوم
.. جوان. وينصح صالان الأوروبيين إذا طرح عليهم الخيار أن يختاروا البقاء. وعندما
تعرق الى كلمة الدكتور مصطفاي، رأى أنها في غاية الصدق والكرامة، وأن طابعها
إنساني يشرف ذلك الذي سعى إلى زرع الطمأنينة في صدور الأوروبيين إزاء
مصير الذي ينتظرهم في جزائر الغد. و كتب صالان قائلا : «حافظوا يا أصدقائي
من عنابة إلى وهران على وحدتكم. ارفضوا كل أرضيات إقليمية مقترحة عليكم، ولا
تقبلوا إلا بجزائر واحدة متآخية عليكم أن تجدوا فيها مكانكم اللائق بكم».

لكن هذا الانضمام إلى المجرى الحتمي للأمور من طرف قادة المنظمة السرية
الذي لا يمكن من الناحية الانسانية إدانته جاء متأخرا مجردا من المفعول –
فالضرر العميق شوش الأذهان. وأن الأوروبيين الذين كانوا شاهدين، وفي
الأغلب كانوا واعين بالاعتداءات الشنيعة المرتلة باسم الدفاع عنهم لن يؤمنوا
أبدا بأن الضحايا قادرون على العفو أو النسيان.

تشتت الجنرالات والضباط السامون والضباط المرؤوسون الذين انضموا الى
المنظمة العسكرية السرية في جميع الأصقاع، بالجانب الآخر من البحر الأبيض
المتوسط. في حين اختار البعض منهم الاستقرار بفرنسا، للمواظبة على
نشاطاتهم، التي أدانها الجميع.

أما العقيد فودري وغودار وبوازات وغاردس فاختفوا ليلتحقوا – على ما يبدو –
بالعقيد آرغو وجورج بيدو في أوروبا. وقد غادر الجنرال غاردي مدينة وهران الى
وجهة مجهولة، دون ان ينسى تتويج مسيرته التدميرية بتفجير مركز توسيع
الاتصالات التلفزيونية، عازلا بذلك وهران عن بقية العالم، ومسخرا ذلك الفائض من
الوقت للنجاة من مطارديه المحتملين .

وقد شكل رحيله خاتمة للمنظمة العسكرية السرية في الجزائر (OAS).

أصبحت الهجرة أمرا لارجعة فيه. وشهدت الأسابيع التي سبقت الاستفتاء هجرة
ما يقارب العشرة آلاف من الأقدام السوداء يوميا فضلوا الرحيل، في ظروف مأساوية

في الأغلب. وسيكون الفقراء منهم أكثر من سيدفع أفدح ثمن لسوء رعاية مسؤوليهم.

أكان من الممكن أن يكون الأمر غير ذلك ؟ وهل كانت جبهة التحرير في وضع يسمح لها بالحسم في احتمالات اتفاق ما، كان من شأنه التخفيف من معاناة الجزائر، وهي التي كانت تحمل على كاهلها أعباء الاهتزازات المتتابعة من جراء صدمة طرابلس ؟

وللتاريخ أسبابه الخاصة

لنفرض أن محادثات مصطفاي – سوزيني قد حظيت بموافقة حكومة جزائرية مؤقتة عم فيها الوئام والاتحاد، هل كان ذلك يغير مجريات الأمور ؟ ألم يكن قادة المنظمة السرية قد اجتازوا الروبيكون*، هم الذين «تحاملوا في إطلاق الرصاص عشوائيا على المسلمين، وقضوا نهائيا على أسطورة التآخي التي طفت على السطح يوم 13 ماي. بتفجيرهم للمدارس والمستشفيات. وتدميرهم بحقد متأجج آثار الحضارة التي كانوا يدعون حمايتها. وكأن هذا التراث ملك شخصي لهم (...) حتى وان حاولنا تفهم تواطؤ السكان الأوروبيين مع هذه الممارسات، وسلبية «جيش غير ملزم بالتدخل»، فإن هذا التواطؤ وتلك السلبية يمنعوننا من تبرئة ذمتنا والقول بأن المنظمة كانت تنحصر في بضعة «كلاب مسعورة».

ينبغي أن تكون لنا ذاكرة سريعة النسيان وذهن صلب لكي لا نشعر بالخزي والعار أمام الفظاعات التي فعلتها السلطات العمومية أو سمحت بحدوثها، وذلك خلال نظامين سياسيين اثنين.

سيأتي اليوم الذي سيدرك فيه الشعب كل شيء. وعسى ألا يستشعر مدى المعاناة النفسية والجسدية التي كابدهما الأوروبيين والمسلمون. وخاصة هؤلاء المسلمين على مدى أكثر من سبع سنوات «...كتب جاك فوفي هذه الأسطر في 16 جوان. وكانت الجزائر آنذاك لم تشهد بعد جحيم الإعلان عن الحكم النهائي ولا جمرة الوداع الذي لا تحتمل.

* – تعني العبارة المستقاة من تاريخ أوروبا (إتخاذ قرار خطير مع تحمل نتائجه... والروبيكون واد يفصل ايطاليا عن بلاد الغال اجتازه قيصر سنة 49ق م دون إذن مجلس الشيوخ. وكان ذلك بداية الحرب الأهلية [المترجم].

قبل تاريخ الاستفتاء بخمسة أيام، وبينما كان اللاجئون من الأقدام السوداء يغـ ـرون ميناء وهران على متن بواخر (سيدي مبروك) و(جان لبورد)، كان المنظر الـذي خلفوه وراءهم جهنميا: فقد تصاعد اللهب في أرصفة الميناء، لهب تراوح علوه من خمسين الى مائة مترا فوق عشرة مستودعات للمازوت تابعة لشركة بريطانية بريتيش بترولم)، تم حرقها بعد أن وضع أحدهم متفجرات فيها... وتطايرت البراميل الضخمة في السماء مفجرة عشرة ملايين لترا من البنزين الذي انساح على عرض المنحدر، محرقا كل ما يحيط به من سيارات وبنايات وسلع.

وعلى شارع (فرون – دومير) المطل على الميناء، حيث وقف الأوروبيون يتأملون المشهد، فلم يبد عليهم أي استياء إلا في الأقل وغالبا ما انبعثت الضغينة و الحقد من تعليقاتهم:

«سوف تبني لهم فرنسا حتما خزانات أخرى... وبما أنه علينا أن نرحل عن هذه الأراضي فالأولى أن لا تدع شيئا للعرب».

لما غادر أبو عبد الله[1] مملكته الأندلسية الى الأبد، تنهد ومسح دمعة سالت على خده، لكنه لم يحرق غرناطة. وحتى عندما غادر الجنرال الألماني فون شولتز باريس، لم يكترث بأوامر هتلر لحرقها... هكذا هو التاريخ.

لكن الذي حدث في الجزائر أن الأغلبية العظمى من الأوروبيين، الذين كانوا يتصرفون لا إراديا، لم يستمعوا الى نداءات التعقل، وافتقدوا القدرة على التحكم في الأمور.

عند هذا الحد، قرر كل من المحافظ المفتش العام لناحية وهران، والجنرال الذي يقود الهيئة العسكرية، ومدير الشرطة بالإضافة الى الجنرال قائد الناحية أن يطلبوا من الفرنسيين القاطنين بوهران أن يكفوا عن التضامن مع «المحرضين على التخريب الذين سيودون بكم الى اليأس والتهلكة». وطلب جول Tules Roy، ابن

1 – أبو عبد الله محمد الحادي عشر، المعروف في الغرب باسم بوعبديل هو آخر ملوك العرب بغرناطة (1482–1492). وقد حاصر فرديناند الثاني غرناطة ودخلها في 2 جوان 1492 بينما كان أبو عبد الله يخرج منها.

متيجة[1] باسم الحركة من أجل التعاون، من الأوروبيين البقاء ليتمكنوا من بناء الجزائر : «على أسس صلبة وسليمة».

في حين دعا الأسقف دوفال، رئيس أساقفة الجزائر، أبناء الكنيسة (...) أن يؤدوا واجبهم المدني (...) بكل حرية (...) وكل همهم المصلحة المشتركة للجزائر «داعيا الله أن يكون الاستفتاء تعبيرا عن المصالحة المخلصة والاخوة الصادقة» لكن كل هذه النداءات ذهبت هباء وغادر الأقدام السوداء في أغلبيتهم الساحقة أرض الجزائر[2] على الرغم من شغفهم الكبير بهذه الأرض التي شهدت ميلادهم وآوت في رحمها أجدادهم. فقد غدا من المستحيل عليهم أن يعيشوا فيها منسجمين مع الأهالي، لأن دما كثيرا قد سال ظلما من الطرفين. ولأن الضمير ينتهي دائما بفرض قانونه الخاص به.

لقد أصبح الهم الأول للسلطات الفرنسية هو رجوع متطرفي المنظمة العسكرية السرية وقواتهم الخاصة المرعبة الذين أصبحوا يحظون بمساندة اليمين المتطرف والمتعصبين «للجزائر الفرنسية» بعد أن فقدوا دعم السكان الأوروبيين بالجزائر[3]، وتحت الإدارة السياسية لكل من بيدو وسوستيل وسواهم من الطامحين الى سلطة – لا يمكن لها أن تقام إلا على أنقاض الجمهورية ، بعد التخلص الجسدي من رئيسها –

---

1 – ولد في رو فيغو . بوقرة حاليا .شاءت الظروف أن يزور الأديب والكاتب جول روا هذه المنطقة خلال السنوات الحمراء التي عاشتها بلادنا، زار قبر والدته، وألف كتاباً عن الجزائر خلال السنوات الأخيرة. (المراجع)

2 – وعلى سبيل المثال : وفي 27 جوان، من ضمن 40000 أوروبي (منهم 20000 إسرائيلي) كانوا في قسنطينة بقي 12000 فقط (منهم ألف إسرائيلي) وفي تلمسان غادر 6500 من ضمن الأوروبيين الذين كانوا يقنطون بها البالغ عددهم 12000، منهم 4500 إسرائيلي و500 أسبان. ومن جهة أخرى، قدر الـ200000 أوروبي الجزائر من أصل إسباني، احتفظ 50000 منهم بالجنسية الإسبانية وجواز السفر الإسباني. وبذلك وضعت الحكومة الإسبانية تحت تصرفهم ثلاث بوارج حربية لترحيلهم على متن مدمرات مارت، نبتونو، وهرنان – كورتز. ومن جهة أخرى، عملت الفيري – بوت والفرجين – دي أفريكا وفكتوريا من القوات البحرية على إعادة 5000 من الأقدام السوداء الى قارطاجنة و أليكانت.

3 – بين تاريخ أول ماي و24 جوان تم توقيف 1666 شخص بالجزائر في إطار الكفاح ضد المنظمة العسكرية السرية .

ستواصل عملية الدمار والتخريب. ويلاحظ هوبير بوف ماري وقتها : «إن الانفجار التي دوت في باريس[1] تبرز لمن لا زال الشك يخامره، بأن الصراع لم ينته بعد، وأن بمكان القتلة العاطلين عن العمل، والضباط اليائسين والسياسيين المتعطشين للانتقام، توحيد مجهوداتهم، لينتقلوا الى الميتروبول حقل انتصاراتهم».

والدليل على ذلك ما كتبته وسائل الإعلام في يوم 29 جوان من أن : المتشددين أعداء من المنظمة العسكرية السرية، وعددهم ثلاثمائة عائد قد انقسموا الى أربع فرق خاصة تحت أوامر المدعو ميشليني، مقاول في مواد الدهن ومساعده الفار من الجيش الملازم الأول، الذين يواصلون عمليات تفجير يأسهم، هؤلاء المتشردون قد غادروا أخيرا مدينة وهران.

وبذلك، انحصرت الحركة التدميرية للمنظمة العسكرية السرية عشية إستقلال الجزائر ولشهور آتية على مجرد قضية فرنكو-فرنسية، أدت الى اضطرابات خطيرة في الحقل السياسي، وإلى زعزعة الجيش في اعتقاداته العميقة، وهز الأسس التقليدية للعدالة.

1 - بطبيعة الحال، وفي يوم الجمعة 22 جوان، هزت أربع عمليات تفجير منزل رونيه كابيتون، أستاذ الحقوق، وهو يساري تابع لحركة دي غول، والسيد بول - ألبير لونتين، صحفيين بجريدة ليبراسيون، والسيد غورفيش، أستاذ في علم الاجتماع بجامعة السربون ومنزل الدكتور فيدال - ناكي، أستاذ وعضو في حركة السلم.

الفصل الثالث

واهتزت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية...

واجهت الثورة الجزائرية ابتلاء كبيرا بعد التعليق الصاخب لأشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

في بداية الأمر، حاول الجميع ان يتغاضى عن الشقاق الحاصل، على أمل أن يعود الرشد. ويجد أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ـ فيما بينهم ـ أسباب المصالحة. فبذلك يتسنى لهم أن ينقذوا سفينتهم من الغرق، وهى أقرب ما تكون إلى الشاطئ.

كان يكفى ان يسود الوفاق بين أقل من اثنتي عشر عضوا، حتى تستعيد الحكومة انسجامها. وتعود الى أرض الوطن متحدة، لتدفع الجزائر المستقلة الى درب الحرية، والتطور والديموقراطية. لكن الأمر كان غير ذلك. والأمل الكاذب، سرعان ما تلاشى. فجذور الاختلافات، أو بالأحرى العداوة، كانت أكثر رسوخا.

وفي الوقت الذي كان فيه مناضلو القاعدة بالإضافة الى عامة الشعب يعيشون آخر شهر من الاحتلال الفرنسي – وقد اعترتهم فرحة عارمة بعد خروجهم من السجن وعودتهم من المعتقلات – وهم يحضرون للاستفتاء الذي كان مرادفا لديهم للاستقلال (برغم ابتزاز المنظمة العسكرية السرية)، في هذا الوقت كانت إطارات الثورة تعيش، من جهتها، حالة قلق وانتظار. وذلك منذ عودتها من طرابلس... وكأن مائة واثنين وثلاثين عاما من الألم والذل، لم تكن كافية.

في يوم 22 جوان، أعلن محمد خيضر عن استقالته من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. شكلت هذه الاستقالة مؤشرا عن القطيعة الحاصلة. سبقتها شائعات كثيرة. فمن الصعوبة بمكان أن يمكث سر يتقاسمه أكثر من خمسين شخصا، طي الكتمان.

وعلى الرغم من أن الإعلان الرسمي عن هذه القطيعة لم يحدث بعد، إلا أن أصداء الشقاق قد تسربت الى الحكومة التونسية. ففي مقال تحت عنوان «وصولا إلى الميناء[1]» دعا وزير الإعلام السابق مصمودي - أياما من قبل - «أصدقاءه الجزائريين [ل] تفادي تقديم الفرصة لكل من كان همه تقسيمهم (...) لأن الثورة الجزائرية قد حققت أهدافها، الى وقتنا هذا. ولا ينبغي أن تتعثر (...) وليس لأي كان الحق في حصرها في صراعات عقيمة بين الأشخاص».

لكن ماعدا ذلك، فلا أحد أنتبه لما حدث. بيد أن العلامات الأولى للمجابهة بدأت في الظهور الى الوجود.

ففي العاصمة وفى 22 جوان، أطلقت عيارات نارية على السيارة المقلة لأعضاء منطقة الجزائر المستقلة في (الرمفالي)[2]. وكان على متنها عمر اوصديق والنقيب سي علي، والنقيب محمد، مساعدي الرائد عز الدين (ذلك الذي بعثته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليتولى زمام الأمور في منطقة الجزائر المستقلة (العاصمة)، التي كانت تعيش شبه سبات) أصيب سي علي بجروح، في حين توفي النقيب محمد متأثرا بجراحه.

كان يمكن أن يسود الشك في كون هذا الاعتداء، يعكس بالفعل الصراعات الداخلية التي كانت تمزق أحشاء جبهة التحرير الوطني .

بعدها، انتشر مبعوثو كل فريق متصارع في جميع ولايات الداخل وحتى في المهجر، ليسردوا - كل على طريقته - حقيقة ما جرى. لقد أصبحنا في أمس الحاجة الى مبادرة للإنقاذ...

---

1 - جون لافريك ، 24 جوان 1962

2 - يسمى حاليا منحدر لوني ارزقي .

اجتماع زمورة

بلغنا، ونحن في باريس أن اجتماعا تنسيقيا قد تقرر لمواجهة الخطر الداهم الذي يحدّق بالبلاد. فأوفدت فدرالية فرنسا لجبهة التحرير أهم مسؤوليها: عمر بوداوود وقدور عدلاني، مندوبين عنها.

وفي زمورة بالولاية الثالثة، انعقد يومي 24 و25 جوان 1962 مجلس ما بين الولايات. يضم الولاية الثانية (الشمال ـ القسنطينى)[1] ، والولاية الثالثة (القبائل)، والولاية الرابعة (العاصمة) بالإضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة وفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.

وقد سجل الحاضرون أن : «الانقسامات داخل الحكومة، قد مست بهيبتها. وأن الصراع بين هذه الحكومة وهيئة الأركان العامة قد قوضت ركائز السلطة، وأدت إلى الفراغ. فغدت الولايات تتصرف بمفردها، كل واحدة على حدا. وحدق الخطر بوحدة البلاد، لا بل بوحدة أركان الأمة».

ولهذا اتخذ الحاضرون قرارين حاسمين. يتعلق الأول بإنشاء «لجنة تنسيق ما بين الولايات»، تتلخص مهمتها في المحافظة على وحدة البلاد. ويمكن الثاني، في نداء موجه الى كل أعضاء[2] الحكومة ـ السلطة الشرعية للبلاد ـ ليحافظوا على وحدتهم الى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية، من أجل الإبقاء على وحدة التراب الوطني وحماية مصالح الأمة.

كانت هذه القرارات متعلقة بالتوجيهات العامة. لكن المجلس – في واقع الأمر – أسند الى نفسه أهلية الحسم في أمور المستقبل القريب ـ سواء على الصعيد السياسي أو العسكري ـ واتخاذ قرارات تحدد مصير البلاد على مدى السنوات المقبلة.

1 – مع العلم أن عضوين من مجمل خمسة أعضاء في المجلس الولائي الثاني (الشمال ـ القسنطيني) قد انفصلا عن زعيمهم.

2 – وضع تحتها سطر في نص القرار الأصلي.

وعلى هذا الأساس قام بحصر المهمات المرتقبة، ومنها تحضير قائمة المرشحين في الجمعية التأسيسية وشروط المشاركة وترتيب مجريات المؤتمر الوطني – من جهة – أما من جهة أخرى، يقوم مجلس ما بين الولايات بتنظيم التحاق وحدات جيش التحرير الوطني المتمركز بالحدود، بولاياتها الأصلية، وبمنطقة الجزائر المستقلة.

وطالب في الأخير، كل أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالتنديد بأعضاء هيئة الأركان العامة.

إن تحليل نص هذا القرار – في وقتنا الحاضر – تتركنا مشدوهين. لأن انتحال الحق في تعيين مرشحين للجمعية التأسيسية (مرشحون يتم انتخابهم بالضرورة مادام بين أيدي الناخبين قائمة وحيدة)، والبت في مسألة المشاركة في المؤتمر، وتحديد شروط صيرورته... كل هذه الصلاحيات هي اعتراف ضمني بأن هذا المجلس هو السلطة السياسية، الفعليةُ الوحيدة. وإقصاء كل هيئات جبهة التحرير الوطنية. وقد تمادى المجلس في قراراته تلك، حين قضى بالتحاق وحدات الحدود بولاياتها الأصلية. ففي هذه المبادرة، تجاهل كامل لموازين القوى الفعلية. إن وحدات الحدود – بما تشتمل عليه من أربعين كتيبة مدربة ومنظمة ومجهزة بإحكام. ناهيك عن امتلاكها للأسلحة الثقيلة والإمدادات والإسناد، وعملها تحت قيادة موحدة – تمثل قوة عسكرية، لم يسبق لكل ولاية في الداخل أن حازت عليها.

غير أن فهم دواعي هذا النص، يحتاج إلى إعادة رسم الخطوط العامة للمرحلة الزمنية التي شهدت صدوره. والتي جعلت منه نصا أقرب منه إلى المجازفة والتهور...

في ربيع عام 1957، ومع خروج لجنة التنسيق والتنفيذ خارج البلاد. اضمحلت هيئة التنسيق بين الولايات إلى درجة التلاشي. وقد فرضت هيئة الأركان المقيمة بعيدا عن المعركة بمعية الحكومة المشكلة في الخارج، على مجالس الولايات، أن تعتمد – أساسا – على نفسها. مما أدى إلى انعزالها. هذا الانعزال الذي سيصبح

شبه كلي مع إنشاء خطي موريس وشال. فالتنقلات ستصبح خطيرة جدا بل مستحيلة. كما حدث في الولاية الثالثة والرابعة، حيث وصلت بهما الأمور إلى حد الاختناق. ولم يعد بوسعها الحصول على الأسلحة، إلا تلك التي تسلبها من الجنود الفرنسيين. كما لم يعد في الإمكان تلبية طلباتها الموجهة – عبر الراديو – إلى الحكومة وهيئة الأركان.

صعوبة الحصول على الأسلحة، لم تكن أسبابها راجعة إلى إدارة سيئة أو حسابات سياسوية، إنما لعدم القدرة على نقل الأسلحة – التي كانت متوفرة لدى الثورة[1] خاصة أثناء سنوات الحرب الأخيرة – إلى هذه الولايات. وقد نتج عن كل ذلك إحساس عميق، لدى ولايات الداخل هذه، بأنها الوحيدة التي حملت اكبر قسط من أعباء الحرب التحريرية. خاصة وأن أفراد الشعب كانوا يرون في هذه الولايات، الممثل الحقيقي لكفاحهم، ولها وحدها يمنحون ولاء طاعتهم. ولا يمثل ـ بالنسبة إليهم ـ أعضاء الحكومة المؤقتة المقيمين بمصر، ثم بتونس إلا مجرد رموز مكلفة بالتفاوض مع فرنسا.

ومن هنا يمكن إدراك دوافع مجلس، ما بين الولايات لزمورة، الذي كان يرى نفسه مؤهلا للحفاظ على مكتسبات حرب، تحملتها ولايات الداخل، بصفة أساسية. ويرى المجلس أنه من الضروري الحفاظ على وحدة قيادة الجيش، أثناء هذه المرحلة المليئة بكل المخاطر. وقد «تأسف لضعف سلطة الحكومة التي وقفت عاجزة أمام تمرد هيئة الأركان العامة السابقة متخوفا من تفاقم الوضع الناجم عن تصرفات هيئة الأركان الخطيرة، والبالغة الضرر، خاصة في الولاية الثانية ومنطقة الجزائر المستقلة (...) [يعلن المجلس أن] هذه

1 – بالإضافة إلى العبور على ظهور الرجال عبر الخطوط المكهربة ، وما ينجم عنه من خسائر بشرية، كانت هناك وسائل أخرى لنقل الأسلحة من أوروبا.
أنظر الولاية السابعة. ص 215 وما يليها .(يصدر قريباً عن دار القصبة)
وكذا رسالة العقيد، قائد الولاية الرابعة من 4 فبراير 1961. ص 318 .

التصرفات تخريبية (...) ويدين هذا التمرد الموصوف (...) فاضحا نواياه المتمثلة في الاستيلاء على السلطة».

هذه هي الألفاظ الواردة في اللائحة الخاصة، الصادرة في نفس التاريخ، أي في 25 جوان بزمورة.

من الطبيعي أن يعبر هذا النص، على تخوف المجلس من مبعوثي فريق بن بلة وهيئة الأركان العامة، وعن إمكانية زعزعتهم لهياكل الولايات التي ليس له فيها أي حضور بعد[1]. لكن المجلس لم يكن في نيته مواجهة الولاية الأولى (الأوراس ـ النمامشة) والولاية الخامسة (منطقة وهران)، والولاية السادسة (الصحراء)، التي يعتبر نفسه متضامنا معها. ولذلك نراه يذكر تلك الولايات التي أعلمت باجتماع زمورة عن طريق البريد، وفي نفس اليوم الذي عقد فيه بما يلي: «لقد تلخص دورنا ويتلخص ـ في تفادي امتداد الصراعات الداخلية في الخارج، إلى داخل البلاد كما يتلخص في حماية جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني داخل التراب الوطني. هذه الوحدة التي صهرها الكفاح التحريري». ويبلغهم بأنه لم يتخذ القرارات المودعة في اللائحة العامة، إلا بعد أن «استمع إلى عرض عن مداولات المجلس الوطني للثورة الجزائرية سرده بعض الأعضاء، ودرس آخر تطورات الوضعية»[2]. كما حمل المجلس إلى علم هذه الولايات الثلاث، بأنه، وبعد نقاش طويل حول نشاط هيئة الأركان، قد سجل ما يلي : «أن هيئة الأركان هذه كانت مستقيلة منذ صيف 1961 ...»[3].

1 – سيكون الأمر كذلك بالنسبة لفدرالية فرنسا، حيث بعث الفريق بعض عناصره التي حاولت، عبثا، الاستيلاء على المنظمة. وفقدت ـ لأجل ذلك ـ أرواحا زهقت دون جدوى.

2 – الإشارة من المؤلف. فالولايات التي لم تكن حاضرة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، هي التي وقفت ضد فريق بن بلة وهيئة الأركان العامة، في حين أضيفت أصواتها لصالح هذا الفريق ـ عبر التفويض ـ عبر محضر يوم 7 جوان.

3 – حول استقالة هيئة الأركان في 15 جويلية 1961. انظر محمد حربي «جبهة التحرير الوطني بين الواقع والسراب» ص 272 ـ 274. وانظر جيلبير ميني، التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني 950 ص. دار القصبة، 2003.

وعلاوة على ذلك : «فإنه قد تم تجريد هيئة الأركان العامة المستقيلة من كل مهامها بقرار من الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. وتم إرسال هذا القرار إلى كل الولايات. «والمجلس يندد بشدة». بالعمل الانشقاقي التخريبي «لهيئة الأركان دون أن يغض الطرف عن «مسؤولية الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية في وضع حد لهذه الوضعية... حكومة أصابتها انقساماتها وهشاشتها بالشلل».

وينبه المجلس الولايات : الأولى الخامسة والسادسة على رفضه لانقسام الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية – تقسيم من أي نوع كان – والتحيز لفريق بعينه. طالبا من «كل وزراء[1]» هذه الحكومة أن يبقوا متحدين الى غاية انتخاب المجلس التأسيسي. وفي الختام، كتب الممضون أسفل هذا النص ما يلي : «نحن نوجه إليكم نداءا رسميا للالتحاق بنا، من أجل تشكيل اللجنة التنسيقية لما بين الولايات وتدعيم وحدتنا الى الأبد». لم يكن هذا النداء – الذي جاء مثيرا للعواطف لدى البعض ومجانبا للحق لدى البعض الآخر– كفيلا بإقناع المرسل إليهم. نقطة ضعفه الأساسية تمثلت في جهله لموازين القوى السائدة في شهر جوان هذا، من عام 1962.

فكفة فريق بن بلة ستكون هي الراجحة. وستشهد الجزائر اقتحام وحدات هيئة الأركان – المدججة بالسلاح – لأراضيها، بيسر شديد، ما أن رفعت الحواجز المقامة على الحدود.

مهما يكن من الأمر، فقد عجل مجلس ما بين الولايات بإرسال وفد إلى تونس. كان ممثل هذا الوفد من الولاية الثالثة، الرائد سي الطيب صديق والرائد سي حميمي (فضال). أما من الولاية الرابعة فالنقيب أرزقي حرموش (الدكتور سعيد)، وقد مثل منطقة الجزائر المستقلة الرائد عز الدين (زراري). ومن فدرالية فرنسا مسؤولها عمر بوداوود. وقد استقبل هذا الوفد أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: بن خدة وبن بلة وخيضر وكريم. وأبلغهم بالقرارات المتخذة بزمورة ... وكانت القطيعة ...وبدأت الخلافات...

---

1 – وضع تحتها سطر، في النص الأصلي.

انسحب خيضر من الاجتماع، معلنا عن استقالته، وتبعه بن بلة. في الحال وفي الغد قدم خيضر إلى الرئيس استقالته (مكتوبة) من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وقد نقلت وكالة الأنباء UPI خبر المغادرة المذهلة لبن بلة : حطت طائرة خاصة تابعة لشركة مصر للطيران بمطار تونس قادمة من القاهرة. ودلف نائب رئيس الحكومة إلى الطائرة بسرعة وحلقت الطائرة لمجرد صعوده حاملة بن بلة كمسافر وحيد. وهكذا غادر تونس بطريقة شبه سرية[1].

فهل كان قدر الحكومة المؤقتة أن لا ترى مجمل أعضائها، مجتمعين ؟ وقد كان وجود المعتقلين الخمسة بألنوي بفرنسا ـ لبضعة أسابيع – كافيا لكي تفقد الحكومة المؤقتة – من جراء خلافاتها العلنية، الاحترام المرتبط بوظيفتها والسلطة التي أقرها لها الجميع إلى وقتنا الحاضر.

هذه الحكومة التي صمدت لمدة أربع سنوات، كرمز وحيد لكفاح الجزائريين من أجل استقلالهم، رغم كل تناقضاتها الداخلية.

والحق يقال، فإن المسؤولية العليا، كثيرا ما كانت محل نقاشات حادة. إذ أن سلطة الرئيس لم تكن راجعة للهيبة التي يتمتع بها بقدر ما كانت نتاج اتفاق بين جميع القوى التي كان يمثلها الزعماء السياسيون العسكريون، والتي كانت تتجدد بمساندة وانخراط ولاياتهم الأصلية. ولذلك فإنه لم يحدث أبدا أن تعرض رئيس الحكومة المؤقتة إلى تشكيك في سلطته ـ بعد أن يتم انتخابه اعتمادا على القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني –.

ففي أحد اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عاب البعض على فرحات عباس قلة (حزمه). فأجاب قائلا : «**لقد كلفتموني بحراسة ثلاثة حيوانات متوحشة، ولم يكن لدي سوط لترويضها. كانت مهمتي تتمثل في منعها من أكل بعضها البعض. وهاهي ذي حية ترزق أمامكم. وما كان في وسعي**

---

1 – يؤكد بن خدة هذه الرواية في كتاب " أزمة 1962 " منشورات دحلب ص 32، الجزائر، دون تاريخ!

أن أفعل لا أحسن ولا أكثر» (وكان المقصود بالحيوانات المتوحشة كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف، وبحادثة قتل عبان رمضان).

لقد واصلت الحكومة المؤقتة مهمتها إلى غاية وقف إطلاق النار، رغم كل الصعاب، في ظل توحيد الصفوف. وتم حل جميع الخلافات عن طريق الاجماع أو الاقتراع السري، إلى أن انعقد مؤتمر طرابلس. ومن ثم شكلت الاستقالة الرسمية لخيضر، والرحيل المفاجئ لبن بلة، بداية النهاية لحكومة سيرت الجزائر وهي في خضم الحرب، لبرهة زمنية مؤقتة. وفازت باعتراف أكثر من ثلاثين دولة عبر العالم.

عشية اليوم الموعود

بعيدا عن الضجة التي كانت تتناقل أخبار انقسام الحكومة المؤقتة، في تونس. كان الشعب الجزائري – غير الواعي حتى الآن بما يحدث – يحضر للاستقلال في حماس. في حين بدأ العديد من الأوروبيين الذين جعلهم خوفهم ينسبون إلى أول جويلية اللعنة المنسوبة لعام الألفية، يستعيدون الأمل.

ففي وهران، حيث أحدثت نشاطات المنظمة العسكرية السرية خسائر كبيرة، بادر المحافظ هرفي توماس، إلى عقد اجتماع ضم ثلاثين شخصية أوروبية.

وفجأة، دخل إلى القاعة – الواقعة في مقر المحافظة الجديد – ضابط في جيش التحرير الوطني، متبوعا بسبعة مسلمين. خاطب (إخوانه الأوروبيين) قائلا : «نحن على أتم الاستعداد لاستقبالكم عندنا (...) ولا جدوى من الحديث عن الماضي (...) فإنه يستحيل بناء الجزائر بدون الأقلية الأوروبية (...) أنا أقترح إنشاء لجنة للمصالحة. وسوف نعمل على التطبيق الحرفي لكل القرارات التي نتخذها في هذه القاعة (والمتعلقة بالضمانات ضد الاعتداءات والإختطافات)».

وعندما لاحظ الضابط حيرة قداسة الأسقف برتون لاكاست، وضح الأمر قائلا: «نحن ننتمي إلى حركة ثورية. ونعتقد في القاعدة أن اتفاقيات إيفيان منحتكم الكثير من الحقوق. بينما أنتم تظنون العكس. لكن الحكومتان وقعتا على الاتفاقيات. ومنذ وقف القتال ونحن نعمل على احترام هذه الاتفاقيات. وسوف نواصل ذلك. رغم أنه لا

توجد منظمة في أي بلد كان، نجحت في كبح جماح شعب أدمته الاعتداءات. التي يتعرض لها. أما في زمن السلم فأننا الضامن أمام ردود فعل المسلمين».

وتم في الحين إنشاء لجنة للمصالحة تضم ممثلين من الشعبين[1] : «لاحظت بتفاؤل، أن فكرة المصالحة كانت ممكنة، مباشرة بعد التمزقات والآلام والرعب (...) وأكدت على أملها وثقتها في صيانة (...) الإرث المشترك، روحيا كان او ماديا (...) وإيمانها بأن الأول من جويلية لن يكون هو التاريخ الذي يخشاه الكثيرون».

وعندما خاطب بن خدة الشعب الجزائري ـ يوم الجمعة 29 جوان، على موجات إذاعات تونس والرباط وطنجة والقاهرة فإنما ليؤكد – عشية استفتاء تقرير المصير – بأنه ينبغي ضمان النظام والأمن لسكان الجزائر، بدون تمييز عرقي أو ديني.

ولم ينس بن خدة أن يذكر «بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي المؤتمنة على السيادة الوطنية منذ إنشائها إلى تسليم سلطانها إلى ممثلي الشعب المنتخبين».

وهذا ما كررته وكالة الأنباء الجزائرية بإلحاح. فإذاكان ذلك بينا بنفسه، فما الفائدة من تأكيده وإعلانه عدة مرات في الأيام الموالية ؟ فليست الهيئة التنفيدية هي التي ستنازع الحكومة المؤقتة – ولو مدة قصيرة – في صفة التمثيل الحصري الذي تطالب به هذه الأخيرة، كما فهم البعض خطا هذا الالحاح.

بعض الاطارات الذين مازالوا غير مطلعين على خطورة الأزمة اعتقدوا أن سيادة الحكومة المؤقتة إذا لم تكن قابلة للنقاش، فمن المناسب التأكيد عليها إزاء المشككين الأجانب. لكن الحكومة المؤقتة كانت في الواقع تؤكد للخاص والعام صفتها كحائز وحيد للسيادة الوطنية وذلك لحماية نفسها، طبعا، من إنكار محتمل

---

1 – الأعضاء الأوروبيون الأربعة عشر لمجلس مصالحة وهران هم : برتران لاكاست، أسقف وهران، الحاخام صامويل كوهين، القس بوزيجر، وممثلين للبلدية (السيد كوانيا روديبرا) رئيس غرفة الزراعة (السيد سيكار) ورئيس النقابة التجارية والصناعية (السيد جون بول دوران) وممثل التجارة (السيد بن يامين)، وطبيب (شوراكي)، بالإضافة الى نقابيين عاملين (السادة بوبيل) و(موندجيس).

من طرف جماعة بن بلة وهيئة الأركان العامة، ولا حكام سلطتها المترنحة على الولايات وفدراليات جبهة التحرير الوطني التي ظلت وفية لها لأسباب مختلفة. وربما كانت تأمل أيضا إلى هذا التاريخ، في أن تتجنب عرض نزاعتها الداخلية التي تحمل خطر صراع مسلح بين الاخوة، أمام رأي عام دولي متعاطف مع الآلام الكثيرة للشعب الجزائري، ويكن احتراما لتحرره الذي حصل عليه بثمن باهض.

وفي المقابل، فانها لما تؤكد أن (جنود وضباط وحدات الحدود سيدخلون الى الجزائر في إطار خطط وتعليمات أعدتها الحكومة المؤقتة) فإنها تخطئ بشكل خطير، في تقدير عزم بومدين وفريقه، وتبدو، على الخصوص أنها تعبر عن أمنية ورعة لا تساعد الأسابيع القادمة على تحقيقها.

من جهة أخرى رأى بعض الملاحظين أن الخطاب، بمنحه (شهادة رضا للهيئة التنفيدية، برأ ذمتها من عملها السابق، أي أنه زكى الاتفاق المبرم بين مصطفاي وسوزيني يوم 17 جوان، ولو باستحياء). مهما يكن من أمر، إذا كان هذا التأويل مبالغا فيه فان بن خدة أكد يقينه في أن الجزائر ستحصل على استقلالها (ضمن شروط (...) تستبعد إلى الأبد المخاوف المتبقية لدى فرنسي الجزائر).

لكن هذه المخاوف لن تتلاشى .فقد رحل من حي باب الواد أغلبية السكان البالغ عددهم 50000 ساكن المتكونين في الأكثر من أسبان وايطالين ومالطيين وماهونيين mahonnais. لقد أصابهم الهلع مثلهم مثل الأوروبيين الآخرين بالمدينة الذي سيطر عليهم هياج من أجل الرحيل فقضوا ليلهم على أرصفة الميناء، وحافة الطرقات المؤدية إلى الدار البيضاء، أو في الفضاءات المحيطة بالمطار... كان المهم بالنسبة إليهم الفوز بمكان في الطائرة أو على متن الباخرة، لعلهم يصلون إلى أي منطقة بفرنسا أو بأسبانيا... ولا يشهدون أبدا «نهاية العالم» التي كانت ستحل بعد الثاني من جويلية. أما الذين مكثوا على أرض الجزائر من الرجال خاصة، فبقوا في حالة انتظار... بينما فضل بعض أوروبيي الأرياف، المتشبثين بأراضيهم، مواصلة العمل. وفي سبيل الحفاظ على

أراضيهم – على الرغم من شبح الإصلاح الزراعي المسطر في برنامج جبهة التحرير الوطني – اضطروا إلى التصويت بنعم، تلبية للنداء الذي وجهه جون جاك سوزيني – عبر حصته المقرصنة المألوفة – إلى أوروبيي الجزائر أن يجيبوا «بنعم لجزائر السابع عشر جوان، جزائر الشجاعة، والتطور، والأخوة».

...آخر حصة... صيحة في واد... لأن الأغلبية الساحقة من الأوروبيين كانت قد انتقلت إلى الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط[1].

إقالة هيئة الأركان العامة

عشية الاستفتاء، لم تعد الأزمة التي هزت جبهة التحرير الوطني سرا عند أحد. والأخطر من ذلك أن بعض الأعمال الرامية إلى زعزعة الاستقرار قد انعكست عبر مواجهات في القاعدة، في كل مكان تقريبا. فأصبح الجند والعساكر يدافع كل واحد منهم على مواقف فريقه... واجتازت الأزمة خطوة اللا عودة: ففي 30 جوان، أقالت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان العامة. في بلاغ موجه إلى جيش التحرير الوطني أطلعت فيه على عزمها على تحمل مسؤوليتها الثقيلة والسلطة المخولة لها إلى غاية تشكيل حكومة تابعة من الجمعية الوطنية.

وأكدت أن جيش التحرير الوطني الذي كان – بالأمس على رأس الكفاح التحريري وهو اليوم يحتل كل المكانة التي يستحقها داخل الأمة – ينبغي أن يحضّر نفسه للمهام الجديدة التي يفرضها الاستقلال. لذلك تطالب الحكومة المؤقتة كل جنود وضباط الولايات ووحدات الحدود بانضباط لا يعرف التخادل، تحت سلطتها وسلطة القيادة العسكرية، المعينة من طرفها.

إن الحكومة المؤقتة لن تقبل بأي تعد وتطاول تقترفه عناصر لا يوصل نشاطها إلا إلى صراعات بين الإخوة بالإضافة الى دكتاتورية سوف تكون حتما لصالح قوى الرجعية.

1 – كانوا آنذاك 800.000 مما سيجعل اتفاقيات إيفيان لاغية خاصة فيما يتعلق بالضمانات.

لذلك فالحكومة تقرر ما يلي:

«1 ـ التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان العامة السابقة.

2 ـ تجريد العقيد هواري بومدين والرائدين منجلي وسليمان، من رتبهم .

3 ـ رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط السابقين، ومن يدور في فلكهم .»

فهل قدرت الحكومة المؤقتة عواقب تصرفها هذا ؟ وهل كانت تملك الوسائل لضمان احترام قراراتها وتنفيذ أوامرها ؟. منذ أشهر خلت، فقط، ندد مسؤولو فدراليات تونس والمغرب بتصرفات بعض المجموعات التابعة لجيش الحدود التي كانت لا تعبأ بسلطتهم. ناهيك عن ممارستها لضغوط لا تطاق على المنظمة المدنية التابعة لجبهة التحرير الوطني.

وقد سجلت اللجنة الفدرالية المجتمعة بلوزان من 10 إلى 14 أبريل 1962، بأسف شديد، في : «أنه على الرغم من الانتهاء من المفاوضات وإطلاق سراح الاخوة الوزراء الخمسة المعتقلين. وعوض أن يضع أعضاء هيئة الأركان السابقة، الثلاثة، حدا للتمرد الذي كانوا على رأسه فإنهم تمادوا فيه. وازداد التمرد تفاقما (...) وإزاء هذا الوضع الجديد ذكرت لجنة ما بين الفدراليات بالقرار الذي اتخذته يوم 11 نوفمبر 1961، والذي رفعته إلى الحكومة. (...)».

تلت ذلك قائمة طويلة من التجاوزات، كانت ضحيتها هذه الفدراليات. وكان المتسبب فيها بعض وحدات الحدود ومنها، توقيف مسؤولين من المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وسوء المعاملة الذي بلغ درجة كبيرة، وأكبر دليل على ذلك حالة يوسفي جيلالي «الذي مات تحت التعذيب». هذا بالإضافة الى المساس بهيبة وسلطة الحكومة المؤقتة وتدمير المنظمة المدنية في الحدود الغربية والشرقية ومنع نشر أدبيات جبهة التحرير الوطني وإنشاء هياكل موازية، تحت القيادة المباشرة لجيش التحرير الوطني وفتح مكاتب في طنجة وتونس تابعة لهيئة الأركان... وفي الخاتمة أطلق المجلس باسم فدراليات جبهة التحرير الوطني

بالمغرب وتونس آخر صيحة إنذار طالباً من الحكومة المؤقتة وضع حد لهذه التصرفات التي : «تعرض للخطر وحدة الثورة ومستقبل الجزائر؟؟[1]

لقد وصل مسؤولو الفدراليات إلى درجة مقارنة تصرفات هيئة الأركان العامة بتصرفات الجنرالات الفرنسيين المتمردين. لكن شتان ما بين الوضعين. وشتان ما بين ديغول، بزي الجنرال، وهو يدين «هذا اللفيف الرباعي من الجنرالات المتقاعدين» وبين بن خدة وهو يلعن هيئة الأركان – من خلوته بتونس – يفصلهما قرنان من الثقافة الديمقراطية... وهي مدة تسمح بتفهم الأول، في حين يتعذر على الجميع سماع صوت الثاني. المقارنة ليست في محلها!.

ما أن اطلع بن بلة على هذا القرار وهو في طرابلس ـ التي انسحب إليها ـ حتى وصفه «بالخطير وبالغ الضرر»، وليس من الممكن له الموافقة عليه، بأي حال من الأحوال.

ولسخرية التاريخ! إن هيئة الأركان هذه التي يحملها ويدافع عنها لأنها تكون رأس حربته للوصول إلى السلطة سوف تعزله وترمي به إلى النسيان بلا أي محاكمة، خلال ما يقرب من أربعة عشر عاما... إن التاريخ لا يعيد نفسه، إنه يتلعثم، كما يقال... لكنه في حالة الجزائر، كثيرا ما يعض لسانه !.

وبطبيعة الحال، صرحت هيئة الأركان العامة أن هذا العزل غير قانوني. واعتبرت أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المؤهل الوحيد لاتخاذ قرار من هذا النوع.

وذكرت بأن المجلس الأول[2] ، قد صوت على حجب الثقة عن قسم كبير من الحكومة المؤقتة. وأنه اعتبارا من آخر اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

---

1 – القرار الصادر بلوزان في 14 أبريل 1962. وتقارير المنطقة 1 ، 2 ، 3 ، لفدرالية تونس . أبريل) 1962.
تقرير خاص لفدرالية المغرب (Maroc oriental) رقم 1552، منطقة 7 و8 (الأرشيف الوطني) ا
(انظر ملحق الكتاب . قرار14 .04 .1962 ومقتطفات من تلك التقارير.

2 – لعل الأمر يتعلق بمحضر7 جوان «نأخذ بعين الاعتبار رحيل الأخ الرئيس، الذي غادر طرابلس في ليلة 6 الى 7 جوان الجمعية، بدون إبلاغ مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولا زملاءه في الحكومة ،معرضا بذلك إلى استحالة النقاش واستحالة اختتام الدورة بطريقة عادية.

تلغى كل القرارات المتخذة من طرف الحكومة المؤقتة، وتعتبر بدون أي مفعول شرعي، وكأنها لم تكن.

وفي نفس البيان الصادر في 2 جويلية، «أصدرت هيئة أركان جيش التحرير الوطني أمرا لكل الضباط وضباط الصف والجنود، بأن يلبثوا في مواقعهم، ولا يطيعوا إلا قادتهم العسكريين (...) وأن يتأهبوا للدخول إلى الجزائر بوحدات مؤلفة، إلى المناطق التي تحددها هيئة الأركان العامة».

وفي الحين، حذت هيئة أركان «الجبهة الغربية» حذوها. واعتبرت أن المجلس الوطني للثورة وحده هو المؤهل – طبقا لقوانين جبهة التحرير الوطني – لحل هيئة أنشئت من طرفه، أثناء اجتماع طرابلس عام 1959. وذكرت بدورها بأن : «الرئيس وبعض من الوزراء الذين لم يحرزوا إلا على الأقلية، قد فروا ليلة 6 الى 7 جوان[1]. كما تؤكد على ذلك وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية. واعتمادا على ذلك فإن الضباط ومقاتلي الحدود الغربية سيواظبون على تنفيذ الأوامر الصادرة من قائد هيئة الأركان العامة وحده. وأخيرا دعت الهيئتان الشعب إلى «فرض التخلي عن سياسة العناق، الممارسة خلال هذه الأيام، مع قتلة المنظمة العسكرية السرية».

وهذا انكار قطعي لعمل الدكتور مصطفاي، ممثل جبهة التحرير الوطني لدى الهيئة التنفيذية المؤقتة. والإدانة الصريحة لكريم وبوضياف، الحاضرين في روشيه نوار. والمفروض أنهما زكيا «ضمنيا اتفاقيات 17 جوان».

أما في الجزائر، فقد كان وقع النبأ كالصاعقة على أوساط الشعب المفتون بالاستفتاء الذي يبشر بالاستقلال. لقد أصيب الجميع بالذهول، ثم اعترتهم الحيرة والخوف. خاصة في الجزائر العاصمة حيث كانت الخيبة شديدة المرارة من جراء انقسامات الزعماء، التي لم تكن بادية للعيان كاتجاهات متضادة. هؤلاء الذين يكن

1 – راجع المحضر المؤرخ في 7 جوان. إنه جدّ مهم وأساسي لدراسة هذه الأزمة. هذا المحضر يتطلب تحليل دقيق. انظر أدناه.

لهم سكان العاصمة كل التقدير والاحترام. وكان تعليق المناضلين فيها لاذعا : «هنا نحن تسعة ملايين ساكن حافظنا على وحدتنا، وهناك، وهم لا يتجاوز عددهم الثلاثين، ولم ينجحوا في التفاهم».

وفي صفوف فدرالية فرنسا كان القلق باديا رغم الجهد المبذول للتقليل من مخاطر الأزمة. إن الحكومة المؤقتة تعتبر بلا شك في نظر القاعدة حتى الآن هيئة موحدة تحافظ في إطار الاتحاد التام على المسيرة نحو الهدف المقدس المتمثل في الاستقلال. ولم تكن تولي اهتماما لإدعاءات (الصحافة الإستعمارية) حول الخلافات بين (قادة الخارج الذين يقودون التمرد).

وبطبيعة الحال، فقد اعتبرت هذه التأكيدات محاولات صادرة من مكتب النشاط السيكولوجي الفرنسي، الذي يحرص على زرع البلبلة في أوساط الشعب المتضامن مع جبهة التحرير الوطني، والمنضوي في صفوفها. لذلك وفي الوقت الذي بدأت فيه المجهودات الكبيرة، تعطّي ثمارها، بدا من الخطورة بمكان أن يتم التشكيك في مسؤولينا. لقد تهاوت آمالنا فجأة.

يوم الأحد 2 جويلية، انتخب الجزائريون بأغلبية ساحقة، واختاروا الاستقلال. كما كان متوقعا. وفي الثلاثاء 3 جويلية، على الساعة العاشرة صباحا، نشرت النتائج على الملأ[1]. في نفس اليوم على العاشرة والنصف، أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر. وطويت صفحة مائة وأثنين وثلاثين عاما من التاريخ. حلت محلها صفحة الجزائر المستقلة، في جو من الخوف والحيرة من المستقبل القريب.

إذا كانت الجماهير قد احتفلت في جو الفرح العارم – وهي بذلك جديرة –خلال ثلاثة أيام وثلاثة ليال (وهو حدث فريد في التاريخ العريق للبلد)، فإن الاطارات،

1 – المسجلون : 736 6549 . الناخبون : 6017800 . الأصوات الملغاة : 25565 . نعم : 5975581 . لا :16537 رغم نتائج الاستفتاء الواضحة للعيان. نشر السادة اندري موريس، بورج مونوري، روبير لاكوست، ماكس لوجون، من لجنة «من أجل إبقاء الجزائر في الجمهورية» بيانا : يرفع احتجاجا رسميا ضد التصرف الذي فصل من الأمة 15 محافظة فرنسية.

بعد إطلاعهم على مصيبة طرابلس، شاركوا وهم شاعرون بمرارة فشل جائر وفتور في الحماس كمن يتظاهر بفرح ظرفي لكي لا يفسد سعادة الأبرياء.

الحيرة الكبرى

إن القلق والحيرة لم تكن مفتعلة ولا مبالغا فيها. وكان الملاحظون في الصحافة الدولية واعين بذلك كما كان الحال بالنسبة للنيورك تايمز. حيث شرح مراسلها هذه الظاهرة بطريقة جيدة. وقد ظل هذا المراسل ردحا من الزمن وفيا لشارع قبرص، حيث مقر جبهة التحرير الوطني للإعلام : «بوسع المؤرخين الآن، أن يكتبوا كلمة الخاتمة في فصل مأساوي رهيب. لكن إذا كان هذا الفصل قد انتهى. فإن آخر قد بدأ. وقمة المأساة أن تكون الحرب الأهلية هي أول ثمرة للاستقلال». يا لها من كارثة!

هذا فيما سجلت الجريدة الألمانية دي ويلت Die Welt : «أن عشية الحصول على السلطة شهدت بداية المواجهة بين متطرفين جزائريين ورجال الحكومة الجزائرية». وأكدت جريدة ألمانية أخرى هي Frankfurter allgemeine (جريدة خاصة بأوساط رجال الأعمال الألمان) أنه : «منذ أن أطلقت فرنسا سراح بن بلة بدأت بوادر الصراع من أجل إدارة الأعمال تلوح في الأفق. فالاختلافات في وجهات النظر حول مستقبل الجزائر المستقلة، أضيفت إليها المنافسات بين الأشخاص (...)». لكن هل كان هذا الممر حتميا ؟ عن هذا السؤال يجيب الديلي تلغراف Daily Telegraph بلندن : «ليس هناك ما يجلب التفكك أكثر من النصر. فالتحالفات بين البلدان تتهشم. وزمالة السلاح تتلاشى. وما كان شبيها بجبهة متحدة ينحل إلى عصب متنافسة».

كانت الحالة الجزائرية مؤسفة لدرجة كبيرة. فقد كان يكفي أن تتوفر ذرة واحدة من العقل، واحترام عادي للقوانين التي تدعمت[1] بها جبهة التحرير – بحكمة – لتجنب هذا الشعب المصدوم (الذي سالت دماء العادلين فيه بوفرة) جحيم الصراعات الداخلية التي لوثت آثارها الحياة السياسية، فيما بعد ولحقب متتالية .

1 – كما سنرى ذلك فيما بعد.

دخلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى العاصمة يوم الثلاثاء 3 جويلية. واستقبلها السكان بحفاوة كبيرة – أولئك الذين كانوا يرغبون رغبة مطلقة في التلذذ بالنصر – من المطار بالدار البيضاء إلى العاصمة. لقد طال انتظار هذا اليوم المنشود... انتظره الرجال والنساء والأطفال الذين أسكرتهم الفرحة. والذين دفعوا ثمن هذا اليوم، باهظا، منذ سبع سنوات، بل أكثر وأكثر بكثير.

هؤلاء الذين، ربما، احتفظت جيناتهم ببصمات الألم الذي كان يعصر أجدادهم كلما أجهضت تمرداتهم وسحقت ثوراتهم، وكلما قلصت النيران والدماء من هيجانهم. فليس غريبا أبدا أن تنفجر فرحتهم في هذا اليوم... هذا اليوم الذي استعادوا فيه كرامتهم.

ووسط البهجة استقبلت الحكومة المؤقتة في مقر عمالة الجزائر. وهناك علق سعد دحلب، وهو الذي تتسابق الكلمات إلى فمه في كل مناسبة : «لأول مرة ندخل إلى هذه البناية من دون أن توضع الأغلال في أيدينا».

رغم الفرحة العارمة، عمت التساؤلات حول كيفية حل الصراع الدائر في القمة وحول المصالحة بين الزعماء. في حين عكف الملاحظون في الخفاء، على تقدير حسابات القوى المتواجدة... وتوالت الاقتراحات، والتكهنات حول ردود أفعال الولايات تجاه كل فريق وعدد قوى كل مجموعة، على أساس محضر تم تحريره في طرابلس. وكثر الحديث عنه، لكن من دون أن يفقه أبعاده إلا قلة ممن أمضوا أسفل هذا المحضر!. وتوالت عروض المساعدة من طرف «الأصدقاء الذين يريدون لنا كل خير». فلم يستطع العقيد المصري جمال عبد الناصر أن يخفي قلقه إزاء الخلاف الذي : «برز بوضوح من خلال قرار الحكومة المؤقتة تجريد ضباط هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني من رتبهم، ومن خلال تصريحات السيد احمد بن بلة الصادرة من طرابلس، والتي تعارض هذا القرار».

وصرح الرئيس جمال عبد الناصر أنه أرسل وزيره للشؤون الرئاسية، علي صبري، إلى الزعيمين. ووجه بنداء إلى الملك الحسن الثاني والرئيس بورقيبة ل : «المساهمة أيضا – بطريقة إيجابية – في الحفاظ على وحدة الثورة الجزائرية. لأن هذه الوحدة تدعم قوة المغرب العربي، بلا شك».

ومن جهته، إكتفى ملك المغرب بالتذكير بمساعدته للشعب الجزائري أثناء الكفاح. هذا الكفاح يتطلب اليوم اتحادا أكبر لتدعيم هذا الاستقلال و: «بدون استقلال الجزائر يكون استقلالنا غير كامل». أما الجنرال قاسم العراقي، فقد أعرب عن تمنياته بأن يمثل يوم الاستقلال رمزا للتضامن بين جميع أبناء «الشعب الجزائري، لكي تنجح الجزائر في اجتياز هذه المرحلة الحرجة».

وحدث ما كان متوقعا. فقد امتدت الاختلافات إلى الإطارات المتوسطة. وندد سي العربي (برجام) عضو الولاية الثانية باسمه وباسم الرائد رابح بلوصيف (الذي يؤكد أنه كان معتقلا) بالقرار غير القانوني للحكومة المؤقتة، مع مساندته لموقف هيئة الأركان العامة [1].

فيما حذر الناطق الرسمي لمنطقة الجزائر المستقلة قائلا : «إن الحكومة المؤقتة رمز – قبل كل شيء – وعندما تكون لدى أي قائد كان طموحات شخصية، تتم، بلا ريب إزاحته وتوحيده». وكان يعني بكلامه هذا بن بلة. – من دون أي شك – .

وسرعان ما أثار الوعي، بافتقاد جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني لهيئة إدارة مركزية – دون منازع – مبادرات قابلة للنقاش، خاصة داخل الولاية الرابعة (مركز الجزائر)* كان من أوائل ضحاياها عناصر القوات المحلية [2] والمجموعات الأمنية المتحركة GMC [3] الذين تعرضوا لضغوطات لدفعهم الى الالتحاق بوحدات الولاية أو بالأحرى لتسليم أسلحتهم. كان كل فريق يضمر في أعماقه الرغبة في

1 – استند برجام، لدعم إدانته إلى «لائحة حجب الثقة عن الحكومة المصادق عليها بأغلبية الثلثين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية» أي محضر السابع جوان الذي سنتطرق أعلاه الى تحريره القانوني وإلى مراميه.

* – مقررة من طرف اتفاقيات ايفيان لضمان الأمن خلال المرحلة الانتقالية. الممتدة من تاريخ وقف إطلاق النار إلى تاريخ الإعلان عن الاستقلال .

2 – عساكر ورجال أمن مكلفين بتشكيل قوات الأمن الخاصة بالهيئة التنفيذية المؤقتة، كما تحث على ذلك اتفاقات ايفيان .

3 – 6 رشاشات. 25 بندقية رشاشة، 63 بندقية و10 مسدسات أوتوماتيكية.

الحصول على السلاح اللائق لمواجهة كل الاحتمالات. وسيكون الأمر كذلك في باتنة بالولاية الأولى. حيث فر واحد وثمانين عضوا من المجموعات الأمنية المتحركة حاملين معهم أسلحة معتبرة[1].

وسوف يتفاقم الصراع إثر تصريحات قادة الولاية الأولى والخامسة. فالطاهر زبيري عقيد الولاية الأولى سيبرهن على قلة احترامه لرئيس الحكومة المؤقتة، وتوجيه الاتهام له إذ يندد: «بالثورة المضادة وبالمتآمرين والماهرين في إدارة المناورات، وعلى رأسهم بن خدة (...) بنشاطاتهم التعسفية وغير القانونية المتعلقة بإقالة هيئة الأركان، والمتعلقة أيضا بالاتفاقيات المبرمة مع المنظمة العسكرية السرية – الزمرة الفاشية عدوة الشعب والحرية – «وينادي العقيد الزبيري بالاتحاد خلف بن بلة... وهيئة الأركان العامة[2].

وهنا أيضا يتعثر التاريخ من جديد ! .... فالطاهر الزبيري نفسه هو الذي يأتي بعد هذا بسنوات في مساء يوم من شهر جوان-1965، بعد أن كان بن بلة قد عينه قائدا لهيئة الأركان، ليخرجه من سريره ويوقفه ثم يسلمه لبومدين الذي يلقي به في زنزانة. وينغلق عليه باب السجن لمدة خمسة عشر عاما بدون أي شكل آخر للمحاكمة.

ومن وجدة، استنكر قائد الولاية الخامسة «طموحات الحكومة المؤقتة المرضية» التي داست تحت أقدامها القرارات المتخذة في طرابلس. واعتبر إقالة ضباط هيئة الأركان[3] غير قانونية.

وجاءت الإجابات على أقواله سريعة. إذ ما أن وطئت أقدام بن خدة مطار الدار البيضاء، حتى تحدث عن الإرادة الشعبية التي تشكل لوحدها حاجزا فعالا : «ضد الدكتاتورية العسكرية التي يحلم بها البعض وضد السلطة الشخصية، وضد الطموحين والمغامرين والمتملقين». وأضاف موجها كلامه للأوروبيين – الذين

1 – تصريحات زبيري للصحافيين الذين استقبلهم في مقر قيادته. جريدة لومند. 5 جويلية 1962.ص3.

2 – لومند. 5 جويلية 1962.

3 – بعد أسابيع قليلة، ستحدث المواجهة العنيفة إزاء فريق بن بلة، بومدين مواجهة بالأسلحة في الأيدي

يخشون أن يدفعوا ثمن هذا الشقاق - أن الجزائر الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية سوف تبقى وفية لتصريحات جبهة التحرير الوطني بأن: «الأوروبيين لديهم مكان في هذا البلد، مع الجزائريين، وبإمكانهم أن يعيشوا ويعملوا معا، لصالح هذه الأرض الكريمة».

وفي الوقت الذي استقبل فيه سكان العاصمة، الحكومة المؤقتة بحماس فياض يوم 4 جويلية. حط بن بلة في مطار القاهرة، قادما من ليبيا. وسط إجراءات أمنية صارمة فالتحق، في الحين بالإقامة الشخصية للرئيس ناصر ودام اللقاء السرّي ساعتين. عاد بعدها إلى القاهرة.

في الجزائر وبعد انتهاء الاحتفالات، حاول الملاحظون الفضوليون على إثر هذا النزاع المفتوح أن: «يحللوا ويلخصوا الوضع المطروح» لتقدير قوى الطرفين.

فحوالي بن خدة يحوم أولئك الذين يخشون وصول رجل بشعبية بن بلة إلى السلطة ليؤسس نظاما ذا نمط بونابارتي مثلما هو الحال في معظم البلدان التي تحررت من الاستعمار. هذه النظرة يتقاسمها عدة وزراء من أمثال آيت أحمد وبن طوبال ودحلب ويزيد وبوضياف. إضافة إلى قادة الولايات التالية : القبائل، الشمال القسنطيني، منطقة الجزائر المستقلة، فدرالية فرنسا لجبهة التحرير. وقسم كبير من الشباب المثقف والنخبة المدنية اللاجئة خارج حدود الجزائر.

في حين لم تعلن الولاية الرابعة بعد، وبوضوح، عن موقفها[1]. أما بالنسبة للفريق الثاني فتلخص موقفه في الحفاظ على «نقاء وأصالة» الثورة من كل ما يشوبها. وخاصة في سد منافذ السلطة لمنع قدامى " المركزيين" ومن يساندهم من الوصول إليها. وهم الذين قد يبلغ بهم الأمر إلى تحريف مضمون الثورة من جراء انتقالهم من "تسوية مشبوهة، إلى مثيلتها". وذلك ما شرعت الهيئة التنفيذية المؤقتة في تجسيده، عبر مفاوضاتها مع المنظمة العسكرية السرية .

---

1 - غي سبتون . لومند . 5 جويلية 1962 .

ووراء بن بلة، اصطف الوزراء الآتية أسماؤهم : رابح بيطاط، محمد خيضر ومحمدي سعيد. وكذلك الأعضاء القدامى للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذين أبعدوا عن قيادة جبهة التحرير الوطني بعد أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في أوت 1961 : فرحات عباس، أحمد بو منجل وأحمد فرنسيس. وقد انضم إلى فريق بن بلة، مسؤولون قدامى أمثال العقيد أوعمران وياسف سعدي. ومناضلون مثل جميلة بوحيرد والزهرة ظريف.

وعلى الصعيد العسكري ساندته الولاية الأولى والخامسة، وقسم من الولاية الثانية، وكذلك الجيش القوي المتواجد بالحدود الغربية والشرقية[1].

وإذا بدا جليا أن تركيبة الأطراف الحاضرة تعكس الواقع الميداني، إلا أن المحللين كثيرا ما يخطئون حين يرجعون النزاعات بين الجماعات، إلى خلافات سياسية أو مذهبية. فنحن نعلم أن نص وثيقة الحمامات الذي تحول بعد تعديلات طفيفة إلى «ميثاق طرابلس» قد صادق عليه أغلبية الحاضرين. وقد مثل هذا الميثاق القاعدة المذهبية لجميع قيادات الجزائر ما بعد الاستقلال.

لذا، فقد كان من السابق لأوانه أن نجزم بأن الشخص الفلاني قد تبنى سلوكا «مضاد للثورة» أو أن شخصا آخر دافع باستماتة عن «النقاوة الأصيلة للثورة». في حين لم يشرع أي كان في وضع الخيارات العامة للميثاق[2] حيز التطبيق. نمن أين لنا أن ندعي – مثلا – بأن ممثل جمعية العلماء المدعم لبن بلة، إنما كان يدافع على «نقاء الثورة» التي خانها الناطق الرسمي لمنطقة الجزائر المستقلة، أو أعضاء فدرالية فرنسا المؤلفين بنسبة 90 % من عمال المصانع، غير المتختصصين... وفي الواقع، كنا

1 – كما كتب ذلك موريس دوفيرجي :" إن محنة الحكومة، بصفة عامة، هي التي تضاعف التناقضات الكامنة. وهنا لم تبدأ الحكومة في ممارسة وظيفتها" انظر" المرض الطفولي للقومية الجزائرية" لومند 6 جويلية 1962.

2 – وبالفعل، فإن الشيخ محمد خير الدين كان سيمضي محضر ضد بن خدة، بطلب من بن بلة وأصدقائه. انظر ملحق الكتاب وقائمة الإمضاءات.

نجد في كلا الفريقين مدافعين عن الإشتراكية (الخالصة الصلبة)، ومتحمسين للتضامن مع العالم الثالث كاتجاه بدأ في البروز، واثقين من حتمية انتصاره في البلدان المستعمرة سابقا، وديمقراطيين ولبيراليين وحتى الإسلاميين الثابتين على آرائهم[1].

إن حب الزعامة كان هو المسيطر على ذهن بعض الوزراء خصوصا المعروفين وقتئذ أكثر من رغبتهم في الانتصار للمبادئ التي نظن أنها ضرورية لتطور البلاد. إن التسابق نحو السلطة على ما يبدو، هو الذي شكل الحافز العميق لدى كل الأطراف الفاعلة. حتى أن البعض لم يكن يخفي طموحه إلى تقلد المهام العليا للدولة. أما البعض الأخر المتشبث – بحذر– بالأدوار الثانوية، فإنهم كانوا يتحينون الفرصة للظهور.

غير أن ذلك لم يمنع هذه المجابهة – التي كانت الإطارات الواعية تخشاها أكثر من أي شيء آخر – من الظهور... بمزيد من الخطورة... فقد ألقي القبض على العقيد أوعمران، القائد السابق للمنطقة الرابعة وعلى مناضلين معروفين في العاصمة منهم مصطفى فتال، عبد الرزاق بلحفاف والزبير بوعجاج. وبالقصبة كان ياسف سعدي يعمل جاهدا على إعادة تشكيل شبكاته القديمة. مما كان ينبئ باشتباكات حتمية بين عناصر المنطقة المستقلة – المتواجدة بعين المكان – وعناصر الولاية الرابعة المحيطة بالجزائر العاصمة.

أما في وهران، فقد تعهد النقيب بختي - الذي كان يبدو متحكما في الوضعية - بعدم حدوث قلاقل في أوساط السكان المسلمين. وأكد للأوروبيين معاقبته الشديدة «للعناصر غير المراقبة»، التي كانت تمارس الاعتداء والسلب والنهب. أما فيما يتعلق بالصراع الدائر، فقد أكد النقيب من جديد :

1 – فيما يتعلق بالقوات المسلحة الداخلية. فنحن نعلم أنها قوية عند الطرفين. لكننا سنعرف، فيما بعد، على أي سند يعتمد بن بلة. لقد وعده ناصر - غداة لقائهما الذي تم في 19 إبريل 1962 - بالسلاح الضروري لتجهيز خمسة وحدات مصفحة خفيفة و17 سرية خفيفة للمشاة تابعة للحدود الجزائرية - التونسية . و3 وحدات مصفحة خفيفة و8 سريا خفيفة للمشاة للحدود الجزائرية - المغربية. دون تعداد المدرعات والشاحنات. وقد عهد ناصر بتفنيد عملية التسليم إلى سامي شارف. هذه التوضيحات نجدها في كتاب فتحي الديب " جمال عبد ناصر والثورة الجزائرية ص399 و400 القاهرة .1986.

«نحن لا نعترف إلا بهيئة وحيدة ما دامت تمثل الشعب الجزائري: أي بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (...) يعود عدم الاتفاق إلى مسألة مبدأ. إذ لم يكن للحكومة المؤقتة أي حق في خلع ثلاثة ضباط من جيش التحرير الوطني. وهذا الخلاف ينبغي أن يحله المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكفى. ليس هناك صراع بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير الوطني. فهذا الأخير يطبق سياسة الحكومة المؤقتة، التي تشكل بدورها أحسن سند له (...)». كلام حكيم لم يقدر له أن يتجسد في الواقع بسبب. التلهف على امتلاك سلطة في متناول اليد، وكذلك نقص المعلومات لدى الإطارات.

ولاجتثاث صدمة الخامس من جويلية من عام 1830، احتفلت الجزائر بأكملها بعيد الاستقلال الذي حدد تاريخه الرسمي بـ ...5 جويلية 1962. إن الرموز بالنسبة للحياة صعبة النسيان... وصورة استسلام العاصمة أمام الجنرال بورمون مازالت عالقة في الذاكرة الجماعية. لذلك كان مهما جدا في هذا اليوم الموافق لذكرى هذا الحدث أن يسجل التاريخ أن الجزائريين ـ على الرغم من تخاذل الداي العثماني ـ قد نجحوا في استعادة كرامتهم. لكن عدد القادة الواعين في هذا اليوم، كان قليلا. خاصة أولئك الذين كان عليهم إضفاء أهمية قصوى على الرمز الذي يمثله الخامس من جويلية. لأن بن بلة أعلن في نفس اليوم، بالقاهرة: «أنا الآن بصدد إقامة خطط لعملنا». وكان معنى ذلك أنه لا يستثني اللجوء الى القوة المسلحة، خاصة وأنه يؤكد بأن النقطة الوحيدة التي تضعه في مواجهة بن خدة، هي إقالة القادة العسكريين. وتدخل توفيق المدني، الممثل الدائم للحكومة المؤقتة لدى الجامعة العربية ليدعو إلى التريث والهدوء، لكن دون جدوى. تفاقمت تخوفات الأوساط الجزائرية بالقاهرة، وعم الهلع من انتشار الصراع في كامل الجزائر من جراء تصلب بن بلة، إذا: «تجسدت هذه العملية بمساعدة قسم من جيش التحرير الوطني».

جيش الحدود يشرع في التحرك

سرعان ما اقتحمت الكتيبة السابعة عشر لجيش التحرير الوطني الحدود الجزائرية – التونسية.

حدث ذلك على الساعة الخامسة والنصف مساءا. لكن الجنود لم يكونوا مكترثين بالخصومة القائمة بين «الكبار». فالأمر بالنسبة إليهم : «اختلاف في وجهات النظر بين قادتنا، وسوف تسوى الأمور». وفي الوقت الحالي استقروا على طول خط موريس الموازي للحدود. في حين لبث رجال الولاية الثانية في مواقع القتال على خط شال، على بعد ثلاثين كيلومتر داخل الأراضي الوطنية.

وعلم من المغرب أن الناطق الرسمي لجيش التحرير الوطني قد صرح، إلى جانب الشيخ محمد خير الدين، الذي أعيد إلى مهامه[1] بالرباط بأن : «كل المنظمات الجزائرية بالمغرب ترفض سلطة الحكومة المؤقتة. وتنضوي تحت لواء جيش التحرير الوطني وهيئة أركانه العامة». وقد أكد أن المبادرة في هذا العمل تمت بهدف احترام قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الصادرة في آخر اجتماع له بطرابلس.

وبالتأكيد تتجه الأمور نحو مواجهة مأساوية ارتكازا على : «قرارات» لم يدفعهم الفضول إلى الإطلاع عليها، نظرا للثقة الكاملة في الرواية أو في التأويل المقدم من طرف قادتهم.

أصبح الجزائريون على شفا الاقتتال. وكل واحد مقتنع بعدالة قضيته، مادام ينفذ قرارات الهيئة العليا للثورة التي يكن لها كل الاحترام، وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ويجاهر بذلك لكن لا أحد اطلع على قراراتها. وعلى أي حال، فإن الوثيقة الرئيسية التي – يبدوا أنها تعد ركيزة للحكم على بن خدة وعلى فريقه – لم

---

1 – من المؤكد أن فدرالية المغرب قد أعطت مساندتها لصالح الحكومة الجزائرية المؤقتة. لكن عندما تحكمت هيئة أركان وجدة في الوضع داخل المملكة المغربية، فقد عينت مناصريها للاضطلاع بالمهام

تظهر إلى الجمهور بعد. قطع التيار الكهربائي يوم الثلاثاء 3 جوان في السد الغربي، فاتحا الممر لخمسة آلاف رجل متمركز في الجهة الغربية. كانوا تابعين مباشرة للولاية الخامسة التي كان مركز قيادتها بوجدة. وسبق وأن قادهم زعيم معتبر، هو العقيد بومدين. هذه القوة كانت تدعم بومدين. وحليفه بن بلة، بطبيعية الحال.

وبتلمسان، كانت الحشود تهلل محتفلة بالاستقلال : «تحي الجزائر... يحيا جيش التحرير الوطني... يحي بن بلة»... هذا الأخير كان مسقط رأسه بمغنية. وعلى أراضيها، كان الجميع ينتظره بفارغ الصبر كالابن البار للمنطقة.

في الغد، وعلى مدرجات ملعب المدينة. خاطب مساعدا العقيد عثمان، الرائدين بوبكر وناصر الجموع، وقد وصف أحدهما – علنيا – رئيس الحكومة المؤقتة بالخيانة. أطلقت هذه الصفة من أعلى المنصة وكان في مواجهة الرائدين ملايين الأشخاص، وتدحرجت هذه الكلمة لتلتقطها الحشود، وليكون وقعها سيئا على الآذان. خاصة آذان بورجوازية هذه المدينة العريقة عاصمة الزيانيين، المشهورة بثقافتها وتمدنها. وهمهم أحد قدماء سباقي الدراجات : «إنها انطلاقة سيئة يا أصدقائي. ان الجزائر اتخذت انطلاقة خاطئة» وفي الحين، انسحب أحد التجار من الملعب – وهو ينتسب لأعرق العائلات التلمسانية وكان قد التحق ابنه المحامي بصفوف جبهة التحرير الوطني– وهو يتمتم، خائبا : «عد إلى وظيفتك يابني...»

لم يعد هناك أي مجال لإخفاء الحقيقة. وقد أصبح العديد من ضباط الولاية يجاهرون بأن : «أزمة جد خطيرة قد تودي بنا الى الهلاك». ضباط يؤمنون بالاحترام والمساواة. ويرون أن الهيئة العليا تظل هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وإليه تخضع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير – الذي تم إنشاؤه في ديسمبر 1959 [1]. بعد إلغاء لجنة ما بين الوزارات للحرب CIG.

1 – اللجنة الحربية لما بين الوزارات.

وبالتالي فإن الحكومة المؤقتة لا تملك أية سلطة على هيئة الأركان العامة. وليس لديها الحق في إقالتها. ومثل بقية الإطارات الأخرى، طالب ضباط الولاية بضرورة عقد اجتماع للمجلس الوطني من أجل إيجاد حل الأزمة في أقرب الآجال.

ومهما حدث، في تلمسان أو في أي مكان آخر بالجزائر، فقد ساد الهدوء. وتمت بوقار عملية تسليم السلطات بين الجنرال لونويو قائد المنطقة، والرائد بوبكر من جيش التحرير الوطني.

هذا الهدوء الظاهر لم يكن – لسوء الحظ – إلا إنذارا بالعاصفة المقبلة. ففي وهران، وفي الخامس من جويلية خلف تراشق دامي بالرصاص، ثلاثين قتيلا منهم أربعة عشر أوروبيا[1].

لم تكن أسباب ما حدث واضحة. لكن الشقاق – الذي لم يعد ينكره أحد – والتشكيك في السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني – الذي أنجر عنه – لم يكونا غريبين عن تدهور الأوضاع الذي شهدته مدينة وهران. القيادة المحلية لجيش التحرير الوطني لا تعترف بسلطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ناهيك عن سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة – التي لم تكن تتمتع باحترام جميع الولايات – وعين بختي، من تلقاء نفسه واليا جديدا هو سويح هواري، مناضل سابق للقضية الوطنية وعضو المنظمة الخاصة OS واللجنة الثورية للوحدة والعمل crua وفي جبهة التحرير الوطني. كان هذا الرجل يحظى باحترام الجميع وقد اعتبر تعيينه بمثابة مبادرة حسنة. ونفس الأمر حدث بالنسبة لتعيين محافظ الشرطة عياض بوعبدلي، الذي مارس مسؤوليات ضخمة داخل جبهة التحرير الوطني خلال الحرب.

1 – كانت الحصيلة ، أياما من بعد ، 59 قتيلا و163 جريحا. من بينهم 20 قتيلا أوروبيا و40 جريحا (جروحا خطيرة)، أما الباقي، فكانوا مسلمين. وجاء رد فعل جيش التحرير الوطني لإعادة الأمن، سريعا وشاملا وعنيفا. "لقد أكد بختي بعنف، ان الإعدام الجماعي الذي تم بوهران يشكل عبرة للقتالين وللناهبين... وهذه العبارات رهيبة، لأنها تنبؤنا بأن مستقبل الجزائر - كبلد مستقل - يصبح محط تساؤل، اكثر من أي وقت مضى إذا تم تأسيسه اعتمادا على عدالة بلا محاكمة." لكن بختي لم يكن له خيارا إلا في تطبيق القانون الحربي في وضعية حرجة، استرجع فيها جيش التحرير الوطني، خلال ثلاثة أيام 200 سيارة مسروقة وعدة أطنان من الأثاث والأغراض المختلفة، نتاج السلب والنهب الممارس... و2000 سلاح حرب، منها رشاشتان.

وكان أمل الجميع في ألا يتواصل الارتفاع المأساوي للحمى المستعرة إلى الأيام المقبلة. بيد أن الأثر الذي تركته هذه الحادثة في نفوس الأوروبيين كان سلبيا. إذ سرعان ما عاودتهم المخاوف وعم الهلع في أوساطهم. فتم نقل عائلات بأكملها على شاحنات الجيش الفرنسي نحو الميناء، ونحو ثانوية لامورسيير التي تحولت الى مركز للعبور، قبل الرحيل النهائي.

ومن ناحية أخرى، فإن قراءة قرار الاتهام الصادر عن الناطق الرسمي لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني للغرب جعلت الأمل في حل سلمي يتلاشى شيئا فشيئا. إذ أن التظلمات المرفوعة ضد مغتصبي السلطة في الحكومة المؤقتة، لم تكن تدع أي مجال للتسوية ونسجل، بالفعل، ما يلي :

1 ـ إن وضع بن خدة في إطار الأقلية في طرابلس، لم يدفع به إلى استخلاص النتائج والعبر. إذ لم يقبل بتركيبة المكتب الذي يدير الحزب المستقبلي. وخاصة شخصية محمدي سعيد، الذي عارضه أصدقاء كريم بلقاسم.

2 ـ توجه كريم وبوضياف إلى الجزائر لتزكية الاتفاقيات مع المنظمة العسكرية السرية، التي لم يكن المجلس الوطني للثورة الجزائرية موافقا عليها، أبدا.

3 ـ صرح بن خدة بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هي المؤتمنة على السيادة الوطنية. وقد كان هذا التصريح بمثابة الإعلان عن انفجار العنف المتوقع.

4 ـ قام بن خدة بإقالة هيئة الأركان العامة، بطريقة غير قانونية. وطلب من السلطات الفرنسية بإبقاء الحدود مغلقة – سواء الغربية منها أم الشرقية – ولأجل هذه الأسباب جميعها «نشب اختبار القوة». وقال ضابط هيئة الأركان بوجدة : «أن جيش التحرير الوطني هو ممثل الثورة الشاملة، فيما يمثل مركزيو الحكومة المؤقتة إتجاها إصلاحيا باطلا[1]».

---

1 – نقلها جون فرنسوا سيمون. لومند. 7 جويلية 1962. ص1

إلا أن بصيص الأمل سرعان ما لاح في الأفق. فقد طالب الضابط بانعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أقرب الآجال. وهذا ما نادى به بن بلة. ففي حوار أجرته معه وكالة الأنباء الفرنسية، بالقاهرة يوم 16 جويلية، طلب بن بلة أن يؤجل - قبل كل شيء - القرار المتخذ ضد هيئة الأركان العامة.

وبعدها يمكن أن يعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في أقرب أجل. وقد قدم بن بلة في هذا الحوار معلومات دقيقة، ساهمت في إلقاء الضوء على ما حدث في اجتماع طرابلس. وبعد أن كان كل واحد – إلى هذه الساعة – يردد الرواية الملائمة له : «إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يكمل أشغاله. إذا أن أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة كانوا قد غادروا طرابلس للالتحاق بتونس. ولم يتم إيجاد حلول للمعظلات التي تسببت في نشوب الخلاف بيننا أثناء هذه الدورة. ولذلك فإنه من الضروري استئناف أشغال هذا المجلس ابتداء من النقطة التي توقفنا عندها. وإيجاد حلول رشيدة للمسائل التي تم طرحها، ليس أثناء الدورة فحسب بل بعد الدورة أيضا... «ويضيف بن بلة بلهجة حادة : من الممكن أن يعتبر البعض خصومتي مع الحكومة المؤقتة مجرد خلاف شخصي مع الرئيس بن خدة. وأريد ان أكذب هذا الزعم بصفة قاطعة... إن المشكل أعمق من ذلك بكثير (...) فأنا شخصيا لا أسعى أي منصب، لكني أعتقد أن الإجراءات المتخذة ضد هيئة الأركان العامة إنما القصد منها تصفية جيش التحرير الوطني نفسه، وذلك في حد ذاته، مبادرة سياسية جد خطيرة (...)»

المشكل الأساسي

ما كان باستطاعة بن بلة أن يكون أكثر وضوحا من ذلك. فالمشكل، بالفعل، مشكل أساسي لكن من كان يفكر – من ضمن مناضلي القضية الوطنية – في تصفية جيش التحرير، سيما وأنه مؤلف من «مناضلين مسلحين» ؟ ..ألم يكن العديد من وزراء الحكومة المؤقتة، ومنهم «الباءات الثلاث* هم المؤسسون لهذا الجيش ؟

* – يقصد بن طوبال – بو الصوف – بلقاسم كريم [المترجم].

لم يخطر ببال أحد أن ينكر – ولا حتى أن ينتقص – من المساهمة الحاسمة لجيش التحرير الوطني. ومن ذا الذي ينازع في تضحيات وحدات الحدود التي واجهت يوميا جحيم الأسلاك المكهربة والألغام المزروعة، ودوريات الدبابات في خطى «شال» و «موريس»، والمدفعية الثقيلة التي تسحق كل ما يتحرك، والرادارات التي لا يفلت منها شيء، والأضواء الكاشفة والآلات الأخرى ذات الأشعة ما تحت الحمراء التي لا تترك أي كائن حي يعبر دون كشفه حتى في الليالي الحالكة. لا أحد فكر في إنكار المساهمة الأساسية لهذا الجيش في معركة التحرير.

إن المشكل الأساسي – الذي سيواجهه بن بلة، نفسه، فيما بعد– لم يكن مرتبطا بمكانة الجيش كهيئة ومؤسسة، بل بقيادات في أعلى السلم، في مواجهتها للسلطة... هل كان لدى الحكومة المؤقتة الحق في خلعهم من مناصبهم، أم لا ؟ ذلك ما سوف نراه فيما بعد. لكن لما يصرح قائد منطقة وهران أنه : «بالنسبة إلينا لا توجد إلا هيئة واحدة معترف بها لكونها تمثل الشعب الجزائري، وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. إذ انبثقت منه كل الهيئات الإدارية، لا سيما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني» فإنه يرتكب خطأ إحداث غموض له عواقب وخيمة فإذا كانت هاتان الهيئتان تقعان في نفس المستوى فإنهما تحوزان نفس السلطة وحينئذ، فان الترتيب الإداري للهيئات سيصبح مقلوبا على رأسه، بشكل خطير. وبالتالي لن يتسنى لإحداها ان تكون مؤهلة لفرض أوامرها على الأخرى. وبذلك يمكن أن تتجاهل هيئة الأركان العامة للجيش وزارة الدفاع، وأن تتخطى رئاسة الحكومة، غير عابئة بها أصلا، وتتوجه مباشرة إلى البرلمان وإلى المجلس التشريعي – إذ يمثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية برلمان جبهة التحرير الوطني – ونلاحظ حينئذ، النتائج المضللة التي يقودنا إليها مثل هذا النوع من التفسيرات للأزمة الحاصلة. فإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد دعمت نفسها، وبانتظام بقوانين داخلية تنظيمية. وإذا اعتبرت إنشاء الحكومة المؤقتة – المعترف بها دوليا من قبل ثلاثين دولة – أمرا ضروريا، فقد كان الأولى بها أن

تحترم قوانينها الداخلية الخاصة بها، والتي سهر المجلس الوطني للثورة الجزائرية على إعدادها. ولا يشكك أحد في مدى تمثيليته .

إن وضع كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان في مستوى واحد هو في حد ذاته حرمان للهيئة التنفيذية من كل وسائل التنفيذ. وإجبار الحكومة على الالتجاء – بالضرورة – الى المجلس التشريعي، وفي كل مناسبة. ومن جهة أخرى يسمح – قلب الأمور هذا – للجيش المكلف بتنفيذ سياسة الحكومة بمناقشة صحة وشرعية اتخاذ أي إجراء، في الوقت الذي تعبر فيه هذه السياسة على قرارات الهيئة العليا والمجلس التشريعي (والمقصود هنا المجلس الوطني للثورة الذي يعود إليه التعبير عن الإرادة العامة). وإزاء هذه النتائج الحتمية، التي لا مفر منها، لم يفكر ضباط هيئة الأركان في المشكل المطروح. فقد رأوا فيه إعادة للنظر في سلطتهم نفسها، على الصعيد العسكري المحض. في حين أن هؤلاء الضباط كانوا في معظمهم مناصرين فعلا وبإخلاص لقيم للديموقراطية والجمهورية.

ومن جهة أخرى وبصفة موضوعية، هل كان هؤلاء، على إحاطة كافية بالظروف التي أدت إلى توقيف آخر جلسة للمجلس الوطني للثورة بعد ذلك الحادث الطارئ. أو أن إبلاغهم قد تم بطريقة جزئية من طرف مصدر واحد ؟

لنعد إلى حوار السادس جويلية، ولنستخلص منه النقاط التالية :

1 ـ أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يختم أشغاله.

2 ـ لم تجد المعضلات التي أحدثت الخلاف بين أعضائه، أي حل أثناء هذه الدورة .

3 ـ ضرورة استئناف الأشغال في الموضع الذي تم توقيفها فيه.

4 ـ إيجاد حل معقول للمشاكل المطروحة .

هذا ما يؤكده بن بلة. وتلك هي الحقيقة...

وحينئذ على أي أساس يكون إثبات أن المجلس اتخذ هذا الاجراء أو ذاك وتم خرقه؟ ومن طرف من؟ أليس الدافع هو حماس الشباب والتشدد الذي تبرره الرواية المتحيزة للوقائع ؟ أم هي الرغبة المشروعة في عدم الشعور بالإحباط من الاستيلاء

على النصر من طرف قدماء (السياسيين) الذين دفعوا الضباط الشباب في هيئة الأركان الغربية إلى (التصدي للطموحات المرضية للبعض) واصدار بيان بمثابة مرسوم يعتبر (دخول بعض الوزراء المستعجل الى روشي نوار) مناقصا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية [1] . كما جاء في بلاغهم ليوم 2 جويلية [2].

لكن التنديد «بالثورة المضادة» وبالمتآمرين... والمناورين وعلى رأسهم بن خدة. والدعوة في نفس الوقت الى الاتحاد «بطريقة تتصدى للثورة المضادة وتحطمها نهائيا»[3]. كل هذه الأمور تؤدي في نهاية الأمر، إلى التنابز بالألفاظ البذيئة مما يفتح أبواب المواجهة المسلحة على مصراعيها.

لكن لحسن الحظ – فإن البديل المقترح والمتمثل في اجتماع للمجلس الوطني للثورة مازال موجودا. ففي تصريح له بجريدة الأهرام، وافق سعد دحلب على الاقتراح الصادر عن بن بلة لمحاولة إيجاد حل راشد، وتقريب وجهات النظر. لكن ما تجلى في الميدان كان غير ذلك. لأن منطق القوة كان هو الغالب... وأعلن ضباط بعض الولايات المناصرة لفريق بن بلة أن : «حملة الشرح والتنديد التي شرع فيها جيش التحرير الوطني سوف تستمر»[4]. وكان معنى ذلك، ميدانيا، لإرسال مبعوثين الى الولايات وإلى كل هيئات الجبهة لدعوتهم إلى الالتحاق بهم. وبما أن طبيعة هياكل كل من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، كانت معروفة لدى الجميع – بما تتميز به من غيرة على سلطتها وعلى تنظيمها الداخلي– فإنه كان مستبعدا أن تقتصر عملية «الشرح والتنديد» في نهاية الأمر على مواجهات عنيفة. وسجل سقوط قتلى هم أولى ضحايا ما بعد وقف القتال، لتمتد الأزمة إلى خارج الجزائر ولتنتشر آثارها السامة هناك.

---

1 – و المقصود هنا : كريم بلقاسم وبوضياف .في حين أن عدة مسؤولين عن ولايات الداخل ، قد التحقوا بقواعدهم حالما توقف اجتماع طرابلس .

2 – نشر في لومند . 5 جويلية 1962

3 – تصريح قائد الولاية الأولى للصحفيين الذين استقبلهم في مركز القيادة ، يوم الثلاثاء 3 جويلية .

4 – جريدة لومند . 7 جويلية.

ويمتد النزاع إلى فرنسا...

ابتداء من الخامس جويلية، تم توزيع منشور مجهول يفضح المسؤولين «لاسيما أولئك التابعين لفدرالية فرنسا، الذين انتحلوا الحق في التعبير عن موقف المناضلين في الوقت الذي كانوا يدلون فيه بآرائهم الخاصة». وندد بعض المناضلين بـ: «تصرفات الفدرالية. وأنكروا حقها في التحدث والتصرف باسمهم في قضايا تهم الشعب وحده. فحين يتحول أعضاء هذه الفدرالية إلى بديل عن الشعب، فإنهم بذلك يغتصبون ضمير هذا الشعب».

وبذلك حدث أول شرخ في هذه الفدرالية التي طالما ساهمت في الكفاح من أجل التحرر[1].

لم يحدث من قبل أن شكك أحد في سلطة الفدرالية. وان تعرضت إلى مواجهة خصومها السياسيين، أمثال الحركة الوطنية الجزائرية MNA، أو منتخبي «القوة الثالثة» الذين انتهى المطاف بأغلبهم إلى الالتحاق بها، فأصبحوا عرضة لقمع مصالح المخابرات الفرنسية والحركى. لكن تمثيلية فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لم تكن أبدا محلا للتشكيك أو إعادة النظر...

كان الأمر متعلقا – آنذاك – بمستقبل الشعب. وكان لدى ممثليه الدائمين وحدهم، الحق في التصرف لكن المجلس الاتحادي لفدرالية فرنسا لم يكن، أقل أو

---

[1] – كان هناك 9 آلاف قتيل، على الأقل، في الجالية الجزائرية التي كانت تظم 300.000 شخص. عرف 50 000 مناضل لجبهة التحرير الوطني منهم السجون والمعتقلات والمراكز/المحتشدات، وكانت مساهمتها في تزويد الثورة بالإطارات معتبرة (طلاب الفرع الجامعي للجبهة، وضباط شباب فروا من الجيش الفرنسي، عمال تقنيين). وقد تم التحاق العديد من المهاجرين القدامى، بالحرب التحريرية بواسطة هياكل فدرالية فرنسا ليصبحوا ضباط وضباط صف. إن النشاط المباشر الذي تم في أوت 1958 ضد المنشآت الاقتصادية بفرنسا، اضطر هذه الأخيرة إلى التحاق 80.000 جندي بمصالح الأمن، بتجريد الجيش الفرنسي في الجزائر من هذا العدد. أما عن التزويد المالي، عصب الحرب، فإنه كان في هذه السنوات الأخيرة، يغطي 80 % من ميزانية تسيير الحكومة المؤقتة. أما عن العمل السياسي وسط الرأي العام الفرنسي (شبكات المساعدات الفرنسية للجبهة أصحاب البيان 12، مظاهرات 17 أكتوبر 1961) الذي كان له فعالية لا نقاش فيها.
كل هذه الاعتبارات أدت بالمجلس الوطني للثورة للاعتراف بفدرالية فرنسا كولاية. وذلك في ديسمبر 1959 وذلك بحظى بوزن مساوي لكل للولايات الست في القطر الجزائري، في حالة الحسم في قرارات الهيئة العليا للجبهة.

أكثر تمثيلا، من المجالس الولائية داخل البلاد، أو منطقة الجزائر المستقلة، أو هيئة أركان وجدة، أو قيادة ولاية الأوراس... الذين عينوا جميعا في مناصبهم من طرف سلطة للثورة لا نزاع فيها هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وما دام أعضاء هذه الهيئات قد انضموا إليها، بطريقة أو بأخرى، دون أن يتم انتخابهم. فأنى لبعضهم أن يدعي تمثيل آراء مناضلي القاعدة أوالشعب ؟ أكان ممكنا ـ آنذاك ـ أن يعترض أي كان على العقيد محند أو لحاج وعلى مجلس ولايته – مثلا – لأنهم عبروا عن مشاعر الجنود والمناضلين، وأفراد الشعب التابع للولاية الثالثة. فلماذا – إذن – يحرم المجلس الاتحادي من هذا الحق ؟

يصبح من اليسير تفهم الأغراض الكامنة وراء هذا التصريح الصادر عن «مسؤول» – حرص على التكتم عن أسمه – حين يؤكد على كونه ممثلا «للجنة اليقظة الثورية» المساندة للبنبليين.

ومثلما يحدث عندما يتشقق بناء ما، وتتسلل الحشرات عبر أضيق فرجة للبحث عن بقايا تقتات بها. حدث نفس الشيء داخل أحزابنا السياسية، إبان انقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين، وشهدنا الانتهازيين من كل حدب وصوب، يحاولون القفز الى المعسكر المقابل بوثبات سريعة للوصول إلى وضعيات، تمنعهم مؤهلاتهم وقيمهم الأخلاقية من مجرد الحلم بها.

وبما أن الطبيعة البشرية هي، على ما هي عليه، فإنه سوف يكتب لنا أن نشهد، متقززين، العديد من تغيير المواقف التي قد يسميها البعض «تبديل السترة» طوال السنوات الحافلة بالصدمات، لجزائر ما بعد الاستقلال .

لقد كان المستقبل واعدا لكلمتي «لجنة» و«دعم» في المعجم السياسي. ونراهما تزهران في أفواه المتملقين، المتأهبين دوما، إلى تسخير أنفسهم إلى كل من يوزع – ظرفيا – الهدايا والمداخيل. إنهم أصحاب الخدمات الجاهزة!

هل يجدر بنا أن نعتبر بلدنا هذا – الذي أنجب ماسينيسا ويوغرطا والمقراني وفاطمة انسومر وبن مهيدي وعلى لابوانت وحسيبة بن بوعلي والعشاق الآخرين

للوطن – وكأنه أكثر إنجابا للمباركين والمداحين والمبخرين والمرائين والمخادعين والراكعين السجد والمقربين وحاملي المبخرات والمتأجج حماسهم[1]، وكأن غرضهم الوحيد، هو جني الفوائد كلما حل مكروه بالشعب، وهم منبطحون أمام السلطة الآنية ؟ وحالهم يشبه ما عبره عنه المثل الشعبي بحدة جد مناسبة – من باب الكناية –: «كلهم شياتين»*

تفرض علينا اللياقة أن نتحلى بالآداب، حتى عند تطرقنا للحديث عمن ليس أهلا لها...

إن «لجان اليقظة» هذه – التي لم تجرؤ على الخروج إلى النور – قد ساهمت، بكل تأكيد – في زعزعة الفدرالية دون أن تطرح لها بديلا يعادلها او يساويها ويكون كفيلا لتعبئة الجالية الجزائرية، وجرها إلى طريق الالتزام من أجل المباشرة في تشييد البلد.

لكن أمام صلابة وانضباط المنظمة التي بنيت بمتانة خلال سنوات الحرب الصعبة فإن محاولات الهدم هذه اصطدمت بمقاومة قوية وكما يحدث دائما، فإن المناضلين المخلصين للقضية الوطنية هم الذين دفعوا حياتهم ثمنا لذلك. لم تكن الفدرالية بطبيعة الحال من صنع شخص واحد أو ملكية خاصة لأعضاء لجنتها الفدرالية.

ونظرا لاحترامها للشرعية، فلا غرو أنها تباشر نقل سلطاتها حالما يتم التعيين المنتظم لأعضاء المكتب السياسي، وحالما يتم وضع الثقة المطلقة بهذا المكتب[2].

وقد أدت الجهود المتسرعة المبذولة من طرف «لجان المساندة» للاستحواذ عليها عن طريق التقسيم والتوغل المخادع، إلى العنف المنتظر والى خيبة المناضلين. وفي النهاية إلى تخليهم عن الكفاح والإشاحة بوجوههم عنه .

---

1 – تعداد غير شامل .

* – المترجم : الشيتة هي الفرشاة المنظفة للأحذية. ؟ والمقصود هنا: المتملقين.

2 – إن نقل السلطات بصفة منتظمة لم يحدث أبدا، نظرا لكون المكتب السياسي قد اعتبر هذا الإجراء غير ذي نفع. وقد تم حل الفدرالية بدون أي تعقد من خلال القرار الصادر في نوفمبر من عام 1962. ولم تعلم اللجنة الفدرالية بذلك إلا عن طريق الصحافة.

بيد ان ودادية الجزائريين بأوروبا – التي كانت تدعي أنها تواصل نشاطات فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، لكي تحل محلها – عجزت عن التمتع بنفس الاحترام والاهتمام الذي كانت الفدرالية تحظى به. او حتى الاعتراف لها بالسلطة التي خولتها الأغلبية العظمى من الجالية الجزائرية للفدرالية.

الجماعات تبحث عن تموقع

بينما كان الريس المصري يستقبل بن بلة، لمدة خمس ساعات بمصر. كان الالتباس والغموض يسود بين أنصار التيارين.

وإذا بمنطقة الرباط التابعة للمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني OCFLN[1]، تصرح أن الجزائريين القاطنين بالمغرب قد أصيبوا بالذهول عند نشر إعلان ممثل هيئة الأركان السابقة التي تمت إقالتها مؤخرا. وهم : «يحتجون بقوة ضد أية محاولة للتقسيم. ويرغبون في تأكيد وفاء كل المنظمات المتواجدة بالمغرب للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية». وفي الواقع أن مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب، نور الدين بن سالم لم يضع إمضاءه في أسفل محضر السابع جوان كما علمنا بذلك فيما بعد – وذلك دليل على أنه لم يعبر عن ولائه لمجموعة بن بلة. في حين أن قيادة الولاية الخامسة وقيادة وحدات الحدود الغربية تتوفر لديها الصلاحيات الكافية لإجبار كل منظمات وهيئات جبهة التحرير الوطني المتواجدة بالمغرب على الطاعة.

وعلاوة على ذلك، فإن وحدات الغرب تملك في حوزتها وسائل المواصلات اللاسلكية للبقاء على اتصال مستمر بالعقيد بومدين «الذي يتواجد في مكان ما بالجزائر...»

ويبدوا ممكنا، في بداية شهر جويلية هذا، ان تكون هذه المعلومة التي تناقلتها الصحافة صحيحة. وأن يكون بومدين، بالفعل، على الأراضي الجزائرية. ذلك ما يؤكده بن خدة بعد ذلك بسنين : «لقد غادر بومدين مركز قيادته بغار ديماو، وعبر

---

1 – شعار مجهول أثناء الحرب، ويبدو أنه كان يعني "المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني"، تمييزا لها عن جيش التحرير الوطني.

الحدود التونسية، لأنه كان يخشى ان يلقى عليه القبض[1]. وتم العبور بعد أن أعلنت القوات العسكرية الفرنسية انسحابها من الأراضي الجزائرية – بموجب اتفاقيات إيفيان – والتجأ إلى ولاية الأوراس/النمامشة إلى جوار قائدها الطاهر زبيري[2]».

وليس من الغريب أبدا أن تبدأ أطماع البلدان المجاورة في البروز، ما أن لاحظت هشاشة الأسس التي تقوم عليها الحكومة الجزائرية. وفي أغوار الجنوب الجزائري – المغربي، رفع عناصر من المخازنية المتنقلين، العلم المغربي في مركز زغدو الذي احتلوه. وعلى بعد خمسة وعشرين كيلومتر داخل الأراضي الجزائرية، استولت مفرزة من القوات العسكرية الملكية على مركز الصفصاف. وإزاء هذه الوضعية، لم تفعل الحكومة المؤقتة إلا الإعراب على انشغالها «أمام الحملة الصحفية المنظمة حول موضوع تندوف. وأمام موقف بعض الموظفين المأمورين من المغاربة (...) واحتلال الجيش المغربي لبعض المراكز، ومنها مركز الصفصاف[3]».

وعلى الرغم من امتناعه عن التدخل في النزاع، إلا أن جمال عبد الناصر أكد بواسطة جريدة الأهرام شبه الرسمية للحكومة المصرية أن بن خدة، تكون في حزب مصالي الحاج الذي هو «بورقيبة الجزائري»، بينما حركة بن بلة هي التعبير الثوري عن إرادة الشعب الجزائري. «لكن رسميا ظل الرئيس حياديا أملا في حل الأزمة».

لقد بدت صورة الجزائر باهتة منذ ان صار الخلاف علنيا. هذه الجزائر التي أعادت للعالم العربي رونقه ونظارته قرابة الثماني سنوات. ومن ثم، كانت خيبة الأمل كبيرة في

---

1 – قرار 3 جوان 1962 والقاضي بتجريد ثلاثة ضباط من هيئة الأركان من رتبهم.

2 – بن يوسف بن خدة "الجزائر زمن الاستقلال"، أزمة 1962. منشورات دحلب. الجزائر 1997. ص 24

3 – عندما نعلم أن طموحات حزب الاستقلال المغربي، آنذاك لم تكن تتوقف عند بضعة أبراج غارقة في الرمال، بل تمتد إلى المناطق الواقعة في جنوب خط محيط - فيقيق إلى نهر السنغال. وتشمل بالتالي، بشار تندوف، والصحراء الغربية وكل موريتانيا. ومن هنا نكاد نحس بالصراعات الكامنة والتي سوف تنفجر قريبا، ويتساءل الملاحظون، أكان احتلال زغدو والصفصاف غزوة أم استعادة لهما." يمكن أن (نتناقش) بدون نهاية في محكمة لاهاي أو في غيرها، لكن يبقى من المؤكد أن اقتراف مثل هذا التصرف، حتى وإن كان قائما على حق، في الوقت الذي تتخبط فيه الجزائر - الأخت في آلام ولادة عسيرة، من شأنه أن يعطي صورة شاذة عن التضامن المغاربي." كتب صاحب المقال في جريدة لومند. عدد 8، 9، جويلية 1962.

المشرق. خاصة خيبة المثقفين الشباب في بيروت ودمشق : «كنا ننتظر النموذج من هناك. كانت ثقتنا عظيمة في الثورة الجزائرية التي انتصرت على الاستعمار. وكنا ننتظر منها أن تقودنا في كفاحنا (...)»، واليوم فإن هذه النزاعات بين الإخوة تمنح الفرصة لعودة الإمبريالية ولمد جذورها من جديد : «وكأن مائة واثنتين وثلاثين عاما من الهيمنة ومليون شهيد، لم تكن كافية لكي يتعلم الجزائريون كيف يبذلون قصارى جهدهم لإنقاذ وحدتهم.ˮ ومن البديهي، من جهة أخرى، أن يشجع هذا الصراع – الذي يمزق الدولة الفتية المبتدئة وغير الواثقة – أولئك الذين لم يقبلوا أبدا في ظهورها الى الوجود، لكي يسعوا إلى تحطيمها. وفي هذا الصدد، كتب بيار دوبريه في ˮمظاهر من فرنساˮ : «نحن نؤكد في هذا اليوم المليء بالعار والغضب يقيننا الهادئ بأن يوما آخر سيشرق من جديد وسيكون ذلك للأبد. وحتى وإن بدا إيماننا هذا مجرد تبجح واعتداد مجنون بالنفس، فإننا نؤكد على أننا سنغرس من جديد علم فرنسا على أرض الجزائر». ثم قارن الكاتب فقدان الجزائر بقضية الألزاس واللورين، فاستطرد مضيفا : «...(وكما هو الأمر بالنسبة لهذه) فإننا لن نرضى (بفقدان) مقاطعتنا الإفريقية، لأن الكثير من أبطالنا سقطوا ضحايا في سبيل الجزائر الفرنسية. ولن يتسنى لنا مواصلة الحياة – من دون أن نحتقر أنفسنا – إن لم نسخر كل لحظة من لحظات عمرنا في تحضير وتنظيم الثأر».

وبطبيعة الحال، لم تعمل هذه التهديدات على قض مضجع الجزائريين[1]، لكنها كانت مؤشرا على الحالة النفسية لفئة من الرأي العام الفرنسي عززت النزاعات الداخلية لجبهة التحرير الوطني أمله الوهمي...

ومن سطيف، حيث كان فرحات عباس إلى ذلك الوقت يلتزم الصمت. اعتبر أن إقالة هيئة الأركان غير موفقة، وقد جاءت في غير أوانها. وما هي إلا مجرد فعل يلهي ويخفي

1 – في نفس الوقت الذي احتفلت فيه الجزائر باستقلالها يوم 5 جويلية، كان 72 نائبا في البرلمان الفرنسي قد انتخب ضد طلب رفع الحصانة البرلمانية للسيد جورج بيدو، المسؤول الجديد للمنظمة العسكرية السرية، بدل الجنرال صالون. وفي رسالة وجهها بيدو إلى اللجنة، كتب مايلي :ˮ الآن وقد جاء حكم المسلمين. ساد الصمت عما يدور داخل الجزائر وسط خراب يصعب التحكم فيه. خراب قادتنا إليه سياسة استبسلت في انتهاج عكس ما وعدت به.ˮ هذا بينما نكس رئيس بلدية صغيرة في نورماندي، أعلام بلديته.

الخلاف الحقيقي الحاصل داخل الحكومة. بالإضافة الى ذلك، أعرب عن تحمسه لفكرة الاجتماع العاجل للمجلس الوطني للثورة، الهيئة العليا الوحيدة لجبهة التحرير الوطني – حسب رأيه – والمؤتمنة الوحيدة على السيادة الوطنية، والتى تعود إليها وحدها مسؤولية تعيين أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية[1]. وأضاف أن العقل لا يمكن أن يتصور ـ من وجهة نظر ديمقراطية ـ أن حكومة ما، بوسعها الفبركة المسبقة وغير القانونية لهيئة تشريعية، ما دامت ستصبح مسؤولة أمامها.[2]

وعلى كل حال وإلى هذا التاريخ، أي الجمعة 6 جويلية فقد ظل اللجوء إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنفذ الوحيد المقبول من الجميع. ولم يعبر فرحات عباس هنا، إلا على أمنية يتقاسمها الجميع.

في الغد، وفي مدينة الرباط. صدر تصريح من خيضر يخلو من كل مواربة. يعلل فيه مغادرته للحكومة المؤقتة : «إني أعطي لاستقالتي، معنى الاحتجاج الرسمي ضد عملية سياسية غير شريفة، وضد الاخلال بالواجب من طرف فريق بن خدة بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية».

بدا جليا أن النبرة كانت تحتد وتعلو، كلما تلاشت الحظوظ من أجل إيجاد اتفاق ودي... ويضيف خيضر مؤكدا : «لقد سبق وأن قررت الهيئة العليا للثورة الجزائرية في طرابلس بالإجماع، إنشاء مكتب سياسي مكون من سبعة أعضاء ليحل محل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وتجديد هياكل جبهة التحرير الوطني. وتحضير مهمتين في آن واحد : تحضير الانتخابات والإعداد للمؤتمر الوطني الذي يضم ـ إلى جانب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ـ مسؤولين من مختلف

1 – إنها المرة الأولى التي يبرز فيها هذا الاهتمام الانتخابي لدى المسؤولين المجتمعين في طرابلس. لكن النزاع من أجل تعيين المكتب السياسي كان يخفي، في الواقع، هذه الخلفية. أن الذي يهيمن على المكتب السياسي المرتقب، تكون له اليد العليا على القائمة (الوحيدة) للمرشحين. ويتسنى له فرض نفسه في الجمعية المستقبلية.

2 – رغم ذلك، فإن المجلس الوطني للثورة لم يعين مرشحين، لأن الذي كان سيبادر بذلك، هو المكتب السياسي تحت رئاسة بن بلة ... مع الموافقة الضمنية لفرحات عباس .

المنظمات الوطنية. ويؤول تعيين المكتب إلى أغلبية أكثر من الثلثين. وكما تمت إزاحته وقد أبعدت هذه الأغلبية بعض أعضاء الحكومة المؤقتة، ومن بينهم بن خدة، ممن لا زالوا يتبجحون بشرعية وسلطة قد تم إنهاؤهما».

وأمام خطورة هذا التصريح ـ خاصة وأنه صادر من أحد معتقلي ألنوي الذين كانت لهم هيبة كبيرة وسمعة طيبة لدى الجميع ـ ساد الارتباك والتوتر أولئك الذين كانوا يرغبون في إيجاد مخرج للأزمة دون الاضطرار إلى الانحياز لفريق أو لآخر... فكأنما تم العبور مع هذه التصريحات من الخلافات البسيطة إلى الصراع الحقيقي...

هل أن تصريحات محمد خيضر الجازمة تعبر بصدق عن الواقع أم عن غضب دفين[1]. وبالفعل، فخيضر يعتب على التونسيين، لأنهم حاصروا جيش التحرير الوطني. وحرموه من كل اتصال مع الخارج. قائلا : «... حاول أن تشرح بوضوح للرئيس بورقيبة (...) أنه إذا كان هذا الأمر صحيحا. وإذا لم تتأجل الإجراءات المتخذة، سوف نقتحم تونس بجيش التحْرير».

وفي نفس السياق، يتأسف لأن : «فريق بن خدة (كان) قد طلب من الحكومة الفرنسية ومن عساكرها ان يمنعوا وحدات جيش التحرير الوطني بالمغرب وبتونس، من العبور الى الحدود للدخول إلى الجزائر». ولحسن الحظ فإن الحكومة الفرنسية لم تستجب لهذا الطلب.

واستطرد خيضر «راجيا أن ترفض (الحكومة الفرنسية) التورط في هذه المغامرة».

وكما كان منتظرا، فإن وكالة «تونس إفريقيا للأنباء» صرحت : «إن الحكومة التونسية كثيرا ما تجنبت التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر المناضلة». أما في داخل الأراضي الوطنية، فالحقيقة لم تكن تشجع على التفاؤل...

1 – لا تعكس رسالة الاستقالة المسلمة إلى " الأخ بن خدة " مثل هذا الغضب: " أيها الأخ العزيز. أسلمك عبر هذه الرسالة، استقالتي من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. استقالة أعلنتها على الملأ هذا الصباح. وسبق وان أطلعتك عليها شفهيا يوم البارحة. وأتقدم لك راجيا أن تبلغ رسميا أعضاء الحكومة، ومكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية بهذه الاستقالة. وأن تتقبل، أخي، أصدق أحاسيسي. تونس. في 28 جوان 1962." ويليها الإمضاء.

ان التفكك الذي أصاب الحكومة المؤقتة – التي استقرت في مقر عمالة الجزائر – حولها إلى مجرد سلطة رمزية يستمع إليها الجميع بأذن ساهية، بما في ذلك قوات جيش التحرير الوطني القريبة من العاصمة. ناهيك عن تلك المتاخمة للحدود والتي منحت ولاءها لهيئة الأركان العامة.

لقد ولى الجيش الفرنسي أدراجه، حاملا معه بقايا السلطة الفرنسية. وأضحت القيادة التنفيذية في أيدي قادة الولايات وقادة الأنحاء، وحتى قادة القطاعات. ولم يكن للهيئة التنفيذية – بالتالي – أية فعالية لتحريك الواقع[1].

وانبعثت من جديد سلوكيات ظن الجميع أنها توارت، من ذاتية ومصلحة خاصة وجهوية، ونزعة المناداة بالولاية (لأن فكرة الولاية قد ولدت من مقتضيات الحرب وضروراتها، ومن استحالة التنسيق بين الولايات) وأوشكت الفوضى العامة أن تسود الجزائر. فقد أدى غياب السلطة، أو بالأحرى تفتتها، إلى اضطراب الأمن العمومي. فكانت سرقة السيارات تتم على الطريق العمومي. واجتاح المواطنون المساكن الشاغرة التي غادرها أصحابها من الأوروبيين. وشرعت الوحدات الفرنسية باقتلاع التماثيل – خفية – تماثيل بيجو بشارع ايزلي، ودوق أورليان بساحة الحكومة. أما تمثال جان دارك، الجاثم في أسفل شارع لافريير، فقد لطخه المتظاهرون، ثم نظفه آخرون أكثر وعيا، قبل أن يعاد هو الآخر إلى فرنسا. وفي سيدي فرج قنبلت عناصر من الجيش الفرنسي نصبا للذكرى المئوية لنزول الجيش الفرنسي عام 1830، في المكان الذي وطأت فيه قدما الجنرال بورمون أراضي إفريقيا. بعد أن حاول بعض المتظاهرين، قبل ذلك اليوم، أن يحطموا هذا النصب من الرخام البالغ طوله خمسة عشر مترا، لكن دون جدوى.

في هذه الأثناء، التقت فرق الجيش الآتية من تونس بفرق الولاية الأولى، من جهة خنشلة وتبسة. في حين بقى عناصر الولاية الأولى بعيدا في الشمال - وعناصر

---

1 – يتحدث سعد دحلب، محاولا التقليل من شأن المخاطر المحدقة، بأن ما حدث مجرد سوء تفاهم، وليس أزمة. وفي صدد الحديث عن قلة السيطرة على الواقع، قال، بحسه الجمالي المألوف، عن طريق مقارنة عذبة: "نحن كمثل سائق سيارة جديد، لا يعرف بعد أين توجد أزرار السرعة ولا أين يوجد المكبح."

كتائب هيئة الأركان العامة متقابلين، قرب سوق أهراس. وفي الحدود الأخرى من الوطن، حطت أربعة كتائب مشاة، آتية من الحدود المغربية خيامها تحت أشجار الزيتون، بتلمسان. كانت هذه الكتائب مزودة بقطع عديدة من مدافع الهاون والمدفعية الخفيفة : «بأسلحة تشيكية وألمانية، وتضع على رأسها خوذات يوغسلافية»، وهذا ما جلب انتباه الصحفيين الحاضرين[1]. وكانت اللافتات التي كتب عليها «يحي بن بلة ؛ يحيا جيش التحرير الوطني» كثيرة... وقد صرحت الولاية الخامسة – التي دخلت بعض وحداتها إلى مدينة وهران وكامل القطاع الوهراني – بأن أفواجا ستقوم بتقسيم تربيعي لكامل هذا القطاع وضواحيه لمراقبة سكانه. وقد اندمجت عناصر القوات المحلية في الحين، في إطار كتائب جيش التحرير الوطني وكذلك الفرق المساعدة المؤقتة والمناسباتية ATO.

وفي هذا الجو المشحون لاحت بارقة أمل متجسدة في مداخلة لعامل العمالة الجديد، سويح هواري الذي أعلن ان إجراءات صارمة قد تم اتخاذها [2]، خاصة، التجريد الكامل للعناصر التي لا تخضع للمراقبة من السلاح. ووعد السكان الأوروبيين والمسلمين بإعادة الهدوء والثقة. ومنع أي كان من احتلال المنازل أو المقرات الشاغرة إلا بعد الحصول على تصريح من العمالة.

أما العقيد بومدين، فذكر انطلاقا من مركز قيادته بسوق اهراس، أنه يوجد ضمن هيئة أركانه التي ظل جيش التحرير الوطني مطيعا لها وأنه حافظا على الإتصال الدائم بجميع قواته.

---

1 – جاك فرنسوا سيمون . لومند . 8 و9 جويلية 1962.

2 – تبعا للانحرافات الدامية للخامس جويلية. تم قتل المئات من الناهبين، قمعا لهم في حين يقدر عدد الأشخاص المخطوفين بأكثر من مائة، خاصة الأوروبيين منهم فأزداد عدد الناخبين، وفي البريد والمواصلات وحدها ، طلب 99 % من العمال بترحيلهم إلى فرنسا، مما أدى الى الخنق الكلي لجميع المصالح.

الفصل الرابع

المواجهة اللفظية

قرر أخيرا نائب رئيس الـ ح م ج ج* أن يدخل إلى الجزائر. وغادر بن بلة القاهرة ليحط بالرباط في 10 جويلية. وكان رفيقاه رابح بيطاط ومحمد يزيد باعتبارهما مبعوثين لبن خدة، موجودين هذا اليوم في العاصمة المغربية. ولما كان خيضر موجودا بها أيضا انعقد أمل كبير على إجتماع الأربعة هذا[1] لكن لم يسفر عنه شيء من شأنه تقريب أفكار الفريقين المتعارضين. ويبدو أن نائب رئيس الـ ح م ج ج قد إختار المسار الذي يناسبه.

فمن المنتظر أن ينظم على هذا المسار إستقبال حار بشكل خاص لا يمكن إلا أن يزيد في شعبيته.

من وجدة إلى وهران

لهذا نزل بوجدة يوم الأربعاء 11. وعبر الحدود على الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الظهر. وعلى الجانب الجزائري للحدود أدت له التحية الشرفية كتيبة من الجيش بينما تقدمت الموكب فصيلة من رجال الدراجات النارية. وأخذ مكانه في الموكب كل من محمد خيضر وأحمد بومنجل وسي عثمان قائد الولاية الخامسة.

* – الـ ح م ج ج : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

1 – في نفس الوقت كان مهرجان منعقدا في العاصمة جمع بن خدة والوزراء الآخرين وحضره قادة الولايتين 3 و 4 وكذلك الرائد عز الدين منظم الإجتماع. وفيه تطرق آيت أحمد إلى مرحلة طرابلس وأعلن أن المؤتمر سينعقد "على اسس ديموقراطية حتى يمكن بوضوح إسماع صوته والتعبير عن إرادة الشعب". وفهم كل واحد هذه الكلمات التي لا يشوبها غموض.

في مدينة مغنية مسقط رأسه كان النصر : فقد إستقبل لاعبوا كرة القدم الشباب المرتدين زي المنافسة والأحذية الرياضية الرجل الذي كان مفخرة الفريق المحلي. وعلى اللافتات العديدة كتبت عبارات: (مرحبا برائد الثورة يحيا بن بلة يحيا جيش التحرير الوطني).

وفي تلمسان إستقبله أحمد فرنسيس وسط جموع هائجة. وكان البعض قد بدأوا يفصحون عن قلقهم من (سيطرة الجيش القوية على كامل المنطقة لأن الشخصيات المدنية بدأت تتراجع عددا وعزما وشبابا) أمام ضباط الولاية الخامسة وجيش التحرير الوطني بالمغرب. إن الجزائر مدينة بطبيعة الحال في ميلادها الجديد إلى تضحيات هذا الجيش وإلى عزم شبابها والتزام شعبها باسترجاع كرامته.

وأما (أولئك الأعيان المسلمون) الذين تغطى صدورهم النياشين دليلا على خضوعهم للواقع الإستعماري، ويعرضون أنفسهم في كل التظاهرات الرسمية ولا يغيبون عن أتفه إحتفال لتأكيد ولائهم للسلطة الفرنسية، فلم يكن لهم في ذلك دور.

لكن لم يغب عن الملاحظين التساؤل عن معنى الخطب التي ألقيت في يوم الفرح هذا الذي سجل فيه قيام بن بلة (بإدانة عجيبة لعبادة الشخصية في وقت كانت فيه صورته تزين الأشجار والجدران والأعلام حوله). ومن الغريب أن يصرح : (إن جيش التحرير الوطني لا يريد أن يقيم اية دكتاتورية. بل إننا برفقته سنبلغ سويا الأهداف الحقيقية للديموقراطية. لقد حاربنا عبادة الشخصية وإني أؤكد علانية بأن هدفنا هو الدفاع عن القيادة الجماعية[1]).

وكان أحمد بومنجل بحضوره إلى جانبه يعبر عن تأييده له (حاملا إليه تحية كلها تأثر من مناضل قديم) مضيفا : (إن هذا الوطن الذي نريد له إستقلالا حقيقيا علينا خدمته إلى النهاية دون السماح بتعريضه للخطر). فمن هو المقصود ؟

---

1 تحقيق Guy SIBTON جريدة لوموند. 13 جويلية 1962.

مفاوضو إيفيان ؟ مصطفاي ؟ كريم وبوضياف في روشي نوار*. إن الأشهر اللاحقة ستكشف أن تطور تاريخنا إنعكست فيه أفعال معادية إنقلبت على صانعيها.

إن بقية الرحلة تسمح بالإعتقاد أن سجين أولنوا AULNOY السابق هو زعيم جبهة التحرير الوطني الذي يحسب له حسابه.

وسيكون سكان الغرب الجزائري أكثر حماسا لا سيما أن المنطقة كلها منضوية تحت لواء جنود الولاية الخامسة وسبق أن عبرت عن وقوفها إلى جانب مجموعة بن بلة – بومدين – وفضلا عن ذلك فإن جيش الحدود الغربية منسجم غاية الإنسجام مع قائده السابق الذي يكن له التعاطف والإحترام. وهكذا فإن إبن مغنية سواء عند مروره تحت أقواس النصر المرفوعة على مدخل ومخرج أصغر قرية على طريق تلمسان – وهران، أو تحت تصفيق جماهير عطشى للتعبير عن صدق فرحتها بإستقلال باهض الثمن، أو أمام الكتابات التي تغطي كل مساحة ممكنة والمعلنة: «يحيا بن بلة» فإنه في نظر أولئك الذين إستقبلوه لا يمكن إلا أن يكون الرئيس المستقبلي.

لقد كان بلا ريب واعيا بذلك. فهل كانت هي تلك رغبته ؟ لقد صرح أحد الضباط في وجدة عند تطرقه إلى إتفاق ممكن بين الفريقين المتعارضين : (إذا تنازل بن بلة فنحن لا نتبعه)[1]. على أية حال كان الإعتقاد السائد حوله هو أن مجموعة بن خدة التي تعد أضعف عسكريا ستكون نهايتها الإنهيار قبل أية مواجهة.

وفي الجزائر العاصمة كان ضباط الولاية الرابعة الذين لم يحضروا إجتماع طرابلس – وهو ما يجب ذكره – يشرحون مفاهيم صحيحة يصعب على أي شخص معارضتها، لكن بعض الولايات قد إختارت بعد إختيارا نهائيا معسكرها.

(إن جيش التحرير الوطني – حسب قول أحد ضباطهم – لا يريد أن يتخذ موقفا بين بن بلة وبن خدة. إن الشيء الوحيد المهم بالنسبة إليه هو الوحدة. وإن نزاعا

* – مقر الهيئة التنفيذية (السلطة الإنتقالية) [المترجم].

1 - André Poutard, Le Monde, 11juillet 1996.

دخل قيادة جبهة التحرير الوطني يعني الطعن في كفاح دام أكثر من سبع سنوات وضياع مكاسبه.

إن الجيش بصفته أمينا على تضحيات الشعب ليس له الحق في أن يرى المواجهة تستمر)

حقا، إن جيش التحرير الوطني واحد، لكن ظروف مجريات الحرب عزلت بالتدريج

(جيش الداخل عن جيش الخارج) وكانت الوحدات الرابضة منذ مدة طويلة في تونس والمغرب (قد تأقلمت مع الوسط هناك)...

ويضيف: (إلا أن جيش التحرير الوطني في مجموعه لا يوافق على عزل هيئة الأركان بغاردماو، فالقرار من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحده)[1].

إن الوضع الغامض الذي توجد فيه السلطة جعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤخر إعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية، وستكون على إستعداد للأمر- حسب تقديرها - عندما يصبح الجزائريون أنفسهم على إستعداد له. وهذا لم يستبعد المحادثات الودية مع الموظفين الجزائريين. أما المجموعة الآفرو آسيوية في الأمم المتحدة بقيادة المالي مامادو طراوري فقد أخذت علما باستقلال الجزائر (ووجهت تهانيها الحارة إلى الشعب الجزائري وإلى ممثليه الدائم في الأمم المتحدة عبد القادر شندرلي) ولا يمكن أن نتوقع من هذه المجموعة أقل من ذلك وهي المجموعة التي دافعت بثبات ومثابرة عن القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة.

في الوقت الذي كان فيه بن بلة يحقق إنتصارا في تلمسان وهو ما يؤكد فشل محادثات الأربعة في الرباط، فإن الشعب البسيط بالجزائر العاصمة العاطل عن العمل بعد الرحيل العاجل للعديد من أرباب العمل الأوروبيين بدأ يشعر جديا بآثار الشقاق بين (الكبار) ويعبر عن تبدد أوهامه. إن الإستقلال بالنسبة إليه يحمل

---

1 - يبدو أن هذا الضابط كان يجهل إلى غاية تاريخ 12 جويلية اللائحة الممضاة في زمورة من طرف مجلس ولايته في 25 جوان (راجع الملاحظة أعلاه.

السلم المأمول منذ سبع سنوات، ووحدة صفوف الأمة، والعمل لجميع الذين يعيشون في كنفها. لكنه لا يسمع (إلا دوي الحرب وهو يصادف إلا الفرقة ولا يعرف إلا البطالة). إن المنظمات المهنية (الأوروبية) التي طلبت من منخرطيها فتح محلاتهم واستئناف نشاطهم تراجعت عن رأيها. فأمام وضعية سياسية يكتنفها الشك صار الذين بقوا من بينهم عازمين من جديد على الرحيل إلى فرنسا.

في روشي نوار كانت الهيئة التنفيذية تواصل مهمتها وفقا لما رسمته إتفاقيات إيفيان التي توقعت نصوصها تنظيم إنتخابات في مدة ثلاثة أسابيع بعد الإستفتاء[1].

لذا حددت الهيئة التنفيذية يوم 12 أوت تاريخا لانتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية، القادمة. زيادة على ذلك وجدت نفسها مجبرة على أن تعكف على ظاهرة الإحتلال بالقوة أو (الإستيلاء اللاشرعي) على المحلات، وهي الظاهرة التي حدثت هذه المرة في وهران، وهددت مرتكبيها بمتابعات قضائية.

بعد تلمسان هاهي وهران تستقبل بن بلة. وحضر إلى جانبه في المهرجان الشعبي ياسف سعدي مسؤول المنطقة الحرة في الجزائر إضافة إلى الوزراء الذين إرتبطت به مصالحهم منذ مؤتمر طرابلس. وقال بتحديد أكثر لفكرته : (يجب أن تخضع الأقلية للأغلبية. إننا نرفض أن يستعمل البعض جهازا ما لتحقيق غايات شخصية (...) إن جيشنا سيعمل على إحباط جهود الثورة المضادة). أما حول إمكانيات الصلح فقد صار أكثر تشددا : (لسنا من أجل الوحدة بأي ثمن).

كل هذه الرسائل من السهل فك رموزها وتسمح صراحة بأن نفترض أن نائب الرئيس المدرك لتزايد قوته مدعم من قبل مجموعة تنمو كلما إستمرت الأزمة.

لكن الشعب في مجموعه كان فرحا عندما إستقبل بلا تمييز أولئك الرجال الذين جسدوا خلال أقسى سنوات العذاب عزمه على مواجهة السلطة الإستعمارية،

1 – لكن قبل ذلك بعشرة أيام أعلن الدكتور مصطفاوي عن تمديد الأجل قليلا نظرا للوضع الذي تواجهه الهيئة التنفيذية.

وحملوا صوته إلى مختلف أنحاء العالم. وهكذا لم تكن بلاد القبائل أقل حرارة في إستقبالها رئيس الحكومة المؤقتة مع خمسة وزراء.

ففي هذا الجو المتميز الذي زادت بهجته البريق الذي أضفته (فوطات)* النساء، إستقبل بن خدة وكريم بلقاسم بالتهليل في تيزي وزو.

في هذه الأثناء، ومن تلمسان حيث إستقر بن بلة صرح أحمد بومنجل الذي قدمته الوكالات كأحد مستشاريه[1] : (إن كل إتصال بين التيارين صار معلقا) وأوضح ملخصا موقف تياره : (إن الشرعية التي كانت تحرسها حكومتنا داستها هذه الحكومة نفسها. ونحن ندعي اننا نمثل الشرعية. ومن أجل العودة إلى هذه الشرعية نطالب باجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية).

أما حاج بن علا [2] فقد كان أشد حسما في إستدلاله وقدم خلال مهرجان بوهران عرضا عن تاريخ الأزمة نعت فيه «بن خدة ورفاقه بخدم الإستعمار مقارنا إياهم بباتيستا ونوري سعيد[3] متهما إياهم بالإخلال بالواجب واغتصاب السلطة والعمل على دفع البلاد نحو الفوضى للمحافظة على السلطة بمساعدة الجيش الفرنسي[4]».

وقد سجل الملاحظون أن لهجة بن بلة نفسه وأحمد بومنجل كانت أكثر إعتدالا نسبيا من لهجته.

فضلا عن ذلك فإن نائب الرئيس ذكر بعد يومين مستندا إلى إحترام المبادئ الديموقراطية:

(إن م وث ج هو التعبير التنظيمي الوحيد عن الشرعية. ومن جهتي لا اقبل ولن أقبل أن تخطو الجزائر ذات السيادة خطواتها الأولى بخرق المبادئ الأولية

---

* – الفوطة : لباس تقليدي قبائلي يغطي العجز وبقية الأجزاء السفلى من جسم المرأة ويكون عادة فضفاضا يتدلى إلى الكعبين [المترجم] ص.ع.

1 – وكالة الأنباء الفرنسية، تلمسان، 14 جويلية 1962.

2 – إقترحه بن بلة في طرابلس عضوا سادسا في المكتب السياسي القادم وهو الهيئة القيادية العليا لـ ج ت و

3 – كان باتيستا قبل هذا التاريخ بقليل دكتاتورا في كوبا. وطرده من السلطة فيدال كاسترو. أما نوري السعيد فهو الوزير الأول العراقي الذي كان في خدمة وزارة الخارجية البريطانية.

4 Guy Sibton، جريدة لوموند 15 و 16 جويلية 1962.

للديموقراطية. فإذا رضينا بهذا الخرق (كما الـح م ج ج) سنعيش إنقلابا كل ستة أشهر[1] ولا يعد تشددا في المطالب أن نريد لهذا البلد إنطلاقة جيدة).

وأضاف : (إن برنامج طرابلس الذي صودق عليه بالإجماع قضى بتعيين مكتب سياسي. وكان على أهبة تعيين مكتب سياسي حددت تركيبته عندما غادر الإجتماع رئيس ح م ج ج ووزيران معرقلين بسلوكهم مواصلة الأشغال). ويرى بن بلة حينئذ أن الح م ج ج باستمرارها بتحمل مسؤوليات أصبحت من إختصاص المكتب السياسي حصرا تقوم باستيلاء حقيقي على السلطة. هذا وما يزال الإتفاق ممكنا بشرط مواصلة أشغال م وث ج وأن تخضع الأقلية لقرار الأغلبية. ونوه بالمحادثات التي أجراها في الرباط يوم 10 جويلية مع العقيد محند أولحاج قائد الولاية 3 (القبائل) والعقيد حسان قائد الولاية 4 (الجزائر). وبعد أن رفض رفضا قاطعا الإتهام الموجه من هنا وهناك لجيش التحرير الوطني الذي لا يمكن أن يقارن بجيش من اللفيف الأجنبي أو بجيش متمرد، اضاف بصفة حاسمة : (أؤكد إذن أن الخطر العسكري غير موجود وأنه مجرد خيال (...) إذا حدث أن ظهر في يوم ما الخطر العسكري سأعارضه بنفس الطريقة التي أقف بها اليوم ضد محاولة الإستيلاء على السلطة[2] التي إذا لم يتم إحباطها ستقودنا رأسا إلى المغامرة (...)).

والمجموعة الأخرى هل كانت واعية بضعفها التدريجي ؟ إنها لاتزال تنادي بالوحدة الوطنية. وكان محمد يزيد يبذل ما في وسعه لإقناع صحافة تتساءل – دون أن تجانب الصواب – عن آثار إنفجار جبهة التحرير الوطني. فأكد وزير الإعلام[3] : (أعتبر أن الوضع يتوفر على جميع الشروط – اقول جميع الشروط – للمحافظة على الوحدة الوطنية).

---

1 – وهذا بالضبط ما حدث في جوان 1965. لكن الأمر يتعلق هنا بتحديد ما إذا قد جدث فعلا إنقلاب في طرابلس وفي حالة التاكيد من يكون صانعه ؟

2 – مقابلة أجراها معه Guy Sibton في جريدة لوموند تلمسان، 16 جويلية 1962 .

3 – خلال سنوات قام يزيد بهذا الدور المريح. وكانت كفاءته في هذا الميدان معترفا بها من طرف أنداده الذين أبقوه باستمرار في هذه الوظيفة لهذا فإن المتاضلين – إذ خلوا إلى بعضهم – يسخرون من هذا «الوزير الدائم» للحكومة المؤقتة.

وفي الجزائر العاصمة حافظ الماضلون على الأمل في حل ممكن ما دامت الخلافات غير ناتجة عن تعارض سياسي – حيث أن الطرفان صوتا على نفس البرنامج – لكنها ناتجة بالأحرى من شعور بالتنافر[1].

فرحات عباس ومجموعة تلمسان

مع تعاقب الأيام واستمرار الخلاف أصبحت الفيلا ريفو villa Rivaud بتلمسان مقرا لنوع من الحكومة في المهجر. وقد إنضم إلى أولئك الموجودين حول بن بلة مثل خيضر وبيطاط وبومنجل وفرنسيس قادم ممتاز هو فرحات عباس الذي إلتحق بتلمسان[2].

كان الإستقبال حارا، وعانقه بن بلة على مدرج الفيلا معبرا له عن تعاطفه . وهكذا إنحاز عباس الذي لم يكن إختياره معروفا – رسميا على الأقل – إلى أولئك الذين سوف يسميهم التاريخ جماعة تلمسان. بهذا الإتضمام لم يبق تاريخنا متعثرا فقط، بل صار مضطربا ومغمغما جملة.

إن فرحات عباس الرجل السياسي النزيه بلا نزاع والذي قضى عمره في الكفاح المعادي للإستعمار، حتى لو كان في البداية يأمل مثل الكثيرين قبله وبعده في مجرد مساواة في الحقوق في إطار الجمهورية الفرنسية ثم ضمن الجماعة الفرنسية المجددة – سيربط مصيره هو ورفاقه في ال إ.د.ب.ج* برجال آخرين – وطنيين مثله حقا – لكن ليس لمساراتهم المختلفة وآفاقهم حتى على المدى القصير

---

1 – وعلى عكس ذلك فإن الحزب الشيوعي الفرنسي يرى أن الخلاف إيديولوجي بين التيارين. وبالنسبة لجريدة France Nouvelle اللسان المركزي للحزب الشيوعي الفرنسي فإن ((البروليتاريا هي القوة الوحيدة القادرة حقا على أن تذهب إلى النهاية (...) وحيثما كانت وحدة الطبقة العاملة والفلاحين مجسدة. بشكل متين كان العمال و الفلاحون هم المنتصرين . ولهذا فإنه يلوم بن بلة وبومدين على عدم تقديم الشرح الضروري للشعب الجزائري. لكن التيار الثوري في ح ش ف رفض في جريدة Le Communiste هذا التحليل ورأى في طبقة الفلاحين الفقيرة القوة الرئيسية للثورة. لهذا كتب أن من واجب الشيوعيين أن ينددوا بلا غموض بجماعة الح م ج ج التي تحاول إعاقة بل تحريف مجرى الثورة الجزائرية بواسطة الإجراءات التي إتخذتها ضد جيش التحرير الوطني و تساهلها مع الإتفاق المبرم بين الهيئة التنفيذية ومنظمة الجيش السري.

2 – راجع حججه في التصريح النترجم أدناه الذي أدلى به لجريدة لوموند 20 جويلية 1962.

* – أ.د.ب.ج : الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

أي حظ عمليا في الإلتقاء. إن فرحات عباس ذي النية الحسنة الموصوف هنا وهناك بالسذاجة، فتح له التحالف مع بن بلة بعض الوقت طريق رئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية القادمة التي لن يتأخر في الإنصراف منها غاضبا.

وسيلمح فيما بعد إلى أن إختياره لم يكن هو الإختيار المناسب حتى لو كان له ما يبرره في حينه. وقدإعترف بذلك بسلامة طويلة إذ كتب : (يلومونني على أنني ساعدت هذا الطرف أو ذاك. وأبين في أية ظروف فعلت ذلك. لم أكن أشك في أن تلاعبات بن بلة وبومدين ترمي إلى قيادة البلاد إلى الحزب الواحد والحكم الفردي. بهذا الجهل دخلت في تحالفاتهم. هل كنت حقا مصمما على التعاون مع مرشحين دكتاتوريين ؟ إني أحترم الشعب الجزائري كثيرا لكي أرضى بحرمانه من حرية التعبير ومشاركته في شؤون الدولة)[1].

1 فرحات عباس : L'indépendance confisquée, éd. Flammarion, Paris 1984, P.19.

تصريح فرحات عباس في تلمسان كما نقلته جريدة لوموند بتاريخ 20 جويلية 1962. يقول فيه: إذا كنت إلى جانب بن بلة فلأنه إلى جانب الشرعية.

LES ÉLECTIONS DU 12 AOUT

Le mandat de l'Assemblée nationale constituante n'excédera pas un an

L'exécutif provisoire a rendu public le texte du projet de loi sur lequel les électeurs algériens auront à se prononcer le 12 août, en même temps qu'ils éliront les députés à l'Assemblée nationale. Ce projet est ainsi libellé :

« ARTICLE PREMIER. — *L'Assemblée nationale issue du scrutin du 12 août 1962 aura notamment pour tâche :*

» 1° *De désigner le gouvernement provisoire ;*

» 2° *De légiférer au nom du peuple algérien ;*

» 3° *D'élaborer et de voter la Constitution de l'Algérie.*

» ART. 2. — *Le mandat de l'Assemblée nationale constituante expirera de plein droit le 12 août 1963.*

» *Si à cette date la Constitution n'a pas été votée, le gouvernement provisoire algérien organisera dans un délai d'un mois l'élection d'une nouvelle Assemblée nationale constituante élue dans les mêmes conditions, avec les mêmes attributions et la même durée de mandat que la précédente.* »

UNE « CRISE SYMPTOMATIQUE » estiment les étudiants algériens

Alger, 19 juillet (*A.F.P.*). — Le comité exécutif de l'U.G.E.M.A. (Union générale des étudiants musulmans algériens) publie un communiqué dans lequel il exprime des critique au sujet de la « crise interne du G.P.R.A. »

« *Cette crise est symptomatique,* dit-il notamment. *C'est une crise de direction découlant d'un manque de perspectives claires et de l'impréparation à la passation concrète du pouvoir. Elle se traduit donc par des réactions subjectives, un esprit de faction, le régionalisme...*

» *Cette situation menace dangereusement l'acquis de la révolution, à l'intérieur comme à l'extérieur.* »

Si je suis aux côtés de Benbella c'est qu'il est du côté de la légalité

déclare M. Ferhat Abbas à Tlemcen

De notre envoyé spécial ANDRÉ PAUTARD

Tlemcen, 19 juillet. — M. Ferhat Abbas a tenu mercredi une conférence de presse à Tlemcen. L'ancien président du G.P.R.A., souriant, détendu, était accompagné de M[e] Boumendjel et du colonel Ouamrane.

Les questions qui lui ont été posées avaient trait naturellement à sa position dans le conflit.

« *J'ai pris position par respect de la légalité révolutionnaire, et ma présence ici signifie que je suis pour le respect de l'instance suprême révolutionnaire, le Conseil national de la révolution algérienne. Si je suis aujourd'hui aux côtés de M. Benbella, c'est qu'il est lui du côté de la légalité.* »

M. Ferhat Abbas a ensuite défini quelle était sa position par rapport à certains points de doctrine définis récemment par M. Benbella.

« *M. Benbella,* a-t-il dit, *a parlé au cours de deux discours à Oran et à Tlemcen de la création en Algérie d'un Etat socialiste et d'un parti unique algérien. En ce qui concerne l'Etat socialiste, la position officielle est celle du C.N.R.A. M. Benbella a confirmé dans ses discours les décisions de Tripoli. En ce qui concerne le parti unique, l'idée est personnelle à Benbella. Je serais prêt à la prendre pour mon compte si je n'étais pas partisan de la démocratie et de la liberté d'opinion. L'Algérie sortira du moyen âge où cent trente-deux ans de colonialisme l'ont plongée avec à sa tête un parti majoritaire capable d'orienter les masses, de les éduquer et de doter le pays d'une économie socialiste pour mettre le pain sur la table du paysan, instruire ses enfants, détruire les taudis et les gourbis. Pour faire ce travail, le parlementarisme occidental n'est pas le vrai remède* ».

M. Ferhat Abbas a ensuite déclaré qu'il se trouvait à Tlemcen pour quelques jours et, questionné afin de savoir s'il serait candidat à la présidence de la République, il a répondu : « *Il faut attendre qu'on crée la République.* » Quant à sa candidature aux élections du 12 août prochain, il attend qu'elle soit retenue par le bureau politique du F.L.N. « *Je suis un militant F.L.N.,* dit-il, *je serai candidat si le bureau politique fait de moi un candidat. Je resterai chez moi si le bureau en décide ainsi.* »

Les entretiens de Tlemcen

« SIMPLE ÉCHANGE DE VUES » dit la wilaya III

Alger, 19 juillet (*A.F.P.*). — Le conseil de la wilaya III (Kabylie) a publié mercredi soir une mise au point où on lit notamment :

« *Une déclaration, diffusée de Tlemcen le 17 juillet, fait état d'une réunion préparatoire au conseil de wilayas qui se serait tenue dans cette ville avec la participation de la wilaya III.*

» *Nous tenons à opposer le démenti le plus formel à cette affirmation mensongère.*

» *En fait, il ne s'est agi que d'un simple échange de vues à Tlemcen entre un membre du G.P.R.A. et un commandant de la wilaya III. Cet échanges de vues a porté sur le choix du lieu de la rencontre interwilayas, et, tout comme la démarche faite à Rabat, il s'inscrit dans la calme détermination de la wilaya III de mettre fin à une crise qui a trop duré et qui n'a plus de raison d'être.*

» *Le conseil de la wilaya III est persuadé que la vaillante armée de libération nationale, notamment grâce à sa vigilance, à sa maturité politique et à son sens des responsabilités, s'assurera un rôle d'avant-garde dans la République algérienne, en apportant une contribution décisive au rétablissement de l'unité.* »

Fac-Simili du monde 20 juillet 1962

يبدو أن إختيار فرحات عباس كان له ما يبرره في حينه. فقبل أن يغادر تونس في طريقه إلى الجزائر تلقى من العقيد بومدين رسالة مؤرخة في 29 جوان يتأسف فيها قائد هيئة الأركان العامة على أنه لم يتمكن من لقائه غداة رجوعه إلى أرض الوطن لكي يعمدا سويا إلى تقييم المسيرة. وكتب بومدين : (إن الشعب مفتقر إلى المعلومات، مغشوش ومخدوع فلزم القيام بعمل توضيحي وواجبنا هو تنويره)، لهذا يجب أن يبقى الإتصال بين الشخصين قائما. وأعلمه فضلا عن ذلك بأن حملة تشهير وافتراء تقوم بها عناصر غير واعية ومأمورة تتهم عباس بأنه حليف بن بلة وهيئة الأركان العامة للسعي إلى السلطة. ومن هنا جاءت ضرورة تنظيم إتصال محتمل في قسنطينة للشرح والتوضيح.

وبعد أن تعرض لحالة الرائد سليمان[1] الذي يوجد سجينا عند الولاية الثانية تمنى له رجوعا ميمونا إلى أرض الوطن (مقتنعا أن الشعب سيستقبله إستقبالا يعبر عن خطوة ملموسة نحو إسترجاع كرامته)[2].

بعد إثنين وعشرين عاما وفي الكتاب الوصية[3] الذي أصدره في 1984 أوضح الفكرة بصراحته المعهودة فكتب قائلا أنه عندما دخل بن خدة ووزراءه الجزائر العاصمة (طلب مني العقيد بومدين بإلحاح أن أذهب إلى تلمسان لأنضم إلى جماعته وجماعة بن بلة (...) إلا أنني بقيت حائرا رغم نداء الدكتور فرنسيس العائد من غليزان مدينة مسقط رأسه، وأبلغني بقراره الإلتحاق ببومنجل. وكان هذا الأخير بصفته مكلفا بمصلحة الصحافة لجماعة بن بلة وحيدا في الجدال مع الصحافيين).

وبعد زيارة محيوز وحميمي الرائدين بالولاية الثالثة وإخبارهما إياه باستعدادهما للقتال ولو ضد إخوانهم إتخذ قرار الذهاب إلى تلمسان، وهو يرى أن إتخاذ هذا الموقف لصالح جماعة بن بلة يمكن إيقاف الحرب الأهلية التي كانت تبدو في هذه

---

1 – قائد أحمد : نائب بومدين في هيئة الأركان العامة.

2 – فرحات عباس : L'indépendance confisquée , P .52

3 – نفس المرجع : ص . 54.

الأثناء وشيكة الوقوع و لا يمكن تجنبها. (وقد لامني كثيرا من أصدقائي على إتخاذ هذا الموقف) (!) أما أنا فلا أعتقد أن موقف الإنتظار على طريقة بونس بيلاط* à la Ponce Pilate فمن الشائن القيام بالحسابات واتخاذ موقف الإنتظار (...) في تلمسان لم يكن الجو السياسي جيدا. فقد كان الجو في قيلا ريفو جو السوق: متاجرة وتآمر وقطيعة يعقبها الصلح (...) وشخصيات عملت مخلصا، بلا حساب أو خلفيات،من أجل المصالحة والحفاظ علة الوحدة الوطنية المكتسبة بكفاح قاسي).

بوصول فرحات عباس صارت المجموعة تبدو في نظر الملاحظين الأجانب أشد تمثيلا في المجالين السياسي والعسكري، في المجال السياسي يلاحظ تحالف رئيس سابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (فرحات عباس) مع نائب رئيس (بن بلة)، ووزيري دولة (خيضر وبيطاط)، ووزير (أحمد فرنسيس) كان وزيرا سابقا للمالية، وشخصية سياسية معروفة جيدا قبل 1954 (الأستاذ أحمد بومنجل) وزعيم إ.د.ب.ج ومستشار سابق للإتحاد الفرنسي.

في المجال العسكري يسجل حضور العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة عن القطاع الوهراني والعقيد شعباني قائد الولاية السادسة عن الجنوب الجزائري، والعقيدين طاهر زبيري والحاج لخضر والإثنان متفقان علت تمثيل الولاية الأولى (الأوراس النمامشة).

* – (بالفعل كان كثير من مناضلي ج ت و قد تأسفوا بمرارة وقتئذ لهذا الإلتزام الذي دفع إلى السير خلف بن بلة عددا من المثقفين وقسما من البوجوازية المستنيرة وجزءا كبيرا من الرأي العام الوطني المعتدل. و في نظر هؤلاء إذا كان عباس قد إلتحق بتلمسان فذلك هو حزب الإعتدال والمصداقية والعدالة. وبعد 35 سنة لما هدأت المشاعر تقريبا كتب بن خدة هو أيضا – وقد كان وقتئذ على طرفي نقيض مع جماعة تلمسان – بأن الشخصية الجزائرية الوحيدة التي كانت قادرة على القيام بالمساعي الحميدة هي فرحات عباس. ولسوء الحظ إختار تلمسان منذ البداية فاقدا بذلك كل مصداقية وكل دور كحكم. (راجع: الجزائر عند الإستقلال، أزمة 1962، ص.3).

* (بونس بلاط Ponce PILATE: فارس وحاكم روماني ليهودا JUDEE منذ سنة 26 إلى سنة 36 ذكر في الإنجيل لأنه نطق بعقوبة حكم الإعدام ضد المسيح [المترجم].

والرائد سي العربي المنشق عن العقيد صالح بوبنيدر والناطق الرسمي لقسم من الولاية الثانية شمال قسنطينة. وكان حاضرا أيضا العقيد بومدين ونائبه الرائد على منجلي عضوي هيئة الأركان العامة ممثلين لجيش الحدود القوي رغم قرار العزل الذي أصدرته الحكومة المؤقتة قبل ذلك بأسبوعين.

وهذه المجموعة لا تبدو أنها تملك فقط صفة التمثيل ولكنها قادرة على أن تفرض نفسها في حالة حدوث مواجهة مسلحة. فقد بلغت قوة النار عند جيش التحرير الوطني بالحدود في نهاية الحرب مستوى مخيفا[1].

وفي الجزائر العاصمة يؤكد محمد يزيد بأن الوضع يحمل في ذاته شروط المحافظة على الوحدة الوطنية، ويبدو أنه أخطأ في تقديره بسبب الإفراط في التفاؤل أو بسبب قصور ذهني إذ كان يتوقع أن هذه الوحدة ستفرض في النهاية بالقوة. وفي يوم 17 جويلية نفسه يوم وصول فرحات عباس إلى تلمسان أعلن سعد دحلب الذي وضع أمله في إجتماع مجلس الولايات الذي ينتظر عقده عاجلا : (إذا لم يقترح هذا المجلس حلولا مقبولة سأستقيل من وظائفي كوزير للشؤون الخارجية للح م ج ج (...) إني لا أريد – في أي وقت– أن أنتمي إلى كتلة ما).

وانضم محمد يزيد إلى هذا الرأي مقدرا أن مسؤولي الولايات هم المعبرون عن البلد الحقيقي وعليهم إيجاد حل وإلا فإنه يلتحق بدحلب في موقفه.

وهكذا ظلت قائمة في الجزائر ح م ج ج أقل عزما بكثير من مجموعة تلمسان. لهذا يمكن الإعتقاد إنه ببداية فتور العزيمة داخلها تفتتت قدرتها على القيام بالدور الذي تعتزم مواصلته إلى غاية إنتخاب جمعية وطنية تأسيسية.

وبلغ التفتت حدا جعلها تكمل واقعيا مهمتها التاريخية. وهو ما لا يعني أن لمجموعة تلمسان الأمل في فرض نفسها بلا مصاعب. وذلك أن الشحناء القديمة بينهم التي إشتدت

1 – كان يتكون من 25 فيلقا على الحدود التونسية و حوالي 15 فيلقا على الحدود المغربية مجهزين تجهيزا تاما بالأسلحة الفردية بالإضافة إلى سلاح ثقيل هام (مدافع رشاشة، مدافع مورتيي،بازوكا إلخ) دون ذكر هياكل الإمداد المعتبرة.

من جراء سنوات طويلة من الإختلاط في السجن، والظهور من جديد لخصومات قديمة بلا جدوى بين الأحزاب الوطنية، والتطور المتباين في الأفكار بين الولايات وبين الداخل والخارج، واقتناع كل واحد بأنه يدافع عن نظرة سلمية لمبادئ أول نوفمبر،

والعزم – كما هو الشأن عند بعض الضباط – على عدم الركون إلى إحباط بعد إنتصار طان الظفر به بالدم والعذاب، كل ذلك جعل المواجهة القادمة مرحلة لا يمكن تفاديها.

في هذه الأثناء سجل الملاحظون أن فريق بن بلة، وبلا إنتظار (صار يعمل كحكومة يشغل فيها السيد بومنجل وظائف وزير الإعلام[1] وفي الحال سارع الإنتهازيون والوصوليون إلى إعانة المنتصر.

عرض الخدمات

كان بن بلة يكثر من الإستقبال. وقد أخبرت الصحافة أن «وفدا من اللجنة المنشقة عن فدرالية فرنسا لج ت و» جاء إلى تلمسان لعرض خدماته. إن المكتب الفدرالي يتكون من خمسة أعضاء كانوا في هذا اليوم بالذات مجتمعين ولم يغادر أحد منهم باريس.

وكان كل واحد من الخمسة يتساءل إذا لم يكن بينهم (خائن) ما يكون قد سافر خلسة لتقديم ولائه وبدون علم الجميع ثم عاد لمواصلة مهمته التجسسية لفائدة سادة ج ت ومستقبلا. وعلمنا بعد ذلك بمدة وجيزة أن الأمر ليس كذلك، ولا واحد من الخمسة أقدم حتى على التفكير فيه. ويبقى إحتمال أن بعض الإطارات ذوي المستوى المتوسط الذين يعرفون أن المراحل المضطربة مواتية بشكل خلص للترقيات السريعة والتي لا تتطلب جدارة، إغتنموا الفرصة ليكونوا الأوائل في تحديد موقفهم حتى يكونوا أيضا الأوائل عند جني الأرباح التي ستوزع، ويأملون فيها من وراء إنضمامهم.

وعرفنا بعد حين من إطلاعنا على وثيقة مرسلة إلى تلمسان الهدف الذي سعى إليه المدافعون المفاجئون عن (النقاء الثوري) الذي حرص كاتب الرسالة على أن يستظهر به قبل إمضائها وقد صيغت على النحو التالي، وهي جديرة بأن تُذكر:

---

1 - André Poutart, Le Monde, 18 juin 1962.

«باريس في 27 – 7 – 62

الإخوة الأعزاء

1) وصلت إلى باريس ووجدت الوضع فيها لصالحنا: إستياء عام في القاعدة التي يمكننا الآن إستقطابها. غير أن مجموعة من المناضلين والمسؤولين النشيطين أو المتفرغين أرسلوا – من شدة الإنتظار ترط الإتصال مع لجنة اليقظة – الأخ آيت الحسين للإتصال بالمكتب السياسي الجديد لـ ج ت وو يمكنكم إعادة إرساله إلى باريس أين بدأت تتشكل لجان يقظة.

2) تجدون بيانا مرفقا منا قد أرسلناه إلى الصحافة والإذاعة ولحد اليوم تحدثت عنه

فرانس سوار ولوفيغارو. سنسحب غدا 2000 منشور من هذا البيان ونوزعه مباشرة **بواسطة مناضلينا**[1] على الجالية الجزائرية.

3) **نطلب منكم تبني هذا البيان على وجه السرعة بواسطة تصريح للمكتب السياسي**، تصريح صار ضروريا بالبريد القادم إلى تلمسان من جميع مناطق فرنسا. **وأيضا تعليق مهام لجنة فدرالية** فرنسا سابقا، وحينئذ نذهب لمقابلتهم لكي نأخذ علما بتعليق مهامهم ونعلمهم أن المكتب السياسي لج ت ونزع منهم كل مسؤولية وسنكون حينئذ قادرين على إمساك الأمور بأيدينا. إن الإبقاء على اللجنة الفدرالية الحالية لا يمكن أن يكون مقبولا من طرف أي ناضل لأن هذه اللجنة تحتمي أكثر فأكثر ضمن سياسة مستقلة وجهوية ندينها جميعا بلا غموض.

4) سنعمد إلى تعويض الإشتراك الحالي وهو 300 فرنك شهريا باشتراك، إستثنائي مؤقت وشهري بمبلغ 100 فرنك في شكل هبة تسمح بأن يكون لنا مصادر مالية. سنرسل إبتداءا من الخميس عدد معتبرا [من المناضلين] إلى جميع المقاطعات لإجراء الإتصال.

1 – التشديد على هذه الكلمات و الجمل جاء هكذا في النص الأصلي للرسالة.

5) يجب أن تظل الجالية الجزائرية منظمة بالشكل الذي ستحددونه لنا فيما بعد (اع ع ج – ودادية إلخ...) وهذا التنظيم يتطلب هيكلة مؤقتة سنقترحها عليكم في القريب العاجل.

ولهذا الغرض لا بد من وجود بعض [المناضلين] الدائمين في الوقت الراهن.

6) حاليا تحت تصرفنا :

أ) 5 مخابئ لإقامة العابرين.

ب) 5 سيارات للإجلاء والنقل نحو سويسرا أو بلجيكا.

جـ) 5 صناديق رسائل.

د) آلة سحب.

7) للمراسلة أو الإتصال بنا في باريس الرجاء الكتابة إلى السيد برولو *Brouleaux* 10شارع البورصة، باريس، الدائرة 2.

وللإتصال الرجاء التوجه إلى نفس المكان إبتداءا من الساعة 21 الطابق الرابع . باب اليسار. مزدوج (كلمة غير مقروءة) إلى رينيه *Bené*

8) تحذير لجنة فدرالية فرنسا سابقا من اللجوء المحتمل إلى الأساليب البوليسية والتصفية الجسدية.

9) لإتمام تحييد اللجنة الفدرالية الحالية ونزع كل مسؤولية منها يمكن أن يأتي إلى باريس الأخ بشير ليبلغنا ويشرح لنا التعليمات الواجب علينا تطبيقها، لأنه لا يوجد مناضل في فرنسا المجندة حاليا في صفوفنا يقبل أن يتكلم باسمه سواء داخل م وث ج أو المؤتمر القادم جماعة عمر، قدور،علي، سعيد، وعبد الكريم. إم المكتب السياسي لج ت و(كلمة غير مقروءة) أغلبيته **يجب أن يتخذ قرارات حازمة في جميع الميادين.** ولهذا الغرض فإن عمر عليه أن يقدم توضيحات عن الملايير المجموعة في فرنسا.

10) الخ بودية يدخل يوم السبت إلى الجزائر. سأرسل إليكم معه بريدا آخر في 28 من الشهر الجاري. أخويا وتحية ثورية

الإمضاء

ملاحظة : من المنتظر أن يأتي إلى تلمسان في بداية الأسبوع القادم مجموعة من شخصيات اليسار. اشعروا عمالة وهران لإيصالهم.»

وهكذا بلا تحقيق ودون أن يكون (للمتهمين) القدرة على التوضيح، صاروا مشكوكا فيهم. أولئك الرجال الذين تكفلوا بالجالية الجزائرية بفرنسا منذ 1957 وجعلوا من فدرالية فرنسا – بفضل تضحيات الهجرة كلها طبعا تحت قيادتهم ومراقبتهم – أداة خطيرة للقتال كما إعترفت بذلك مصالح الأمن الفرنسية[1] – صاروا مشكوكا فيهم بسبب (الملايير المجموعة في فرنسا) ونسي [موجه التهمة] ببساطة أن هذه (الملايير) صرفت بالضبط على سير الحكومة منذ 1957 وشراء السلاح المسلم إلى جيش التحرير الوطني وتمويل ولايات الداخل. إذن فقد أدينوا هنا دون الإستماع إليهم وبلا إستئناف[2] ثم يطلب – كما يجب أن يكون الطلب – وعلى وجه السرعة (تحييد ونزع كل مسؤولية)[3] من الخمسة المذكورين بالإسم. إن كاتب الرسالة الذي أدى مهمه مفوض للصحافة والإعلام لدى إحدى الولايات بطريقة سليمة، لم يكن له أبدا خلاف مع مسؤوليه الذي تربطه بهم علاقات عادية كما يبدو.

ولاشيء كان يسمح يتوقع هذا الهجوم المدعم بمثل هذه الإتهامات. أما أولئك الذين كانوا يدعمون قرار الإتهام هذا القاسي بشكل خاص، ملتمسين – في المقابل – وظائف عليا فإن أحدا منهم لم يمارس منذ سنوات إلا مسؤولية ثانوية.

ما أشد ما يفعله الطموح إذا إستبد بصاحبه (غير أن بعض (أولئك الثوريين) غير المشكوك فيهم – إلى ذلك الوقت – حصلوا على ثمار إلتزامهم الشجاع في شكل مقعد في الجمعية الوطنية لاحقا. والبعض الآخر منهم تحصلوا على نتائج أفضل فأصبحوا وزراء. هذه البراعة التي تظهر مع كل أزمة ولا تعفى منها الجزائر

---

1 – راجع كتاب : الولاية السابعة، ملخص عن تقارير مديرية الإستعلامات العامة. خريف 1960. صص 446 – 450.

2 – وقد فعل ذلك بن بلة في حصة للتلفزة الفرنسية عنوانها :cinq colonnes à la une، فاتهم مجانا فدرالية فرنسا بأنها لم تقدم منذ (11 شهرا) إلا الإشتراكات المجموعة.راجع أيضا لوموند ليومي 9 و 10 سبتمبر 1961، ص.11.

3 – وفعلا فإن بن بلة بمجرد إرساء دعائم حكمه نفذ هذه القرارات.

المستقلة تسمح لهم بالحصول على أعلى المسؤوليات با وأحيانا إحتلال مقدمة المسرح السياسي.

سلطة الحكومة المؤقتة محل إنكار

بينما كانت بعثة ح م ج ج لا تزال تسعى إنطلاقا من تونس إلى طمأنة جنود الحدود مؤكدة أن القرار المتخذ ضد الأعضاء الثلاثة السابقين في هيئة الأركان العامة لا يستهدف لا الجنود ولا الإطارات وتأمرهم بعصيان كل أمر صادر عنهم أو عن أي ضابط ينتمي إليهم، فإن جنود الحدود (أو كلهم تقريب) كانوا يوجدون بالجزائر. أما هيئة الأركان العامة المحضرة جيدا للإختبار فقد نشرت إنطلاقا من وجدة بيانا أكدت فيه أن (وكالة الصحافة لجيش التحرير الوطني تبث إبتداءا من 13 جويلية 1962 على ذبذبة قدرها 11360 على الساعة الثامنة بتوقيت غرينيتش، وعلى ذبذبة قدرها 8580 على الساعة الرابعة بعد الظهر بتوقيت غرينيتش. وعاد البيان إلى حجج هيئة الأركان وبن بلة بشأن إنفجار الأزمة.

هذه الحملة الإذاعية كان يدعمها مكتب جزائري جديد للصحافة والإعلام إنطلاقا من الرباط أين إستعاد أصدقاء بن بلة المبادرة وقضوا عمليا في المغرب على كل تأثير محسوس للح م ج ج.

إن محمد خيضر الذي بدأ شيئا فشيئا ينكشف طابعه العنيف فيبدو أنه بت نهائيا في الأمر. ففي 18 جويلية أعلن أن (فريق بن خدة لم تعد له أية سلطة لحل الأزمة). وإذا إتفق ممثلو الولايات المجتمعون حاليا على وسيلة لحل الأزمة فإن م وث ج يمكنه أن يصادق على الإتفاق، وأضاف : (وإذا حدث العكس فإننا تستخلص الدرس من هذا الفشل وسنتحمل كل مسؤولياتنا بلا، إستثناء). إن خطابا كهذا لا يكتنفه الغموض. فالقرار القادم لجماعة تلمسان واضح في عبارة : (كل مسؤولياتنا بلا إستثناء).

ولأول مرة يصرح بومدين الذي إلتزم الصمت في أغلب الأحيان تاركا لنائبيه في هيئة أركان الغرب مهمة التعبير عن إرادة هيئة الأركان العامة، فأعلن بأن لا واحد من بيانات

الح م ج ج له قيمة بالنسبة إليه. أما وحدات الجيش فقد دخلت رغم (دفاعات)* حكومة بن خدة. وتوجد الوحدات من جهة في سطيف ومن جهة أخرى في وهران.

وأوضح زيادة على ذلك أن الإجتماع الحالي لقادة الولايات مستقل مليا عن الح م ج ج. وإذا كان فريق تلمسان يعتبر الإجتماع شرعيا إلا أنه لا يشارك فيه.

في سياق مواصلة مهمتها رغم كل الصعاب، نشرت الهيئة التنفيذية نص الأمر الذي يحدد 12 أوت 1962 تاريخا لإجراء إنتخابات الجمعية الوطنية، وهي تتكون من 196 نائبا منهم 16 نائبا يخضعون للنظام المدني الفرنسي أي (أوروبيون) بالتعبير السياسي الدارج في ذلك الوقت.

وينتخب المرشحون حسب كل عمالة** بالإقتراع على قائمة أغلبية في دور واحد وهيئة إنتخابية واحدة. هذا التشديد على كون الهيئة الإنتخابية واحدة جدير بالترحيب (والسبب هو أن آخر إكتشاف تضمنه قانون الجزائر لسنة 1947 المتصف بالديموقراطية المزعومة، كان يسمح للجزائريين أن يشاركوا مشاركة، ولو ضئيلة في الحياة السياسية لبلادهم. غير أن هذا القانون الذي أعد بعد الحرب العالمية الثانية التي سال فيها بغزارة دم الجزائريين من أجل تحرير فرنسا ومن أجل ديموقراطية حقيقية في البلدان، المحررة من النازية والفاشية، هذا القانون المنحرف منذ البداية لم يكن يتوقع تقريبا على المدى البعيد أية ديموقراطية حقيقية، وبتأسيسه لهيئة إنتخابية مزدوجة جعل صوت أوربي واحد مساويا لتسعة أصوات من أصوات (الفرنسيين المسلمين). وهكذا فإن مليون صوت أوروبي له نفس الوزن السياسي لتسعة ملايين من (أصوات المسلمين) وهذا الإجحاف سبق أن أدين من قبل الأحزاب الوطنية إدانة كافية لا تترك مجالا لإضفاء كل الفضائل الديموقراطية على الإقتراع بهيئة إنتخابية واحدة.

---

* – دفاعات الح م ج ج Défenses : مجموع المنظمات الدفاعية التي تضمن حماية ميدان أو نقطة حساسة [المترجم]

** - (هي الولاية في التقسيم الإداري القديم [المترجم].

وكانت الهيئة التنفيذية تستعد أيضا لنشر النص الذي يحدد مهام وعهدة الجمعية الوطنية القادمة التي ستنتخب في 12 أوت، وسيكون من واجبها على الخصوص :

1) تعيين الحكومة المؤقتة.

2) التشريع باسم الشعب الجزائري.

3) إعداد دستور الجزائر والتصويت عليه.

4) إكمال عهدتها القانونية في 12 أوت 1963.

5) وإذا لم يحصل في هذا التاريخ التصويت على الدستور تنظم الحكومة الجزائرية المؤقتة في أجل مدته شهر إنتخاب جمعية وطنية تأسيسية جديدة.

وبقدر ما كان البلد سائرا لسوء الحظ في طريق منحرف منذ الأيام الأولى للإستقلال، بقدر ما يشهد وهو عاجز عدم إحترام نص الهيئة التنفيذية. وفعلا سوف لن يحصل إنتخاب يوم 12 أوت 1962 (فالجمعية الوطنية التأسيسية لن تعد الدستور[1]، ولن تنتهي عهدتها في 12 أوت 1963 ! وأخيرا فإن الإقتراع على الدستور لن يقع في الآجال المقررة، ولن يحصل إنتخاب جمعية وطنية تأسيسية. وكالعادة لم يتجرأ أحد على ملاحظة وإدانه هذا الإخلال إلا فيما بعد. ومهما يكن من أمر فإن الهيئة التنفيذية عندما نشرت هذه النصوص في 18 جويلية كانت الأزمة قدكبرت بتزايد الأخطار... وهي أخطار لم يفكر أحد في تحليلها بل لا أحد إهتم بها.

وخلال ذلك تواصلت هجرة الأوروبيين. وفي وهران لا يزال خمسة عشر ألف من بينهم ينتظرون ترحيلهم. وطلب السفير الجديد لفرنسا جون نيني Jean Neny من الأميرال برتلمي Barthelcmy قائد قاعدة المرسى الكبير حاملة الطائرات لافاييت LA FAYETTE التي ستقوم بعدة رحلات لنقل الأقدام السوداء الفزعين المكدسين منذعدة أيام على الأرصفة الذين زاد في قلقهم إضراب البحارة.

---

1 – سيتم إعداده تحت قيادة الحزب في قاعة سنيما المجستيك (راجع أدناه ص 202، إحالة 2).

الفوضى تعمّ المدن

وهكذا أحصي في الجزائر العاصمة 141 سيارة مسروقة خلال 48 ساعة، وسجلت أرقام مماثلة في وهران وقسنطينة. كما فتحت محلات بالكسر، واحتلت شقق ثم سلبت، ونفس الشيء حدث بالأرياف أين تضاعفت عمليات الإختطاف. وأصبحت حياة الشخص جديا في خطر داخل البلاد. واغتالت عناصر غير مراقبة سائقين للإستيلاء على سياراتهم. كما أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها عن المفقودين الذين يعدون بالمئات[1]. وأصبحت ج ت و وجيشها (جيش التحرير الوطني) غائبين فجأة بعد أن كانا قد توصلا إلى تقديم صورة محترمة عن منظمة أصيلة شبيهة بمنظمة – دولة، قادرة على الحفاظ على النظام العام.

وفي واقع الأمر أن إجتماع طرابلس أفرز قيادة لا نزاع حولها فإنها كانت تستطيع الدخول حالا إلى التراب الوطني وتفرض إنضباط الجبهة الصارم الذي لا تجرؤ أية ولاية على معارضته. لكن العكس هو الذي حصل. فقد إنتشرت النتائج السلبية للقطيعة في الحال بواسطة (الأعوان المبعوثين) الذين كلفوا بمهمة شرح [مواقف كل طرف] وهو شرح ما كان ينجز بالطبع إلا مع إطلاق اللعنة على الخصم. كما أن بعض المناطق النائية بالحدود بدأت تتصرف على هواها بعد أن شعرت بتحررها من علاقة الطاعة (وإذن من الإحترام نحو السلطة العليا للجبهة). وبدأ كل واحد يعزز صفوفه إلى أقصى حد توقعا لمجابهة محتملة. فقد تدفق على الجبال (مقاومو 19 مارس)[2].

وابتداء من هذا الوقت صار يكفي إرتداء بذلة عسكرية والإنتساب إلى أي (قائد صغير) للطمع في لقب مقاوم. وبطبيعة الحال ليس الذين كانوا أكثر إخلاصا هم الذين سيقطعون ثمار النصر بعد المعركة المنتهية. وبالعكس فإن الوقت ملائم للجرائم

---

1 – قدر عددهم بخمس مئة.

2 – هكذا نعت أولئك الذين إكتشفوا في أنفسهم روح القتال بعد وقف إطلاق النار. و بعبارة أخرى هم مقاومو (الساعة الخامسة و العشرين) ويوجد منهم كثيرون!.

الدنيئة والسلب والسرقة. وبالنسبة للبعض هو ملائم للإستيلاء على ألقاب المجد التي سوف يستظهرون بها بمناسبة التوزيع اللاحق لميداليات المقاومة. والبعض الآخر طلب بوقاحة وجشع بل قل انتهازية مكافآت محسوسة مثل المنح والحصول على محلات شاغرة، وأراضي فلاحية أو للبناء، ورخص للمقاهي والتاكسي وكل أنواع الدخل القانوني التي كانت من أهم أسباب إنفجار الشباب الجزائري في أكتوبر 1988.

الشرعية في نظر عباس وبوضياف

في يوم واحد – هو يوم 19 جويلية – عبر عن رأيهما قائدين من قاة ج ت و[1] الأول من تلمسان وهو فرحات عباس الذي يعد نفوذه واسعا منذ زمن طويل. والثاني أجريت معه مقابلة في الجزائر، وهو محمد بوضياف الذي يعد أقل شهرة في ذلك الوقت ما عدا بين إطارات الثورة. ومن المهم مقابلة وجهتي نظرهما سعيا إلى فرز أسباب النزاع.

أرجع بوضياف الأزمة إلى الصعوبات التي تصادفها ج ت وفي التكيف مع الشروط الجديدة (تكيف منظمتنا وأساليب عملنا وذهنيتنا وكذلك تأطيرنا الحالي (...) وفي رأيي فإن الحل لا يخرج من (C.N.R.A)م وث ج ولا من المؤتمر على الأقل في الوقت الحالي.

إذ المهم هو الخروج بسرعة من الدور الجهنمي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية: – طرابلس– الشرعية – غياب السلطة – إن هذا ليس إلا كلام لا جدوى منه يتغير بحسب التأويلات ويكتسي طابع الخصومة التي يجب تفاديها بأي ثمن (...) إن الأزمة الحالية إنفجرت غداة الإستقلال لأنه طالما كان الكفاح متواصلا كانت مصاعبنا تجد حلولا ظرفية وهو ما كان يحبذه أولئك الذين كانوا أعضاء في القيادات المتعاقبة للثورة (...) وفي رأيي فإن قلة الصبر والحقد والطموح هي بعض الأسباب التي سبقت الأزمة).

1 - Le Monde 20 juillet 1962, P. 4.

مشكل الشرعية كان يعتبر مشكلا باطلا من طرف البعض ومتعدد التأويل، وهو على كل حال الموضوع الراهن للخصومة ويبدو أن عباس فرحات يضعه في المقام الأول.

فقد صرح في سياق جوابه على أسئلة حول نظرته للنزاع : (لقد إتخذت موقفي إحتراما للشرعية الثورية. ووجودي هنا يعني أنني مع إحترام الهيئة العليا للثورة وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. إذا كنت اليوم إلى جانب السيد بن بلة فلأنه إلى جانب الشرعية)[1] وجدد فرحات عباس فكرته حول مسألتين مذهبيتين : فما دام الم وث ج إختار رسميا الإشتراكية فليس بإمكانه معارضته. أما عن الحزب الواحد مستقبلا، وهذه فكرة شخصية لابن بلة، فإنه يفضل من جهته تغليب الديموقراطية وحرية الرأي. ولا بد أن نعترف أن هذا المبدأ كان مبدأ موجها لفكره السياسي. ويجيب بسلامة طويلة بخصوص مشاركته في الجمعية القادمة: (سأكون مرشحا إذا جعل مني المكتب السياسي مرشحا. وسأبقى في بيتي إذا قرر المكتب ذلك). وبهذه الطريقة فإنه يعترف ضمنيا أن المكتب السياسي هو الذي يوافق وحده على المترشحين.

ولما كان كل مترشح فائزا – طبقا لمبدأ الإقتراع المعمول به – فإن المكتب السياسي يضمن إذن أن تخرج من صناديق الإقتراع جمعية على مقاسه.

الشيء المهم الذي ينبغي التوقف عنده الآن هي المعايير الشرعية التي تطرق إليها القائدان ويحتج بهما الفريقان المتعارضان بدورهما لتبرير مواقفهما. ويلزم أن نفحص صحة تلك المعايير في الوقت المناسب.[2]

صرخة في واد

عبر العمال الجزائريون عن تأثرهم بهذا النزاع الذي لا ينتهي وذلك على لسان إ.ع.ع.ج[3] المنظمة الأكثر تمثيلا للعمال.

---

1 – تصريح لجريدة لوموند : *Le Monde* 20 juillet 62

2 – حول هذه الحجج راجع أدناه.

3 – إع ع ج : الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

نزاع يكشف (ضعف السلطة الوطنية) التي تشكل مع السلطات المحلية إزدواجية تسببت في خطر من شأنه تهديم الطاقات الوطنية لمدة طويلة. أما الـ إ.ع.ط.م.ج[1] الذي إنتهى لتوه من عقد جمعيته العامة فصرح من جهته : «وعيا منه بضرورة الدخول في مرحلة صعبة للبناء، يترجى القادة عمل كل شيء من أجل إستعادة وحدة البلاد».

وعبر عن بادرة مماثلة لكنها مصحوبة بخيبة كبيرة لسكان تلمسان التي صدمت بهذا التمزق، وهو ما لم يقصر مبعوث عنهم في عرضه على أصدقاء بن بلة معبرا عن «إستيائه من وجود هذا النوع من حكومة المهجر في تلمسان». وحرص على التذكير بأنه «لا توجد إلا عاصمة واحدة هي الجزائر». وبينما كانت حرب الأمواج تتواصل بعنف بثت محطة إرسال جيش التحرير الوطني هجومات جديدة ضد ح م ج ج المتهمة بمواصلة العمل منهجيا لزرع الفرقة في صفوف جيش التحرير الوطني[2].

واستهدف الهجوم على الخصوص كريم بلقاسم وبوضياف كما لو أن زوال بن خدة قد صار أمرا مقضيا.

لمحاربة الفوضى والنهب في وهران عمد جيش التحرير الوطني إلى إعدام سبعة لصوص قبض عليهم متلبسين بالجرم في الميناء، واسترجع حوالي مئة سيارة مسروقة وضعت تحت تصرف أصحابها. لكن المساس الخطير بالأمن العام ترتب عن الإختطافات وفقدان الأشخاص الأوروبيين والجزائريين من كل الأعمار. فانحلال السلطة في كامل البلاد شل كل محاولة لإعادة إرسائها. أما عامل عمالة الجزائر فقد أصدر أمره إلى جميع المدنيين الحائزين على السلاح بإيداعه في محافظات الشرطة خلال ثمانية أيام، فلم يمتثل لأمره إلا القلة.

---

1 – إ.ع.ط.م.ج : الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

2 – تلميح إلى آخر بيان لبعثة ح م ج ج بتونس.

هل كان إطلاق سراح قايد أحمد[1] من طرف الولاية الثانية التي كان سجينا عندها منذ شهر جوان سيؤدي إلى إنفراج في الوضع ؟ – بالعكس. فقد وصف العقيد بومدين ونائبه منجلي محمد بوضياف (بالمغتصب). وفي تلمسان إستهدفت الإنتقادات كريم بلقاسم على الخصوص الذي يلام على سفره إلى روشي نوار وجولته الأخيرة في بلاد القبائل التي فسرت على أنها (تخريب للثورة بمحاولة بعث الجهوية)، في حين لم تكن زيارة بن بلة إلى مغنية وتلمسان واختياره الإقامة في ناحية وهران، تكتسي أي طابع جهوي، في نظر نفس النقاد!.

وهكذا نفهم من تركيز الرمي على بوضياف وكريم أنهما يعتبران إنطلاقا من تلمسان أخطر وزيرين في مجموعة الجزائر وإذن فهما الخصمان الرئيسيان. وفعلا فإن من بين الثلاثي الذي كان نواة مركزية لقيادة جبهة التحرير خلال السنوات الأخيرة لا يزال كريم وحده هو الذي يعبر عن روح قتالية. بن طوبال إلتزم الصمت أما بوصوف الذي نادرا ما أعرب عن رأيه خلال الأزمة فقد كان المسؤول المباشر[2] لبومدين منذ 1955 وهو ما يجب ألا ينسى.و بعد أن صار وزيرا للتسليح والإتصالات العامة شهد مساعديه يهجرونه بمناسبة هذه الأزمة واحدا بعد الآخر (إبتداء بالأمين العام للوزارة) ويلتحقون بوجدة ثم بتلمسان أين تأسفوا لموقف وزيرهم.

إن الآمال المعلقة على إجتماع الولايات التي تمثل البلد الحقيقي لما كان الإعتقاد سائدا، قد تبخرت. فبعد تعليق الجلسة لم يحضر الإجتماع وفود الأوراس (الولاية 1) والقطاع الوهراني (الولاية 5) والجنوب الجزائري (الولاية 6).

إذا فكرنا مليا ندرك أن عدم إنعقاد هذا الإجتماع أو عدم تمخضه على نتيجة يندرج في طبيعة الأشياء ما دامت هيئة الأركان العامة لا تشارك فيه. من المقبول أن تكون الولايات الستة تمثل البلد الحقيق لأنها تمثل القوة الوحيدة في الميدان. لكن

---

1 – الرائد سليمان عضو هيئة الأركان العامة و نائب العقيد بومدين.

2 – والوصي الأول عليه عندما قدم إلى مدينة الناظور بالمنطقة الشمالية الإسبانية بالمغرب.

هذا لم يعد صحيحا بعد فتح خطي شال وموريس. والآن وقد صارت فيالق هيئة الأركان العامة فوق الميدان فإنها تمثل بمفردها قوة متفوقة كثيرا على قوة كل الولايات مجتمعة. وأي قرار تتخذه هذه الأخيرة بدون هيئة الأركان العامة لن يكون له أدنى تطبيق فعلي.

إن غياب الولايات الثلاث قد يكون له سبب آخر : هو قرار مجموعة تلمسان منذ 20 جويلية إختيار إستراتيجية تستبعد إمكانية أية مبادرة تأتي من الولايات.

ومنذئذ فإن نداءات ا ع ع ج و ا ع ط م ج وفريق المجاهد المطالبة بالوفاق بين القادة لم يعد لها حظ في العبور إلى فيلا ريفو.

وهذا الإنشغال نفسه عبر عنه محمد بن يحي ومصطفى الأشرف ورضا مالك خلال زيارة قصيرة إلى تلمسان عشية اليوم السابق. لكن يبدو أن القرار قد إتخذ.

عبور الروبيكون*

إستدعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ مساء الجمعة 20 جويلية بصفة دائمة للإجتماع يوم 2 أوت في دورة عادية. وكما كان جميع الفرقاء يقرون له وحده بصلاحية إيجاد حل قانوني ومشرف تعلق آخر أمل على المؤسسة العليا لج ت و[1] لكن الدورة لم تنعقد لأن جماعة تلمسان أصدرت في 20 جويلية لا ئحة لا رجعة فيها لم تترك مكانا لأية أطروحة أخرى لأنها نصت على :

---

* – الروبيكون Rubicon فهو يفصل إيطاليا عن بلاد الغال عبره قيصر في ليلة 11 و12 جانفي سنة 49 ق.م. بدون إذن مجلس الشيوخ. وكان ذلك بداية الحرب الأهلية. يقال : " عبور الروبيكون " عند إتخاذ قرار خطير و تحمل نتائجه [المترجم].

1 – هذا المفهوم عن المجلس كمؤسسة عليا مقبول من طرف الجميع بلا جدال. وتنص مقدمة القانون الأساسي " المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية " على أنه " بدفع من جبهة التحرير الوطني فإن الأمة الجزائرية إنتظمت في حربها من أجل الإستقلال.

وبعد أشهر عديدة من الكفاح فإن الظروف الداخلية والإنعكاسات الخارجية للحرب أدت بج. ت.و لإنشاء هياكل تشريعية و هيئة تنفيذية .وهكذا ولد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (م و ث ج) الأمين على سيادة الشعب مصدر السلطة. و هو بدوره عين لجنة مسؤولة أمامه و مكلفة بالتنسيق والتنفيذ (لجنة التنسيق و التنفيذ) . راجع الملاحق أدناه.

«إن الأعضاء المكونين للأغلبية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية،
نظرا للوضعية التي تسبب فيها إنصراف بعض وزراء ح م ج ج من دورة 27 ماي 1962.
نظرا إلى أن مواصلة الأشغال طبقا للقانون كانت ممكنة لأن النصاب القانوني كان أوفى،
نظرا إلى أن الأزمة الناتجة عن ذلك إزدادت خطورة بالقرارات التي إتخذها أولئك الوزراء منذ إنصرافهم من طرابلس واستقرارهم بالجزائر،
نظرا إلى أن الموقعين حرروا رغم ذلك محضر إثبات تقصير السلطة (في 7 جوان 1962) وامتنعوا بذلك لأسباب سياسية عليا لها علاقة بإعلان إستقلال الجزائر،
نظرا إلى تسوية أزمة بمثل هذه الخطورة – في ظروف كهذه – لا يمكن أن تتم إلا بالتمسك [كذا] بمواقف م و ث ج كما تم التعبير عنها في 7 جوان 1962،
نظرا لكون الأعضاء المشكلين للأغلبية بعد أن قاموا بكل ما في وسعهم لعقد إجتماع م و ث ج إتضح أنه من المستحيل – إعتبار للسياق السياسي الحالي – جمع شروط الأمن الكفيلة بإيجاد حل سريع للأزمة الحالية،
نظرا إلى أن الأمر مستعجل، فإن الأعضاء المكونين للأغلبية وعيا منهم بخطورة الظرف :
قرروا أن يضعوا موضع التطبيق الحل الذي يخص تعيين مكتب سياسي وهو الحل المستخلص من تقرير 6 جوان 1962 للجنة المعينة لهذا الغرض،
يطلبون من كل عضو من أعضاء المكتب السياسي أن يعي جيداً أهمية الأزمة ومدتها. ويدعونهم إلى تحمل مسؤولياتهم فورا. ويرجون من أعضاء المكتب السياسي الحاضرين في تلمسان أن يطلبوا من زملائهم الإنضمام إليهم لتحمل المهام الثقيلة – بأدق تفاصيلها – التي تتطلبها الجزائر المستقلة.

تلمسان في 20 جويلية 1962»

في مساء يوم الأحد حوالي التاسعة ليلا وتحت الضوء الخافت للشموع ومصابيح البترول – لكون النور الكهربائي إنقطع فجأة عن الفيلا ريفو – قرأ الأستاذ بومنجل إعلانا طويلا مكتوبا بخط اليد يقوم على 17 تبريرا[1] وخلص إلى القول : «نتيجة لذلك واستجابة لقرارات أغلبية أعضاء م وث ج الذين طلبوا من عضو في المكتب السياسي تحمل مسؤولياته السياسية تطبيقا لأحكام البرنامج السياسي المصادق عليه في طرابلس بالإجماع يوم 4 جوان 1962 :

فإن المكتب السياسي لج.ت.و. قرر إبتداء من اليوم تحمل مسؤولياته الوطنية في إطار شرعية مؤسسات الثورة الجزائرية إلى غاية عقد مؤتمر وطني ذي سيادة.

ونتيجة لذلك يعتبر نفسه مؤهلا لضمان قيادة البلد، وتكييف وتحول جبهة وجيش التحرير الوطني، وتنظيم الحزب، في بناء الدولة والتحضير للمؤتمر في نهاية سنة 1962.

يوجه نداء علنيا إلى الشعب الجزائري وجميع المواطنين بلا تمييز في المعتقد ويطلب منهم أن يلتفوا في كل مدينة وكل دشرة في البلاد وخارج الجزائر حول قيادتهم السياسية من أجل :

تعزيز إستقلال الجزائر، إقامة دولة ديموقراطية عصرية متخلصة من الديكتاتورية البوليسية ضامنة للحرية الفردية وحرية التعبير والعدالة الإجتماعية لجميع المواطنين ،

منع إنتصار القوى الظلامية قوى الإستعمار الجديد وحلفائه.»

وقد حدثت المفاجأة بين الملاحظين الحاظرين عندما قرئ عليهم قراءة متأنية هذا النص الذي حرر على عجل بلا ريب.

وانصرف التفكير إلى أن (في المنافسة التي يخوضها بن بلة مع أولئك الذين يدعون وزراء العاصمة تارة والمنشقون تارة أخرى، فإنه زاد في السرعة زيادة لم تكن موقعة لتحقيق سبق على مبادرة أخرى يمكن أن تأتي من الجزائر).

---

1 – راجع إعلان 22 جويلية 1962 في الملاحق أدناه.

وتظل مجهولة الواقعة الجديدة التي أدت برجال تلمسان يوم الأحد مساءا إلى التعجيل بقراراتهم والتصريح بسقوط وزراء الجزائر وزوال (تصرفهم المخزي) و(اغتصابهم السلطة) بينما كانوا قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة يدرسون بحذر (وبصفة رسمية) السياق القانوني الذي يتحركون فيه.

وكان التحفظ أكيد في الجزائر فالأوساط القريبة من ح م ج ج وصفت هذه الإجراءات باللاشرعية وخشيت أن تؤدي إلى تقسيم الجزائر إلى قسمين. إن موقف ح م ج ج المتسم بالخوف الظاهر فسر بكونها إختارت الحذر لكي لا تزيد في تسميم العلاقات والحفاظ قدر الإمكان على الوحدة الضرورية.

ومع ذلك إعتبر قرار تلمسان قائما على القوة إضافة إلى أن إسناد مسؤوليات وطنية من جانب واحد إلى مجموعة ما هو عمل لا شرعي لا سيما وأن م وث ج سيجتمع عن قريب.

وانطلقت إنتقادات لهذا الإعلان مستندة على أدلة صارت على نحو ما كلاسيكية : لم يحصل في طرابلس إتفاق حول الأسماء السبعة التي قدمتها تلمسان. ولم يقع تصويت بأغلبية الثلثين. ولم يتقرر أبدا تعيين لجنة (مؤهلة لضمان قيادة البلاد) أي حكومة.

والقيام بذلك يعني الدعوة إلى الإنقلاب.

ومن بين وزراء ح م ج ج كان كريم بلقاسم هو الذي وصف قرار تلمسان بأنه عمل قائم على القوة موجه ضد البلد حصوصا أن الشعب الجزائري يستعد لكي ينتخب بعد ثلاثة أسابيع ممثليه بصفة ديموقراطية. وبالنسبة إليه فإن هذا الإجراء يزيد في حدة الإنقسام.

وفي تقديره يتحمل بن بلة مسؤولية ثقيلة. ويعتقد بصدق أن من واجبه دعوة (جميع الطاقات الثورية) إلى أن تقف ضده. ورفض محمد يزيد كل تعليق. واكتفى بوصوف، الذي لا يزال متحفظا، بقوله : (غداً سنرى).

وهكذا أعلنت على الملأ لأول مرة حجج جماعة بن بلة فيما يخص قدرته الشرعية على (تحمل المسؤوليات الوطنية في إطار شرعية مؤسسات الثورة) حسب عبارة

تصريح 22 جويلية. لكن هذا الأخير ليس إلا تطبيقا للائحة 20 جويلية التي تستمد أساسها القانوني من محضر 7 جوان 1962 وأساسها السياسي من مواقف م وث ج كما تم التعبير عنها في 7 جوان 1962. وإذن فإن دراسة محضر 7 جوان 1962 ومواقف م وث ج المعبر عنها في نفس التاريخ مفيدة فائدة قصوى، ليس فقط لتقييمها من الناحية المذهبية الصرف أو لمجرد إصدار حكم على صحتها (وهو ما قد تجاوزه التاريخ) ولكن جوهريا لنتساءل كيف إستطاعت النصوص المنشئة للجزائر المستقلة أن تؤثر على مجرى سنوات العقود اللاحقة.

وسنبحث حينئذ عما إذا كانت حقا العلاقات بين الشعب وقادته على ما يجب أن تكون عليه : أي علاقات تكون قائمة كما هو الحال عادة في الديموقراطيات على رأي الأغلبية واحترام النصوص.

بالتأمل مليا نجد أن أحداث هذه الأزمة وعلى الخصوص مراحل 7 جوان، 20 و22 جويلية 62 تمثل أهمية حاسمة لا يبدو أنها كانت محل وعي كاف عند المؤرخين وعلماء السياسة وغيرهم من الباحثين، لأن تبديل المواقع داخل قوى الثورة بدأ يحصل واقعيا في هذا الوقت وستؤول السلطة الفعلية إلى أولئك الذين سيمارسونها من الآن فصاعدا مباشرة أو بواسطة أشخاص حتى يأتي يوم تصدر فيه من إرادة المواطنين المعبر عنها بحرية.

وإذن، إذا كان المصدر الأصلي للائحة 20 جويلية وإعلان 22 جويلية وتبريرهما القانوني يوجدان في مختصر 7 جوان فمن المناسب تحليل هذه الوثائق على مستويين : مستوى قيمتها الجوهرية من جهة ومستوى أسسها السياسية والقانونية من جهة أخرى.

محضر 7 جوان 1962[1]

في المستوى الأول أثبت في المحضر أن جدول الأعمال يتضمن نقطتين :

أ) الدراسة والمصادقة على برنامج الثورة الديموقراطية والشعبية،

1 – النص في الملاحق أدناه.

ب) تعيين قيادة سياسية.

النقطة الأولى صودق عليها بالإجماع بعد الدراسة داخل لجنة وفي جلسة علنية. وهكذا إتضح نهائيا أن مشروع النص لمحرر في مدنية الحمامات أصبح هو ميثاق طرابلس.

أما النقطة الثانية فمن الضروري فحصها بالتفصيل. ولأجل تعيين قيادة سياسية، شكلت لجنة لذلك بطريقة قانونية[1]. إلى هذا الحد كان جميع المؤتمرين متفقين. لكن محضر 7 جوان يستخلص من هذا الإتفاق وقائع تعبر عن إعتبارات وادعاءات محضة تخص محرر المحضر أكثر من تعبيرها عن الحقيقة. وهذا بشهادة الوثيقة نفسها. فقد ذكر في المحضر أن هذه اللجنة توصلت إلى نتائج إيجابية (بعد إستشارات فردية أجريت تحت إشراف ضيق ووحيد الرأي). فإذا كان الأمر يتعلق بلجنة سبر للآراء فأية قيمة تعطى لآراء صادرة عن المؤتمرين مختومة بالسرية وعدم الإفصاح عن الإسم ؟

وبدون أي تقييم أولي وحكم وسبق، فماذا عن عدم الخضوع إلى اقتراع قانوني وعلني؟ وهذا ما حصل بالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بمشروع البرنامج الذي لم يكن محل نزاع من أحد. وهو ما حصل أيضا في كل مرة وجب فيها إبداء الرأي حول هذه المسألة أو تلك خلال هذه الدورة نفسها. وهذا ما حصل، على سبيل المثال، بالنسبة للإبقاء أو تعويض مكتب الم.و.ث.ج وقد أبقي المكتب بالإقتراع السري الذي أسفر عن 38 صوتا ضد 29 صوتا.

وهو ما جرى أيضا بالنسبة لإقتراح يضيف نقطة في جدول الأعمال وقدرفض من طرف 39 مصوتا ضد 29[2].

1 – راجع محضر إجتماع م و ث ج بطرابلس ص. 148، الوثائق الوطنية.

2 – نفس المرجع ص. 12 ن 13 . الوثائق الوطنية.

كان المحضر يضيف أن (اللجنة) : «إستطاعت فضلا عن ذلك، أن تخلص إلى أسماء الأخوة الذين من المناسب وضعهم في مناصب القيادة». إن الأمر يتعلق هنا بادعاء مجاني بالتأكيد، لأنه ليس ناتجا عن محضر النقاش[1] ولا من العبارات التي نقلها رئيس اللجنة إلى الجلسة العلنية لـ م وث ج[2]. أما تقرير اللجنة فلا يكون بالضرورة ملزما في الجلسة العلنية وهو ما قد علمناه في حينه. وعلى أية حال فإن التقرير يعترف بعجز اللجنة عن إقتراح فريق منسجم ومقبول وذكر: «خلال الجهود المتواصلة خلال عدة أيام لم نوفق في إقناع جميع الإخوة الذين إستشيروا بقبول تشكيل فريق يعمل سويا[3]».

ويعتمد المحضر في الختام على تبرير جدير بالتفكير : «نظرا إلى أن الأخ رئيس المجلس في هذه الأثناء غادر طرابلس ليلة 6 إلى 7 جوان 1962 دون إشعار مكتب م وث ج أو زملاءه في الحكومة واضعا بذلك الجمعية أمام إستحالة المناقشة وأمام إستحالة الإختتام العادي للدورة... فإنهم وجهوا نتيجة لذلك، لطلب ما يقره القانون» إلخ

نسجل أنه لا يوجد أخ (رئيس المجلس). وفيما يتعلق بان خدة لم يكن رئيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية بل كان رئيسا للحكومة المؤقتة.

هذه الملاحظة تبدو لأول وهلة تافهة، لكن لها أهميتها. فبمجرد إفتتاح دورة م وث ج لم يعد أعضاء ح م ج ج يحتفظون بمهام أزيد على مهام بقية المشاركين. وهم جميعا على حد سواء أعضاء في م وث ج . فإذا غادر بن خدة الجلسة دون تقديم تفسير[4]

1 – الذي يمكن مراجعته في الوثائق الوطنية.

2 – كاتب هذه السطور كان عضوا و لم يسمع ذلك. و بلا شك كانت كل الخطط توضع في الأروقة. و فيها بلغت الحسابات أوجها. و في هذا الإطار كانت الأسماء المقترحة من طرف بن بلة و انصاره معروفة. أي الأسماء الخمسة الذين أطلق سراحهم من سجن أولنواي إضافة إلى بن علة و محمدي سعيد.

3 – علم فيما بعد أن آيت أحمد و بوضياف رفض الإنضمام إلى فريق يشكلان فيه أقلية و أغلبيته مع بن بلة

4 – بعد ذلك بكثير يقدم الأسباب. راجع بن يوسف بن خدة. مرجع سابق ص ص 18 و 19.

فإن كل ما في الأمر أن مشاركا غادر المؤتمر. وكان في إستطاعة المؤتمر بمشاركة ثمانية وستين عضوا حاضرا أو ممثلا مواصلة أشغاله لاختتام الدورة بصفة قانونية بعد أن ينتخب قانوينا (قيادة) أو مكتب سياسي من طرف الذين يكونون قد فضلوا مواصلة أشغال الدورة. لما كان مكتب م وث ج قد ظل في مكانه عدة أيام بعد الخلاف العنيف وكانت الدورة لاتزال مفتوحة فليس من الضروري إستدعاء م وث ج إلى دورة إستثنائية. وكان يكفي إعلام الأعضاء بذلك بطريق ما. وبعد إشعار الغائبين فإن الإجتماع كان يمكن أن يتواصل مهما كان النصاب. لكن، ربما لم يكن أحد من الفريقين على يقين من جمع الثلثين المطلوبين لاقتراحاته، ولم يكن لأحد مصلحة فورية في إستئناف الأشغال.

يجب أن نلاحظ أيضا أن هذا المحضر الذي حرر لاستعماله لكل غاية (وللمطالبة بما يقره القانون) لم تكن تسميته محضر (خلو السلطة) كما سمي فيما بعد، ولم يسجل إنصراف أي وزير كان، وهو الإنصراف الذي وصف فيما بعد (بالهروب).

وفي النهاية لا نستطيع أن نستخلص من قراءة وثيقة 7 جوان 1962 آثارا أخرى ونتائج أخرى وخلاصات أخرى إلا إنصراف رئيس ح م ج ج وانسحابه من دورة م وث ج.

وهكذا فإن فحص الأحكام الجوهرية لمحضر 7 جوان 1962 ومقارنتها بالملاحظات الرسمية الملزمة للجميع الواردة في تقرير الدورة (المودع اليوم في الوثائق الوطنية) لا يسمحان إطلاقا بأن نكتشف في هذا المحضر ليوم 7 جوان الآثار التي ظن فريق تلمسان أنه يستطيع إستخلاصها منه .

لائحة 20 جويلية 1962

بعد ستة أسابيع أي في 20 جويلية، فإن الموقعين على محضر 7 جوان الموجودين في تلمسان أعلنوا أنفسهم (أعضاء الأغلبية في المجلس الوطني للثورة)[1]. من أجل

1 – أنظر في الملاحق النص الكامل للائحة.

تقييم هذه اللائحة تقييما أفضل، فهي جديرة بالفحص في أغلب التبريرات التي إستندت عليها. في المقام الأول يعتبر الموقعون أن (أشغال م وث ج كان من الممكن أن تستمر طبقا للقانون ما دام الحاضرون أزيد عن النصاب القانوني لو لم تنشأ الوضعية التي تسبب فيها إنصراف بعض وزراء ح م ج ج) وبمجرد ما كانت شروط النصاب القانوني متوفرة فمن حق كل عضو في م وث ج – وخصوصا الأعضاء الموقعين على هذه اللائحة – أن يطلب من المكتب مواصلة النقاش بل واشتراطه إذا إقتضت الحاجة فما دام النصاب القانوني متوفرا فإن كل قرار يتخذ بطريقة نظامية من طرف الجمعية المنعقدة في جلسة علنية يكون ملزما للجميع إلزاما تاما بما في ذلك الغائبون إذا كانوا ممن لم يمتثلوا لأمر الإلتحاق بالدورة. وكل نتيجة أخرى تستخلص من إنصراف عضو من الجمعية يكون الغرض منها تحميل الآخرين آثار هذا الإنصراف، تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن.

يسجل أيضا أن لائحة 22 جويلية التي تتبع محضر 7 جوان 1962 تستند إلى (إنصراف بعض وزراء ح م ج ج) بينما لا يثبت هذا المحضر نفسه إلا كون (الأخ الرئيس غادر طرابلس في ليلة 6 إلى 7 جوان 1962).

من هم الوزراء الذين إنسحبوا إذن من الدورة ؟ هل كانوا عديدين ؟ أي محضر حرر بطلب من الحاضرين بطريقة صحيحة وملزمة للجميع ؟ هل تم تقييد أسماء الحاضرين بعد 5 جوان (تاريخ الخلاف) ليحدد تحديدا دقيقا العدد وأسماء الذين غادروا أشغال م وث ج ؟

بما أن هناك من ادعى إستخلاص نتائج حاسمة من هذه الوثيقة التي لها تأثير على مستقبل البلاد، وهذا ما حصل، بما أن تطبيق هذه الوثيقة ولواحقها كان من شأنه أن يؤدي بالبلاد إلى خطر التقسيم والمواجهة المسلحة بين أبنائها، وهذا ما حصل، وبما أن هذه الوثائق ستؤدي إلى موت الرجال، وهذا ما حصل أيضا، – وحينئذ هل نستطيع – من أجل الإحترام الواجب لشعب معذب منذ سبع سنوات – أن نزج به مرة أخرى في نزاع بمثل هذه الخطورة إعتمادا على وثيقة قليلة الإقناع ؟

لكن التأكيد الأول – خصوصا في هذه اللائحة – هو الذي يدل على خطأ خطير في بيان حساب الأصوات الذي أثبته البعض تحت تأثير إنفعال مؤسف. فالموقعون يؤكدون أنهم يشكلون الأغلبية.

فلنفحص الأرقام عن قرب.

حسب بيان حساب الأصوات المثبت أعلاه[1] كان عدد الحاضرين 52. أما الذين كانوا ممثلين بالوكالة فهم :

– عن الولاية 3 : محند اولحاج، سي حميمي، سي الطيب، محيوز وولد محند– أي خمسة أصوات.

– عن الولاية 4 : حسان، يوسف، لخضر ومحمد. أي أربعة أصوات.

– عن الولاية 6 : شعباني، خير الدين، صخري وسليماني أي أربعة أصوات.

عن فدرالية فرنسا : قدور العدلاني أي صوت واحد .

– عن منطقة الجزائر الحرة : عز الدين أوصديق، موسى. أي ثلاثة أصوات.

والمجموع هو : 52 + 5 + 4 + 4 + 1 + 3 = 69 صوتا.

لكن عدد الموقعين على محضر 7 جوان 1962 هو 39[2]. والمادة 10 من **القانون الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية** المصادق عليه في دورة ديسمبر 1959 – جانفي 1960 المحددة لشروط عمل م وث ج تنص على أن التصويت الذي يخص تعيين المسؤولين يتم بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين أو الممثلين[3]. فالأغلبية المطلوبة كانت إذن هي : 69 × 2/3 = 46. فبعد 39 إمضاء على محضر 7 جوان لم يصل عدد الموقعين إلى العدد المطلوب. فقد أعلنوا أنفسهم إذن مكونين للأغلبية دون مراعاة النصوص السارية على م وث ج .

---

1 – راجع ص. 7.

2 – راجع المحضر أدناه وأسماء الموقعين في الملاحق.

3 – لما كانت المادة 12 تنص على أن م و ث ج يصوت بأغلبية 5/4 عن وقف القتال كان التصويت بنفس الطريقة عند التصويت على إنفاقيات إفيان في إجتماع عقده الـ م و ث ج و تم هذا التصويت بـ 45 صوت ضد 4 أصوات.

هذا بطبيعة الحال في حالة ما إذا إعتبرنا جميع هذه الإمضاءات معبرة حقا عن إرادة الأشخاص الممثلين. لكن نعلم منذ تاريخ 20 جويلية (ونلاحظ مع الأسف خلال نشوب النزاع المسلح إبتداء من 25 جويلية) إنه لا الولاية 3 ولا الولاية 4 دعمت مجموعة تلمسان التي رجحت كفتها – رغم ذلك – بأصواتهما لتبرير بيانها والنص المؤسس لها أي محضر 7 جوان 1962.

إذا أخذنا بعين الإعتبار حقيقة الإرادة المعبر عنها وليس الإمضاءات الموضوعة أسفل الوثيقة من طرف موكلين، من الواضح أنهم تجاوزا وكالتهم – حتى لا نطلق على فعلتهم نعتا آخر – فلا يمكن أن تحسب أصوات الولايتين 3 و4 لدعم مزاعم تحالف تلمسان كما برهن على ذلك سلوكهم بلا لبس. وحينئذ ينخفض عدد الإمضاءات الحقيقية على لائحة 20 جويلية ليساوي حقيقة عدد أولئك الذين ساندوا فعلا هذه المجموعة أي ليس 39 ولكن 30 شخصا لهم 30 صوتا[1].

ونجد أنفسنا حينئذ أمام هذا الوضع المتناقض : فالذين أعلنوا أنفسهم (مخولين لضمان قيادة البلاد) لا يمثلون أغلبية مؤهلة طبقا للنصوص الصادرة عن م وث ج وهم أعضاء فيه، وهي ملزمة لهم. كما لا يمثلون أغلبية بسيطة يحق لها أن تعهد بأدنى شرعية، هذا إذا إفترضنا أن مجرد النية في التصويت تقبل.كتصويت صريح.

نستطيع أن نوقف هنا فحص هذه اللائحة التي لا يمكن أن تتأسس عليها مزاعم أولئك الموقعين في نظر أي ملاحظ غير متحيز.

لكن الحجج الآتية ليست أكثر إقناعا من سابقتها. فاللائحة تدرج ضمن حججها (الأزمة التي نتجت عن ذلك زادت خطورة بالقرارات المتخذة من قبل أولئك الوزراء).

لكن القرار الذي أحيط به علما مناضلو ج ت و وخصوصا أعضاء م وث ج هو قرار عزل هيئة الأركان العامة.

---

1 – أي 39 صوتا ناقص 5 أصوات للولاية 3 و 4 أصوات للولاية 4 = 30 صوتا.

والسؤال الوحيد الذي يطرح بصدد ح م ج ج هو التالي : هل كانت تستطيع فعل ذلك ؟ وهل كان من واجبها فعله ؟

وباختصار فلا أحكام محضر 7 جوان ولا أحكام الإعلان اللاحق ليوم 20 جويلية 1962 يمكن أن تصبح ملزمة طبقا للنصوص الأساسية السارية على الثورة الجزائرية لأن :

– المادة 27 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني تنص على أن «الإقتراع سري بالنسبة لجميع المسائل التي تهم الأشخاص» الذي تجاهله محضر 7 جوان.

– المادة 10 من المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية تشترط أغلبية الثلثين من أعضاء م وث ج الحاضرين أو الممثلين لتنصيب كل قيادة، وهو ما لا ينتج عن إعلان 20 جويلية 1962 رغم تأكيداته القطعية العكسية.

– المادة 14 للمؤسسات المؤقتة تنص أيضا على أنه «ضمن م وث ج تكون المشاركة في النقاش من طرف جميع الأعضاء مطلوبة. وفي كل إقتراع لا يقبل الإمتناع». لكن عددا كبيرا من أعضاء م وث ج لم يشارك في المناقشة حول ضرورة أو عدم ضرورة تحرير محضر 7 جوان الذي لم يطلعوا عليه عن طريق الصحافة إلا بعد ستة أسابيع!.

صلاحية وتمثيل الحكومة المؤقتة

تزودت الثورة كما سبق ذكره، بقانونها الداخلي، وهو مختصر حقا لكن فيه ما يفرض الإحترام الصارم. وعلى هذا فإن المادة 26 من **القانون الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية** [1] تنص على أن «ح م ج ج تعين الضباط السامين[2] وأعضاء هيئة الأركان ورؤساء البعثات في الخارج، وتعين أصحاب وظائف المسؤولية».

1 – أنظر القانون الأساسي في الملاحق.

2 – ولهذا، خلال دورة 27 ماي والأيام الموالية رفضت ح م ج ج الأصوات التي طلبها طاهر زبيري باسم أعضاء مجلس ولايته وحجة الحكومة. أنها لم تعينهم. وكان ذلك هو الذريعة لرفع الجلسة وانفجار الأزمة.

إن من يعين في مسؤولية له حق إنهائها. وهكذا فإن ح م ج ج كما يبدو تستطيع وتملك صلاحية اتخاذ قرار العزل الذي سيكون له نتائج مأساوية.

وفي الواقع فإن السؤال المطروح في فترة شديدة الأرتياب حادة التوتر هو معرفة ما إذا كان يجب الإقدام على قرار العزل وهل كان لديها وسائل فرض إحترام سياستها وعلى الأخص تطبيق قرارها. ومن الجلي أن هيئة الأركان كانت تتمتع بين وحداتها باحترام أكثر من «هؤلاء السياسيين الذين يعيشون في فيلاتهم بتونس حياة الثراء والرفاه».

على أية حال فإن ضباط هيئة الأركان كانوا أقرب إلى جنودهم بحكم سنوات الكفاح القاسية التي خاضوها على رأس جنودهم، وروابط الدّم الذي سال. وأيضا فإن الإنضباط الساري – وهو أمر طبيعي في كل جيش – حال دون تطبيق العزل. فظل القرار حبرا على ورق كما أن هيئة الأركان هذه تتوفر على الجانب الآخر من الحواجز المكهربة التي سترفع في اليومين التاليين على حلفاء مؤثوق فيهم بالولاية 1 (الأوراس) وجزء من الولاية 2 (شمال قسنطينة) وعلى طول الحدود الجزائرية المغربية.

وفعلاً فإنه إذا صح أن لا قانون بلا قوة، فلا أمر لمن لا يطاع.

وإذن فقد كان من غير المناسب للح م ج ج أن تأمر بمثل هذا الإجراء. إن عدم مراعاة قرار العزل داخل جيش الحدود وبعض الولايات أدى في الواقع إلى تعزيز نفوذ هيئة الأركان (وهو نفوذ تدعمه في الحقيقة الشعبية التي يتمتع بها بن بلة) واهتزاز سلطة ح م ج ج التي كانت هدفا لهجومات عدة.

إن الأفضل لأية سلطة أن تمتنع عن إصدار الأوامر من أن تأمر ولا تطاع. فلا جدوى من إشهار سيوف من خشب.

من جهة أخرى لما تعتبره لائحة 20 جويلية «أن تسوية أزمة بمثل هذه الخطورة لا يمكن أن تتم إلا بالتمسك بمواقف م وث ج مثلما جرى التعبير عنها في 7 جوان 1962» يمكن أن نتساءل موضوعيا أية مواقف إستطاع م وث ج إتخاذها من غير الأرضية التي صوت عليها. وإذا كان الأمر يتعلق بالمواقف الناتجة عن سبر الآراء

الذي قامت به اللجنة فلا يمكن أن نقبل قانونيا هذه المواقف باعتبارها قرارات صادرة عن م وث ج ومن شأنها أن تطبق.

ومرة أخرى يمكن للنصوص تنويرنا : «إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو صاحب السيادة الوطنية وهو يشرع مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني» هذا ما تنص عليه المادة 8 من القانون الأساسي.

هذا المجلس الذي يمثل بكلمة مختصرة «السلطة التشريعية» المؤقتة يقرر «أو يعبر عن مواقف حسب تعبير اللائحة» طبقا لطريقة معينة في العمل : أي يناقش ويصوت.

من جهة أخرى فإن مناقشة أية مسألة تعرض عليه إنما هي أمر إجباري، وتدخلات الجميع مطلوبة وخلال التصويت لا يقبل الإمتناع[1] إن المواقف التي جرى التعبير عنها تعبير لا يراعي هذا الإجراء وخارج هذه الحدود التي رسمت بحذر من طرف م وث ج نفسه لا يمكن أن تقبل. بل بالعكس لو قبلت لأدى ذلك ضمنيا إلى تقويض أسس المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية.

أما حقيقة الرأي نفسه الذي عبرت عنه لجنة السبر فإنه يترجم بنزاهة للجمعية العلنية وفي عبارات بلا غموض عجز اللجنة عن تعيين القيادة المزمع تشكيلها. وقال مقررها محمد بن يحي: «على ضوء هذه الآراء حاولنا أن نقترح عليكم للإقتراع قائمة من شأنها أن تحظى بأغلبية الثلثين وأن تكون مقبولة عند الإخوة الذين تتشكل منهم.

ومن واجبنا أن نعلمكم بأسى أننا فشلنا في مهمتنا[2]».

وأية نتيجة يمكن إستخلاصها إن لم تكن هي مواصلة العمل لتعيين لجنة جديدة تستطيع إقتراح قائمة جديدة تحرز على العدد الضروري من الأصوات ؟ ولا يبدو أن

1 – المادة 14 من المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية (راجع الملاحق أدناه).

2 – ماخص محضر إجتماع م و ث ج بتاريخ 5 جوان 1962، المحضر ص. 149 (راجع أيضا النص الكامل أعلاه ص. 26)

هذا هو رأي الموقعين على لائحة 20 جويلية بتلمسان بعد ذلك بستة أسابيع. فهم «قرروا أن يضعوا موضع التطبيق الحل الذي يخص تعيين مكتب سياسي[1] طبقا لما جاء في تقرير 6 جوان 1962 للجنة المشكلة، لهذا الغرض». وفي الحال «طلبوا من كل واحد من أعضاء المكتب السياسي أن يدرك أهمية مسؤولياتهم».

عند هذا التاريخ من تطور الأزمة لا بد من التأمل الذي يفرض نفسه.

أن يكون الرجال المجتمعون في تلمسان واعين بخطورة الظرف، وأهمية الأزمة، وخطر تقسيم البلد، وضرورة وضع حد لذلك، فهذا جدير بالإحترام ولا يشوبه شك.

خصوصا أن إنحلال السلطة المؤدي إلى السرقات والنهب والإختطاف وفقدان الأشخاص دون ذكر الإغتيال بالرصاص قد حل محل الأخطار التي إنتقلت مع منظمة الجيش السري التي حولت أعمالها التخريبية إلى الجانب الآخر من البحر المتوسط.

ونتيجة لغياب الدولة، تحول البلد رويدا رويدا إلى إمارات – ولايات غيورة على إستقلاليتها لكنها عاجزة عن وقف تجاوزات «صغار قوادها الجدد ومقاومي آخر ساعة». كما أن هجرة الأوروبيين التي إكتست أهمية غير متوقعة أدت إلى إختناق الحياة الإقتصادية. وليس للنزاع بين تلمسان والجزائر إلا أن يؤدي إلى زيادتها من جراء الخوف الذي إستولى من جديد على «الأقدام السوداء». أما الشعب الجزائري الذي تبخرت أوهامه فقد بدأ يشك جديا في كفاءة قادته العاجزين عن حل أزمة لا تمس – كما يؤكد الجميع – الخيارات السياسية الأساسية للبلاد.

على المستوى الدولي بدأ يضعف بسرعة التقدير والإحترام اللذان حظيت بهما الجزائر لكفاحها من أجل الحرية. وقد عرضت جاراتنا تونس والمغرب وكذلك مصر وليبيا وغينيا ومالي مساعيهم الحميدة للتخفيف من حدة النزاع (بين الإخوة).

1 – هو الجهاز الذي سمي قيادة في التقرير الذي قرأه بن يحي.

هذه الإعتبارات – وكثير غيرها – كانت دافعا لمحرري لائحة 20 جويلية الذين كانوا جميعا – كل في مجاله – وبلا منازعة، من الطراز الأول بين صناع هذا الإستقلال الفتي.

لكن لأي شيء فقد معارضوهم مكانة التقدير ؟ الا يوجد بين أولئك الذين توجه إليهم الشتائم رجال كانوا قد إلتحقوا بالجبال في 1947 ولآخرون بعد مؤامرة المنظمة الخاصة في 1950 من أجل نفس القضية التي ينادي بها هنا. وآخرون كانوا هم الآباء المؤسسين لج ت و. وهناك أخيرا من يكثرون من الصخب للإطاحة بحكومة (هي الح م ج ج) أنهكتها ممارسة السلطة لكن لا يمكن إتهامها بالإخلال بالواجب. فقد قادت البلاد إلى بر الأمان غير عابئة بالصعاب ونالت إعتراف قسم هام من حكومات العالم.

هل كرم جميع هؤلاء الذين لم يتواجدوا في العاصمة الروحية للغرب الجزائري من حقهم الشرعي في وضع لبناتهم لبناء الجزائر المستقلة [1] ؟

ولهذا فمن المخاطرة أن نعتبر لائحة 20 جويلية صحيحة قانونيا سواء إستنادا إلى القواعد الداخلية لـ ج ت وا، إستنادا إلى الأخلاق السياسية، وهي اللائحة التي ستدفع بالأشخاص الذين إختارهم بن بلة إلى الإعلان – في إطار شرعية مؤسسات الثورة رأيهم – عن المكتب السياسي لج ت وو المؤهل لقيادة البلاد.

إعلان فيلا ريفو

كما رأينا أعلاه وخلال مختلف تدخلاته السابقة نادى نائب رئيس ح م ج ج بضرورة إجتماع م وث ج ومواصلة الأشغال التي توقفت في طرابلس. وكل أنصار بن بلة طالبوا بذلك : فرحات عباس وبومنجل وحتى بومدين. لكن في 20 جويلية

1 – لأن هنا يكمن لب المشكلات المعلقة بتكوين مكتب سياسي ستكون له اليد العليا على الإنتخابات القادمة للجمعية، الوطنية التأسيسية وفي الواقع – كما سنرى أبعد العديد من الإطارات بجرة قلم وهم إطارات ذوو كفاءة لا تناقش وحنكة في النضال ولا تقل مشاركتهم في الكفاح عن أنصار تحالف تلمسان. أبعدوا من الجمعية القادمة. و إن غيابهم في وقت يخطو فيه البلد خطواته الأولى وعليه واجب لإرساء تقاليد سليمة – سيحرم مؤسساتنا من كفاءات إفتقدت إليها الدولة الجزائرية إلى يومنا هذا.

لاحظت اللائحة فجأة : «بعد القيام بكل شيء من أجل عقد إجتماع م وث ج اتضح أنه من المستحيل إعتبارا للسياق السياسي التالي جمع الشروط الأمنية التي من شأنها أن تسمح بإيجاد حل سريع للأزمة». لذا فمن المثير والمؤسف أن ما كان مرغوبا وممكنا منذ أسابيع لم يعد كذلك منذ الآن.

وفي العاصمة ما زال مع ذلك الأمل قائما لعقد هذا الإجتماع المعتبر من طرف الجميع الطريق الذي لا بد منه الموصل إلى مخرج ودي للأزمة. علاوة على ذلك إستدعي م وث ج منذ 20 جويلية تحديدا من طرف مكتبه للإجتماع يوم 2 أوت.

إن لائحة تلمسان تركت أملا ضئيلا إبتداءا من الآن في حل تفاوضي داخل م وث ج وجاء نص اللائحة المحررة في 22 جويلية. بفيلا ريفو ليبعد هذا الأمل أكثر.

زاد الإقداع في الشتم ووجهت إتهامات ليس من شأنها أن تيسر لقاءا جديدا بين الفريقين.

وتغير بالتدريج تفسير الإجتماع الأخيز للـ م وث ج وتوالت تأكيدات لم تنتج كما يبدو لا من النقاش العلني ولا من محاضر 5 جوان 1962.

واعتبرت تلك التأكيدات أن اللجنة «حرصت على أن تحدد أن إتفاق الأغلبية المطلوبة قد حصل» حول عدة مسائل منها «تشكيلة من سبعة أعضاء تتكون من الوزراء الخمسة المسجونين سابقا ومن السيدين بن علا ومحمدي السعيد». هذا التأكيد يناقضه قطعا تصريح المقرر كما ذكرنا[1].

مع توتر الأعصاب زادت الإهانات، واتهم بعض أعضاء ح م ج ج بالإخلال بالواجب لأنهم شلوا عمدا مواصلة الأشغال لمغادرتهم الدورة. كما اتهموا بالإستيلاء على السلطة التي كانت أغلبية الجمعية تتأهب لنزعها منهم وأنهم يمارسونها الآن تغليبا لموقفهم المخزي*.

1 – راجع أعلاه ص. 133.

* – المخزي : من النعوت التي أطلقت على وزراء ح م ج ج من طرف فريق تلمسان. و هي مستعملة باصطلاحها في القانون الروماني أي TORPITUDO أي الفضيحة أو العار في نظر القانون [المترجم].

وذكر أن تصرفاتهم وهروبهم من طرابلس كان محل إدانة في محضر أثبت تقصيرهم وحذر ضدهم في الوقت المناسب وأن هؤلاء الوزراء إبتداء من ذلك التاريخ «وأسوأ على مؤسسات الثورة عمدا». ومنذئذ فإن كل الإجراءات التي إتخذوها أو يتخذونها يشوبها الإلغاء بما فيها عزل هيئة الأركات الذي لا يمكن إلا أن يكون غير شرعي.

ثم جاءت سلسلة أخرى من التهم. فهؤلاء الوزراء يحافظون على السلطة في الجزائر تحت حماية قوة أمن مكونة في قسم منها من أعوان قدامى «في الشرطة الإستعمارية» زيادة على أنهم مرتكبو النهب والإغتصاب والتعذيب من كل نوع. وأخيرا فإن هؤلاء «المستولين عل السلطة الضامنين لعدم عقاب قتلة منظمة الجيش السري باشروا إلقاء القبض على جزائريين وجزائريات[1]».

أليس هذا قرار إتهام شديد القسوة متبوعا بإدانة فورية لا تقبل النقض ؟ إن تصريحا كهذا يقصي بالطبع كل أمل في لقاء بين الفريقين من أجل الوصول إلى حل رزين يدعو إليه أكبر قسم من الإطارات المتوسطة لج ت و. إن مثل هذا التصلب في الموقف ينذر بوضوح أن رجال تلمسان عبروا «الروبيكون» وقرروا أمرا لا علاج له: الإستيلاء على السلطة وعليها وحدهم.

ولكن هل كانوا جميعا واعين بأن الرهان على الإقصاء والإعتماد على القوة في تلك الظروف وعلى قوة السلاح وليس على الحوار والقبول المتبادل هو حكم سيكونون ضحيته هم أيضا في يوم ما ؟ وفيما بعد خصص فرحات عباس – حتى نقتصر عليه – كتابا كاملا لإبراز هذه الحقيقة[2].

ألا يوجد تقصير في الحد الأدنى من المسؤولية في تحرير نص له أهمية بحكم تلك الظروف[3] ؟ ولسوء الحظ وفي غمرة السرور بانتصار في متناول اليد ذهب

1 – راجع نص الإعلان في الملاحق أدناه.

2 – صدر الكتاب سنة 1984 و هو يحمل بحق عنوان : (الإستقلال المصادر)

3 – كتب . A.POUTARD في لوموند 24 جويلية 1962 بهذا الشأن : (غير أن هذا الإعلان المتسرع – فالأستاذ بومنجل قرأ نصا مكتوبا باليد و اعتذر عن عدم إخراج نسخ و توزيعها – يعد علامة على منعرج في العمل السياسي لنائب رئيس ح م ج ج منذ عودته إلى الجزائر.

العقل وزالت الرزانة وفقد الحس السليم. من روما القديمة إلى تلمسان اكتسب مفهوم العمل المخزي قيما متعددة ومتنوعة[1]. وإن إطلاقه على جماعة الجزائر يتضمن في هذا الخصام التافه بالكلمات قرار إتهام جد ثقيل بتأكيداته لكن جد خفيف بمبرراته.

ونظرا «للوضع الحالي للجزائر المتسم بدلائل الفوضى على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي» صارت الحرية والأمن غير مضمونين بطبيعة الحال مما يتطلب تحمل المسؤوليات لوضع حد لذلك. من لا يصفق لهذا ؟ لكن رجال فيلا ريفو ليسوا هم رجال م وث ج الذين أيد التاريخ فيما بعد مبادراتهم الجريئة. إن أعضاء ح م ج ج لا يمكن بأية حال من الأحوال تمثيلهم بمحتلين أجانب. ومهما كانت التهم المتذرع بها لا يمكن أن نرى فيهم أعداء. لكن تلمسان قررت : أن مستقبل البلاد يتوقف من الآن على إرادة مجموعتها وحدها.

من الجماعة إلى الحكم الفردي

بلا أي غموض ممكن، يدل إعلان تلمسان بصفة قاطعة على نهاية مرحلة. إن ج ت و إنتقلت من القرار الجماعي الناتج عن الإجماع أو تصويت الجميع إلى قرار مجموعة معينة. هذا التحديد سيزداد حدة على حساب أعضائها. وعندما ستكون بعد مدة كلمة القائد لا تناقش ستحل إرادته الوحيدة محل القانون.

وهكذا بعد ممارسة الحكم سنتين تحت الشعار الثلاثي المخادع: جمهورية ديموقراطية وشعبية ، جمع بن بلة بين سلطات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الوحيد وهو ج ت و الجديدة بعد تنحية صديقه ورفيقه خيضر[2] ويمارس بعد حين سلطات عدة وزارات مثل وزارات

1 – فيما يخص العقود في القانون الروماني القديم لا يمكن الإلتزام أو التحرر من بنود العقد لمجرد الإستشهاد بواقعة مخالفة للأخلاق أو الآداب العامة.

2 – وفعلا أقيل خيضر من مسؤولياته في أقل من سنة.

الفلاحة والداخلية والتربية الوطنية – وكان يعتزم – غداة 19 جوان 1965 تاريخ خلعه من طرف بومدين – أن يمنح لنفسه سلطات وزارة الخارجية[1]. إن أصدقاءه الذين خلعوه من السلطة ظلوا ينددون – بحق كما يجب أن نلاحظ – بطغيان الرئيس وحكمه الفردي.

إن بومدين الذي خلفه حل الجمعية التي كان لها وجود، على الأقل، رغم دورها المحدود في تسجيل مشاريع الرئيس.

وخلال حوالي عشرية سيقود رئيس هيئة الأركان السابق البلاد إنطلاقا من الرئاسة في غياب البرلمان المعزول. وزال القانون من حيث هو تعبير عن الإرادة العامة ليحل الأمر محل هذه الإرادة.

من الآن فصاعدا فإن قرار القائد لا يناقش ولا يعرف حدا إلا نادرا إلى درجة أنهم لا يكلفون أنفسهم الإهتمام حتى بالشكليات التي إعتبرت زائدة. بل لم يعد حتى من الضروري إصدار أوامر في موضوع يتطلب فيه الحق تدخل القانون، مع كل الضمانات التي ترتبط به عادة. فحرية التنقل كانت مضمونة للمواطن الجزائري بالدستور وبالميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي إلتزمت به الجزائر وجوبا بانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة. هذه الحرية ستداس خلال سنوات طوال بإقرار الإذن بالخروج وهو إجراء ليس له أساس قانوني غير ما يسمى بحياء (T.O.) وهما الحرفان الأولان لكلمتي **برقية رسمية**. وهكذا ففي الجزائر صارت مجرد برقية تعلق أحكام الحق الدستوري[2].

إن التاريخ القريب للحركة الوطنية دفع برواد أول نوفمبر إلى إدانة ثم حذف عبادة الشخصية بعد الإنشقاق المأساوي بين المصاليين والمركزيين. وضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل بلا جدوى لتمييز قائد عن غيره من رفاقه.

---

1 – الوزارة التي كان يشغلها عبد العزيز بوتفليقة.

2 – هذا ليس إلا مثالا ربما كان الأقل خطورة بين كثرة أخرى من حالات إنتهاك حقوق الإنسان خلال هذه الفترة.

وسيكون الأمر هو نفسه بالنسبة لمؤتمر الصومام الذي قلد مسؤولية الجبهة لفريق من سبعة عشر عضوا كامل العضوية وسبعة عشر عضوا إضافيا. أما قيادة ج ت والموكلة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ المكونة من خمسة أعضاء فإن إسمها ذاته يوضح حدودها وصلاحياتها : أي التنسيق والتنفيذ. إن أرضية 20 أوت 1956 التي إختارت مبدأ المسؤولية الجماعية جاهرت برفضها رفضا قاطعا لمفهوم القائد الذي هو عرضة لخطر التحول عاجلا أو آجلا إلى (زعيم)، وفي أعلى مستويات المراتب يسعون إلى الحفاظ على هذا الإختيار واحترامه وكان وقتئذ أساسيا في نظرية الجبهة.

عندما بدأت الصحافة الأجنبية تهتم بأحداث الجزائر سعت إلى إكتشاف قواد الجبال. ولم يقبل هؤلاء إلتقاط صورهم إلا بوضع قناع يخفي ملامحهم. وبعد معركة الجزائر ووفاة بن مهيدي أدى ذلك إلى ظهور أسماء أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العلن، وقدمت بعض الصحف عبان رمضان خلال مدة بوصفه «رقم واحد» في ج ت و. إبتداءا من هذا الوقت أحست الإطارات المتوسطة القريبة من القيادة العليا للجبهة بالخشية على هذه الشخصية الكبيرة للثورة. ذلك أن مفهوم الزعيم كان يناهض من قبل الجميع ومن ثم كان خطير على من يطلق عليه .

وزيادة على ذلك فإن أصحاب القرار الثلاثة الرئيسين[1]، بعد وفاة عبان رمضان التي هزت القيادة، توصلوا على الدوام إلى المحافظة على توازن حقيقي لم يترك عمليا لأي واحد منهم القدرة على التصرف في السلطة العليا . هذا الكبح الذي يؤدي مبدئيا إلى فتور في حركة ملتزمة كليا بالكفاح، سينتج مع ذلك أثرا غيرمتوقع ولكنه مفيد. لما كان كل واحد من الثلاثة غير قادر على فرض إرادته على الإثنين الآخرين صار إذن من الضروري أن يصدر كل قرار عن أغلبية هامة في م وث ج حتى يجد ضمنه الدعم الكافي لتنفيذه[2].

1 – كريم وبوالصوف وبن طوبال.

2 – وهذا ما يفسر تحرير المواد 9 و 10 و 11 من القانون الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية المتعلقة بالأغلبية البسيطة وأغلبية 3/2 و كذا أغلبية 5/4 (راجع الملاحق)

وعلى هذا فإن جميع المسائل التي قد تؤدي إلى إنقسام قادة الثورة كانت موضوع نقاش صاخب غالبا وعنيف أحيانا، ولكن لم يتخذ م وث ج في أي وقت قرارا يخرق قوانينه.

وهكذا منذ أن زودت ج ت ونفسها بتنظيماتها الخاصة لم تضع على رأسها قيادة غير نابعة من إقتراع نظامي لا يقبل الجدل يقوم به مجلسها الوطني الذي يعد في نظر جميع أعضائه الأمين على سيادة الشعب.

لأول مرة خالف إعلان 22 جويلية هذا المبدأ الذي لا يمس، وهو المبدأ الذي سمح وحدة تماسك واتحاد جميع مناضلي ج ت وو خلال سنوات الكفاح السبع.

إن المسؤولية الجماعية آمحت لفائدة مسؤوليته جماعة محددة منحت نفسها بمقتضى إقتراع لم يقع أبدا ممارسة السلطة بمفردها.

إن مجموعة الأغلبية في جميع الثورات المعاصرة إستولت على سلطة تمثيل الأمة، أو على الأقل تمثيل حركة عامة يفترض أنها تجسدها. وهكذا فإن الهيئة الثالثة * عام 1789 وفي مواجهة الناطقين الممثلين للكنيسة والأرستقراطية وجدت نفسها ممثلة للشعب. وتفس الشيء حصل للبولشفيك الذين كانوا أغلبية بالنظر إلى المنشفيك **.

* – الهيئة الثالثة Tiers–Etat : هي قسم من المجتمع الفرنسي كانت في عهد النظام القديم (الفرنسي) جعل الثورة الفرنسية لا تنتمي لا لطبقة النبلاء و لا لطبقة رجال الدين. و لكنها تشكل جزء من الهيئات العامة Etats Généraux. و هذه الأخيرة جمعية يستدعيها ملك فرنسا لمناقشة قضايا تهم الدولة. و تضم ممثلي بجميع المقاطعات المنخرطة في الطبقات الثلاث : رجال الدين – النبلاء – و الهيئة الثالثة. إنعقدت أول جمعية حسب هذا التعريف في 1347 و الأخيرة و هي الأهك لأنها سبقت قيام الثورة – فس 1789 – أما هيئات المقاطعات Etats Provinciaux فهي جمعيات للمثلي الطبقات الثلاث المذكورة لبعض المقاطعات لا جميعها. و تسمى المقاطعات الممثلة في الجمعيات بلاد الهيئات Pays d' Etats [المترجم]

** - البولشفيك (الأغلبية) والمانشفيك (الأقلية). فريقان تشكلا – كما هو معروف – نتيجة الخلافات داخل حزب واحد هو الحزب الإجتماعي الديموقراطي الروسي المنخرط في الأممية الإشتراكية. تغلب البولشفيك داخل الحزب أولا ثم قاموا بثورة 1917 التي أسست الإتحاد السوفياتي. حوّل البولشفيك الحزب بعد الثورة إلى أول حزب شيوعي في العالم. بينما تلاشى تيار المانشفيك [المترجم].

لكن ما كان ينقص في تلمسان هو عدم توفره مثل هذه الأغلبية المؤهلة المطلوبة قانونا. ويقر الفريقان المتعارضان أن مثل هذا الدعم صحيح بصفة مطلقة، بل ويكتفيان حتى بأغلبية بسيطة لو وجدت. ومنذ أن صار الجهاز الأعلى لـ ج ت و(وهو م وث ج) على وشك الإجتماع بلا أدنى شك وكانت له الصلاحية المعترف بها له للفصل في الأمور فصلا نهائيا فإن التسرع المعلن من طرف لائحة 22 جويلية يترجم اليقين في النصر في حالة المواجهة أكثر مما يترجم إقتناع محرريها بحقهم. على أية حال كان أغلب وزراء ح م ج ج في العاصمة مدركين لهذه النقطة الأخيرة. فقد إنتهى أمرهم إبتداء من الآن.

جمع الصفوف في تلمسان وتفكك في الجزائر

غداة اليوم الثاني وافق رابح بيطاط في الجزائر على القرار المتخذ في تلمسان الذي يعد كما قال (مطابقا لنتائج مداولات الإجتماع الأخير لـ م وث ج . إن مسؤولية الأزمة الحالية تقع على عاتق أولئك الذين عرقلوا بموقفهم الهيئة ذات السيادة عن مواصلة أشغالها بصفة عادية (...)).

وأضاف : (نريد أن نحترم إرادة الأغلبية بالـ م وث ج ونظل متمسكين بمبدإ القيادة الجماعية). وأوضح موجها كلامه إلى الذين يريدون الألتحاق بهم (إننا لا نقبل أية تسوية مع سياسيي الصالونات ولا مع المنضمين في آخر ساعة) ودعا في الأخير إلى نبذ كل فكرة توصل إلى المواجهة ونادى بالحفاظ على الوحدة.

إن ما يظهر بوضوح من وراء الإعتراف بسيادة م وث ج (وكان هذا محل إجماع) وم المحافظة على الوحدة (وهو ما يرغب فيه الجميع) هو إدانة وزراء ح م ج ج المعبر عنها بوضوح لأول مرة.

إن بعض هؤلاء الوزراء لم يبرهنوا على ميل معتبر للصمود. فسعد دحلب وضع تحفظاته موضع التنفيذ واستقال من م وث ج معتبرا أنه يساهم بذلك في (المحافظة على سمعة الثورة). أما محمد يزيد فقد تجنب أولا كل تقييم للوضع ولكنه منذ اليوم الموالي أي الثلاثاء 23 تغلب تفاؤله وأعلن في ندوته الصحفية :

(إني سعيد بأن أستطيع القول بأننا بلا شك على أهبة الوصول إلى حل لمشاكلنا الداخلية. وأنا متأكد أنه حل سيعيد الوحدة والتماسك الوطني). وكعادته في إيجاد الجواب لكل شيء رد على سؤال حول معرفة من الغالب ومن المغلوب : (هذا بسيط جدا، الغالب هو الشعب الجزائري الذي تحركه الروح والإرادة الثورية لإستعادة الوحدة الوطنية والمحافظة عليها).

ولسوء حظ الشعب الجزائري فإن الأخطر في الأزمة هو ما سيقع في الأسابيع القادمة.

في فيلا ريفو سجل بارتياح كبير إنضمام الجزائر العاصمة إلى قرار تلمسان. وكان في محيط نائب الرئيس – الذي أصبح الشخصية المركزية لج ت و– من سمح لنفسه أن يلاحظ قائلا : (لقد تم العبور إلى اللاشرعية) يوم الأحد 22. وكان الرد على هؤلاء متسما بالثقة التي تمنحها عدالة القضية. وفي تقدير الناطقين الرسميين فإن (محادثات السبت والأحد بتلمسان جمعت أغلبية أعضاء م وث ج أي سبعة وثلاثين عضوا حاضرا أو ممثلا)[1] فهي إذن الجلسة التي إنقطعت في طرابلس قد إستؤنفت. لذا فإن أعضاء المكتب السياسي الذين (إستشعرت اللجنة إستعدادهم)[2] إعتبروا (منتخبين) ووجهت إليهم الدعوة تبعا لذلك إلى تحمل مسؤولياتهم التاريخية[3].

---

1 – أغلبية تثير الإستغراب نابعة من مجلس لم يستدع أعضاؤه و لم يجتمع. و ظل مكتبه الذي انتخب قانونيا جاهلا للأمر، و لم يستطع نتيجة لذلك أن يقرر شيئا.

2 – أي الأسماء السبعة التي قدمها بن بلة. و ضمن السبعة يوجد محمدي سعيد. و لا يمكن إلا أن نتساءل عن التركيبة المتنافرة لتحالف بن بلة. ففيها يوجد العقيد بومدين قائد هيئة الأركان و محمدي سعيد وزير ح م ج ج الذي صرح في مجلس الوزراء المنعقد يوم 17 جانفي 1962 أنه يصوت ضد لائحة تطبيع الوضعية العسكرية و ندد ((بموقف هيئة الأركان المناهض للوطن و الثورة ((و طلب توقيف هيئة الأركان و مثولها أمام محكمة عسكرية (محضر إجتماع مجلس الوزراء ليوم 17 جانفي 1962 نقله عمار حمداني في كتاب " كريم بلقاسم أسد الجبال " ، منشورات BALLAUD ص.331)

3 – A POUTARAD المبعوث الخاص لجريدة لوموند، تلمسان، 24 جويلية .

تبدو تلمسان أنها أصبحت تلعب دور العاصمة المؤقتة. فالقنصل العام المساعد لفرنسا يجري محادثات مع بن بلة ويعرب عن قلقه لفقدان أوربيين قدروا بعدة مئات في القطاع الوهراني. وأعلمه هذا الأخير إن الرائد بختي نميش سيقدم عاجلا إلى (سلطات تلمسان) قائمة الأشخاص الموقوفين ووعد بإطلاق سراحهم.

وفي الحقيقة فإن إنعدام الأمن عام فالسيد JEAN CHAPUS وكيل الجمهورية في أورليانفيل[1] الذي إختطف وهو يقود سيارته في شارع (SAINT- SAENS)[2] في وسط الجزائر وجد مقتولا رميا بالرصاص في طريق موتونيير. وظهر فيما بعد أن الوكيل (وهو فرنسي «ليبرالي») يكون قد قتل من طرف بقايا جماعات منظمة الجيش السري. في مساء الإثنين حدث رمي بالرصاص في نفق الجامعة بالقرب من بناية موريطانيا نهج كولونا دورنانو[3] وسجل وفاة أوروبيين ومسلمين ولكن لا أحد إستطاع تحديد سبب الرمي بالرصاص أو الرقم الصحيح للضحايا.

إن الهجرة إذا كانت قد تباطأت قليلا إلا أنها لم تتوقف وواصل أسطول كامل يتكون من بواخر وسفن شحن[4] بما فيها وحدات من البحرية الحربية الفرنسية وكذلك عشرات الطائرات واصل ترحيل أوروبيي الجزائر، واختلط بهم أيضا (الحركة) والأعوان الإضافيون المسلمون، وجميع الذين لم يقبلوا أن يعيشوا في ظل العلم الأخضر والأبيض.

في فرنسا ما زالت حرب الجزائر تفرز آثارها في المجال القضائي. فقد مثل أمام المحكمة العسكرية بباريس ثمانية من مرؤوسي روجي ديغالدر وألبير دوفيكار اللذي حكما عليهما بالإعدام ونفذ فيهما الحكم. وقد وجهت للمرؤوسين الثمانية بصفتهم أعضاء في كومندوس (دلتا 1) سلسلة من التهم وصلت إلى سبعة عشر

1 – التي صارت فيما بعد الأصنام واليوم الشلف.

2 – اليوم شارع محمد الخامس.

3 – اليوم نهج عبان رمضان.

4 – من بينها : مدينة الجزائر– مدينة مرسيليا – الجزائر – سيدي مبروك – سيدي عيش– ومن البحر الوطنية : لافاييت.

تهمة تتمثل في التفجير والإعتداءات المختلفة التي ادت في الجزائر العاصمة إلى وفاة ثلاثة عشر شخصا والعديد من الجرحى بين المسلمين ما بين جويلية وديسمبر 1961 وكذلك إغتيال ألفرد فوكس الملحق البحري بقنصلية بريطانيا العظمى بالجزائر في 26 سبتمبر 1961.

تعزز قرار بن بلة بفضل الوجهة المواتية التي إتخذتها الأحداث وتفكك (مجموعة الجزائر) وفتور عزيمة بعض الوزراء والتشجيع الذي جاء من المترددين الذين كانوا يستعدون – بعد توقع المعسكر المنتصر – لتقديم دعمهم قبل فوات الأوان.

وشرع بن بلة وهو معزز في قراره بكل هذا في مسيرته السلمية نحو الشرق في إتجاه الجزائر. وكانت تيارت هي المحطة القادمة. وبين الشخصيات الجديدة التي ترافقه سجل حضور الرائد سليمان[1] أصيل مدينة تيارت.

لكن المكتب السياسي الذي يحيط به في رحلته ما زال محروما من عضوين هامين هما : آيت أحمد وبوضياف. وكان المؤشر الأول على أن الوضع يزداد سوءا بشكل خطير هو أن الولاية 3 لبلاد القبائل رفضت صراحة قرار تلمسان. وصرحت في بيانها :

(عشية إستئناف مجلس الولاية فوجئنا بالقرار العنيف الذي ليس له تفسير لمسؤولي تلمسان يعلن عن إنشاء مكتب سياسي لج ت وو يعين أعضاءه). وأضاف البيان :

(إن م وث ج هو وحده المؤهل لتعيين هيئات القيادة ومنها المكتب السياسي (...) وبالتالي فإن الولاية 3 ترفض رفضا قاطعا القرار اللاشرعي المتخذ من طرف مجموعة تلمسان الذي يمكن أن تكون له نتائج خطيرة (...) ويطلب إجتماعا فوريا لـ م وث ج (...))

---

1 – قايد أحمد (الرائد سليمان) الذي عزل في 30 جوان مع العضوين الآخرين بهيئة الأركان كان مستشارا بلده عن حزب : الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

بعد تحفظات وتردد الجزائر فإن تيزي وزو تقف الآن ضد لا شرعية تلمسان.
وإن محيط الـح م ج ج في الجزائر الذي كان بلا شك أقل حماسا للقضية من محمد يزيد وزير الإعلام، يدرك المخاطر الممكنة لهذا الرفض من قبل الولاية 3، عندما يعرب عن خشيته من أن تشير الأمور إلى (حافة الحرب الأهلية).

في هذه الأثناء لا يوجد مؤشر يسمح بالأمل في إستعادة النظام العام والأمن – فقد أختطف أدريان شولي رئيس الكونفدرالية العامة لأرباب العمل بالجزائر وفقد رئيس نادي يخت الجزائر Yacht-club - لذا لفت القنصل العام لفرنسا جاك جوييي J.JUILLET إنتباه عامل العمالة – عمار محمدي إلى شروط حماية المواطنين الفرنسيين – واستؤنف الرمي بالرصاص في المدينة – وكان تواجد الأوروبيين بين الفرقاء المتعارضين قد زاد في الغموض. كما أن التوتر والقلق سيؤديان إلى زيادة إضطراب أولئك الذين قرروا البقاء. لذلك إرتفع خلال أسبوع عدد الراحلين إلى ثلاثين ألفا . صحيح أن المقاتلين الخارجين عن القانون في المنظمة التخريبية* لهم مسؤولية في الرعب الذي شعر به أوروبيو الجزائر من جديد : فقد إكتشفت ست عربات قطار في ميناء وهران معبأة بالسلاح واللباس العسكري لمنظمة الجيش السري، وأفرغت من طرف جنود جيش التحرير الوطني.

لكن الحكومة الفرنسية بدأت تعبر عن القلق على مصير رعاياها. ففي البرلمان إستجوب السيد جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية من طرف بعض النواب، فأدان المساس بحقوق مواطنيه : (كل واحد يعلم أنه في حالات عديدة هددت على نحو خطير حياة وحرية وأملاك رعايانا وأحيانا كانوا ضحايا إعتداءات قاتلة (...) إن الجمعية يجب أن تعلم أن أمن مواطنينا يظل الهاجس الأول للحكومة) .

وأعلن الوزير صراحة على أنه ستتخذ (إجراءات حازمة لوضع حد لهذه الأعمال العنيفة). وخلال المناقشة عبر نائب[1] عن سخطه على سلوك الحكومة المفتقر إلى

* – يعني بذلك منظمة الجيش السري (OAS).
1 – هو النائب Lefevre D'Ormesson الذي يعتبر أن (إتفاقيات إيفيان لم تعد تعدو قصاصة من ورق).

الشجاعة. وهي الحكومة التي (أعادت إلى ح م ج ج أموال ج ت والمصادرة في فرنسا[1] ورفضت مناقشة إقتراحات قانون العفو بينما كانت قد أصدرت العفو عن قتلة ج ت و). لكن ما أهمل الخطيب ذكره هو أن إجراءات العفو قد إتخذت وعلى سبيل المثال أطلق سراح جميع النشطاء المسجونين في معسكر " سان موريس لاردواز " بمناسبة 14 جويلية ، وكذلك فإن عدد من الذين كانوا يعارضون بالسلاح أحيانا إختيارات الشعبين[2] منأجل إستقلال ضمن التعاون، قد أطلق سراحهم بينما ظل في السجن الأصدقاء الفرنسيون لج ت و. ويوجد هنا جور لم تستطع أو لم تشأ أن تضع له حدا لا السلطة الجزائرية المنقسمة بشكل مأساوي ولا السلطة الفرنسية المفرطة في الشوفينية.

ومن المؤلم بلا شك أن يوجد من ظل في السجن من بين الفرنسيين الذي كانت نيتهم المحافظة على روابط الصداقة الضرورية للتعاون المستقبلي مع أن نظراتهم تلك تجسدت في السياسة الرسمية للدولتين. ولم يكن ذلك مانعا من بقاء خمسة وعشرين من رواد الصداقة[3] هؤلاء يعانون في السجن خلال شهور طوال وبعضهم خلال سنتين كاملتين، رغم أن دفاعهم عن الصداقة شمل خدمة مصلحة بلدهم. أما أعضاء (المقاومة الفتية)* المناهضون لهذه الحرب الجائرة الذين كان سلوكهم مفهما ومدعما من طرف النخبة الفرنسية[4] فقد ظلوا في الغربة لمدة طويلة.

وقد أكد وقتئذ وزير العدالة الذي سئل في الجمعية الوطنية : (إن فرنسيي الميتروبول المحكوم عليهم أو المتابعين بأفعال مساعدة التمرد المرتكبة في

1 – حول هذه الأموال واختلاسات بعض المحتالين، راجع : الولاية السابعة، مرجع مذكور سابقا، ص.113.

2 – الشعب الفرنسي صوت بواسطة إستفتاء في 8 أفريل و الشعب الجزائري بواسطة إستفتاء في 2 جويلية.

3 – بين هؤلاء الخمسة و العشرين الذين ظلوا محبوسين أربعة أشهر بعد وقف إطلاق النار :

P. Cément, J.C. Paupert, J.J. et Nicole Brochier, L. Ohrant, G. Meier, F. Binard, C. Duhamel. Diaz. J. Rispal, A. Soubran.

* - Jeune résistance

4 – خصوصا الموقعون على بيان الـ 121– راجع :

Hamon et Rotman, les porteurs de valises, Albin Michel, Paris, PP. 393-394

الميتروبول لا يستفيدون من أحكام العفو : إن خمسة وعشرين شخصا ينتمون إلى هذه الفئة مازالوا محبوسين في الميتروبول). وأوضح زيادة على ذلك أن (المحكوم عليهم بجرائم أو جنح بسبب التمرد الجزائري والذين أطلق سراحهم يرتفع إلى 15634 في الجزائر و5451 في الميتروبول.

إن إجراء عفو مماثل اتخذ في الجزائر بخصوص الفرنسيين من أصل أوروبي الذين ثبت عليهم تهمة إرتكاب أفعال من هذا النوع)[1].

وهكذا يظل في السجن من جراء زيغ العدالة في عملها فرنسيون مساندون لاستقلال الجزائر إستقلالا قبل مبدأه الشعب الفرنسي كله عن طريق الإستفتاء وكرسه قانون 14 جويلية 1961 بينما يتمتع في الحال بحرية مسبقة أولئك الذين عملوا على إفشال الإرادة الوطنية بالإعتداء والتخريب والقتل.

وفي النهاية فإن العدل والسياسة الإستعمارية لم يتعايشا أبدا حتى وإن كانت هذه السياسة وهي تحتضر تشهد على إفلاسها.

---

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، 27 جويلية 1962.

الفصل الخامس

النزاع المسلح

هل أن المواجهة المسلحة بين المعسكرين المتعارضين صارت معلقة ببيان الولاية الثالثة؟ وهل سيتم الإنتقال من الشتم إلى السلاح ؟

لقد دوت الطلقات الأولى بين جزائريين في منطقة من البلاد كانت تبدو لحد الآن غير مبالية بالنزاع. ففي قسنطينة تحرك الرائد سي العربي (برجم) ليلة 24 إلى 25 جويلية، وهو معارض للعقيد صالح بوبنيدر (صوت العرب) ومؤيد لهيئة الأركان العامة، فاحتل دار العمالة بقسنطينة ثم حاصر المدينة وقطع مواصلاتها مع الخارج، بمساعدة وحدات من الولاية الأولى (الأوراس) وبضمان الإمداد من جيش الحدود.

وسقط موتى وجرحى، واعتقل بن طوبال وزير الحكومة المؤقتة والعقيد القائد السابق للولاية الثانية بينما كان برفقة عائلته بقسنطينة، كما اعتقل العقيد بوبنيدر القائد الحالي للولاية الثانية وأغلبية الموظفين المشكوك في ولائهم، وجرد أعوان الشرطة من سلاحهم. وفي شمال العمالة جاءت وحدات الحدود إلى بونة[1] عن ... طريق البحر.

في هذه الأثناء أعلن بوضياف وكريم من تيزي وزو أنهما (يقاومان القوة) واستعمالها من طرف بن بلة. وصار القلق جديا وعاما. وقال بوضياف في سياق عرضه لأسباب النزاع : ((إن الحجج القانونية المستخرجة من إجتماع طرابلس ليست إلا ستارا يخفي السعي إلى الإستيلاء على السلطة بمظهر شرعي (...) رغم

---

1 – اليوم عنابة

أننا كما أضاف، علقنا أملا كبيرا مثل الشعب الجزائري كله على تحكيم مجلس الولايات. لكن أشغال هذا المجلس توقفت بمبادرة من جماعة تلمسان، ومن جانب واحد معرضة البلد إلى مغامرة لها عواقب وخيمة (...) مضيفا أنه رغم أساليب الأمر الواقع هذه بذلت ح م ج ج كل ما في وسعها لدى تلمسان حتى يحرز الإقتراح الذي صيغ في طرابلس على مصادقة م وث ج. وهذا المسعى الأخير يعبر حقا عن روح المصالحة. وعندما كنا ننتظر نتيجة حدث هجوم قسنطينة الذي أدى إلى سقوط العديد من الموتى والجرحى وكذلك إعتقال وزير وقائد الناحية الثانية. ولهذا حذر الشعب الجزائري من أنه (إذا نجح هذا الإنقلاب – لا قدر الله – فهو يعني إقامة الديكتاتورية (...)). التي ستحرم الشعب من إنتصاره ولن تكون لها غاية أخرى غير إشباع الطموح الشخصي.

وتوجه كذلك إلى الشعب الجزائري (ليرجوه رسميا سد الطريق أمام الإنقلاب الذي قد أراق دم المناضلين الجزائريين) فانضم كريم بلقاسم إلى التصريح. أما بن خدة المعزول في مدينة الجزائر بلا حوّل ولا قوة فلم يكن في إستطاعته سوى إطلاق صرخة بلا صدى داعيا الشعب إلى (فرض أمله الكبير في السلم والوحدة).

وبالنسبة للعلاقات الجزائرية الفرنسية، فقد أدى تدهور الوضع المفاجئ إلى ردود فعل تعبر عن القلق. كانت أولاها الخيبة. فكتبت جريدة لوموند : (إن العالم الذي منح تقديره للشعب – رغم فظاعة الأساليب المتبعة لترقيته – يشهد اليوم بكل مرارة وتأسف اغتيال استقلاله من طرف قادة متكالبين على السلطة وغير واعين بما يفعلون هؤلاء هم الذين سمونهم بالتاريخيين وهو لقب، قلدتهم إياه شهواتهم!)[1].

وجاء بعد ذلك التهديد بالتدخل المباشر من طرف حكومة بومبيدو بعد إختطاف عسكريين فرنسيين ومدنيين أوروبيين. وذكرت الأخبار وجود معسكرين أحدهما بين الأربعاء وسيدي موسى والآخر في موزايا أين يكون قد إعتقل سبعون شخصا مختطفا.

---

1 – لوموند 27 جويلية 1962. الإتناجية

وطالب عدد من النواب بعمل فوري يقوم به الجيش الفرنسي. أما الصحافة الفرنسية اليمينية التي لا تتعاطف مع جزائر تتحكم في مصيرها، فإنها تتوقع ما هو أسوأ. فكتبت جريدة (باريزيان ليبيري) : (مهما يكن من أمر فإن الجزائر تتوغل في الفوضى أكثر فأكثر مذكرة تحديدا بالفوضى التي عرفها منذ سنتين الكونغو البلجيكي سابقا الذي لا يزال بعيدا عن الخروج منها).

ولم يتوان مرة أخرى سيادة الأسقف دوفال الذي طالما عبر باحساس عميق بالكرامة وشجاعة مثالية عن مشاعر أسقفية الجزائر، لم يتوان عن التدخل ضد أعمال العنف والإختطاف ومختلف أنواع العنف.

وكان رغم الإفتراء والتهديد قد وجه منذ سبع سنوات نداءه إلى الإنسانية عندما كان المسلمون ضحايا قمع غير عادل وفظيع. واستجابة لضميره فإنه لا يستطيع اليوم إلا أن يدافع عن أولئك الذين أصابهم الأذى بغير وجه حق. (إنهم المسيحيون العديدون الذين قبلوا بلا خلفيات وأحيانا بتجرد نبيل من الأراض أن يجعلوا مستقبلهم مرتبطا بالجزائر الجديدة وأن يكرسوا أنفسهم للمصلحة المشتركة لبلد هم أبناؤه ويشعرون أنهم أبناؤه ويريدون خدمته بشرط أن تصان كرامتهم لكنني أراهم الآن على حافة اليأس).

هاهي المشاعر التي توحي بها هذه الجزائر التي حملتها زوابع الأطماع في السلطة والنزاعات بين الأشخاص.

ومن بجاية حيث يتواجد مع كريم بلقاسم ومحند أولحاج والعديد من ضباط الولاية الثالثة أعرب بوضياف عن عزمه على (مواصلة النضال بالكلمات والمناشير وحتى بالسلاح ضد نظام الإستعباد (...) وحتى لو تقلص وضعنا إلى عشر التراب الوطني سنواصل النضال فوق هذا العشر). وردا على ذلك عبر خيضر من وهران عن يقينه في أن المكتب السياسي سيكون هو هذا المكتب لا سواه. (قررنا أن ندخل إلى الجزائر وهذه العودة ستتم على مراحل بالنسبة للأشخاص. وفيما يخصني سأكون غدا في الجزائر). ولكن من أين لخيضر كل هذه الثقة؟ ويأتي الجواب بسرعة : (لدينا جيش قوامه أربعون ألف رجل، قد عبروا الحدود.

إنه جيش جيد التدريب ويملك عتادا عصريا. وكان ذلك كافيا ليفتح لنا الطريق نحو مدينة الجزائر. لكننا لم نشأ أن نلجأ إلى هذه الوسيلة)[1] مع أن هذه الوسيلة هي التي ستحسم الأمور.

حرب البيانات

في هذه الأثناء حاول كل معسكر إيجاد تبريرات لمزاعمه. وربما تخويف الآخر. إنها حرب البيانات. وأخبر الأستاذ بومنجل الناطق الرسمي بإسم بن بلة بأن الوضع في بونة وقسنطينة (هادئ وأن الأحداث التي جرت فيها من فعل عناصر غير مراقبة).

أما إعتقال بن طوبال فهو (قضية داخلية للولاية الثانية). وتأسف من جهة أخرى لكوْن تيزي وزو ضخمت رقم الموتى في قسنطينة لاستغلاله في (غاياتها التي تعرف بسهولة). وهذا هو أيضا رأي قايد أحمد الذي أضاف أن مسؤولية ما جرى في قسنطينة (تقع على الوزراء المحرضين وعلى صوت العرب قائد الولاية الثانية).

بعض الرجالات الذين لهم شأن وقتئذ لم يعبروا عن مواقفهم. فمجلس الولاية الرابعة

(ناحية الجزائر). رأى من الواجب تفادي إتخاذ موقف وذلك لكي لا يزيد في الفوضى ولكي يساهم في إقامة الوحدة.

وجاء في بيان لهذا المجلس: (على غرار الشعب الجزائري كله فإن مسؤولي الولاية ومجموع المناضلين وضعوا كل أملهم في إجتماع الولايات. وبعد تعليق هذا الإجتمتع للسماح للبعض إستشارة مجالس ولاياتهم بلغنا إعلان تشكيل المكتب السياسي).

إن الولاية الرابعة تلفت الإنتباه إلى النتائج الخطيرة الناتجة عن إستعمال القوة. وإذ تتأسف على أحداث قسنطينة فإنها تدين اللجوء إلى السلاح وتوجه نداء إلى الجميع للإمتناع عن كل عمل عنيف.

---

1 – تصريح لوكالة فرانس براس ،وهران 27 جويلية 1962. الجانب المأساوي في هذا التصريح عمد قراءته بعد سبع و ثلاثين سنة هو أن صاحبه سوف يغتال في مدريد بينما سيكون قائد هذا الجيش نفسه رئيسا بلا نزاع للدولة الجزائرية.

بتحليله يبدو هذا البيان هاما من وجهات نظر عديدة : فهو يؤكد أن مجلس الولاية لم يكن على علم – رسميا على الأقل – بتكوين المكتب السياسي وتركيبته إلا من خلال إعلان 22 جويلية. ويستنتج من ذلك على أية حال أن الولاية الرابعة لم تصادق على الأسماء السبعة المقترحة في طرابلس من طرف بن بلة. وإلا كيف نفهم إعتراضها على إعلان (فيلا ريفو) لو كانت موافقة على قائمة (السبعة) هذه ؟ وحينئذ فإن إمضاء الأعضاء الأربعة من الولاية الرابعة على محضر 7 جوان لا يمثل إرادة المواطنين وأن الإمضاءات الأخرى بالوكالة تبدو إذن تعسفية.

زيادة على ذلك، وإلى حد إجتماع مجلس الولايات وعشية إعلان 22 جويلية فإن جميع الولايات مضافا إليها التياران المتعارضان أقروا بأن (القيادة) المقترحة في 5 جوان لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لقبولها وإلا لماذا الدعوة لإجتماع مجلس الولايات ؟

فلماذا إذن هذا الإعلان الذي أعد على عجل واضعا أمام الأمر الواقع أولئك الذين قبلوا أن يجتمعوا من أجل الموافقة على هذه (القيادة) التي كانت حتى الآن محل نزاع؟

يوجد تفسير مستساغ وهو أن موقف الولاية الثالثة المعارض لأطروحات تلمسان أولا، وموقف الإنتظار بالنسبة للولاية الرابعة ثانيا، جعل جماعة تلمسان تفقد تسعة أصوات كانت تعتمد عليها، وتصل بالتالي إلى حساب لا يضمن لها أغلبية الثلثين المطلوبة بل لا يضمن حتى الأغلبية البسيطة ضمن م وث ج. هذا الجهاز الذي يعتبره كل واحد جهازا ذا سيادة سوف لن يجتمع إذن رغم الجهود المبذولة بعد ذلك في هذا الإتجاه. ذلك أن تلمسان تخشى ألا تجد فيه الأغلبية التي تدعم موقفها. ومن البين أن هذه هي طريقة لفهم التعجيل بالإعلان. فهل يوجد تفسير آخر ؟

خلال حرب التحرير أرادت ج ت و وتوصلت إلى أن تصبح ممثلا للشعب الجزائري المكافح (في هذا الكفاح كانت ج ت وهي دليل الأمة ومحرك الثورة) كما جاء في التمهيد للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني[1]. بعد تحرير البلاد وبعد أن كشفت

---

1 – راجع الملاحق.

الأزمة عن التيارات المتعددة داخل ج ت وفإن الأحزاب السياسية الجزائرية القديمة رأت أن من حقها إسماع صوتها لتفادي تشتيت الشعب والقوضى داخل الدولة.

وهكذا وجه الحزب الشيوعي الجزائري نداء للإتحاد أكد فيه أن السيادة الوطنية هي اليوم هشة أكثر من أي وقت مضى معبرا عن ذهوله أمام تفاقم الأزمة، معربا عن خشيته من أن توصل الخلافات السياسية إلى (تناقض جهوي مصطنع). ولذا طلب إلغاء إستعمال للقوة ووقف كل الأعمال العسكرية والبوليسية ضد جميع المواطنين وإطلاق سراح كافة المساجين، مع إقتراح تأجيل تاريخ الإنتخابات للسماح بإعداد قوائم مشتركة (تشمل على جميع تيارات حركة التحرير بما في ذلك الحزب الشيوعي الجزائري)

واتخذ موقف مضادا صراحة لحزب وحيد. (من المهم – كما كتب – أن نقول بصوت عال بأن دولة جزائرية ديموقراطية متخلصة من كل ديكتاتورية بوليسية وعسكرية تتعارض– في ظل الشروط السياسية والإجتماعية اليوم مع حزب وحيد.

إن حزبا وحيدا كهذا كما تدل على ذلك الأزمة الحالية للجبهة لا يستطيع أبدا تسوية النزاع بين التيارين الرئيسيين (...) وسيكون عاجلا أو آجلا أداة قهر ضد الشعب وتحديد الوعي السياسي للجماهير (...) فلا عدالة إجتماعية بلا ديموقراطية حقيقية).

وبطبيعة الحال فإن نداءا كهذا ضمن الوضع الإجتماعي السياسي لذلك الوقت ومهما كانت الصحة التي يقوم عليها لم يكن من شأنه أن يجد صدى كبيرا لدى الشعب لا يزال يعاني من جراح الحرب والإضطرابات بسبب الخلاف بين القادة مع أنه حريص قبل كل شيء على المصالحة والوحدة والسلام.

أما الأمين مرباح أمين عام الحركة الوطنية الجزائرية، حزب مصالي الحاج فقد رفض – عند تطرقه (للصراع من أجل السلطة بين مختلف تيارات ج ت و) – ان يناصر طرفا على آخر لأن ذلك يزيد في الإنقسام والحقد بين الجزائريين.

ولهذا كتب بأنه (من أجل تدارك الأخطاء التي تهدد بلادنا، وسواء كنا «بن بليين» أو «كريميين» أو «عباسيين» أو «مصاليين» علينا أن ننسى جميع هذه الطوائف

ونعتبر أنفسنا شعبا موحدا أخويا ومتصالحا مع نفسه. بهذا الشرط فقط نستطيع إنقاذ السلم في الجزائر وبناء مستقبل شعبنا على أساس الحرية والتقدم والعدالة الإجتماعية).

ومن الواضح ألا يكون في وسعنا غير التمني لتفادي مآسي لم تعرف – أو لم تقدر– على الإفلات منها معركة الإستقلال[1] خصوصا أن النضال الطويل ضد القوة المستعمرة شهد أيضا صراعا مأساويا بين الأخوة في جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية.

في هذه الأثناء تزعزعت سمعة الجزائر في نظر الرأي العام الدولي فكتبت نيويورك هيرالد تريبون : (إن بن بلة هدم قسما هاما من الثقة التي ضمنها الجزائريون لأنفسهم في الخارج بشجاعتهم في الحرب ونجاحهم في المفاوضات وبرودة أعصابهم أمام الإستفزازات المفرطة).

بينما علقت التايمز اللندنية أملا قليلا على المستقبل القريب لأن (خطوط المصالحة النزيهة بين الكتل المتنافسة تنخفض يوما بعد يوم) بينما يتزايد خطر المواجهة فيما بينها. وفي هذا الإضطراب الذي يتحول إلى فوضى أعلن الوزير مسمير أن الجيش الفرنسي يعتزم الذهاب للبحث عن العسكريين المفقودين بمجرد تحديد مكان تواجدهم.

فالتدخل صار معلنا. غير أنه من الصحيح أن بعض مسؤولي جيش التحرير الوطني بذلوا جهودا محمودة في مكافحة مرتكبي الإختطافات التي تلحق الأذى ليس فقط بسمعة البلد لكن لها أيضا أسوأ الأثر على المستوى الإقتصادي لأنها تجبر رؤساء المؤسسات وأغلبهم أوربيون تقريبا على الرحيل. وهكذا أطلق الجيش سراح حوالي عشرين مفقوداً أو مختطفا في وهران.

1 – حول هذه المرحلة راجع مقالنا في مجلة Réflexions عدد جوان 1988 .ص. 5 إلى ص. 62. منشورات القصبة. الجزائر.

أما في مدينة الجزائر فقد أعلن مجلس المنطقة الحرة عن إدانته الحازمة لمثل هذه الممارسات وأطلق في نفس الوقت سراح عشرات الأشخاص. وأكد أنه فتح تحقيقا في هذا الموضوع وإنه عازم على (معاقبة كل العناصر المضرة التي تزعم الإساءة إلى العلاقات بين الأوروبيين المسلمين). وأوضحت منطقة الجزائر الحرة أيضا بأنه لا يمكن تحميلها مسؤولية فقدان السيد أدريان شولي (الذي لا يستفيد منه إلا أولئك الذين يريدون نشر الرعب بين الأوروبيين).

في قسنطينة بدأت الدوريات الأولى التي تضع على رأسها (الخودة الروسية) تأخذ مواقفها في المدينة، وهذا ما جعل الملاحظين يرتابون في التأكيد الذي مفاده أن هذا النزاع (مسألة داخلية للولاية الثانية) ذلك أن جنود الولاية لم يضعوا على رؤوسهم أبدا خلال الحرب مثل هذه الخودات التي يستعملها جيش الحدود منذ سنتين تقريبا.

وعلى أية حال إهتزت ثقة السكان بجدية. وعبرت «رابطة التعليم»[1] عن (قلقها أمام هذه الوضعية) وهي رابطة عادة ما كانت حذرة ومتزنة، ودعت إلى المصالحة (حتى يمكن أخيرا أن تقام الجمهورية) في هذا البلد الذي (أحبه منخرطوها كثيرا).

جماعة تيزي وزو

إن المكتب السياسي لتلمسان العازم أكثر من أي وقت مضى على الدخول إلى مدينة الجزائر إصطدم بمعارضة (لجنة الدفاع والإتصال للجمهورية) التي أنشأها في 27 جويلية بتيزي وزو كريم وبوضياف. وإذا كانت لم تذكر في بيانها صراحة (النضال ضد الدكتاتورية) (ضمنيا دكتاتورية بن بلة) فإنها ترمي مع ذلك إلى صيانة وحدة الجزائر شعبا وجيشا ومنظمات سياسية وكذلك التحضير للإنتخابات القادمة مع جميع الولايات (مهما كانت مواقف هذه الأخيرة) لتزويد البلاد بمؤسسات شرعية وديموقراطية.

---

1 – كانت مهمتها هي " الجمع بين الوطنية الجزائرية و فرنسا الليبرالية "

لكن جماعة الجزائر لا تعبر عن نفس القناعة. ذلك أن رئيس ح م ج ج الذي لا يزال يواصل عهدته يعتقد – مثل بن طوبال الذي إلتحق به بعد إطلاق سراحه من قسنطينة – أن من الأفضل للبلد وجود مكتب سياسي ولو كان محل نزاع من عدم وجوده على الإطلاق، وذلك مع تحفظ بسيط : أن يحوز على موافقة م وث ج. أما الحكومة المؤقتة فكانت في حالة ميوعة : سعد دحلب يستقيل، محمد يزيد يسافر إلى تونس ويقيم مؤقتا في باريس، بوصوف يلتزم صمتا حذرا ولا يتوانى عن مغادرة البلاد مثل بن طوبال.

أما آيت أحمد الذي يعلن رسميا عن إستقالته من م وث ج وح م ج ج فقد إلتحق بجنيف. وقد عبر جميعهم بحزم عن اليقين في أن الحرب الأهلية لن تقع[1].

في العاصمة طرأ حدث غير متوقع ففي يوم الأحد 29 جويلية إحتلت مدينة الجزائر قوات الولاية الرابعة. فهل سيكون الحدث عاملا مساعدا على إنفراج الأزمة؟ السؤال مطروح والأمل قائم. غير أن تحليل البيان الموزع بهذه المناسبة يظهر نوعا من الحقد تجاه ح م ج ج أو على الأقل تجاه بن خدة الذي نصب في 4 أفريل الأخير (سلطة غير شرعية) على رأس منطقة الجزائر الحرة.

من المعلوم فعلا أنه بمجرد وقف إطلاق النار عهدت الـ ح م ج ج إلى الرائد عز الدين (زراري) وعمر أوصديق مهمة أخذ مقاليد الأمور في مدينة الجزائر التي لم تعرف – منذ عمليات القمع التي قام بها الجنرال ماسو ومظليوه – إلا نشاطا محدودا لج ت و[2].

وكانت الولايتان الثالثة والرابعة قدجعلتا منها قاعدة للإنسحاب والإتصال لبعض الوقت. وفيما بعد نصبت فيها الولاية الرابعة التي تعتبر إقليم المدينة جزءا لا يتجزأ من ترابها، منطقة تابعة رأسا لسلطة مجلس الولاية. إن قدوم عز الدين وأوصديق لا يمكن إلا أن يعتبر مساسا بهذه السلطة.

---

1 – لكن لا نفهم على أي أساس يقوم شعورهم أمام وضع خطير كهذا. وعند توقفه في باريس ألح الصحافيون بالأسئلة على دحلب راغبين في معرفة أكثر لسبب تفاؤله. ورد كعادته بنكتة فقال : عدت يوما إلى تونس بعد إتصال سري في فرنسا مع جوكس، والتقيت في تونس سفيرا صديقا نظر إلي مطولا و قال : " حاولت مدة طويلة أن أفهم الجزائريين. وإني من الآن أتخلى عن المحاولة". فأجبت : " وأخيرا قد فهمت".

2 – انظر بهذا الشأن رسالة آخر قائد للولاية الرابعة العقيد محمد (جوغالي) المراسلة في 4 أفريل 1962 إلى اللجنة الفدرالية لفدرالية فرنسا في كتاب " الولاية السابعة" مصدر مذكور، ص.318.

وليس لمجلس الولاية موقف عدائي مسبق تجاه ح م ج ج وهو يعتقد – طالما أن صوته مسموع من طرف المعسكرين المتعارضين– إن في وسعه البقاء في موقف حيادي ضروري لتحقيق تسوية مقبولة من طرف الجميع. فقد جاء في بيانه : (أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات، إنكم لا تجهلون الجهود المبذولة من طرف الولاية الرابعة بغرض المساهمة في حل الأزمة (...) إن مواصلة هذه الجهود تتطلب أن تلعب عاصمتنا الجزائر الدور الذي يعود إليها في الميادين الإدارية والإجتماعية والإقتصادية والصحية والسياسية والدبلوماسية (...)).

وتضمن النداء إعلان أبواب العاصمة مفتوحة لجميع مسؤولي الثورة.

على غرار جميع الفرقاء المتعارضين، ومنذ أن صار النزاع علنيا وجهت الولاية الرابعة نداء إلى (جميع الجزائريين ذوي الأصل الأوروبي) لطمأنتهم على أن (أملاكهم وأشخاصهم ستكون مصانة وأن إتفاقيات إيفيان لا يمكن التراجع عنها).

إن موقف الولاية الرابعة من الأزمة لا يؤدي موضوعيا إلا إلى تعزيز قادة جماعة تلمسان التي ترى أن المكتب السياسي بعد حل الأزمة لن يكون محل نزاع أطول. وأعربوا عن نيتهم في القدوم إلى مدينة الجزائر حوالي أول أوت. وصرح قائد الجماعة بن بلة : (بالنسبة إلينا تعتبر الأزمة فعليا محلولة).

ونلاحظ لأن بعض الألفاظ مثل (فعلي) أو (بقية وبقايا) لها في تاريخ القريب دلالات مخالفة للمألوف.و تنتهي في الغالب إلى التعبير عن مجرد كونها ألفاظا مضادة لألفاظ أخرى)[1*] .

وفعلا فإن التصريح كان يبدو صحيحا إلى حد أن العقيد صوت العرب قائد الولاية الثانية إنتقل إلى وهران أين أكد في الصالون الكبير لدار الولاية : (اليوم زال

---

* – يقصد أن ألفاظا مثل فعلي و بقايا (...) ليس لهم معنى عندهم. مثل قبيح ليس له معنى عندهم إلا أنه مضاد لجميل لا أكثر [المترجم].

1 – بعد أن زار الماريشال جوان الخطوط المكهربة التي تحاصر الجزائر خلال الحرب صرح سنة 1959 بأن الحرب (تعتبر فعليا منتهية) ولكن (الفعلي)تواصل أكثر من ثلاث سنوات... ومنذ أكثر من سنة صرح أويحي رئيس الحكومة أن الإرهاب ليس إلا (بقايا) وعند كتابة هذه السطور فإن قدرة الإرهاب على الأذى ما زالت قائمة.

سوء الفهم وانتظم كل شيء (...) لقد جئت لأقول للرئيس بن بلة وأعضاء المكتب السياسي بأننا متفقون).

بانضمام الولاية الثانية تعتبر الولاية الرابعة في نظر تلمسان قد إنضمت أيضا إلى المكتب السياسي رغم حيادها الظاهري، لأن الظن السائد هنا هو أن بن بلة يكون قد وافق على منحها السلطة على مدينة الجزائر وناحيتها بإلغاء منطقة الجزائر الحرة التي هي منظمة مصطنعة حسب وصفه[1]).

ويكون قد فعل ذلك بارتياح ما دامت إعادة تكوين هذه المنطقة من صنع ح م ج ج.

عقد محمد خيضر ندوة صحفية في باريس حيث أعطى مؤشرات تسمح بفهم أفضل لأسباب النزاع وتحديد مسؤوليات كل طرف واستشفاف آفاق المستقبل، وقال: (تعود الأمة إلى سبع سنوان من التناقضات تسببت فيها الحرب، تناقضات أراد م وث ج القضاء عليها بإبعاد الأطراف المسؤولة وإفساح المجال لرجال لم يكن لهم ضلع في تلك النزاعات ولم يشاركوا في «تلك الأخطاء»[2]. ويجب في النهاية تنصيب سلطة في الجزائر (لأن ح م ج ج لم تكن سلطة في يوم من الأيام) واصفا بذلك في الحقيقة الداء العميق الذي تعاني منه الحكومة المؤقتة كما ذكرنا أعلاه.

إن بن خدة وأصدقاؤه مسؤولون عن الأزمة لأنهم رفضوا (الإمتثال للتعليمات التي قدمها أعضاء م وث ج في طرابلس) ولو لم يحصل إقتراح صريح. وهكذا إعترف أنه لم يحصل بصفة منتظمة إقتراع للتصديق على قرار م وث ج.

وأضاف أن بن بلة وهو نفسه حصلا على إثنين وخمسين صوتا من سبعين. ولا نستطيع إلا أن نتساءل حول هذا التأكيد، فما دامت الجمعية لم تتوصل إلى إجراء إقتراع

---

1 – حسب أندري بوطار في مقال له بجريدة " لوموند "، ليس مستبعدا أن يكون نائب رئيس ح م ج ج قد كون هذا الرأي حول منطقة الجزائر الحرة بقيادة عز الدين وأوصديق لأنهما لم يوقعا معه على محضر 7 جوان في طرابلس. فضلا عن ذلك فإن هذين الضابطين سيتم إعتقالهما من طرف عناصر الولاية الرابعة.

2 – وهذا ما يبرر منذ إجتماع طرابلس قرار بن بلة وأصدقاؤه بإبعاد الثلاثي الحائز على السلطة الحقيقية داخل ج ت و (وهم كريم و بن طوبال وبوصوف) منذ وفاة عبان رمضان أما بن خدة فلم يكن له إلا سلطة ظاهرة. و كان الأمر هو نفسه بالنسبة لسلطة عباس فرحات.

فالأصوات لاتعد أصواتا معبرا عنها لمنها مجرد نوايا للإقتراع تم التصريح بها داخل لجنة وتحت ختم السرية. زيادة على ذلك ماذا يمثل الرقم الإجمالي وهو سبعون صوتا ؟

إن الذين تم سبر آرائهم لم يكونوا إثنين وخمسين عضوا حاضرا. وإذا أخذنا بعين الإعتبار كل الذين كانوا ممثلين سواء قبل أو رفض تمثيلهم فإن الرقم هو ثمانية وستون (...).

ولكن لنترك الماضي القريب ونعكف على المستقبل الأدنى وحظوظ التوصل إلى حل نابع من م وث ج الذي لا يشكك أحد في سيادته. لماذا إذن يعترض المكتب السياسي لتلمسان اليوم على إجتماع هذا الجهاز الأعلى المطلوب من قبل المعسكر الخصم ؟ ألا يعني ذلك وجود تغيير في الأغلبية التي كانت قد تشكلت في طرابلس؟ إن رفيق بن بلة يرى أن موضوع هذا الإجتماع يقتصر على (مجرد مسألة شكلية : التصديق على إقتراع كانت ضماناته قد أعطيت لنا في طرابلس بصفة فردية). لكن لإتمام هذه (المسألة الشكلية) يكون من التهور اليوم إستدعاء م وث ج. إن هذا الإجتماع سيتضمن أكبر المخاطر التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة (...) وسيكون الإجتماع بمثابة كارثة (...) لكن بعد الإنتخابات يمكن النظر في امكانية عقده. زيادة على هذا ولما كان قد جاء إلى فرنسا في مهمة لإقناع جميع القادة بضرورة مساندة المكتب السياسي خصوصا آيت أحمد وسعد دخلب الموجودين حاليا بأوربا فإنه يأمل في أن (يجد لدى فدرالية فرنسا نفس التفهم الذي صادفه في تلمسان أو الجزائر).

الأمل في حل سلمي

في غرفة بنزل لوتيسيا حيث نزل في سرية تامة كما يبدو إستقبل محمد خيضر علي هارون وحسين المهداوي[1].

1 – مناضل قديم في حزب الشعب الجزائري وحركة الإنتصار للحريات الديموقراطية. وكان حسين المهداوي منتخب الحزب الوطني في المجلس البلدي لسانت أوجين (بولوغين اليوم) الذي كان عمدته وقتئذ ريمون لاكيير رئيس الجمعية الجزائرية عضو في فدرالية فرنسا الثانية، وأوقف في بداية 1957 ثم أطلق سراحه لمدة قبل وقف القتال وقد قام بكفاءة ونفوذ ومرونة بضمان الإتصال بين فدرالية فرنسا ومجموعة محامي ج ت و.

وكان الأعضاء الآخرون في اللجنة الفدرالية غائبين عن باريس : كان عمر بوداود في الجزائر، وقدور العدلاني في مهمة تفتيش عبر فرنسا، وسافر سعيد بوعزيز وعبد الكريم سويسي في إطار مسؤولياتهما. وعيا منه بأهمية اللقاء طلب علي هارون من حسين المهداوي أن يرافقه.

خلال النقاش تكلم خيضر بلهجة حاسمة. وقد جاء فقط ليطلب من اللجنة الفدرالية (أن تنضم إلى المكتب السياسي الذي تعترف جميع الولايات من الآن بسلطته)[1] وإذن فاللجنة تظل وحدها في موقف الرفض المناقض للحل الشامل والسريع للأزمة. وكان خيضر يأمل في أن يأخذ الموافقة معه قبل سفره العاجل. وأجاب هارون بأنه طبقا لمبدأ المسؤولية الجماعية المحترمة بدقةحتى اليوم لا يستطيع أن يتخذ قرارا حول هذه النقطة الأساسية وسيعرض المسألة على اللجنة بمجرد عودة أعضائها وهذا ما تم بالفعل. فخاب في ظنه. ثم ثار عند سماع جواب إعتبره تأجيلا بلا جدوى وجعل محدثيه يفهمان أن المكتب السياسي يستطيع الإستغناء عن إنضمامهم. ما دام كما أضاف : (لدينا الوسائل للقضاء عليكم)[2]. وانتهت المناقشة بهذا التهديد المكشوف.

موازاة مع ذلك يسود الإعتقاد بكل مكان في أن الأزمة يمكن حصرها بالوسائل السلمية. فقد أكد آيت أحمد من جنيف : (إن الحرب الأهلية لن تكون. والحرب العرقية لن تكون. وإراقة الدماء لن تكون). وهو ما أضاف له دحلب : (الولاية الثالثة ليس لها أي سبب كي تحارب (...) (من أجل هذه الأسباب) الغير معقولة والمثيرة للسخرية).

ورد محمد يزيد من مطار أورلي : (إننا على طريق تسوية مشاكلنا). وفي وهران أكد بن بلة : (إن أي جندي لن يطلق النار على جندي آخر. إن المناضلين الذين كونتهم سبع سنوات من النضال البطولي لن يريقوا الدم الجزائري)[3]

---

1 – أعلنت فدرالية المغرب في نفس اليوم عن (دعمها اللامشروط للمكتب الساسي الجهاز الشرعي الوحيد لأنه نابع من قرارات م و ث ج)

2 – مهما كان موقفها فإن الفدرالية وهي موجودة خارج التراب الجزائري لن يكون لها تأثير حاسم.

3 – ندوة صحفية نقلتها وكالة فرانس بريس في 30 جويلية 1962.

وهنا حدثت مبادرة محزنة عرضت العلاقات للخطر والآمال للزوال قبل الأوان. فقد أختطف بوضياف يوم 30 جويلية من طرف الولاية الأولى في المسيلة مسقط رأسه.

ولحسن الحظ أطلق سراحه في اليوم الموالي.

على أية حال، إن أحداث الأسابيع المنصرمة لا تُشرِف قادتنا. وقد أعرب ملاحظون نجباء ليست لهم نوايا سيئة مسبقة تجاه الجزائر عن تأسفهم لسلب حرية شعب من طرف قادة يتحلون باللاوعي.

ومع ذلك فإن (الأمل ما زال معقودا في أن ينبثق من ضمن الشعب الجزائري، من منظماته (الطلابية والعمالية وحتى الدينية) مواقف تمنع الوصول إلى ما هو أسوأ)[1].

وهكذا مع نهاية شهر جويلية هذا، ننتظر ونتمنى حلا لهذه الفتنة يؤدي إلى الوحدة بين إخوة النضال. وكان الإطارات المطلعون يأملون في ذلك، لكنهم كانوا يحبسون أنفاسهم.

إتفاقات 2 أوت

بمجرد دخولها مدينة الجزائر ذكرت الولاية الرابعة في بيان لها بالجهود التي بذلها مجلسها من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. ولهذا فإن المدينة مفتوحة (لجميع مسؤولي الثورة الذين تساعد مساهمتهم في التعجيل بحل الأزمة) في هذه المرحلة الخطيرة.

استهل شهر أوت بتصريحات متفائلة : وهي تصريحات الناطقين الرسميين لتلمسان وتيزي وزو وتصريح خيضر العائد إلى الجزائر. وفعلا فقد أبرم في اليوم الموالي إتفاق بين بوضياف وكريم ومحند أولحاج عن الولاية الثالثة وخيضر وبيطاط باسم مجموعة تلمسان. وصيغ موضوع الإتفاق على هذا النحو : (وعيا منا بمسؤولياتنا تم إنجاز الإتفاق العام التالي :

1) حول المكتب السياسي،

---

1 – جريدة "لوموند"، 27 جويلية 1962، الإفتتاحية.

2) حول إنتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية الذي سيكون في شهر أوت واحتمالا في 27 منه.

3) حول إجتماع م وث ج في دورة عادية. وسينعقد هذا الإجتماع مبدئيا في بحر الأسبوع الموالي لانتخاب الجمعية وسيكون موضوعه تقييم الوضع وفحص مشكلة المكتب السياسي.

وأوضح بوضياف في الحال للصحافة أنه يعتقد أمام خطورة الوضع (أن من واجبه المشاركة في المكتب السياسي المذكور)، مضيفا (أرى من الضروري بمجرد إجراء إنتخاب الجمعية، دعوة م وث ج للإجتماع في دورة عادية ليعيد التفكير في مسألة هذا المكتب).

وهكذا دخل مكتب تلمسان يوم 3 أوت إلى مدينة الجزائر أين إستقبله الشعب إستقبال المنتصرين، وهو دخول يجب أن يجسد نهاية الأزمة. وإذا كانت الولاية الرابعة غائبة عن النقاش ولم توقع على الإتفاق فإنها أعربت رغم ذلك عن (إغتباطها به) وذكرت فيما بعد أنها (نظمت دخول المكتب السياسي إلى مدينة الجزائر (...) عازمة على تقديم مساعدتها إلى هذه السلطة (...) رغم تركيبتها الأصلية التي هي محل نزاع (...) ومن أجل مواصلة عملها الدائم لصيانة الوحدة فإنها تعترف بوجود المكتب السياسي في حدود صلاحياته التي يحددها إتفاق 2 أوت)[1].

لكن الذي يبدو أنه منسي من الجميع، ومبعد حتى من الإتفاق وذهب صوته مع النزاع الذي طال، هو رئيس ح م ج ج الذي عبر عن ضرورة تنوير الرأي العام، فقال:

(تتواصل الأزمة من شهر في قمة ج ت و. وقد إمتنعت بمحض إرادتي عن الإدلاء برأيي حتى لا أزيد في خطورة التوتر وأعرض للخطر حظوظ إيجاد حل)[2].

فما هو الحل الذي قدمه (للجزائريات والجزائريين) ؟ ليس له في المقام الأول هدف سوى تقديم بعض الشروح لتنوير هذا السعب الذي تأثر بعمق من جراء

1 – تصريح في الندوة الصحفية للولاية الرابعة يوم 26 أوت 1962 (راجع النص في الملاحق).

2 – تصريح بن خدة للصحافة يوم 3 أوت 1962.

خصومات بين قادة ما زال لحد الآن يمنحهم ثقة كاملة. لكن لا بد من مواجهة الحقيقة الموضوعية. هناك مليون من الموتى[1] ومليونان خرجوا من المحتشدات ومئات الآلاف من المساجين يضاف إليهم ثلاثمئة ألف لاجئ وتدمير كل الدواوير والمشاتي تقريبا وحرق الغابات والمحاصيل وتخريب قسم من الهياكل القاعدية للبلد. أمام هذه الوضعية المأساوية لم يكن للدولة الوقت المادي الكافي لتنصيب هياكلها، وفي المقابل فإن تنظيم الولايات* والهياكل الخاصة غير الممركزة التي فرضتها ضرورات الكفاح قد إستمرت كلها. لذا فإن إنحلال وتشتت السلطة قلص كذلك من صلاحيات ح م ج ج والهيئة التنفيذية اللتين لا تستطيعان أن تواجها كما يجب الكثير من مظاهر الإفراط والتجاوز.

لكن هذه الصعوبات التي هي صعوبات تخص البلدان المستقلة حديثا جاءت لتضاف إلى أزمة قيادة كانت بمثابة عامل مشدد بشكل خاص، هذه التغييرات المفاجئة ذات الطابع المأساوي (التي هي أيضا أزمة تكيف بالنسبة لبعض المسؤولين كان من آثارها ليس فقط بلورة هياكل الحرب**. بل زيادة خطيرة في الميل إلى تجزئة السيادة. وتترجم بأزمة سلطة). ومع ذلك لا بد أن نلاحظ أن النمو الحديث للنزعة الولائية وحدة الجهوية تفسر خلال الأسابيع الأخيرة بالشعور بصيانة الذات والدفاع ضد عناصر توسعية من الولايات المجاورة وحتى من خارجها.

---

1 – يلاحظ أنه في أوت – أي بعد وقف القتال– قدم المسؤولون السياسيون رقم مليون من الموتى. بعد ذلك بزمن قصير قدموا مليون و نصف مليون شهيد. فهل سقط خمس مئة ألف قتيل بعد وقف القتال ؟ أم أن الرقم الإجمالي (مليون و نصف) يشمل الذين ماتوا بأسباب أخرى غير الحرب ؟ و في هذه الحالة هل يعتبرون شهداء ؟ يبدو أن الوصول إلى الإستقلال في ظروف الفوضى التي ميزت صيف 1962 لم تسمح في الحقيقة للسلطات أن تقوم في الحال – كما كان يجب أن تفصل – بإجراء إحصاء شامل و موثوق عن الموتى في حرب الجزائر. وبعد ذلك إستغل كل نظام هذا الرقم طبقا لما يناسبه.

* – يعني الولايات التاريخية لا الولايات الإدارية [المترجم].

** – يقصد الرئيس بلورة الهياكل التي أنشئت خلال حرب التحرير مثل هيئة الأركان والولايات التاريخية المتواجدة في الميدان بفعالية و تفوق أكثر من الهياكل التابعة للدولة الناشئة أو للهيئة التنفيذية (السلطة الإنتقالية)، هذه الهياكل الأخيرة التي وصفها بالإنحلال والتشتت. وهي المعنى الذي عبر عنه أعلاه بصيغ أخرى [المترجم].

إن الرئيس الذي أدان كل لجوء إلى القوة أكد بجلاء أن (أولئك الذين يحاولون – من دون اللجوء إلى إرادة الشعب أو النقاش الأخرى الحر – أن يمنحوا أنفسهم الشرعية بالقوة سيحكم عليهم التاريخ ويخونون ثورتنا الشعبية). ولاحظ بن خدة مبررا تخوفه من (جيش الحدود) – بعد أن ظل عزله لهيئة الأركان حبرا على ورق –: ((...) إن بعض الضباط الذين عاشوا في الخارج لم يعرفوا الحرب الثورية مثل إخوانهم في الجبال. فهي حرب قائمة على الشعب أساسا ولم يكن جيش التحرير الوطني سوى رأس حربتها. إن الشعب هو صانع الإستقلال الحقيقي.

إن هؤلاء الضباط الذين ظلوا خلال سنوات الحرب على الحدود التونسية والمغربية يفضلون الإعتماد على قوة السلاح. إن هذا المفهوم الخطير يقود إلى التقليل من دور الشعب بل واحتقاره ويتسبب في خطر ميلاد إقطاعية أو طائفة عسكرية مثل ما هو موجود في بعض البلاد المتخلفة خصوصا في أمريكا اللاتينية. فهنا يكمن مرض الغربة).

ولهذا – كما يعتقد – يجب أن يكون الجيش في سلم السلطات تحت السلطة (المباشرة والمطلقة للحكومة) لأن هذه الأخيرة المعينة من طرف البرلمان الأمين على السيادة الوطنية هي جهاز تنفيذ هذه السيادة الصادرة مباشرة عن الشعب الذي هو الحائز الوحيد عليها. وأضاف بن خدة في تصريحه الذي إعتبره البعض خطاب – وصية : (فهو (الجيش) ليس مصدر السلطة طبقا للفكرة المسلطة التي تخلط بين القوة المسلحة وأصل الحق والسلطة. هذا الأصل لا يمكن أن يكون إلا الشعب. ويكمن هنا مبدأ أساسي لثورتنا ولكل ديموقراطية)

حول هذه النقطة تطرق بن خدة إلى مشكل أبدى في العلاقة بين القوة والحق تناوله منذ الزمن الغابر الواقعيون بطريقة والمثاليون بطريقة مختلفة. ويبدو من الجلي أن الإنسان الأول على سطح الأرض فرض حقه بهراوته. بل حتى عالم الحيوان لا يقدم لنا درسا مخالفا لذلك. فالأسد لكونه هو الأقوى يتغذى أولا وبعد أن يشبع يترك للحيوانات الأخرى بقايا الفريسة. وبذلك ينشئ معايير تصبح هي الحق. وعلى وجه الإحتمال كان الأمر هو نفسه عند أوائل رؤساء العشائر التي

كونها إجتماع البشر. وهكذا ظهر الملوك والسلالات والإقطاعيات. وكان تقسيم العمل في العالم الإقطاعي الذي عين السيف للسيد والفأس للعبد مبررا لامتيازات الأول وتبعية الثاني. وخلال المجرى التاريخي – مع إستثناءات نادرة – كانت السلالات تتعاقب في العنف.

وسيكون الحال هو نفسه في الأزمنة الحديثة عندما تطورت بنية المجتمع. فالطبقات الإجتماعية تتمايز ليس بمقتضى العدل أو عدالة ما ناتجة عن المجرى الطبيعي للأشياء، ولكن بمقتضى القوة. وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات الدولية أين كانت الدول تسعى منذ قرن أو قرنين إلى إقامة حق تعود للقضاء الدولي مهمهة تطبيقه.

وفي التحليل النهائي فإن الدول على غرار إنسان ما قبل التاريخ، تلوح دائما بهراوتها. والهراوة الأغلظ هي التي تعبر عن الحق. واليوم فإن السلم الأمريكي الساري في العالم منذ إنهيار القوة التي كانت تفرض توازنه يبدو أنه لا يقوم بالحقيقة وفي آخر المطاف إلا على القوة التي لم تعد تناقش، حتى لو أنهم يستندون لدعم هذا النظام – بطريقة إنتقائية أحيانا – على المبادئ الكبرى للحق والإنسانية والديموقراطية.

غير أنه من المؤكد – على مستوى الحق الداخلي – أن مفهوم الحق الإلهي الذي نجح في فرض نفسه في الدول الملكية، وتبرير الملكية المطلقة الحائزة على جميع السلطات – وإذن على القوة – صار أولا محل نزاع في عصر الأنوار. ثم إن تحديد السلطات الملكية، والخلع، وأحيانا التصفية العنيفة للملوك، نقلت إضطرار السلطة والقوة والشرعية التي كان يحوزها يومئذ الملك إلى أولئك الذين حرموا منها. وهكذا ورثها الذين قاموا بالخلع وهم الثوريون عموما الذين قدموا أنفسهم بصفتهم هم الشعب وهو حمل السلاح.

ووفقا لذلك، ومع التقدم العام لفكرة الديموقراطية وقبولها من طرف شعوب متزايدة العدد إعترف لتلك الشعوب بحيازة السيادة الوطنية، ومنذئذ فإن كل سلطة لا يمكن أن تصدر إلا عن هذه السيادة.

هذا التحليل لا يتناقض مع ضرورة دعم الشرعية النابعة من السيادة الوطنية بالحد الأدنى من القوة التي يقتضيها تنفيذ قراراتها. إن بن خدة عندما أمر بخلع هيئة الأركان العامة هو ليس ديغول عندما أدان العدد **الضئيل من الجنرالات المتقاعدين**. وذلك لسبب جوهري هو أن بن خدة لا يمتلك القوة. إننا نعلم تمام العلم أن الإنقلابات الناجحة تصبح ثورة أو تصحيحا،و صانعوها ثوريون وطنيون. والإنقلابات الفاشلة تصبح تمردا، والمشاركون فيها مغامرون مجرمون.

عندما حاصر بونابارت يوم 9 نوفمبر 1789 (مجلس المئة) وطرد ممثلي الشعب برؤوس الرماح وأعلن نفسه سيد البلد[1] اعترف به فيما بعد صاحب حق في السلطة الشرعية بل ونصب إمبراطورا بحضور البابا سنة 1804.

إن ما ساهم أكثر في تفاقم الأزمة، بالنسبة لبن خدة حسبما يبدو هو سبب بعيد وعميق يرجع إلى إقامة القادة مدة طويلة خارج البلد وداخل السجون. هذا الغياب قد يكون أبقاهم بعيدين عن (الحقائق اليومية للكفاح وعن الإطارات والمناضلين والشعب خصوصا). فالإنسجام الغائب بيد الداخل والخارج كاد أن يكون مميتا للثورة.

ففي الداخل تسارعت العملية الثورية بفضل التضحيات المبذولة وتم تجاوز الهدف السياسي للإستقلال، فالثورة صارت ترمي إلى تحقيق الديموقراطية الإقتصادية والإجتماعية تحقيقا ملموسا. إن القادة المبعدين عن الشعب لم يشعروا بهذا التطور ولم يحللوه. وفي هذا الوقت عرفت الأجهزة القيادية وهي : لجنة التنسيق والتنفيذ (ل ت ت)، م وث ج، ح م ج ج سلسلة من الأزمات لم تحل طبقا للمبادئ ولكن بحسب الأشخاص. ويرى الرئيس أن القاعدة الشعبية ما دامت قد ظلت موحدة فإن ضرورات الحرب أجبرت القيادة على ضغط خلافاتها. ذلك أن حدوث إنفجار خلال المفاوضات مع فرنسا كان من شأنه القضاء على كفاح التحرير وعلى وحدة الشعب ووحدة التراب الوطني. لقد إنفجرت الأزمة فيما بعد

---

1 – سييس Sieyes رجل سياسي مؤثر وعضو في هذا المجلس وجه نداء إلى الجنرال بونابارت مع مجموعة من أصدقائه و نظم معه إنقلاب 18 برومير (العام VIII) . كان قنصلا مؤقتا ثم أبعد من السلطة من طرف بونابارت.

ولكن في وقت لن تنصب فيه هياكل الدولة في البلاد. وهذا ما يسمح لنا أن نفسر (لا أن نبرر) التعديات المختلفة على الأملاك والأشخاص، خصوصا الأوروبيين. مع أن تواجدهم مطابق لاتفاقيات إيفيان ويسبب رحيلهم ضررا معنوياً واقتصاديا.

كيف يمكن الخروج من الأزمة. هكذا تساءل بن خدة. بالنسبة إليه فإن للمكتب السياسي المؤقت الحالي مهمة تتمثل في:

1) تحضير الإنتخابات للجمعية الوطنية المحددة في 27 أوت القادم.

2) قيادة ج ت ومؤقتا على المستوى التنظيمي والشروع في التحويل* حسب نظام إستعجالي يفرض أن يعاد للدولة صلاحياتها في مجال القضاء والإدارة والإقتصاد والمالية والتربية.

3) تكريس المكتب السياسي المؤقت أو تعديله خلال أسبوع بعد الإنتخابات، ويتقدم أمام م وث ج المجتمع في دورة عادية.

4) تحضير المؤتمر الوطني لج ت و ومن طرف المكتب السياسي الذي يجب أن ينعقد في جمبع الأحوال قبل نهاية سنة 1962.

قبل أن ينتهي تصريحه نوه رئيس ح م ج ج بالأفارقة والعرب وعلى الخصوص بالرؤساء ناصر وموديبو كايتا وسيكوتوري الذين (شاطرونا جميعا قلقنا).

وإذ رحب بالإخوة القادمون من وهران قال أنه يتنظر (القادة الآخرين الذين يعتبر حضورهم في العاصمة ضروريا أكثر من أي وقت مضى).

المكتب السياسي في مدينة الجزائر

لأول مرة يجتمع وأخيراً في مدينة الجزائر يوم 4 أوت المكتب السياسي الذي يبدو أنه يحظى بإجماع مؤكد. فأجرى أولا إتصالا بالهيئة التنفيذية المؤقتة لاعلامها بقراره حول تحديد يوم 2 سبتمبر تاريخا للإنتخابات، وهذه الأخيرة نشرت في الحال هذا القرار.

* – ربما يقصد بالتحويل: تحويل ج ت و : تكييفها مع الشروط والحاجات الجديدة للإستقلال بعد أن كانت قد أنشئت خصيصا لخوض غمار الحرب [المترجم].

وفي نفس اليوم تم توزيع المهام داخل المكتب السياسي، فكلف بن علا بالشؤون العسكرية، وبن بلة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، وبيطاط بتنظيم الحزب، وبوضياف بالشؤون الخارجية، وخيضر بالأمانة العامة والمالية والإعلام، ومحمدي سعيد بالتربية الوطنية و الصحة العمومية.

لكن الولاية الرابعة التي يبدو أنها لم تكن موافقة على ما جاء في تصريح الرئيس نشرت توضيحا. فهل كان من الضروري حقا في هذا الوقت منازعة سلطة رجل لم يعد حكمه إلا ظاهريا كما إعترف بذلك نفسه فيما بعد. وبالفعل فإن السلطة وقعت بين أيدي المكتب السياسي وهذا تجسيد لحقيقة قائمة. وكفت ح م ج ج عمليا عن الوجود وبقيت تعبيرا رمزيا فقط، مجردة من كل سلطة بما في ذلك الشؤون الخارجية التي أصبحت تتبع بوضياف عضو المكتب السياسي. كما أن الهيئة التفيذية نفسها صارت تعمل مباشرة مع المكتب السياسي بواسطة بن بلة [1].

وهكذا زالت – أمام لا مبالاة عامة واحتقار البعض بلا ريب – الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعطت للشعب الجزائري بمجرد تكوينها أملا لا حد له في الكفاح من أجل التحرير، وتسببت في كثير من الصخب الدبلوماسي بين الجنرال ديغول الذي لم يكن يرى فيها أبدا شيئا آخر سوى (الممثل الخارجي للتمرد) وبين الدول التي إعترفت بها، فقطع علاقات فرنسا مع العديد من الدول [2].

وفي الحال عوملت حرية التعبير بطريقة سيئة وقومعت، فمنعت جريدة الجزائر الجمهورية في مدينة شرشال الأمر الذي أدى بالطبع إلى إحتجاج الجريدة. ثم إن التعايش السلمي بين سلطتين تتجابهان لا يسهل العلاقات بينهما : الأولى هي السلطة المركزية الجديدة مجسدة في المكتب السياسي والثانية هي السلطة الفعلية * التي تمارس بصفة

1 – أزمة 1962 مرجع سابق، ص.162.

2 – العلاقات الدبلوماسية العادية بين باريس و موسكو لم تستأنف إلا في 26 جويلية 1962 مع عودة السيد سارج فينوغرادوف سفير الإتحاد السوفياتي بفرنسا. فالإتحاد السوفياتي إعترف بـ ح م ج ج بعد إيفيان أما قبل الإستقلال فكان الأمر كما هو بالنسبة للعلاقات مع حكومة الماريشال تيتو و الحكومة البولونية. أما مع البلدان العربية فقد إستؤنفت العلاقات بعد ذلك بكثير.

* – يعني سلطة الولاية الرابعة.

طبيعية في مدينة الجزائر وكامل منطقتها. في أول تصريح له ندد خيضر (بالتعسف والتجاوزات، ومنع الإستيلاء على الأملاك)، وهذا مارد عليه مجلس الولاية الرابعة الحائز على السلطة المحلية قائلا : إن (المكتب السياسي عبر عن نفسه منذ البداية بإجراءات تشوبها الريبة تجاه منظمة جبهة وجيش التحرير الوطني). وهكذا فإن مدير الإذاعة وهو مناضل أصيل سرح وعوض بمذيع سابق كان يدعو خلال 13 ماي 1958 إلى التآخي مع قتلة الشعب الجزائري [1] ويمنع اليوم نشر كل بيان صادر عن مجلس الولاية).

حقا، إن أعمال عنف إرتكبت وكيف لا تقع في وضعية مضطربة كهذه. ويضيف مجلس الولاية شاكيا بأنه بدلا من مناقشتها في جلسات عمل مشتركة لإيجاد الحلول المناسبة لها فإن المكتب السياسي يفضل إدانتها بطريقة ديماغوجية للمحافظة على شعبيته على حساب الولاية الرابعة التي تواجه في الميدان مشاكل إجتماعية وإنسانية لا تسوى إلا بإجراءات ظرفية تتخذها الولاية.

زيادة على ذلك (فلا يعد من النزاهة) حمل الناس على الإعتقاد بأن (جيش التحرير الوطني يعيش على ظهر الشعب) كما يصنع المكتب السياسي. بينما خصص جيش التحرير الوطني أكبر جزء من ميزانيته لمساعدة عائلات الشهداء والمجاهدين، وتجهيز وصيانة الفروع الطبية والمدارس المفتوحة في كل مكان بالأرياف [2].

وفي الحقيقة يكمن هنا التعبير عن هذه الإزدواجية في السلطة التي ستحل بعد عدة أيام بقوة السلاح.

ومن جهتها فإن الولاية الثالثة – مع إنضمامها إلى إتفاق 2 أوت المؤسس للمكتب السياسي ذكرت بأن (مصلحة البلاد تقتضي صيانة الوحدة والشرعية والديموقراطية).

---

1 – وفعلا فإن أنصار " لجان الخلاص العمومي " والجزائر الفرنسية، في هذا التاريخ – وبعد مظاهرة ضخمة خاضعة للأوامر – حملوا على الإعتقاد بأن " السكان المسلمين " يتآخون مع السكان الأوروبيين، معتبرين أن الحرب إنتصر فيها فعلا أنصار الإندماج الذي هو " تجسيد جديد للإستعمار".

2 – تصريح 26 جويلية 1962 (راجع الملاحق).

بما أن المكتب السياسي أحرز على إنضمام مجموع منظمات ج ت ورأت فدرالية فرنسا أن من المناسب أن تعلن للرأي العام (مشروع البرنامج) الذي قدمته في طرابلس.

ومن المعلوم أنه ساد منذ ذلك الوقت إعتقاد مبني على تأكيدات مجانية مفادها أن الفدرالية نجحت في جعل برنامجها مقبولا وتغليب أفكارها وإدخال مفهوم الإشتراكية في ميثاق طرابلس[1]. حتى أن فرحات عباس كتب: (في طرابلس عرض علينا نص لم يهذب محتواه الماركسي وأعدته فدرالية فرنسا لج ت وو المتأثرة جدا باليسار المتطرف. ومن ميثاق بن بلة المحرر على عجل بتونس وبإشارة منه تبنى المؤتمر النقاط الخمسة الآتية: 1) الإشتراكية تعد أرضية لعمل الحكومة الجزائرية (...) 2) ... 3) ... 4) ... 5)[2].

لكن من الثابت أن لفظ الإشتراكية بالذات لا يوجد في الأرضية التي ترمي إلى (الثورة الديموقراطية الشعبية) وهذه المفاهيم الثلاث عولجت مطولا في الميثاق الذي تبناه[3] المؤتمر أخيرا في طرابلس.

أما لفظ الإشتراكية فقد أدخل في النصوص العقائدية لج ت ولأول مرة في ميثاق الجزائر سنة 1964 كما يقر بذلك عباس إعتمادا على كاتب فرنسي مهتم بهذه المسائل[4].

1 – محمد حربي، مرجع سابق ص.341.

2 – الإستقلال المصادر مرجع سابق ص ص 47 – 48.

3 – الفرع 3 المتعلق بالمهام الرئيسية للثورة الديموقراطية الشعبية يتضمن أساسا ما يلي: " لا بد أن يستجيب عملنا لأمرين ملحين:

«1) الإعتماد على الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية وآمال الشعب.

2) التعبير عن هذا الواقع آخذا بعين الإعتبار متطلبات التقدم العصري و مكتسبات العلم و تجارب حركات التحرر الأخرى و النضال المناهض للأمبريالية، مثلما يجب أن نتجنب أن نستوحي عملنا من أفكار مجردة جاهزة دون الرجوع إلى الواقع الملموس للجزائر. لا بد من الإحتراز بنفس الطريقة من تكرار أخطاء اولئك الذين يدعون القدرة على الإستغناء عن تجارب الآخرين و المساهمات الثورية لعصرنا.»

4 – يجب أن نعترف مع ذلك أن بن بلة صرح في مقابلة مع صحيفة يونيتا الإيطالية، في بداية 1962 بأنه يريد (إشتراكية جزائرية وجزائر حيادية). أما عباس فقد صرح في تلمسان يوم 19 جويلية 1962 متخذا (موقفا مع الشرعية): (إن السيد بن بلة تحدث عن دولة إشتراكية. فيما يخص الدولة الإشتراكية فإن الموقف الرسمي هو موقف م و ث ج) (لوموند، 20 جويلية 1962، ص.4، عمود 6،5).

وفي الحقيقة فإن أعضاء م و ث ج بما فيهم فرحات عباس إختاروا في طرابلس إقتصادا إشتراكيا، قادرا وحده على إخراج الجزائر من التخلف. و إذا كالتاريخ قد قرر خلاف هذا فإننا لا نستطيع إعادة كتابته.

ولم تكن الولاية الرابعة هي وحدها التي أبدت ترددا تجاه المكتب السياسي، فالدكتور مصطفاي تخلى عن مسؤولياته ضمن الهيئة التنفيذية المؤقتة وانسحب إلى طنجة، وكان خلافه مع المكتب السياسي مبررا إضافيا لذهابه. وفي تصريح إذاعي أكد خيضر قرارات المكتب السياسي لاستعادة النظام العام : منع الإستيلاء على الأملاك والتفتيش وجمع الإشتراكات[1] والإقتطاع من السلع والغلات، وهذا المنع يستهدف في المقام الأول الولاية الرابعة المحكوم عليها حتما بالهلاك إختناقا.

في نفس الوقت إستقبل ياسف سعدي القائد السابق لمنطقة الجزائر الحرة الذي وقف منذ بداية الأزمة إلى جانب بن بلة كتيبة من جيش التحرير الوطني قادمة من وهران.

وقبل ذلك بعدة أيام أعلن في قسنطينة ضباط من جيش التحرير : (إن التقسيم الإقليمي للولايات ليس له مبرر. وإن زواله لابد أن يحدث قريبا). ووافق الرائد سليمان موافقة كاملة على هذا التحول. أما بومنجل فقد أبرز – في معرض حديثه عن قرارات المكتب السياسي– الإجراءات العامة المتعلقة بالفصل بين السلطات وتنظيم الحزب. وبطبيعة الحال فإن العقيد حسان قائد الولاية الرابعة لم يكن يولي لتلك الإجراءات أهمية أكبر من كونها مجرد مشروع. وقد صرح الناطق باسم الولاية الملازم علواش المكلف بالإتصال (بأن لا شيء بالنسبة لهم يمكن أن يتم حاليا بصفة نهائية) ما دامت (صلاحيات المكتب السياسي محدودة في الزمان والمهام).

فضلا عن ذلك، وعندما تدهورت العلاقات بشكل خطير بعد أسبوعين لامت الولاية المكتب السياسي على مبادراته غير القانونية وغير المطابقة للإتفاق المبرم، وصرحت :

(منذ أول إجتماع له فإن المكتب السياسي بتوزيعه مهام الحكومة على أعضائه فإنه جرد هذا الأخير (م و ث ج) من سلطاته وتجاوز كثيرا الصلاحيات التي أقرها له إتفاق 2 أوت 1962[2].

---

1 – قبل الإستقلال كانت ميزانية الولايات ممولة طبعا من الإشتراكات و الإقتطاعات من كل نوع.

2 – تصريح 26 أوت 1962.

لكن الوضعية تتطور و التاريخ يأخذ مجراه.

في 14 أوت قدم إلى مدينة الجزائر لأول مرة الرجل لذي سيقرر في النهاية بنفسه أو بواسطة رفاقه خلال أكثر من عشرية مستقبل الجزائر بطريقته وبقراراته نهائياً ؛ وهو العقيد بومدين. وقد إستقبله بن علا المكلف بالشؤون العسكرية ونائباه القديمان في هيئة الأركان العامة الرائدان سليمان ومنجلي.

في اليوم التالي تجددت الإضطرابات في قسنطينة حيث أقنعت زيارة بن بلة كما يبدو مجلس الولاية بضرورة تحويل جيش التحرير الوطني. وكان أنصار الرائد سي العربي (برجم) يعارضون جديا أنصار العقيد صوت العرب. أما في الجزائر فمازال في هذه الأثناء من يحافظ على أمل[1] غير منقوص، وهكذا عبر وفد عن (اللجنة من أجل الجزائر الجديدة) إستقبله خيضر، عن إرادته في المساهمة في بناء هذه الجزائر الجديدة.

في أيام 16، 17، 18 أوت إنعقدت في الجزائر وقسنطينة ووهران جلسات عمل لسلك عاملي العمالات* تحت رئاسة السيد أحمد بن بلة وبمشاركة الهيئة التنفيذية المؤقتة، وتسمح هذه المعلومة بالإعتقاد أن السلطة إنتقلت إلى المكتب السياسي وأن بن بلة المكلف (بالتنسيق مع الجهاز الذي يترأسه عبد الرحمان فارس)**

يضمن في الواقع القيادة الحقيقية لهذه السلطة الإنتقالية ذات القطبين*** ثم إن تحويل جبهة وجيش التحرير الوطني أي وضعها تحت مسؤولية المكتب السياسي وفقا لما قرره، يفصح عن الرغبة من وراء هذا الإجراء في حل القوى المؤثرة والحقيقية التي تكونت ميدانيا في ظروف خاصة لكفاح طويل.

---

1 – تضم أوروبيين قرروا البقاء في الجزائر.

* – العمالة هي الكيان الإداري الذي كان موجودا قبل إنشاء الولاية، الإدارية الحالية. و عامل العمالة هو الموظف السامي الذي يرأس العمالة [المترجم].

** – رئيس الهيئة التفيذية المؤقتة (السلطة الإنتقالية [المترجم]

*** - يعني بالقطبين المكتب السياسي والهيئة التفيذية كما لو أن حكومة بن خدة (ح م ج ج) إنتهى أمرها [المترجم].

في نفس الوقت قررت الهيئة التنفيذية التي صارت خاضعة لأوامر المكتب السياسي مراقبة برامج الإذاعة والتلفزة الجزائرية، وهو ما يحرم في الواقع مجلس الولاية الرابعة من وسيلتها الإعلامية الرئيسية، ونقل هذه الرسالة إلى المكتب السياسي. ويمكن حينئذ إدراك بذور نزاع وشيك سينشب بمناسبة إعداد قوائم المترشحين إلى الجمعية الوطنية.

وفعلا فإن نظام الحزب الواحد الذي تم تبنيه في طرابلس لا يسمح بتشرحات خارج قائمة الحزب. ومنذئذ فإن المهم ليس هو الإنتخاب ولكن إختيار المترشحين.

فمهما بقي أي كان في القائمة الوحيدة للحزب الوحيد يعتبر بالضرورة منتخبا.

وهكذا فإن من يحدد محتوى القوائم يشكل بالضرورة الجمعية ويكوّن الحكومة ويحرز على السلطة.

إن الأحزاب السياسية المبعدة أو غير المعترف بها أخبرت بذلك لكن صوتها الضعيف في مواجهة ج ت وو المنتصرة يومئذ سوف لن يكون مسموعا. فقد صرح الحزب الشيوعي الجزائري في بيان متعلق بهذه القوائم الوحيدة بأنه إقترح بلا جدوى على ج ت وو تكوين قوائم مشتركة: غير أنه دعا فيما يعد إلى التصويت على قوائم ج ت و (مع التأسف على الطريقة اللاديموقراطية في تعيين المترشحين).

أما حزب الشعب الجزائري (الحركة الوطنية الجزائرية سابقا) الذي كانت الهيئة التنفيذية قد منعته في السابق من المشاركة في الحملة الإنتخابية على إستفتاء 2 جويلية فقد أصدر بيانا رفض فيه مبدأ الحزب الواحد وطالب بعقد (ندوة وطاولة مستديرة)، وأوصى أيضا بتأجيل الإنتخابات. ولكن إعتبارا لموقفه خلال حرب الإستقلال في مجابهة ج ت وو لم يكن له أي حظ ليكون صوته مسموعا.

مهما يكن من أمر فإن المكتب السياسي وضع القوائم بناء على عدة مقاييس، هي: إقتراحات الولايات، الإمتثال إلى توجيهاته إبتداء من 7 جوان 1962، مقتضيات إتفاق إيفيان فيما يخص الحد الأدنى لتمثيل أوروبيي الجزائر[1]، ونسبة من المقاعد

1 – إن إتفاقيات إيفيان تنص على تمثيلاً نسبياً لعدد الأوروبيين الذين يعيشون في الجزائر وقتئذ. فمن بين 196 مقعدا بالجمعية الوطنية الأولى خصص لهم 16 مقعدا موزعة كما يلي : الجزائر: 3، المدية: 1 ، أورليانفيل:1، تيزي وزو : 1، وهران : 2، مستغانم : 1، تلمسان :1، سعيدة: 1، قسنطينة : 2، عنابة: 1، سطيف:1 (الأمر رقم 62/010 ليوم 16 جويلية 1962).

تحتفظ بها لتوزيعها بطبيعة الحال حسب ما تقتضيه الإختيارات المذهبية لج ت وو التي صار لها إحتكار تفسيرها.

في 17 أوت استقبل ممثلا فدرالية فرنسا لج ت وو هما عمر بوداود وعلي هارون لأول مرة من طرف بن بلة في فيلا جولي أين إستقر المكتب السياسي منذ قدومه إلى مدينة الجزائر. وبما أن إتفاق 2 أوت أحرز على موافقة جميع الولايات صار من المؤكد بالنسبة إلى الفدرالية أن الوظيفة السامية لبن بلة ليست محل نزاع وهي جديرة بالإحترام.

بهذه الروح جاء المبعوثان للقائه. غير أن الإستقبال كان أبعد ما يكون عن الحرارة ولم يتناول الحديث سوى تسليم المهام والأموال التي قد يمكن أن تكون الفدرالية لا تزال تحتفظ بها.

أما الترشيحات للجمعية العامة القادمة فلم يقع حتى التلميح إليها. وهكذا – على عكس الولايات الأخرى، ورغم المساهمة المتعددة الأشكال للهجرة الجزائرية في إستقلال البلاد – لن يكون لها ممثل حاضر لإسماع صوتها عند وضع القوائم الإنتخابية. ولما كان غياب المرء يجعله على خطأ إفتراضا كانت النتيجة هي عدم تخصيص أي مقعد لفدرالية فرنسا بصفتها هذه.

وكان للولايات الست قول كلمتها إلا «الولاية السابعة» التي أعتبر رأيها غير ضروري[1]. نشرت هذه القوائم يوم 19 أوت،و حدد يوم 2 سبتمبر تاريخا للإنتخاب، وتضمنت القوائم 196 مترشحا للعمالات الخمسة التي تكوّن البلاد وقتئذ.

فتح محمد خيضر الحملة الإنتخابية بخطاب بثته الإذاعة دعا فيه الجزائريين إلى التصويت جماعيا على القوائم المقترحة من طرف ج ت و وفي أعقاب ذلك ندد «بالعناصر غير المراقبة الذين يجب أن تقف ضدهم في أي مكان لجان يقظة لوضع حد للتعسف والتفتيش والإستيلاء على الأملاك وجمع الأموال» وهو بذلك يقصد بصفة خاصة عناصر الولاية الرابعة.

---

1 – إقترحت مجالس الولايات قوائم كان للمكتب السياسي حق النظر فيها و في بعض الحصص. وفضلا عن ذلك احتفظ بعدد من المقاعد لنفسه مسبقا.

إختبار القوة بين المكتب السياسي والولاية الرابعة

وفي الحال إعترضت الولاية الرابعة على بعض الأسماء الموجودة في قوائم العمالات الكائنة ضمن إختصاصها الجغرافي وعلى حذف بعض الأسماء الأخرى معتبرة أن (المكتب السياسي رأى أن من المفيد إقتراح (...) [مترشحين] لا يستطيعون أن يمثلوا بصفة صحيحة البلد و خصوصا ج ت و ضمن أول جمعية تأسيسية في الجزائر المستقلة بينما نسي أو أبعد بصفة منتظمة مناضلون حقيقيون خارجون من السجون أو من المستعمرات.

إن المكتب السياسي يعوض مرشحا سبق الإتفاق حوله بمرشح آخر دون إعلام مجلس الولاية (...) لقد لفتنا الإنتباه إلى الخطر الناجم عن الإستمرار في التسوية و البحث عن تحالف المصالح المتباينة (...) إن المكتب السياسي يخاطر بمستقبل البلاد يبعث الأزمة من جديد. و هذا ما يدفع إذن إلى الإعتقاد في أنه يبحث بأي ثمن عن جمعية جاهزة (...)[1]. إن تصريحا كهذا لا يبقى بلا شك بدون رد فعل من قبل المكتب السياسي و كان هذا بالتأكيد تمهيدا لنشوب الإشتباكات.

وحينئذ وضعت الولاية الرابعة قواتها في حالة إستنفار.

وصرح بوضياف بأنه غير معني (لا من قريب ولا من بعيد بوضع قوائم المترشحين). وقد عادت مهمة وضع القوائم في النهاية إلى أنصار بن بلة أساسا بعد رفض آيت أحمد المشاركة في المكتب السياسي وعدم حضور بوضياف إجتماعاته وتقديمة – فضلا عن ذلك – إستقالته منه بعد أربعة أيام.

وهذا ما وقف ضده مجلس الولاية الرابعة الذي ندد بالمكتب السياسي المؤقت واتهمه بالإستحواذ على (صلاحيات لا يعترف له بها إتفاق 2 أوت، ويبدو أنه يحضر لجمعية موالية له، ما دام قسم واحد فقط من هذا المكتب يساهم في وضع القوائم[2].

---

1 – تصريح 26 أوت، راجع الملاحق أدناه.

2 – مرجع سابق.

إن وحدات الولاية الرابعة عبرت عن حضورها في المدينة بوضوح أكثر. ومن أجل ضمان النظام العام كان حراس الأمن مصحوبين بجنود جيش التحرير الوطني*.

وفي الإذاعة المفتوحة لأعضاء المكتب السياسي أعلن بيطاط عن مهام الحزب الثوري مستقبلا الذي كان يعمل على تنصيب هياكله غبر البلاد.

هذا الوضع المتوتر والنظام العام المضطرب والإنخراط الذي لا يتوقف دفع بسكان العاصمة أخيرا للخروج إلى الشارع للتظاهر في الساحة الكبرى للفوروم[1] منادين:

(الجنود في الثكنات والسلطة للمدنيين !) وهو ما وافق عليه خيضر: (إن شعاراتكم هي شعاراتنا). ونشر المكتب السياسي بيانا (لتهنئة شعب مدينة الجزائر على مظاهرته العفوية)، مع ذكر أن محاولة التخريب التي قامت بها الولاية الرابعة باءت بالفشل.

وهكذا فإن صراع المكتب السياسي – الولاية الرابعة صار معروضا على الملأ في وضح النهار. وهذه الأخيرة فرضت تعليماتها الخاصة على الإذاعة وصحيفتي ذلك الوقت وهما «الجزائر الجمهورية» و«لاديباش الجزائرية» بخصوص كل بيان صادر عن المكتب السياسي. وحتى لا تظل ساكنة جندت الولاية الرابعة الجماهير لتنظيم مظاهرة في ساحة أول ماي[2] بينما نظمت مظاهرة مقابلة بالفوروم نشطها أنصار المكتب السياسي، وخطب فيها بعض أعضائه منتقدين بلا رأفة مسؤولي الولاية الرابعة.

وهكذا تم العبور إلى مرحلة جديدة في تصعيد الخلافات.

* – يقصد جنود الولاية الرابعة، لأن جنود هيئة الأركان و الولايات الموالية للمكتب السياسي ما زالت بعد لم تدخل مدينة الجزائر [المترجم].

1 – منذ 13 ماي 1958 شارك الفوروم في التاريخ الصاخب للمدينة و البلد لكن منذ تنصيب الحزم في مقرات قصر الحكومة العامة منذ عشرية 1980 أصبح السير فيه محظورا. و هكذا فإن هذه الساحة الشاسعة ظلت خالية منذئذ و لا تتجاوب مع نبض سكان العاصمة في اللحظات الساخنة التي سيعيشونها.

2 – ميدان Champs des manœuvres سابقا.

إن الوضع ينذر بالإنفجار. وقد أعيد تكوين منطقة الجزائر الحرة السابقة في الكتمان من طرف رفاق ياسف سعدي الذي يبدو أنه يقود فريقه بنفسه. ووصلت الأسلحة إلى القصبة.

إن هذا الحي العريق المشهور في وبمعركة الجزائر ظل منطقة نفوذ لقدامى الفدائيين الذين يتحركون في متاهاته بسهولة بينما كان جنود الولاية الرابعة أصيلي الأرياف بداخل البلاد في أغلبهم، يضيعون في أزقة المتشابكة. وحدث ما كان يخشى. فجرى إطلاق النار في المدينة القديمة.

في هذا الجو من الخلط وهذا اليوم الذي يسبق الهول أعرب الحزب الإشتراكي الموحد للجزائر في بيان له عن قلقه بسبب عدم قبول أي ترشيح من الترشيحات التي أودعها.

وفهم من ذلك أننا نعيش في جو وهمي لانتخابات زائفة حدد منظموها مسبقا قواعدها ومجراها ونتائجها.

وصرحت قيادة مدينة الجزائر الخاضعة لأوامر بوسماحة عضو مجلس الولاية الرابعة في بيان متعلق بالمظاهرات الأخيرة بأن (الشعب والمناضلين أرادوا أن يبينوا بأن فوق خصومات ودسائس الأشخاص يبقى الأمل الذي يمثله جبهة وجيش التحرير الوطني)، واشتكت فيه من «حملة التشهير الواسعة المنظمة ضد الولاية ومجموع المناضلين» وواضح من هو المقصود بذلك.

ووجه خيضر باسم المكتب السياسي أمرا إلى مسؤولي الولاية بوقف ضغطهم على الإذاعة والصحف، كما ندد بأعمال العنف التي تواصلت. إن إختبار القوة إنطلق.

فبين المكتب السياسي الذي يتكلم باسمه خيضر والولاية الرابعة بقيادة العقيد حسان (يوسف الخطيب) بدأت حرب البيانات المعلنة عن مواجهة أخطر.

إن نشوب صدامات يومية أمر متوقع لتداخل سلطتين موجودتين فوق نفس الإقليم: الأولى سلطة مكتب سياسي يفترض فيه – ولو مؤقتا – تمثيل السلطة العليا لج ت و، والثانية سلطة مجلس ولاية إنتزع الشرعية والمصداقية بالرصاص في الميدان ومعترف به – فضلا عن ذلك – من طرف م وث ج كهيكل نظامي.

تأجيل الإنتخابات

صرح خيضر في 25 أوت بأن المكتب السياسي غير قادر على ممارسة مسؤولياته. ومع إدانته «التمرد المفتوح لمجلس الولاية الرابعة» الذي يرفض تحول جيش التحرير الوطني، أعلن أن المكتب لا يستطيع ضمان النظام العام الضروري ولا مراقبة الوضع ولا كفالة المترشحين لانتخابات 2 سبتمبر. نتيجة لذلك فإن المكتب السياسي قرر تأجيل الإنتخابات.

إبتداء من هذه اللحظة يبدو الأحداث متساوية ويبدو الممثلون تحت تأثير الغضب.

وهكذا إنتقل بن بلة رفقة بن علا إلى وهران للإتصال بالمناضلين وقوات الولاية الخامسة. وسجل العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة (القبائل) خطورة القرار المتخذ من طرف المكتب السياسي بتأجيل الإنتخابات. وطلب العقيد حسان قائد الولاية الرابعة إستدعاء م وث ج فورا وهو ما رد عليه محمد خيضر في الحال بأن المكتب السياسي لا يعطي موافقته على إجتماع م وث ج ما دامت الولاية الرابعة تمسك بالسلطة في مدينة الجزائر. وفي نفس الوقت أعلن أن وظيفة **مسؤول المنتخبين** أنيطت بالسيد ياسف سعدي في إطار «لجنة الحزب للجزائر الكبرى» وهو ما اعتبرته الولاية الرابعة خرقا لاتفاق 2 أوت.

وذكر قائد مركز قيادة الغرب بهيئة الأركان العامة وفدراليات ج ت وللغرب الجزائري كله بتأييدهم التام للمكتب السياسي وطلبوا من سكان الوسط سحب تأييدهم للمواقف المعلنة من طرف الولاية الرابعة. وهذه الأخيرة قررت أن تنشر على الملأ رسالة 25 جوان الموجهة من طرف الولايات الثانية والثالثة والرابعة وكذلك فدرالية فرنسا لج ت وإلى الولايات الأولى والخامسة والسادسة[1] التي تدين تصرفات هيئة الأركان العامة التي أدت إلى نتائج مأساوية.

1 – يتعلق الأمر بالرسالة التي تلخص إجتماع زمورة المطالبة بخلع هيئة الأركان العامة.

وفي بوسعادة وقعت الولايات الأولى والثانية[1] والخامسة والسادسة على بيان يعالج مشكل السلطة وضرورة تحول جيش التحرير الوطني ومشكل مدينة الجزائر. وهكذا يرى الموقعون على البيان أن التحدي الموجه من طرف الولاية الرابعة غير مقبول، ودعوا المكتب السياسي إلى إتخاذ كل إجراء مناسب لاستتباب النظام العام.

من جهة أخرى دعت الوثيقة الشعب الجزائري إلى مساندة المكتب السياسي[2].

وانضم العقيد بومدين بالطبع باسم هيئة الأركان العامة إلى أحكام هذه الوثيقة. وفي ندوة صحفية عقدت في الجزائر أجابت الولاية الرابعة على إعتراضات خيضر وقدمت تفسيرها للأزمة منذ ميلادها، ونشرت تصريح 26 أوت 1962[3].

وفي مدينة الجزائر كان الوضع يتدهور. وعلم أن وحدات موالية للمكتب السياسي تقترب من العاصمة. فأعلنت الولاية الرابعة (ناحية الجزائر) والثالثة (القبائل) أنهما ستواجهان كل عدوان. وتم توقيف عناصر مسلحة موالية للمكتب السياسي من طرف رجال العقيد حسان. بينما صار من الآن المكتب السياسي ينسب صراحة جميع أعمال العنف وسواها من سوء المعاملة التي يعاني منها السكان إلى الولاية الرابعة.

---

1 – يبدو أن الولاية الثانية غير مجمعة على موقف. فهي ممثلة في بوسعادة من طرف الرائد سي العربي (برجم) بينما لم يتخذ العقيد صوت العرب موقفا.

2 – بيان بوسعادة مقسم إلى خمسة أجزاء يعالج أولا في القسم الأول مشكل السلطة ذاهبا على الخصوص إلى أن (م و ث ج بعد إنتخاب بالإجماع تبنى برنامجا يتطلب تنفيذه طبعا قيادة. هذه القيادة هي المكتب السياسي ة ليس لأحد اليوم أن ينازعها)لكن هنا يكمن بالتحديد موضع الداء : فالبعض ينازعها. و لم يستطع البيان أن يذهب إلى أن هذه القيادة خرجت من انتخاب. (فالإنتخاب بالإجماع) يخص البرنامج و ليس هذه القيادة المكلفة بتطبيقه لأنها قيادة لم يحصل إنتخاب بشأنها. و يلاحظ عند قراءة هذا البيان بأنه مهما كان العمل فإننا نبقى في مواجهة الذنب الأصلي الذي يشوب إعلان المكتب السياسي سبب هذه المأساة لصيف 1962.

3 – راجع الملاحق أدناه.

هذه الأخيرة حذرت من كل (خلط قد يؤدي إليه إرتداء الزي العسكري الجزائري من طرف مرتكبي أعمال العنف الأخيرة) وأعلنت أيضا عن حجز مخزون أسلحة في مقرات يحالها رجال منطقة الجزائر الحرة الجديدة حليفة المكتب السياسي.

الوضع المتدهور ينحرف إلى الفوضى

وصرح بوضياف في بيان أن يمتنع عن (الدخول في سياسة عقيمة) بينما دعا كريم بلقاسم في ندوة صحفية أعضاء المكتب السياسي إلى إستئناف الحوار قبل فوات الأوان للوصول إلى حل سريع وسلمي. لكنه فضل – بدافع الشك – مغادرة مدينة الجزائر والإنسحاب إلى بلاد القبائل. أما النساء الجزائريات اللائي كن في غاية القلق فقد تظاهرن ضد الوضع الذي تعيشه البلاد بسبب الخلاف بين قادتها.

في 29 أوت تجدد في القصبة رمي عنيف بالرصاص بين جنود العقيد حسان والعناصر المسلحة الموالية للمكتب السياسي.

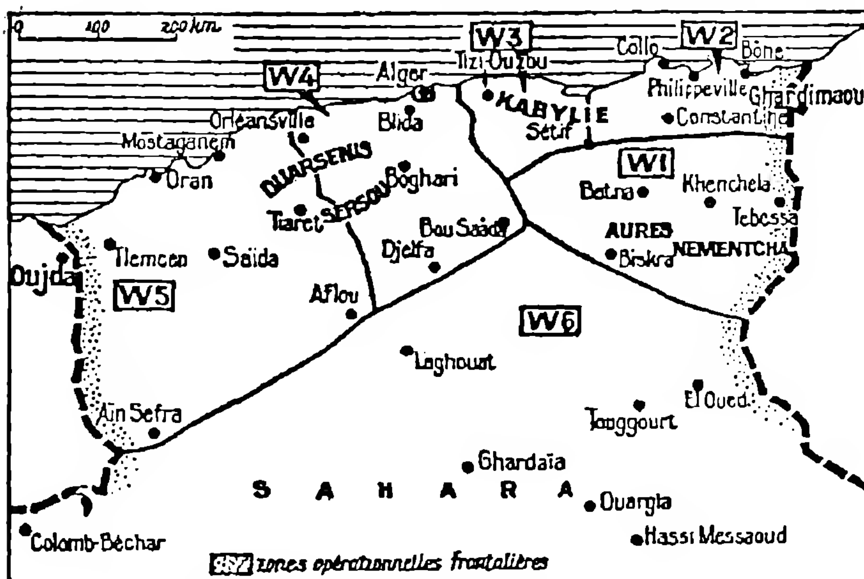
وارتفعت الحصيلة إلى ثلاثة عشر قتيلا والعديد من الجرحى. ووجه بن بلة وخيضر وبن خدة على السواء نداءات لالتزام الهدوء. فمن سطيف حيث كان موجودا طلب قائد المكتب السياسي من جميع الجزائريين (أن يفشلوا بصفة نهائية الديمواغوجيين اللاواعين الذين يريدون دفع الأمة إلى الفوضى). لكن التساؤل يبقى قائما حول ما إذا كان من شأن هذا النداء أن يكون متبوعا بأثر، ما دام يؤكد : (أن القصبة محاصرة من طرف المتمردين مثلما كانت محاصرة فيما مضى من طرف قوات ماسو). لكن هؤلاء الذين وصفهم بالديماغوجيين اللاواعين هم بالتحديد أعضاء مجلس الولاية الرابعة الذين حاربوا جميعا في الجبال حتى وقف القتال.

في المساء قدم بن خدة مشروع إتفاق بين الولاية الرابعة والمكتب السياسي لكن لم يكن له نتيجة. وقد صرح خيضر معتبرا المشروع المذكور مناقضا لقرارات طرابلس، وأن إقتراحات الصلح رفضت (دون أن تفحص) لأن السلطة يجب أن تبقى بين أيدي المكتب السياسي.

وتجاوز ا ع ع ج مشاعر إستيائه بسبب تجاهله عند إعداد القوائم الإنتخابية. فوجه نداء إلى جميع المسؤولين الجزائريين طالبا منهم إحترام هدنة من الآن إلى موعد الإنتخابات، وخلال ذلك عليهم (أن يجعلوا مصلحة البلاد فوق كل شيء آخر).

أما الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان بالأمس فقط لا يزال يساند المكتب السياسي فقد نشر بيانا يطلب فيه من جميع الجزائريين (التخلي عن الخصم العقيم والوقوف ضد صراع الأخوة).

غير أن الخصام بين المكتب السياسي والولاية الرابعة دخل مرحلة عنيفة. ونفى خيضر عن نفسه تهمة إعطاء أوامر فتح النار في حي القصبة وأكد بالعكس أن الولاية الرابعة تنوي أن تفرض نفسها بالقوة. وحملها مسؤولية جميع الأحداث الخطيرة التي يمكن أن تنتج عن ذلك. وهذه الأخيرة أرجعت الخطأ إلى خيضر المتسبب في الأحداث التي أحزنت المدينة وطلبت في منشور إلى سكان مدينة الجزائر أن يشاركوا في ايوم الموالي يوم 30 أوت في (مهرجان للتوضيح).



ودعا العقيد أحمد بن شريف القائد السابق للولاية الرابعة إطارات هذه الولاية إلى التخلي عن تضامنهم مع (بعض ضباط الولاية الذين يحاولون حثهم على الوقوف ضد إخواهنم في الولايات الأخرى وضد شعبه القصبة. وطلب منهم الإمتثال لسلطة المكتب السياسي. وكما كان متوقعا ظلت الكوادر المكونة لمجلس الولاية الرابعة ملتفة حول رئيسهم العقيد حسان[1].

الكلمة للسلاح

في اليوم الموالي 30 أوت، تعاقبت البيانات والنداءات المتناقضة. فالمكتب السياسي أصدر أمرا لوحدات الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة المدعمة بفيالق هيئة الأركان – التي تشكل في الحقيقة القوة الرئيسية – بإعادة النظام العام لمدينة الجزائر.

ونقل خيضر بالهاتف إلى وكالات الصحافة بيانا شديد اللهجة يعبّر فيه «أن المكتب السياسي المؤهل شرعا من طرف م وث ج لتطبيق قرارات هذا الجهاز صاحب السيادة (...) قرر أن يوجه نداء إلى الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة وكذلك هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني لترسل إلى مدينة الجزائرالوحدات التي تراها ضرورية والموجودة تحت قيادةتها لمساعدة المكتب السياسي على إعادة النظام العام والأمن لمدينة الجزائر».

أمام المواجهة الوشيكة قدم بن خدة من جديد إقتراحات للتسوية الودية، لكن خيضر بصفته أمينا عاما للمكتب السياسي رد بشدة : «لم أشأ حتى أن أطلع عليها لأنها لا تجيب لا من قريب ولا من بعيد عن الموقف الذي أكده المكتب السياسي عدة مرات. إن موقف السيد بن خدة يتسم بالتناقض الصريح مع القرارات المتخذة بالإجماع من طرف م وث ج في دورته بطرابلس (...) إن السيد بن خدة ليس في

---

1 – هؤلاء (بعض الضباط)، حسب تعبير بن شريف، إنما هم الذين منحوه ثقتهم و أعطوه وكالة لتمثيلهم في طرابلس. و بعد هذا التصريح يمكن أن نتساءل عما إذا كان الوكيل قد عبر حقا عن إرادة موكليه.

وضع يسمح له باقتراح أي شيء مهما كان لأنه هو بالذات مصدر هذه الأزمة التي إنفجرت في طرابلس وما زلنا نعاني من آثارها اليوم[1]». إن بن خدة الذي فقد كل نفوذ كان مرة أخرى محل توبيخ شديد من قبل فرحات عباس بهذه العبارات : «إن أمثال هؤلاء الرجال (بن خدة ووزراءه) عليهم أن يصمتوا اليوم وأن يدعوا النسيان يلفهم بدلا من مواصلة الدسائس وزرع الفرقة وصب الزيت على النار».

ومع تأكيده على أن المكتب السياسي «هو السلطة الواحدة والوحيدة لثورتنا» أضاف:

(إذا كان جيش التحرير الوطني يريد الإستمرار يجب عليه أن يضع نفسه بلا شرط تحت قيادة هيئة الأركان العامة، وهذه الأخيرة موضوعة هي نفسها تحت سلطة الحكم المدني (...))[2]. ومرة أخرى كان هذا أحد التصريحات القاطعة التي تأسف بها فرحات عباس وجرحته طوال حياته على الإدلاء بها[3].

من جهتهما صرح مجلسا الولايتين الثالثة والرابعة في بيان مشترك بأنهما «ما داما لم يشنا هجوما على أية ولاية فإنهما يدافعان مهما كان الثمن عن مواقعهما ويواجهان بجميع الوسائل المناسبة كل إعتداء مهما كان مصدره».

والهدف كما أوضح البيان ليس هو الدفاع عن حدود الولايتين اللتين ليستا إلا جزء من التراب الوطني ولكن لمنع أية «كتلة لها طموح إنتخابي من الإستيلاء على الحكم بالقوة لفرض إرادتها على الشعب». وبعد أن ذكر بمعاركهما إلى جانب هذا الشعب (الذي لم يغادراه ابدا) عادت هاتان الولاياتان إلى المسألة الجوهرية

---

1 – وكالة الأنباء الفرنسية ، يونايتد براس إنترناشيونال، 30 أوت 1962.

2 – لوموند، 3،2 سبتمبر 1962، ص2، عمود 5.

3 – عندما روى فيما بعد قدوم ح م ج ج إلى الجزائر عند الإستقلال رجع مطولا إلى خطاب بن خدة الذي ألقاه يوم 7 جوان 1962 فوجد كلماته (مشبعة بالحكمة و الحس السليم و الأمل. و لوكانت قد إحترمت لجعلت من بلدنا أمة عصرية مجندة للعمل وممارسة الحرية). (الإستقلال المصادر، مرجع سابق ص. 85). أما فيما يخص العضوين النافذين في المكتب السياسي (بن بلة و بومدين) فإنهما سيكونان في نظره (دكتاتوريين متنافسين).

لشرعية المكتب السياسي «التي لم تنبثق من دورة جوان بطرابلس التي علقت بعد أن طرأت حوادث، ولم يحصل أي إنتخاب أبدا[1]».

وأعلن كريم وبوضياف عن مواقف متطابقة.

أمام هذه الفوضى وحالة النزاع التي تواجه بها كل سلطة فإن فدرالية فرنسا لح ت وذكرت بأن م وث ج الذي عليه أن يجتمع خلال 48 ساعة بالجزائر يظل هيئة شرعية ما زالت تحظى باحترام الجميع.

على غرار نداءات كثيرة غيرة... ظل هذا النداء بلا جدوى.

لكن منذ الفجر تسربت بلا تأخير وحدات قادمة من وهران إلى القسم الغربي من تراب الولاية الرباعة (ناحية الجزائر) وفي المساء سجل تحرك وحدات عسكرية سواء في الغرب (تيارت وغليزان) أو في الجنوب والجنوب الشرقي من الولاية (بيرين وسيدي عيسى). وهنا إكتشف بذهول المبعوثون الخاصون للصحف الأجنبية قوة جيش الحدود: «إن قوات العقيد بومدين مجهزة فعلا بعتاد حديث: مدافع الميدان، مدافع، رشاشات، بازوكا، دبابات، سيارات عسكرية، سيارات جيب. واختصارا بكل العتاد المسلم لجيش الحدود الجزائري الرابض في تونس والمغرب الذي لم يستخدم عمليا أبدا خلال حرب الإستقلال[2].

وهي تخبر في هذا العدد على الصفحة الأولى، عن:

- قرار بن بلة بالقضاء على المنشقين.
- الوحدات الموالية للمكتب السياسي تواصل تقدمها نحو مدينة الجزائر.
- ولايتا الجزائر والقبائل تعلنان عن وقوع معارك عنيفة وسقوط عشرات القتلى.

وعبر بن خدة عن أسفه على الموقف السلبي لخيضر كما واصل جهوده بلا جدوى. ففي تصريح للصحافة أعرب عن رجائه في (تجنب المواجهة المسلحة)

---

1 – ي.ب. إنترناشيونال، الجزائر، 30 أوت 1962.

2 – لوموند 6 سبتمبر 1962 . ص.5، ع 2.

لأن (كل لجوء إلى القوة هو جريمة ضد الأمة (...) الهدف هو تجنب إراقة الدماء، بأي ثمن). واقترح تنصيب سلطة شرعية «لا نزاع حولها».

أما الإتحادات* فتشترك بالأحرى في نظرة واحدة للمخرج من هذه المأساة. وهكذا إجتمع إستجابة لنداء ا ع ع ج عشرون ألفا متظاهر أمام مقر المركزية في

M. Benbella ayant décidé de réduire la dissidence

Les unités fidèles au bureau politique poursuivent leur progression vers Alger

Les wilayas de l'Algérois et de Kabylie font état de violents combats et de dizaines de morts

Après de longues tergiversations, la crise qui oppose depuis plus de deux mois les dirigeants algériens a pris un nouveau tournant. M. Benbella a en effet annoncé lundi soir à Oran qu'il avait donné l'ordre à ses troupes de se diriger vers Alger « à tout prix » et a renvoyé dos à dos ceux qui lui contestent le pouvoir et les personnalités ou organisations qui continuent dans la coulisse à rechercher un compromis.

Selon des informations fragmentaires en provenance d'Alger, les unités « benbellistes » ont occupé Boghari, puis Berrouaghia et ont repris leur marche mardi matin en direction du nord.

Des éléments de la wilaya IV se portent à leur rencontre dans la région de Médéa.

Plusieurs accrochages ont eu lieu lundi non seulement dans le secteur de Boghari, mais aussi près d'Orléansville, où les troupes adverses sont également face à face.

Mardi, en fin de matinée, les wilayas III et IV ont publié un communiqué commun dont on trouvera le texte ci-dessous, et selon lequel des combats, qui auraient fait des dizaines de morts, se dérouleraient dans la région d'Aumale.

L'expérience incite à considérer ce communiqué, qui émane d'une seule source, avec une certaine prudence. Peu après sa diffusion, en effet, le sous-préfet d'Aumale, ville proche des lieux où auraient eu lieu les combats, déclarait qu'à sa connaissance le calme régnait dans la région et que si des engagements étaient en cours, il en aurait été informé. Quant au bureau politique, il continue à affirmer que ses troupes sont accueillies avec enthousiasme par les populations et que les soldats de la wilaya IV se rallient par centaines.

Le communiqué des wilayas III et IV

Alger, 4 septembre (*A.F.P.*) — « *Des combats sanglants se déroulent depuis ce matin 7 heures à Oued-Djenane dans le djebel Dhira entre Sidi-Aïssa et Aumale* », a annoncé mardi à midi un communiqué du « commandement militaire des wilayas III et IV ».

« *Les forces agressives placées sous les ordres du bureau politique provisoire et de l'ex-état-major,* poursuit ce communiqué, *ont attaqué les moudjahidines avec un armement lourd (artillerie et armes automatiques).*

» *Les moudjahidines ont opposé une résistance farouche et ont repoussé les envahisseurs.*

» *D'ores et déjà des dizaines de morts et blessés graves sont à déplorer. Les combats se poursuivent avec une extrême violence.*

» *L'opinion algérienne,* poursuit le communiqué des wilayas III et IV, *doit savoir que l'armement utilisé par les forces agressives provient de dons de pays frères et amis pour mener le combat libérateur.*

» *Détenu aux frontières par l'ex-état-major, il n'a été introduit en territoire national qu'après l'indépendance.* »

جريدة لوموند، 5 سبتمبر 1962 ص.١.

* – يعني إتحادات العمال والطلبة و التجار [المترجم].

النادي المدني، وهددت النقابة زيادة عن الإحتجاج بالتجمعات الضخمة بإعلان إضراب عام غير محدود (يبطل كل نظام متحزب يحاول فرض نفسه بالقوة). وكان الوضع من الغموض بحيث أن اع عج امتنع عن أن يختار صراحة معسكرها. وطالبت المركزية (بمشاركة وواسعة للعمال في الجمعية القادمة) وهو ما يعني أنها أنكرت ضمنيا القوائم الإنتخابية التي تم إعدادها. ولم تتردد في توجيه نقد لبق إلى المكتب السياسي حين سجلت أن (إثنين من أعضائه قد غادراه)[1]، كما أكدت أن (الشعب

Les positions intransigeantes adoptées par M. Benbella semblent ignorer le désir des populations d'éviter toute effusion de sang

Oran, 4 septembre. — On s'attendait que de son « exil forcé » d'Oran, M. Benbella lançât lui aussi un appel à la réconciliation et à l'unité, comme le firent au cours de ces derniers jours de nombreux hommes politiques algériens qui prenaient publiquement partie devant la gravité du conflit. Il a préféré marquer sans équivoque, au nom du bureau politique, sa volonté de réduire l'insubordination de la wilaya IV.

C'était poser le problème en termes de gouvernement obligé par une rébellion à se réfugier hors de sa capitale. Sans doute lorsqu'il insista sur le fait que le conflit actuel ne posait pas un problème d'unité, mais uniquement une question d'autorité, cela revenait-il à faire en quelque sorte l'autocritique du bureau politique, incapable de réaliser les objectifs qu'il s'était fixés soit à Tripoli, soit à Tlemcen, soit encore à Alger, lors de l'accord passé entre MM. Boudiaf, Krim et Khidder. Mais l'amertume du ton que M. Benbella adopta tout au long de son « réquisitoire » contre la wilaya IV tenait à ce que le leader algérien n'avait jamais eu

De notre envoyé spécial
ANDRÉ PAUTARD

confiance en l'efficacité des accords du 2 août. La précarité de ce compromis lui a toujours semblé menacer le bureau politique et lui interdire de s'attacher entièrement à la réalisation de ses tâches.

M. Benbella, qui aurait souhaité en juillet dernier ne rentrer à Alger qu'après que les hommes politiques « concurrents » se soient éliminés d'eux-mêmes, se retrouve donc à Oran dans une situation qu'il estime voisine de celle des premiers jours de l'indépendance. Pour lui, il n'y a rien de changé : le bureau politique est le seul gouvernement légal ; la rébellion d'une wilaya l'empêche d'arriver à ses fins ; il décide de passer outre, et de s'assurer dans la capitale d'un « bras séculier » qui lui donne « les moyens de mener à bien sa politique ».

Loin d'Alger

Mais M. Benbella, en faisant ce raisonnement qui eût été parfaitement pertinent il y a seulement une semaine, ne tient pas compte de ce climat particulier dans lequel vit Alger depuis qu'il l'a quitté, voici quelques jours.

Ces tentatives de médiation qu'il rejette, ces attitudes des organisations nationales qu'il condamne, ont pris dans la capitale une importance telle auprès des masses populaires qu'on ne saurait désormais les ignorer... La wilaya IV l'a parfaitement compris, qui a habilement déplacé sa propagande pour la faire coïncider avec les propositions de MM. Ben Khedda, Boudiaf et Krim, lesquels paraissent actuellement traduire les désirs de l'opinion publique.

Si en juillet dernier M. Benbella a pu, par un jeu savant d'atermoiements et en utilisant en sa faveur les faiblesses du G.P.R.A., consolider sa position, la situation actuelle ne lui permet pas d'adopter la même tactique.

Ce n'est plus une simple crise politique qui affecte l'Algérie, mais un conflit armé dont la gravité n'échappe à personne.

L'opinion la plus répandue est que si le sang coule la faute en incombera au bureau politique. Et, devant cette situation, rares cette fois sont les hommes qui se rendent à Oran auprès de M. Benbella comme auparavant à Tlemcen pour « voler au secours de la victoire ».

L'inconnue Boumedienne

On espère toutefois, dans le maigre entourage de M. Benbella, que le retour sur Alger pourra s'effectuer rapidement. Déjà, M. Hadj Benalla envisage de se rendre mardi ou mercredi dans la capitale algérienne.

Mais, dès à présent, les regards se portent vers le colonel Boumedienne, qui a accepté de mettre sur pied cette « expédition d'Alger » des wilayas fidèles au bureau politique et qui commande l'opération quelque part dans le bled. Il reste l'inconnue du problème, l'homme dont on sait peu de chose sinon qu'il est « le moins militaire des officiers et le plus politique des militaires ».

Selon le commandement de l'armée nationale populaire

DES UNITÉS DE LA WILAYA IV REJOIGNENT LES TROUPES DU BUREAU POLITIQUE

لوموند 5 سبتمبر 1962

1 – هما آيت أحمد وبوضياف.

والعمال وهم الضحايا الرئيسيون لسنوات الحرب لا يريدون أن يكونوا لعبة في أيدي الكتل)، ونددت بالمسؤولين عن إراقة الدماء، وطلبت إحترام الهدنة والإنتخاب المسعجل للجمعية وتكوين (حكومة صريحة على مصالح الأمة) في القريب العاجل.

لكن قائد المكتب السياسي لا ينظر إلى الأمور بنفس الطريقة. ففي ندوته الصحفية ليوم 4 سبتمبر بوهران، إعتبر أن ا ع ع ج (اتخذ مواقف لا يمكن قبولها. فهناك أناس جعلوا من أنفسهم خلفاء للنظام. إننا لن نترك لهم السلطة)[1].

المواقف المتشددة المتخذة من طرف بن بلة تبدو متجاهلة لرغبة السكان في تجنب إراقة الدماء.

وسار ا ع ط م ج في نفس الطريق الذي سار فيه عمال ا ع ع ج (فترجى قادة الثورة أن يجتمعوا لإيجاد حل سلمي للنزاع الذي أدى إلى المواجهة بينهم) أما الإتحاد العام للتجار فقد طلب (التكتل حول المكتب السياسي الذي هو السلطة الشرعية الوحيدة).

وأدانت لجان تدعيم المكتب السياسي موقف مجلس الولاية الرابعة، بينما تظاهر السكان إستجابة لنداء ا ع ع ج (ضد خطر الحرب الأهلية) سواء في الجزائر أو في بليدة وأورليانفيل. وعلى حدود الولايتين الرابعة والخامسة تآخى السكان وتظاهروا من أجل الوحدة، فانتقل سكان قرية شارون بالولاية الرابعة عند سكان إينكرمان[2] في الولاية الخامسة لكي يترجوا محاربي الطائفتين تجنب المواجهة المسلحة. وقد ككانت السيارات المصفحة لأنصار المكتب السياسي تواجه جنود الولاية الرابعة. لقد كان المسعى مؤثرا لكنه في النهاية بلا جدوى.

---

1 – في الواقع لم تلعب النقابة أبدا على مستوى السياسة الجزائرية، دورا آخر غير دور التأييد اللامشروط للأنظمة المتعاقبة. حقا إن أول مكتب لـ ا ع ع ج حاول أن يعبر بحرية عن وجهة نظر العمال فتم عزل قيادته والإبقاء على الإتحاد في تبعية صارمة.

2 – اليوم واد رهيو.

في 3 سبتمبر حل بن بلة بوهران وأصدر أمرا للقوات التي تسانده بالسير إلى مدينة الجزائر، بينما كانت المواجهات الأشد خطورة قد حدثت ما بين الأول والرابع سبتمبر وهي مواجهات بين قوات متفوقة بالتسليح، منضبطة ومؤطرة من طرف هيئة الأركان العامة، وبين قدامى محاربي الجبال بالولاية الرابعة الذين كانت كثير من وحداتهم مكتظة بدون جدوى (بمقاومي 19 مارس).

وقد كانت المعارك العنيفة أحيانا تجري في قصر البخاري والثلاث دواوير بنواحي وادي بوسيف، وفي آرثور وبرازا بالمدية،و في أومال[1] وسيدي عيسى بأورليانفيل[2].

أصيب السكان بالإحباط، وصار البعض يرمون بأنفسهم في الطريق لمنع إخوة كفاح الأمس من الإقتتال اليوم. وانتقل قائد المكتب السياسي رفقة الرائد سليمان إلى مدينة تيارت على رأس قواته، وتظاهرت الجماهير ضد (الحرب الأهلية)، فانسحب. كما إستقال منتخبو المدينة إحتجاجا على الأحداث. وعلى حدود الولاية الرابعة في إتجاه بوسعادة كانت قوات هيئة الأركان العامة قد توغلت في قرية عين لعجل.

---

1 – اليوم سور الغزلان

2 – اليوم الشلف. روى أندري بوطار فصلا من المعارك التي جرت في ماسينا (اليوم أولاد عبد القادر فقال: (ثم استبد الرمي بالرصاص ودخلت في المعركة الأسلحة الرشاشة، واضطررنا إلى الزحف منبطحين على مسافة 200 م للوصول إلى موقع أقل تعرضا للرمي. بينما كان الرصاص يمزق الجو فوق رؤوسنا محدثا أصواتا كأزيز الزنبور. وصلنا إلى خندق والتحقنا فيه بضابط يقود وحدة عسكرية ومدني وشابة جزائرية مقاومة سابقة في الجبال. وعلى وقع الرمي وانفجار القنابل جرى حديث غريب بالفرنسية، كان يقطعه الجزائريون بأفظع الشتائم و عندما غادرنا منطقة المعارك كانت سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الجزائري في مكان مكشوف لكي تنطلق إلى نقل الجرحى في صفوف الولاية الرابعة، فد أصيبت بطلقات رشاش. وكان على متنها ممرضتان إحدامهما فرنسية من الميتروبول هي مارسال كلينياك التي أصيبت بجروح و كان يجب نقلها إلى مستشفى أورليانفيل حيث كانت تعمل. قبل أن نصل إلى أورليانفيل شاهدنا قافلة طويلة من المدنيين يسقون قطعانهم أمامهم هاربين من المعارك كما كان الحال خلال السنوات السبع من الحرب (وفي المساء أعلنت سلطات العمالة أن المعارك خلفت ثمانية قتلى. أما الصحافي فقد عاين حوالي عشرين جنديا جريحا نقلوا إلى المستشفى. و اكتفى مركز قيادة الولادة عن الحديث على (مئات الضحايا).

وتكرر في القصبة إطلاق الرصاص وكانت الحصيلة الأولى وفاة شخصين وعشرات الجرحى. عم الخوف وانتشرت الأقاويل المتباينة، وأعلن المكتب السياسي عن توقيف خيضر من طرق عناصر الولاية الرابعة. وكذبت هذه الأخيرة. بينما أخبر المكتب السياسي فيما بعد عن (أن السيد خيضر إستطاع الإفلات من الذين كانوا يريدون توقيفه)، ونشر في نفس اليوم بيانا أوضح فيه (أن المكتب السياسي لم يصدر أمرا في أي وقت من الأوقات إلى وحداته باطلاق النار على الجزائريين. أن الشعب يعلم أن الوحدات المتوجهة نحو مدينة الجزائر ليست قوات أجنبية لكنها وحدات وطنية، وليس لأحد الحق في منع قوات جزائرية من التنقل فوق التراب الوطني (...)).

تضاعفت نداءات التعقل لإيقاف الدم البريء الذي يسيل فجدد بن خدة نداءه للمرة العشرين. لكن من ذا الذي يستمع إلى رجل فقد كل نفوذ في إجتماع طرابلس. وكما كتب بحق جون لا كوتير : «إن سقوط المحكوم عليهم من القمة إلى الهاوية هو أسرع في ج ت وو منه في أي مكان آخر[1]».

وفي بيان مشترك صرحت الولاية الثانية والثالثة والرابعة وفدرالية فرنسا : (بأن القوة لا تحل شيئا وأن النقاش الصريح والنزيه هو وحده الذي يستطيع أن يضع حدا لمأساتنا). واقترح ابيان على المكتب السياسي إقتراحا ملموسا بإجراء نقاش متلفز بحضور ممثلي المنظمات الوطنية : ا ع ع ج، ا ع ط م ج، ا ع ت ج ...

وقدم كريم بلقاسم من جانبه إقتراحات جديدة. بينما عرض رفيقه القديم العقيد أوعمران على مجلس الولاية الرابعة أن يعيد النظر في مواقفه من المكتب السياسي.

جميع هذه المجهودات تبدو بلا جدوى أمام نزاع مسلح ظل متواصلا. ففي 3 سبتمبر ظهر في القصبة جنود من الولاية الثالثة حلوا محل جنود من الولاية الرابعة. أما الولاية السادسة (الجنوب) المدعمة جيدا من طرف وحدات هيئة الأركان العامة فقد دخلت إلى قصر البخاري موقع تراب الولاية الرابع. وبهذا الشأن

1 – الحوليات السياسية لقيادة ج ت و . لوموند، 10 أوت 1962.

Comme pendant les sept années de guerre

LES COMBATS DE MASSÉNA ont fait fuir les paysans de l'Ouarsenis

Huit morts, au moins vingt blessés, tel est le bilan provisoire donné par la préfecture d'Orléansville, du principal des combats qui ont opposé, dans le djebel Dirha, de la nuit de mardi à la fin de l'après-midi de mercredi, les unités « benbellistes » et celles de la wilaya IV du colonel Hassan. Mais l'entourage de ce dernier fait état de pertes beaucoup plus élevées et parle de « centaines de victimes ».

Le lieutenant Allouache, porte-parole de l'état-major de la wilaya IV, a assuré mardi soir que de véritables opérations militaires avaient eu lieu sur quatre points :

— Près d'Orléansville, à Masséna ;

— Au nord de Boghari, entre cette localité occupée par les « benbellistes » de la wilaya VI et Berrouaghia ;

— A l'est d'Arthur et de Brazza, par où les hommes de la wilaya VI ont tenté de tourner les positions du colonel Hassan ;

— Au sud d'Aumale, où les combats auraient provoqué des pertes assez importantes dans les deux camps.

Il semble, d'autre part, que deux bataillons des wilayas III et IV, forts de 700 hommes en tout, se soient rendus aux troupes « benbellistes », commandées par le colonel Taher Zbiri, de la wilaya I, tandis que les autres se repliaient lentement après avoir fait sauter un pont au sud d'Aumale.

De notre envoyé spécial
ANDRÉ PAUTARD

Orléansville, 5 septembre. — Séparés jusqu'alors par la très simple « frontière » que constituait sur la route nationale un barrage, où l'on fouillait les voitures et le train Oran-Alger, les éléments de l'Armée nationale populaire (troupes fidèles au bureau politique) et les soldats de la wilaya IV se sont affrontés à quelques kilomètres d'Orléansville, dans les premiers contreforts du massif montagneux de l'Ouarsenis, tout au long de la journée de mardi. Dans la soirée, la préfecture d'Orléansville annonçait que la bataille avait fait huit victimes dans cette région.

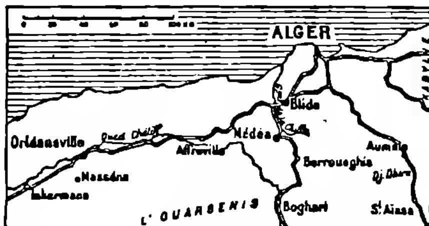
C'est aux portes du petit village de Masséna que s'est déroulé l'engagement. La ligne de démarcation à cet endroit suit le lit de l'oued Sli. Lundi miné par la wilaya IV, le pont avait sauté tandis qu'approchaient les troupes benbellistes qui tenaient les crêtes :

Disséminés sur des hauteurs ou bien encore à flanc de pente, la wilaya IV avait installé plusieurs postes de combat, dotés de fusils mitrailleurs ou encore de lance-roquettes. Sous le soleil implacable de midi, c'était un paysage de grandes manœuvres. A environ 2 kilomètres de ce « front », une ambulance de campagne, des camions de ravitaillement, des troupes de renfort, installés dans un bosquet d'eucalyptus, attendaient.

Les premiers coups de feu vinrent des lignes de la wilaya V. Puis la fusillade s'amplifia, fusils-mitrailleurs et trois mitrailleuses entrant en action nous avons dû ramper pendant plus de 200 mètres, pour gagner un emplacement moins exposé, tandis que sur nos têtes les balles déchiraient l'air faisant comme un bourdonnement de guêpes.

Dans un fossé, nous avons rejoint l'officier commandant le détachement, un civil et une jeune Algérienne, ancienne combattante des djebels. Ponctuée par la fusillade et les explosions d'obus, une étrange conversation s'engagea en français, que les Algériens coupaient d'insultes les plus brutales à l'adresse de Benbella.

Comme nous quittions la zone du combat, une ambulance du Croissant



rouge passée dans les rangs de la wilaya IV fut atteinte par une rafale de mitrailleuse. Il y avait à bord deux infirmières, la cousine du colonel Hassan, chef de la wilaya IV, et une Française métropolitaine, Marcelle C..., qui, blessée, dut être évacuée vers l'hôpital d'Orléansville où elle travaille. C'est dans cet établissement que furent accueillis les quelque vingt soldats blessés au cours de cet engagement qui avait également fait huit morts.

Avant de regagner Orléansville, nous avons vu un long cortège de civils poussant devant eux leurs troupeaux, fuyant les combats comme pendant les sept ans de guerre...

جريدة لوموند الخميس 6 سبتمبر 1962

كتب الجنرال خالد نزار في مذكرته متعرضا إلى القتال الذي إشتبك فيه فيلقه مع جنود الولايتين الثالثة والرباعة في جبل ديرة بين سيدي عيسى وسور الغزلان، وكان يومئذ ضابطا شابا في جيش الحدود، فقال : «ولسوء الحظ فإن شدة القتال الذي أعقب ذلك، لم أشهد مثلها أبدا حتى خلال حرب التحرير (...) إن الرد في اليوم الموالي كان بلا رحمة». وفي طريق إنسحابها إلى الشمال فجرت قوات الولاية الرابعة خمسة جسور من بينها جسر على الطريق الوطني المدية – قصر البخاري.

وفي الغرب تقدمت قوة أخرى جديدة موالية للمكتب السياسي إلى اينكرمان[1] في منتصف الطريق بين غليزان وأورليانفيل.

سبع سنين بركات

في كل مكان يحاول السكان المصابون بالذهول بوسائلهم الضعيفة أن يقنعوا المتحاربين بالعدول عن الإشتباك وفي أحيان كثيرة يتوسطونهم لوقف هذه المذبحة التي لا توصف.

و قد وقفت الجزائر كلها ضد الحرب الأهلية. وفي مدينة الجزائر دوت صرخة (سبع سنين بركات)[2] وهي صرخة تواصل إطلاقها عدة أيام، من حناجر المتظاهرين، وكان من بينهم نساء وزوجات وأمهات وأخوات لأولئك الذين يدفعون إلى الإقتتال بين إخوة بلا سبب معلن.

ودعمت النقابات هذه الحركة، فوجه ا ع ع ج نداء للإضراب العام. وفي وهران ذكر بن بلة في ندوته الصحفية بأن (المشكل الوحيد هو مشكل السلطة). وتم الإعلان على أن جيش التحرير الوطني يسمى من الآن الجيش الوطني الشعبي. وقد تلقى تعليمات «بإعادة استتباب النظام العام في مدينة الجزائر».

---

1 – اليوم واد رهيو.

2 – سبع سنين يكفي.

وجرت معارك دامية جنوب سور الغزلان وأخرى في أورليانفيل وماسينا[1] كما صرح بيان مشترك للولايتين الثالثة والرابعة. وقد أوضح بن بلة بكل هدوء في ندوته الصحفية بوهران : (لقد أعطي الأمر إلى القوات المساندة للمكتب السياسي بالمرور في إتجاه العاصمة بأي ثمن). إلا أنها (تتقدم بالسلاح في الحزام وفوهته مغطاة) (كذا !).

إلا أن الصرخة التي خرجت بعفوية من أعماق الشعب المصاب بالإحباط (سبع سنين بركات) قد تكون جلبت التعقل إن لم نقل السلم. فالمكتب السياسي إستقر يوم 4 سبتمبر في فيلا جولي بالعاصمة ورضخت الولايتان المعارضتان للسلطة. وفي بيان إذاعي أعلن خيضر عن الأمر بوقف إطلاق النار، وأعلنت مدينة الجزائر منطقة منزوعة السلاح وجرى الإتفاق من جديد (!) للتحضير للإنتخابات المحددة في 16 سبتمبر[2].

شهد يوم 5 سبتمبر والأيام الموالية العديد من لجان المساندة للمكتب السياسي في كل مكان بالجزائر وبالخارج حتى بلجيكا ضمن الحالية الجزائرية.

وفي اليوم الموالي بينما كان المسؤولون المدنيون والعسكريون بالمكتب السياسي والولايات المعارضة مجتمعين لتطبيق بنود الإتفاق تواصلت المعارك في ناحية أورليانفيل.

فانتقل إلى هناك بن بلة والعقيد حسان لوضع حد للإشتباك. وفي نفس اليوم كان عليهما الحضور أيضا إلى سور الغزلان أين دخل في نزاع مسلح بين عناصر العقيد شعباني قائد الولاية السادسة مع جنود الولاية الرابعة في البرواقية ثم في أورليانفيل.

---

1 – اليوم أولاد بن عبد القادر.

2 – أجلت مرة أخرى إلى يوم 20 سبتمبر.

ولم يصبح وقف إطلاق النار فعليا في هذه المناطق إلا يوم 6 سبتمبر على الساعة 16.

في ليلة 7 سبتمبر قبل أخيرا مجلس الولاية الرابعة مبدأ (تحويل) جيش التحرير الوطني. وأدمجت الولاية الرابعة في ج وش[1] ومنذئذ فإن وحدات الجيش الوطني الشعبي الموجودة في قصر البخاري استقبلت إستقبال المنتصرين في البرواقية والمدية والبليدة. خلال هذا الوقت نشرت الهيئة التنفيذية الأمر المحدد لإجراء الإنتخابات في 20 سبتمبر.

وأخيرا دخل إلى مدينة الجزائر يوم 9 سبتمبر دخول المنتصر طابور هام للج وش تعداده 3600 جندي كان على رأسه العقيد بومدين، وقد استقبل أخويا من طرف بن بلة.

لقد أخفيت عمدا ولمدة طويلة الحصيلة الثقيلة لهذه المواجهات بين الأخوة ولم يعرف ضمنها إلا بواسطة بيان لوكالة الأنباء الجزائرية مؤرخ في 2 جانفي 1963 : ألف من القتلى[2].

من أجل حفظ ماء الوجه لجميع الفرقاء المتصارعين – كما يبدو – تم الإستناد إلى إتفاق لوقف إطلاق النار. لكن المنتصر في هذا الفصل من المأساة هو في الحقيقة المكتب السياسي. ويدل على ذلك مؤشر لا يخطئ يتمثل في شيئين هما الذكاء الشعبي ومصلحة الجماهير اللذين يدفعانها للإنضمام إلى المنتصرين. فلم تعلن «أية لجنة تأييد» عن أي إنضمام جديد حماسي وحازم إلى خصوم المكتب السياسي، بينما إنكشف النقاب عن العدد الكبير من أنصار هذا الأخير وخصوصا الأكثر صخبا من بينهم.

1 – تحويل لم يحصل للولاية الثالثة (القبائل) بما أن العقيد محند أولحاج طلب في 15 سبتمبر من بن علا المكلف بالشؤون العسكرية أن يسحب من بجاية قوات العقيد بومدين. و هذا ما فعله هذا الأخير في الحال.
2 – بيان لوأ ج مؤرخ في 2 جانفي 1963 منشور في لوموند يوم 3.

إن المنتصرين هم الذين يكتبون التاريخ دائما. ويصنعون على الخصوص التاريخ الفوري. لذا فإن المكتب السياسي احتفظ لنفسه حصرا بحق وضع القوائم الوحيدة لكل عمالة. وقد رأينا أعلاه أن من يصنع القوائم يحوز بالسلطة.

عاد الهدوء. فاجتمع المكتب السياسي في الحال إبتداء من 10 سبتمبر. ومع العدد الذي لا يحصى من المشاكل التي يجب أن تدرس وتحل فإنه لا يملك إلا القليل من الوقت أي يومين لا أكثر بتحديد القوائم لأن آخر أجل لإيداع الترشيحات حدد في 12 سبتمبر[1].

وفعلا نشرت في 13 القائمة الوحيدة الشاملة والاجديدة التي تضم 196 مترشحا موزعين على ستة عشر عمالة. وقد أبعد منها قسم من أعضاء م وث ج وح م ج ج وأسماء بعض المسؤولين لعبوا دورا هاما خلال حرب الإستقلال.

فمن بين 196 الذين تضمنتهم قوائم 19 أوت حذفت أسماء ستة وخمسين. وبلاحظ على هذه القائمة النهائية التي ستشكل بالضرورة أول جمعية للجزائر المستقلة، شطب أسماء كثيرة مثل عبد السلام، بن خدة، بن طوبال، بن يحي، بوبنيدر (صوت العرب)، بوصوف، عبد الرزاق شنتوف، سعد دحلب، مصطفى الأشرف، رضا مالك، مصطفاي، وكثير غيرهم أجدر من البعض ليكونوا فيها[2].

هل أن أعضاء المكتب السياسي وخصوصا قائده أحسنوا حقا إستثمار إنتصارهم ؟ ليس هذا مؤكدا بما أنهم خصوا أنفسهم بحصة الأسد. وسنرى لون الجمعية التي ستخرج من ذلك عند الإنتخابات على تنصيبها.

1 – الأمر رقم 62/035 الصادر عن الهيئة التنفيذية المؤقتة في 8 سبتمبر 1962.

2 – على سبيل المثال عند وضع القوائم في 19 أوت كان مقياس تمثيل الولايات معمولا به و كانت فدرالية فرنسا (الولاية السابعة) معترفة بهذه الصفة من طرف م و ث ج في 1959– 1960 فكانت لها نفس الحصة مثل الولايات الأخرى، لكنها أبعدت نهائيا بمقتضى المادة الأولى من قرار المكتب السياسي ليوم 30 أوت الذي أنكر وجودها. حقا إن أربعة أعضاء من لجنتها الفدرالية ومسؤولان آخران من أعلى درجة سيكونون ضمن الجمعية لكنهم حصلوا علة مقاعدهم بفصل الولايتين 3 و 4 اللتين حرمتا من تلك المقاعد بمنحها لفدرالية فرنسا.

عندما تكون المتزوجة فائقة الجمال فلا فائدة من البحث عن عيوب خفية. جميلة ربما. لكنها ليست شجاعة. وستظل بلا حراك في 19 جوان 1965 عندما تبتلع الحفرة من كان قد حفرها.

ومن المناسب أن نشير مع ذلك إلى القرار الحكيم الذي إتخذه المكتب السياسي الذي إحترم بصرامة أحكام إتفاقيات ايفيان بتخصيص 16 مقعدا للنواب الأوروبيين[1] مع أن الهجرة قد أسفرت عن رحيل ثماني مئة ألف من الأقدام السوداء إلى فرنسا. وهناك ميزة أخرى فيه هي أن أدرج في قائمته عشر نساء سيبرز البعض منهن في الجمعية بطلاقتهن والتزامهن،، وهذا ما لن يجرؤ النظام على فعله فيما بعد نتيجة الإنتقاص الشديد الذي سيحدث بخصوص مسألة حقوق المرأة.

وأخيرا أنتخبت الجمعية الوطنية

في 20 سبتمبر أسفرت الإنتخابات التي لم تكن تنطوي على مفاجأة، عن جعل 195 مترشحا[2] ... 195 منتخبا!.

وما زالت السلطة تشكو بلا ريب من بعض العناصر غير المراقبة بهذه الولاية المشاغبة (التي تقوم بكل شيء من أجل نشر الفوضى). فأقام المكتب السياسي حول العاصمة حزام أمن شعاعه خمسون كيلومتر إتخذت مواقعها ضمنه وحدات الجيش الوطني الشعبي الجديد[3].

1 – من بين هؤلاء المنتخبين نذكر: أ.شولي (نقابي) ، إ.لافاليت، و الأستاذ ب. لامارج (محامي) (عن الجزائر) – غ.تاكسيي (المدية) – ل.إ.نونديديو (أورليانفيل) – ر.بيرناداك (تيزي وزو) – الدكتور دورزند، الدكتور سيتفانيي (وهران)– ك.ر. كورنو (مستغانم)– الأب أ. بيرنغر (تلمسان)– بوايي (تيارت)– كونيغ (سعيدة) – الدكتور ج. مانوني، ر. روث (قسنطينة) – ج. ماغليولو (بونة) – ف. غومون (سطيف). ونشير بخاصة إلى يأن الأب بيرنغر ((المناضل في الثورة الجزائرية ومنذ عدة سنوات كان يعتبر نفسه دائما مجندا لخدمة الشعب الجزائري ˝ (تصريح أولي لأسبوعية جان أفريك). وهو شخصية ورمز لمسيحي الجزائر، تجول بهذه الصفة في جنوب أمريكا في سنة 1959–1960 لإي آثار أندري مارلو ˝ لإدانة هذه الحرب التي تخفي اسمها و لأقول في أي جهة يكون الحق حسب رأيي ˝ (راجع كتابه ˝ راهب من الجزائر في أمريكا اللاتينية ˝ ،ص 7، الجزائر 1966).

2 – إنسحب مرشح فبقي العدد 195.

3 – الإصطدامات الأخيرة حدثت في ضواحي العاصمة و احتجت لجان اليقظة ... على هذه التجاوزات.

ونشر عبد الرحمان فارس نتائج الإقتراع، فكانت المشاركة هامة 5.303.661 مصوتا و6.504.033 مسجلا ووصل الإمتناع إلى 18.46%.

وعبر من الآن أول المستائين من ممارسات القيادة الجديدة لج ت و، عن أنفسهم في السرية. ووزع منشور في مدينة الجزائر يعلن عن إنشاء حزب الثورة الإشتراكية (P.R.S).

وكانت الوثيقة المؤرخة في 22 تتهم المكتب السياسي (الذي يعتمد على القوة في بقائه... بأنه يستطيع أن يزعم أنه حركة ثورية (...)) ولهذا فإن الموقعين الذين تقدموا بصفتهم مناضلين وأعضاء في جيش التحرير الوطني واتحاد النساء الجزائريات وشبيبة ج ت و، قرروا الإنفصال من ج ت و.

أدى بن بلة زيارة مطولة إلى فرحات عباس لوضع التنظيم الداخلي للجمعية القادمة بينما صرح كريم بلقاسم الذي عاد من باريس بأنه مستعد للقيام بدور نائب تيزي وزو.

أما بوضياف الذي لم يقدم أبدا ترشيحه، وجُعل منتخبا في سطيف فقد هدد : (سوف أستقيل إذا تواصل إعتباري منتخبا رغم رفضي أن أكون مترشحا).

وافتتحت أخيرا في 25 سبتمبر أول دورة للجمعية الوطنية التأسيسية التي تسلمت السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي نفس الجلسة أعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية. لكن دخلت المزايدة اللفظية من الآن إلى مقر الجمعية، واقترح أن يضاف إليها صفة **الديموقراطية** ثم صفة **الشعبية**. هذا الطابع الثلاثي لنظام الدولة الجزائرية كان أن يصبح رباعيا عندما إقترح أحد النواب[1] وصفها في المقام الرابع **بالإسلامية**. وربما كان أصحاب الأغلبية قد فكروا في أن ثلاث صفات كافية لتمييز الإختيارات السياسية الإديولوجية لنظام الدولة الجديدة.

---

1 – هو محمدي سعيد.

وجرى أيضا إختيار رئيس الجمعية فانتخب فرحات عباس بعدد 155 صوتا و36 بطاقة بيضاء، ولم يصوت أحد ضده. وهكذا فإن المعارضة التي تحددت في 36 صوتا – وهي الأصوات التي ستتناقص باستمرار إبتداء من هذه الدورة التشريعية – تدل على أن المكتب السياسي كان دقيقا في إنتقاء المرشحين للجمعية.

في اليوم الموالي كلف قائد المكتب السياسي بطبيعة الحال بتشكيل الحكومة. فبعد مناقشات لية 28 و29 سبتمبر عينت الجمعية ين بلة رئيسا للمجلس ورئيسا للحكومة بعدد 159 صوتا ضد صوت واحد وامتناع 19. إن نواب المعارضة الذين إنخفض عددهم في ثلاثة أيام من 36 إلى 20 إتفقوا على الإمتناع. وبما أن بن بلة تقدم كمرشح وحيد فإن التصويت ضده يعني حرمان البلد من أي حكومة. لذا فإن الصوت الوحيد الذي كان ضده، و هو صوت حسين المهداوي، جاء من مجرد سوء فهم. وقدم بن بلة فريقه[1].

بعد صيف جد طويل وجد حزين منحت الجزائر لنفسها حكومة، أول حكومة منذ مئة وإثنين وثلاثين سنة.

1 – شكلت الحكومة على النحو التالي: رئيس الحكومة: أحمد بن بلة، نائب الرئيس: رابح بيطاط، وزير العدل عمار بن تومي، الداخلية: أحمد مدغري، الدفاع الوطني: العقيد بومدين، الشؤون الخارجية: محمد خميستي، المالية: الدكتور أحمد فرنسيس، الفلاحة والإصلاح الزراعي: عمار أوزقان، التجارة: محمد خبزي، البناء والأشغال العمومية والنقل: أحمد بومنجل، التصنيع والطاقة: لعروسي خليفة، العمل والشؤون الإجتماعية: بشير بومعزة، التربية الوطنية: عبد الرحمان بن حميدة، الصحة: محمد الصغير نقاش، البريد والمواصلات: موسى حساني، قدماء المجاهدين وضحايا الحرب: سعيد محمدي الشبيبة والرياضة: عبد العزيز بوتفليقة، الأوقاف: توفيق المدني، الإعلام: محمد حاج حمو.

نحـو دولـة الـقـانـون

ها نحن قد وصلنا إلى نهاية هذا الصيف المأساوي.

إستطاعت الجزائر أن تتجنب ما كان بعضهم يخشاه – وهم على صواب – مواجهة شاملة تزيد في اتساعها مخاطر حرب أهلية تؤدي حتما إلى الإنفصال وتجزئة التراب الوطني.

إن الإرادة الشعبية التي صهرتها نار المعركة، وكانت أقوى من جميع الطموحات في السلطة، إرادة عززتها غيرة على بلد، صارت – على نحو ما – هي الغالبة فيه من جديد واستطاعت أن تفرض الإتحاد الوطني الضروري للشروع في بناء البيت المشترك، هذه الإرادة العنيدة هي التي انتصرت في النهاية . فالبلد صار لديه دولة.

لكن هل أن الأسس الأولى لهذه الدولة التي ما زالت تخطو خطواتها الأولى تعد أسسا مضمونة ؟ لا قيمة لضمان إلا ذلك المؤسس على الإتفاق الحر للمشاركة سويا في العمل الجماعي على بناء قواعد يحترمها الجميع. لكن منذ البداية، حسب المثل الجزائري (كانت البركة مايلة) فالرحلة لا تستطيع أن تذهب بعيدا.

في أغلب بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا تكون الغلبة، لرجال السياسة على مؤسسات الدولة. هذه الأخيرة لا تكون لها إلا قيمة رمزية تفيد في تبرير المبادئ الإنسانية والديموقراطية الكبرى المعلنة خصيصا لطمأنة الخارج. وعندما يكون على رأس هذه البلدان مستبدون مستنيرون (وهي لا تفلت عمليا أبدا من الإستبداد) يحدث لها أحيانا أن تعالج، بدون آثار سيئة كبيرة، الأمراض الطفيلية للإستقلال. وهذه الحالة لا تتكرر كثيرا.

أوليس أحد أولئك المستبدين هو الذي صرخ (إلهي، إحفظني من أصدقائي، أما أعدائي فإني أتكفل بهم !) ؟

هذا المثل لم يكن مفيدا لأول رئيس للجمهورية الجزائرية، كما يبدو. فقد إنشغل في المقام الأول بأصدقائه ومسانديه الذين كانوا محل إهتمامه اليقظ. فمنذ الأشهر الأولى هاجر خيضر إلى أوربا بعد أن خلع من منصب الأمين العام لحزب ج ت و. وهكذا صار الشريكان القديمان اللذان ترقيا إلى قائدين للمكتب السياسي عدوين حميمين[1].

وأعلن فرحات عباس بعد أقل من سنة من ذلك عن (خلافاته بشأن وجهة النظر إلى إجراءات التنظيم النهائي للسلطات العامة في الجزائر وخلافه الأساسي حول طبيعة السلطة[2]. باختصار أدرك عباس أخيرا إن المؤسسات بما فيها الجمعية الوطنية التأسيسية – ليس إلا واجهة[3] تعطي مظهرا شرعيا للحكم الفردي الوحيد والنهائي للرئيس. واستقال عباس فتحول في الحال إلى شخص غير مرغوب فيه. فتلقى تهديدا في جويلية 1964، وفي أوت إعتقل ووضع تحت الإقامة الجبرية في الصحراء التي أصبحت منذئذ سيبيريا المعارضين الجزائريين.

---

1 – بعد مدة سوف يغتال خيضر في مدريد. لكن بن بلة الذي كان هو نفسه سجينا في هذا الوقت لم يكن له في الحقيقة ضلع في هذا الإغتيال.

2 – رسالة إستقالة فرحات عباس. بتاريخ 13 أوت 1963 (الإستقلال المصادر، مرجع مذكور، ص.223).

3 – أوضح مثال هو الذي يوفره مشروع الدستور : (تنتخب الجمعية لتزويد البلد بدستور. هذه الجمعية، تنتخب بدورها لجنة من ثلاثين عضوا (كان كاتب السطور عضوا فيها) لتحرير المشروع التمهيدي. وبينما كانت هذه الأخيرة في حالة تأجيل وضعها فيها رئيساها المتعاقبان عليها لأسباب غامضة، وبينما قدمت مشروعات كثيرة إلى اللجنة، علما أن مشروع دستور نوقش وتم تبنيه من طرف مناضلي الحزب في قاعة سينما المجستيك (اليوم الأطلس). وطبعا فإن هذا المشروع المقدم إلى غرفة برلمان مجهولة المكان (التي هي الجمعية) قد تم تبنيه أيضا من طرفها. وسنجد نفس المعارضين الـ 19 للتصويت ضد هذا النص الذي يعطي بمعزل عن الإجراء المعهود سلطات مفرطة للرئيس ويسلب عمليا صلاحيات الهيئة التشريعية.

ومن سخرية التاريخ المرة أنه اعتقل فيها في وقت واحد مع عبد الرحمان فارس الذي نوه به بن بلة بقوله : (إننا نضع ثقتنا ودعمنا في السيد فارس ومساعديه (...) فليكونوا على يقين من أننا لن ننساهم[1]).

وبالفعل فإن الرئيس تذكرهم بطريقته الخاصة !

من السخريات الأخرى للتاريخ أن من بين الرفقاء سيء الحظ للرئيس فرحات عباس كان يوجد الرائد سي العربي (برجم) ذلك الذي تخلى عن تضامنه مع مجلس الولاية الثانية لتقديم دعمه لبن بلة بالقوة المسلحة عندما لزم الأمر. وكان الكثيرون من حلفاء رئيس الحكومة الموقعون إلى جانبه على محضر 7 جوان 1962، وهو العقد المؤسس لسلطته، لم يربحوا من موقفهم ذاك شيئا سوى سجنهم. فإن بيطاط أبعد عاجلا من المكتب السياسي، وحرم بسرعة فرنسيس وبومنجل من منصبيهما الوزاريين.

ووضع تحت الحراسة في وهران العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة وزوجته وهما نائبان، مما إضطر رئيس الجمعية للتخل من أجل إطلاق سراحهما.

لكن الفعل الأخطر كان هو محاكمة العقيد شعباني قائد الولاية السادسة القديمة. فقد نقل وهو مريض إلى المحكمة العسكرية. وطلب العفو الرئاسي بعد الحكم عليه بالإعدام، وتدخل رئيس المحكمة والمدعي العام شخصيا لدى بن بلة لدعم هذا العفو الذي رفض رفضا قاطعا وأعدم في الحال، نعم أعدم شعباني.

هذا شأن بن بلة مع الإصدقاء!

أما الخصوم الذين لا يمكن أن يطمعوا في معروف من النظام فقد عوملوا بدون أي إعتبار. فاختطف بوضياف في وسط الشارع من طرف كوماندوس، وبعد نقله إلى الصحراء اعتقل شهورا طوالا بلا تحقيق ولا محاكمة. أما آيت أحمد الذي أوقف وسط الجبال فقد حوكم في محكمة الجنايات لمدينة الجزائر وصدر في حقه حكم الإعدام.

---

1 – تصريح 20 جويلية 1962 جريدة لوموند.

ولحسن الحظ خفض الحكم هذه المرة بعد نداءات الرحمة التي إرتفعت من كل مكان نحو رئيس الجمهورية.

وعند خلعه الحتمي، في نهاية المطاف، فإن التاريخ سوف يهزأ كثيرا. فالذين كانوا في الحقيقة قوته الرئيسية للوصول إلى السلطة يسطرحون عليه السؤال الأبدي : (من جعل منك ملكا ؟). فالعقيد قائد الولاية الأولى السابق، الطاهر زبيري الذي أيده في الماضي بطرابلس وحصل بسببه الحادث الذي علق الدورة، هذا الرجل الذي وضعه حديثا على رأس هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي ليبعد بطبيعة الحال العقيد بومدين صاحب المنصب ووزيرالدفاع، هذا الرجل بالذات هو الذي جاء ليباشر اعتقاله. كان زبيري مرفوقا بعدة ضباط من بينهم محمد الصالح يحياوي ذلك الذي كان بن بلة في طرابلس يريد إثبات عضويته في الدورة، إلى جانب ثلاث حالات أخرى كانت صحة تمثيلها محل نزاع. غير أن الأمر الصالح أن يكون– زيادة على أولئك المنفذين – منظم شعائر الخلع هو حليفه الرئيسي خلال أزمة صيف 1962 إنه العقيد بومدين.

خلع الرئيس. وها نحن عدنا إلى 30 جوان 1962 (هل كان الخلع مؤسسا ؟ نعم بلا شك على ضوء تصريح 19 جوان 1965[1]. لكن الأساليب التي ترجع بنا إلى عهد الدايات وغيرهم من الإنكشاريين لا تلائم كما هو بين بلدنا وزمننا. وبالنسبة لجميع أولئك الذين تمنوا – منذ طرابلس – رؤية قيام دولة القانون واحترام الحريات الجماعية والكائن الإنساني، لم يقبلوا – رغم معاناتهم من إ ستبداد بن بلة – أن يوضع رجل بل رئيس ممارس في السجن لمدة أربعة عشر عاما دون أن يستطيع النظام – بعد استتباب أمره – أن يضمن له محاكمة عادلة. إن عدم نشر هذا (الكتاب الأبيض) الذي إستشهد به كثيرا دون أن يقدم أبدا لدعم التهم الموجهة ضد الرئيس

1 – ينص التصريح من بين ما ينص عليه : (إن الحكم الفردي المكرس اليوم جعل كل المؤسسات الوطنية والجهوية للحزب والدولة في يد رجل واحد موزع المسؤوليات على هواه، ينصب يعزل الأجهزة القيادية وفق خطة مضرة ومرتجلة، ويفرض إختياراته ورجاله حسب مزاجه ورغباته)

المسجون يحمل على الإعتقاد أن السلطة الجديدة ليست مستعجلة لتوفر للمواطنين ضمانات سياسية وقضائية أكثر من السلطة السابقة.

كذلك كان بومدين بدوره لا يعبر عن أي إمتنان لأصدقائه القدامى أو مؤيدي المكتب السياسي. فقد اعتقل فرحات عباس من جديد، وهذه المرة مع رفاق آخرين منهم الشيخ خير الدين من جمعية العلماء[1]. كما أجبر أقرب مساعديه، قايد أحمد، (الرائد سليمان) على العيش في المنفى وتوفي في أرض الغربة بعدة شهور قبل وفاة بومدين.

وابعد نائبه الثاني علي منجلي بدون أي إعتبار. كما وضع على الهامش أعضاء آخرون من جماعة وجدة. ولم نتطرق هنا إلا إلى (الأصدقاء).

غير أنه لا يمكن – من باب النزاهة – أن ينازع أحد في الإنجازات الكبرى لنظام بومدين. فقد توطدت وحدة الأمة، وصارت السلطة المركزية مهابة ومطاعة، وبني الجيش على أساس متين[2] ونشر تعليم جماهيري إن لم نقل نوعي فهو مضمون. وفي الخارج أصبحت كرامة الجزائر محترمة.

يبقى رغم ذلك حقيقة إن الإنسان لا يعيش فقط بالخبز. إن الحرية ضرورية له سواء بسواء كالأكسجين الذي يتنفسه والضوء الذي يستنير به . فالشرعية كانت مهملة والإرادة الشعبية مكممة والحريات الأساسية مداسة. وكان المواطن الجزائري – على الأقل ذلك الذي لم يحط النظام من شأنه إلى مجرد مستهلك للغذاء – يشعر بالمهانة وهو الذي ضحى بسبع سنوات ونصف من وجوده ليخرج من البلاد، قاهريه الأجانب.

1 – وقع الإثنان في مارس 1976 على نداء للشعب للوقوف ضد مواصلة النزاع مع المغرب و إدانة الحكم الفردي المنبثق عن 19 جوان الموصوف بنظام لا يتوافق مع العصر، والمطالبة بانتخاب جمعية وطنية تأسيسية من طرف (الشعب الذي لا يريد أن يستشار بحرية) ووقع أيضا على هذا النص بن خدة وحسين لحول الأمين العام السابق لحركة الإنتصار للحريات الديموقراطية، لكن هذين الأخيرين لم يكونا من ضمن مساندي المكتب السياسي.

2 – كانت لمدة طويلة العمود الفقري لمؤسسات الدولة الجزائرية وكانت الدولة يمكن أن تنهار مرة أو مرتين بدونها إنهيارا لا يمكن إصلاحه.

وكان مجبرا على إخفاء أفكاره مثلما يخفي عضبه ومرارته، يرافقه هذا الخوف اليومي الخاص بالدكتاتوريات البوليسية المدعمة بزوار الفجر.

بينما كان بن بلة قد إختفى في سجن مظلم، إخراج مسرحية جنائزية حاولت أن تنسب إغتيال خيضر في مدريد إلى تاجر مجوهرات مسالم، لكنه إرتكب مع ذلك خطأ صنع نقود ذهبية مزورة، والقاتل المفترض غادر فجأة العاصمة الإسبانية في نفس الوقت الذي حدث فيه إرتكاب الجريمة. ولم تحتج السلطات إلى أزيد من ذلك لكي تنسب إليه القتل.

في الجزائر تلقاه الشركاء في الإغتيال فاختفى نهائيا... لحد اليوم. إن خيضر كان ينشط طبعا في المعارضة ولم يكن يخفي ذلك. لأجل ذلك يجب إطلاق النار على جميع المعارضين ؟

خلال محاكمة الحركة الديموقراطية للتجديد الجزائري[1] أمام المحكمة الخاصة الثورية، بوهران في جويلية 1969، كان القلق والكآبة يسيطران على أي مسالم لما كان النظام الدكتاتوري يعتمد على قدرة جهازه البوليسي . فقد أمر رئيس المحكمة بأن يمثل شخصيا والي سابق لتيزي وزو كان قد قايض منصبه كوالي مقابل **مراسل محترم** لجهازي الأمن وقتئذ. وكان على هذه الشخصية المحترمة أن تتعرف على المشاركين في «(المؤامرة) من بين المتهمين المجمعين في قفص الإتهام. لكن المدعي العام يلمح له – تجاوزا لصلاحياته – بأن يدل على أي شخص آخر في القاعة مشترك في (المؤامرة)

فعندما دخل المحكمة إنقطعت أنفاس كل واحد وطأطأ الجميع رؤوسهم. حتى المحامين[2] كانت إشارة واحدة منه إلى أحدهم تكفي لاعتقاله فورا.

الأخطر من ذلك ما حدث في اليوم الموالي. فالمحاكمة تواصلت وحكم على كريم بلقاسم بالإعدام غيابيا. وظهر تقرير صحفي عن النقاش في جريدة الجمهورية لسان حال الحزب الوحيد وإذن لسان حال الدولة، نقل أهم ما جاء في (قرار

---

1 – حركة معارضة انشأها كريم بلقاسم.

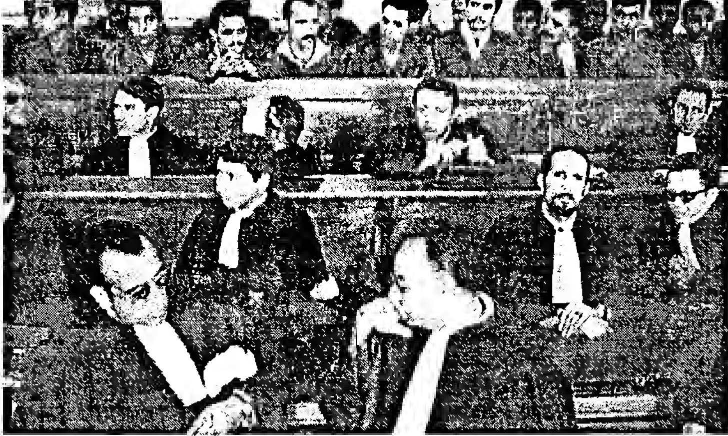
2 – لما أعطى الرئيس الكلمة فيما بعد للأستاذ بلحوسين الذي حافظ رغم إضطرابه على حسن المزاج، همس في أذني : (أرغب أن أقول له : السيد الرئيس لا أرافع إلا بمحضر محامي).

الإتهام) المبني على أقوال شاهد الإثبات وأخبر عن العقوبة. وفي وسط الصفحة نشر خبر في إطار، يدعو كل مواطن جزائري أن يكون عونا لعدالة بلاده وتنفيذ قرار المحكمة. فهذه دعوة مباشرة للقتل. في 18 أكتوبر 1970 خنق كريم في غرفة فندق بفرانكفورت. فهل يجب لأجل ذلك خنق جميع المعارضين ؟

ونقتصر على هاتين المأساتين اللتين لا تغتفران، ولا يجهلهما الرأي العام، من بين مآسي أخرى أبقيت مخفية، لنتساءل بحق عن مزايا (العهد الذهبي) لبومدين.

لكن هل من المناسب اليوم أن نذكر على هذه الصفحات، بغرض المقارنة – فترتي نظامين قويين قادا البلد بالتوالي. هل من الضروري فتح الجراح التي إلتأمت بدرجة أو بأخرى مع المخاطرة بإيقاظ أخطار منسية.

لقد حاولنا بالتأكيد تجنب الأهواء التي تعمي حكمنا على الأشياء بدلا من تنويره. لكن يجب أيضا على (كل إنسان مخلص لبلاده أن يدفع له ضريبة وطنيته بأن يصرح له بكل ما يعتقد في قرارة نفسه بأنه حقيقة)[1].



بعض محامي الدفاع أمام المحكمة الثورية بوهران سنة 1969 نتعرف من بينهم على الأستاذين : غوادني وبلميلود في الصف الأول. الأستاذ زرطال في الصف الثاني (الثاني إبتداء من اليسار). الأستاذ علي هارون في الصف الثالث (الأول إبتداء من اليمين). ونقيب المحامين شرقي في الصنف الثالث (الخامس ابتداء من اليمين).

1 - Maximilien Sully. Cité par Michel Habart, histoire d'un parjure. Ed. de Minuit, Paris 1960.

لذلك فإن سرد هذه اللحظات الهامة من السنوات المنصرمة بلا ميل لأي هجاء سياسي يجب على الخصوص بأن يسمح بإعادة النظر فيها بموضوعية وهدوء بالنسبة للذين لعبوا أدوارها، ويجب الإطلاع الضروري والسليم على الماضي بالنسبة للأكثر شبابا، بل وبالنسبة لأولئك الذين عانوا منها... وهم على الهامش. وكما أشار Juan Goytisolo بخصوص مرحلة حكم الديكتاتوري فرانكو «يجب ألا تسيطر النظرة الفوقية والسلطوية علينا بخصوص هذه المرحلة، وألا تبتذل هذه الفترة لا بالكذب العمدي ولا بسبب الجهل.

في حدود دراستنا لأصل السلطة في الجزائر منذ 27 ماي 1962[1] وهو أصل قائم في رأينا على علاقات القوة أكثر منه على علاقات القانون، هل يمكن أن يكون هذا الأصل على نحو آخر ؟

من البين أن ج ت وكانت تستمد سلطتها من الشرعية الثورية التي لا يمكن أن تزعم أنها ديموقراطية. وكانت (السلطة) تبدو شرعية لأنها تترجم بواسطة العنف الثوري طموحات عميقة لم يستطع الشعب أن يحققها بالوسائل الشرعية خلال أكثر من قرن.

ونستمد أيضا قسما عاما من هذه الشرعية من المخاطرة بقبول المواجهة بالسلاح مع القوة الإستعمارية.

لكن ضمن م وث ج الجهاز الأعلى لج ت و، وفي حدود ما كانت القرارات في النهاية نتيجة إقتراع مطابق للنظام الذي زود المجلس نفسه به (وهذا رغم وجود خلافات ومعارضات داخلية) ظلت العلاقات بين الأعضاء علاقات قانونية. لأنهم في نهاية الأمر كانوا يعبرون عن حد أدنى من الإجماع.

كيف يكون الأمر إذن عندما ينقسم هذا الجهاز أو يتجزأ ؟

بكل تأكيد، وكما قيل أكثر من مرة في تلمسان* فإن فئة الأقلية لا بد أن تخضع لخيار الأغلبية. هذا هو قانون الديموقراطية. إلا أن هناك شرطين : أن تقوم هذه

---

1 – يعترض البعض على أن استعمال القوة ضمن الحركة الوطنية وهي الأصل البعيد للسلطة ظهر قبل ذلك بكثير. لكن لما كان التاريخ سلسلة متواصلة من الأحداث لا نطمح هنا إلى عرضه في شموليته.

* – يعني جماعة بن بلة في تلمسان التي تعتبر نفسها أغلبية [المترجم].

الأغلبية بطريقة لا نقاش فيها ومطابقة للقواعد المقبولة ثم أن لا يغيب عن النظر أن (الديموقراطية لا تكون تامة إلا عندما تشعر الأقليات حتى الأصغر من بينها أنها محمية). هذان المبدآن الجوهريان لم يكن لهما تأثير كما يبدو على أهل الحل والعقد لصيف 1962. وفي الحقيقة، وحدها القوة هي التي فرضت نفسها.

* بعد أربع ساعات من المداولات أعلنت المحكمة الثورية عن حكمها.

* كل جزائري واع من حقه أن يجعل من نفسه عونا لعدالة بلاده لتنفيذ الحكم في كريم بلقاسم.

« L'histoire des peuples est jalonnée de soubressauts. Quand on est contemporain de ses événements il est difficile de rendre la justice ».

Dans les deux cas des accusés Rehal et Bouregaa, les défenseurs à savoir Me Chergui et Me Benmiloud, déploreront l'absence d'un témoin selon eux capital.

Pour Belahssen Akli, il dira que sa venue à elle seule constitue la meilleure plaidoirie. Et après avoir énuméré l'importance et la gravité des faits dévoilés par l'accusé, Maître Benabdallah demande à la Cour de le faire bénéficier de l'exemption de peine ou de l'excuse absolutoire prévue par le Code Pénal.

N'importe quel Algérien conscient a le droit de se faire l'auxiliaire de la Justice de son pays, en exécutant Krim Belkacem.

Me Benmiloud, dans une retentissante plaidoirie, a attiré l'attention de la Cour sur le comportement héroïque de Bouregaa pendant la guerre de libération.

« A un moment donné de l'histoire de l'Algérie, cet homme, dira-t-il en désignant Bouregaa, a assumé une responsabilité immense et rendu un service exceptionnel ».

« Cet homme est un héros ajoutera-t-il, et les héros sont faits d'une matière rare. De ce fait ils posent des problèmes à leur société ».

Pour Amirat, l'avocat a tenté de limiter les faits qui sont reprochés à son client en faisant un exposé juridique magistral. Sur le plan moral, Me Benabdallah essaiera de dépeindre le passé et la personnalité d'Amirat.

L'orateur termine dans une brillante joute oratoire en demandant la clémence pour son client.

Il était 18 h 30, le Président Abdelghani interrogea Amirat comme tous les autres accusés sur ce qu'il avait à ajouter.

L'accusé, pour la première fois ébranlé, fera une déclaration en demandant à la Cour de le ceue-

الجمهورية الجديدة، الثلاثاء 8 أفريل 1969 وهي تخبر في عناوينها عن المحاكمة

وإذا إتخذت الأغلبية بوضوح موقفا مع الكتلة المعارضة، فهل يمكن ضمان انتصار القانون ؟ هذا أمر ضعيف الإحتمال. لأن الشعوب منذ أن قررت أخذ مصيرها بأيديها شهد التاريخ بأن جميع الثورات عرفت صراعات بين الإخوة رجع في نهايتها القرارا للقوة. وتوجد أمثلة قليلة في العالم أين تم الإنتقال بلا تمهيد وبلا مشقة وبلا آلام من شرعية الثورة إلى شرعية ديموقراطية قائمة على القانون.

هل تستطيع الجزائر، كما نحلم بذلك دائما، أن تبني قاعدة متينة تقيم عليها مؤسساتها ؟ يجيب المشككون أن هذا البلد لم يعرف أبدا دولة القانون. فهل هذا قدر محتوم ؟ هذه الدولة لا يكفي أن نتمناها. بل لا بد أن نريدها ونقصد إليها.

لأن الأمنية إذا اشتد القصد إليها يمكن أن تصبح حقيقة.

مـــلاحـــق

Statuts du Front de Libération Nationale*

Préambule

Le Front de Libération Nationale est l'organisation nationale du peuple algérien dans la guerre d'indépendance.

En même temps qu'il mène ce combat libérateur, le FLN dirige une Révolution. Son objectif fondamental est la liquidation du régime colonial, la restauration de l'Etat algérien souverain et l'édification d'une République démocratique et sociale.

Dans sa lutte, le FLN est le guide de la Nation et le moteur de la Révolution.

Réalisateur de l'union des forces vives de la Nation, union édifiée par l'adhésion consciente de tous les Algériens, le FLN, pour remplir son rôle historique et atteindre les objectifs de la Révolution doit veiller à la consolidation de cette union.

En premier lieu, le FLN dirige la lutte armée grâce à l'Armée de Libération Nationale.

Celle-ci puise ses forces dans l'énergie du peuple. Moudjahidine et moudjahidate mènent le combat qui vise à la destruction des forces de l'ennemi.

Les combattants de l'ALN, animés d'une même foi révolutionnaire, sont des militants du FLN, détachés à l'action armée.

Ainsi l'Algérien, avec ou sans uniforme, participe sur tous les plans au combat libérateur.

Le renforcement de l'union nationale et la cohésion entre le peuple et les forces combattantes sont les gages les plus sûrs de la Victoire.

Le FLN combat pour l'établissement en Algérie d'une société libre, fondée sur une démocratie politique et sociale. Il lutte pour assurer au peuple algérien l'exploitation, la gestion et la jouissance des richesses du pays.

*

* *

* – فضلنا ترك الملاحق بلغة كتابتها الأصلية (اللغة الفرنسية) لكونها وثائق تاريخية يستحسن نشرها بلغة كتابة مؤلفيها، حتى إن تمت ترجمتها فيما بعد. ونشير هنا أن نصوص الثورة الجزائرية كتبت أصلاً بالفرنسية. (المراجع).

L'Algérie fait partie du Maghreb Arabe. Elle appartient au Monde arabe auquel l'unissent quatorze siècles d'histoire et de culture arabo-islamique ainsi qu'une lutte commune contre l'oppression coloniale et impérialiste.

La lutte du peuple algérien s'inscrit dans le vas mouvement qui a permis aux peuples d'Afrique et d'Asie de se libérer.

Elle s'inscrit dans le processus historique de libération des peuples colonisés.

La victoire du peuple algérien contribuera au renforcement de l'idéal de paix et de liberté dans le monde.

*

* *

Les forces d'organisation du FLN sont fonction des tâches que requiert la libération du pays et les conditions de lutte. Ceci étant, ces statuts ne sont qu'un cadre général dans lequel doivent s'inscrire les structures et les règlements particuliers ou locaux.

Le développement de la guerre révolutionnaire a donné naissance au CNRA qui est l'organisme suprême de la Révolution algérienne.

Assumant la direction de la guerre de libération nationale, ce CNRA est à la fois détenteur de la souveraineté du peuple algérien - donc à ce titre constituant provisoire - et organisme politique dirigeant le Front de Libération Nationale.

Les présents statuts adoptés par le CNRA sont applicables immédiatement.

Les structures de toute organisation politique devant être l'émanation des délibérations d'un Congrès national, ces statuts ne sauraient avoir qu'un caractère provisoire. En conséquence, leur application prendra fin lors du Congrès national qui se tiendra pour en connaître.

Chapitre premier - Principes généraux

Art. 1 - Le FLN est l'organisation du peuple algérien en guerre qui lutte pour libérer l'Algérie du régime colonial et instaurer un Etat algérien indépendant et souverain.

Art. 2 - L'objectif du FLN est l'édification d'une République algérienne, libre, démocratique et sociale, qui ne soit pas en contradiction avec les principes islamiques.

Art. 3 - Pour réaliser l'indépendance du pays, le FLN met en œuvre tous les moyens d'action, notamment la lutte armée.

L'ALN fait partie intégrante du FLN. Tout djoundi est militant du FLN.

Tout militant du FLN est susceptible d'être djoundi.

Art. 4 - Le FLN poursuivra après l'indépendance du pays sa mission historique de guide et d'organisateur de la Nation algérienne, afin d'édifier la démocratie réelle, la prospérité économique et la justice sociale.

Chapitre II - Le militant - Ses droits et devoirs

Art. 5 - Est membre du FLN tout Algérien ou Algérienne qui, en vertu des présents statuts, s'engage à combattre pour ses objectifs, s'acquitte des obligations fixées par l'organisme dont il dépend.

Art. 6 - L'adhésion au FLN est individuelle. Elle se fait à l'organisme de base et ne devient effective qu'après une ratification à l'échelon immédiatement supérieur.

Art. 7 - La qualité de militant du FLN est incompatible avec l'appartenance à tout autre organisme politique.

Art. 8 - Tout militant du FLN doit :

a) - connaître l'orientation politique du FLN ;

b) - appliquer et faire appliquer les décisions du FLN ;

c) - œuvrer et veiller constamment à la cohésion et à l'unité du FLN et, par là même, à l'union de toutes les forces de la Nation ;

d) - servir d'exemple par son patriotisme, sa sincérité, son honnêteté, son travail, son dévouement et son comportement ; par le respect dans les relations avec les militants, les responsables et les subordonnés ;

e) - observer les secrets du FLN et faire preuve de vigilance ;

f) - se soumettre à la discipline du FLN commune à tous les militants, de la base au sommet ; le respect de cette discipline étant une cohésion essentielle de travail, d'efficacité et de cohésion. Le dénigrement sous toutes ses formes est formellement interdit et sévèrement puni ;

g) - assister aux réunions régulières des organismes auxquels il appartient ; lire et diffuser la presse et les publications du FLN ; développer ses connaissances générales et ses aptitudes techniques ;

h) - combattre tout travail fractionnel et régionaliste.

Art. 9 - Conformément aux principes de la démocratie intérieure qui régit le FLN, tout militant a droit de :

a) - exposer et défendre ses opinions et son point de vue dans les réunions des organismes auxquels il appartient ;

b) - adresser tout rapport, doléances ou document par voie hiérarchique aux organismes supérieurs jusqu'au CNRA ; le respect de la voie hiérarchique est obligatoire de la base au sommet et inversement ;

c) - assurer personnellement, ou par l'intermédiaire d'un conseil, sa défense devant les conseils de disciplines et tribunaux chargés de juger son activité ou son comportement.

Art. 10 - Tous les militants sont égaux au sein du FLN.

Le responsable, quelle que soit sa place dans la hiérarchie, est soumis aux mêmes devoirs et a les mêmes droits que le militant de base.

Chapitre III - Principes de direction et d'organisation

Art. 11 - Le FLN fonctionne selon les règles du centralisme démocratique. Son organisation hiérarchique est adaptée d'une part aux circonscriptions territoriales, d'autre part aux champs d'activité des militants.

Les circonscriptions territoriales sont : la wilaya, la mintaka, la nahia et le kism.

Art. 12 - Le pouvoir personnel et le culte de la personnalité étant incompatibles avec les principes de la Révolution, la collégialité, ou direction collective, est un principe fondamental de travail au sein du FLN.

La collégialité signifie que, dans les organismes, les décisions sont prises après libre discussion, celle-ci devant rester secrète.

Le vote est obligatoire pour tous les membres.

La collégialité exige que la *minorité* défende et applique loyalement les décisions prises à la majorité.

Les décisions sont communiquées au nom de l'organisme collectif.

Art. 13 - Tout responsable répond à titre personnel de ses activités propres au sein de l'organisme auquel il appartient.

Art. 14 - En vertu de la collégialité, les membres d'un organisme sont collectivement responsables de l'activité de cet organisme.

Art. 15 - La coordination des activités est un élément fondamental du fonctionnement et de la direction collective. Elle doit être assurée à tous les échelons.

Art. 16 - Le contrôle est une nécessité impérieuse dans l'exécution des décisions prises. Chaque organisme a le droit de contrôler les organismes qui relèvent de lui.

Art. 17 - La discipline est égale pour tous. Elle est d'autant plus rigoureuse que les responsabilités sont plus grandes.

Art. 18 - Le respect de la hiérarchie est obligatoire.

Art. 19 - La critique constructive et l'autocritique sont de règle et ne se font qu'au sein des organismes. Elles constituent un facteur d'amélioration et d'efficacité.

Art. 20 - Les réunions des organismes du FLN doivent donner lieu obligatoirement à la tenue de procès-verbaux.

Chapitre IV - Les organismes de direction

A. - Le Congrès National

Art. 21 - Le Congrès national est l'instance souveraine du FLN.

Il se réunit sur le territoire national dès que les conditions de représentativité sont réunies.

Le mode de représentation du Congrès national, la date, le lieu de réunion et la préparation sont arrêtés par le CNRA.

Art. 22 - Le Congrès national :

a) - vote son règlement intérieur ; fixe et détermine la durée de ses sessions, son mode de votation et les majorités exigibles pour la validation de ses décisions ;

b) - examine et sanctionne les rapports du CNRA ;

c) - définit la doctrine et la politique générale du FLN ;

d) - adopte et modifie les statuts ;

e) - désigne le CNRA ;

f) - assume tous les pouvoirs de décision et de contrôle sur tous les organismes du FLN.

B. - Le CNRA

Art. 23 - Emanation du Congrès national devant lequel il est responsable, le CNRA est la haute instance du FLN dans l'intervalle des sessions dudit congrès.

Art. 24 - La composition, le nombre et les modalités de désignation au CNRA sont de la compétence du Congrès national.

Art. 25 - Le CNRA :

a) - vote son règlement intérieur et détermine ses conditions de travail ;

b) - applique les décisions du Congrès ;

c) - discute et vote le budget du FLN ;

d) - désigne également en son sein les commissions de discipline, de contrôle administratif et financier ainsi que toute autre commission d'enquête ;

Art. 26 - Le CNRA détermine toutes les modalités de son fonctionnement et les modes de votation.

Le scrutin est secret pour toutes les questions concernant les personnes.

Art. 27 - Tout membre du CNRA a le droit de saisir le Conseil de tout rapport ou proposition relevant de sa compétence ; la communication à tous les membres est obligatoire.

Chapitre V - Dispositions transitoires

Art. 28 - Le présent CNRA est l'organisme souverain de la Révolution jusqu'au Congrès national ; les deux tiers au moins des membres doivent activer à l'intérieur.

Art. 29 - Le CNRA a la faculté, le cas échéant, de se compléter ou de s'élargir par cooptation, à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 30 - Les biens achetés ou recueillis au cours de la Révolution sont actuellement remis à l'Etat algérien et gérés par lui. Seul le CNRA est habilité à se prononcer pour prendre, en attendant le Congrès national, toute disposition contraire.

Art. 31 - Au sein du CNRA, la participation de tous les membres aux débats est requise. L'abstention dans le vote n'est pas admise.

Art. 32 - En cas d'empêchement justifié et admis par le CNRA, tout membre peut donner un mandat personnel et écrit à un de ses collègues.

Art. 33 - Le CNRA peut convoquer pour l'entendre tout militant ou responsable, ou technicien dont l'audition est de nature à éclairer ses débats.

Art. 34 - Le CNRA ne peut se dessaisir de ses pouvoirs statutaires sous quelques conditions que ce soit qu'au profit du Congrès national.

Chapitre VI - Du bureau du CNRA

Art. 35 - Le CNRA désigne un bureau, composé de trois membres, pour l'intercession, et renouvelable à chaque session suivante.

Art. 36 - Ce bureau est tenu de convoquer le CNRA en session ordinaire et en session extraordinaire à la demande des deux tiers des membres de l'Assemblée.

Chapitre VII - Dispositions disciplinaires

Art. 37 - Toute infraction à la discipline commise par un militant ou responsable est sanctionnée par l'organisme dont il dépend. Les échelons supérieurs peuvent aussi se saisir de l'infraction.

L'appel en matière disciplinaire n'est possible auprès de l'organisme supérieur qu'en cas de faute grave.

Art. 38 - Le règlement général de discipline élaboré par la commission créée par le CNRA définit les fautes et les sanctions ainsi que la procédure.

Chapitre VIII - Ressources financières et materielles du FLN

Art. 39 - Les ressources financières et matérielles du FLN sont constituées par les cotisations, les souscriptions, les dons et les subventions, les biens mobiliers et immobiliers et tous autres revenus.

Les ressources du FLN sont propriété nationale.

Art. 40 - Tout détournement des biens du FLN par un préposé à la garde ou à la gestion est assimilé à une infraction grave qui appelle des poursuites judiciaires.

Institutions provisoires de l'Etat algérien

Préambule

Le 1er novembre 1954, le FLN a déclenché l'insurrection et a appelé le peuple algérien au combat libérateur.

Sous sa direction, le peuple a été mobilisé sur les plans militaire et politique.

Sous son impulsion, la Nation algérienne s'est organisée dans la guerre d'indépendance.

Après de nombreux mois de lutte les nécessités internes et les implications externes de la guerre ont amené le FLN à créer, lors du Congrès du 20 août 1956, des structures rappelant des institutions d'Etat : un législatif et un exécutif.

C'est ainsi que naquit le Conseil National de la Révolution Algérienne (CNRA), dépositaire de la souveraineté du peuple, source de pouvoir, lequel a désigné un Comité responsable devant lui et chargé des tâches de coordination et d'exécution (CCE).

Par la suite, l'évolution de la situation, tant sur le plan intérieur qu'extérieur, avait créé des conditions rendant nécessaire la restauration de l'Etat algérien, disparu depuis la conquête, lui redonnant ainsi une vie internationale. Le 19 septembre 1958 fut constitué le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, responsable devant le CNRA, organisme souverain de la Révolution algérienne, détenteur des pouvoirs institutionnel et législatif. Lors de cette proclamation, le Gouvernement algérien a souscrit aux principes et buts de la Charte des Nations Unies et aux Conventions sur les Droits de l'Homme.

Il est évident que ces institutions étatiques ont un caractère provisoire. Elles dureront jusqu'à la libération du pays et l'élection et la mise en place d'une assemblée constituante.

Chapitre premier -Principes fondamentaux

Art. 1 - L'Etat algérien est une République.

La République algérienne indépendante sera démocratique et sociale. Ses institutions ne seront pas en contradiction avec les principes islamiques.

Art. 2 - La collégialité, ou direction collégiale, est un principe fondamental des institutions algériennes.

Art. 3 - Tout membre du pouvoir législatif ou exécutif répond personnellement de ses activités propres au sein de l'organisme auquel il appartient.

Il est en outre responsable collectivement de l'activité du même organisme.

Art. 4 - La coordination des activités est un élément fondamental de la direction collective des institutions d'Etat et doit être assurée à tous les échelons.

Art. 5 - L'exécution des décisions prises dans le cadre de la collégialité nécessite un contrôle assuré par des organismes prévus et qualifiés.

Art. 6 - La séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, élément fondamental de toute démocratie, est de règle dans les institutions algériennes.

Art. 7 - La République algérienne assure à tous les citoyens, sans distinction confessionnelle ou ethnique, l'égalité devant la loi.

Chapitre II - Le CNRA

Art. 8 - Le CNRA est dépositaire de la souveraineté nationale. Il légifère provisoirement jusqu'à la libération du territoire national et contrôle le gouvernement.

Il peut autoriser le gouvernement à légiférer par décret-loi.

Il définit la politique du gouvernement qui doit lui en rendre compte à chaque session.

Il peut désigner en son sein des commissions auxquelles il fixe des missions déterminées.

Art. 9 - Les décisions du CNRA sont prises en principe à la majorité absolue, sauf les cas prévus dans le présent texte.

Art. 10 - Le CNRA investit le gouvernement et lui accorde sa confiance à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 11 - Le CNRA ratifie les accords ou traités conclus par le Gouvernement algérien et se prononce à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 12 - Le CNRA se prononce sur le cessez-le-feu à la majorité des quatre cinquièmes de ses membres présents ou représentés.

Art. 13 - Le CNRA a la faculté de se compléter ou de s'élargir par cooptation, à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 14 - Au sein du CNRA, la participation aux débats de tous les membres est requise. Dans tout vote, l'abstention n'est pas admise.

En cas d'empêchement justifié et reconnu par le CNRA, tout membre peut donner un mandat personnel et écrit à un de ses collègues.

Art. 15 - Le CNRA ne peut se dessaisir de ses pouvoirs institutionnel sous quelque condition que ce soit.

Art. 16 - Le CNRA peut modifier les dispositions institutionnelles présentes à la majorité des deux tiers de ses membres.

Art. 17 - Le CNRA se réunit en session ordinaire une fois par an, sur convocation de son bureau, prévue à l'article 20 ci-dessous.

Il est convoqué en session extraordinaire à la demande des deux tiers de ses membres ou à la demande du Gouvernement.

Art. 18 - Les textes législatifs sont insérés au Journal Officiel de la République Algérienne.

Chapitre III - Du Bureau du CNRA

Art. 19 - Le CNRA désigne un bureau, composé de trois membres, pour l'intercession et renouvelable à chaque session.

Art. 20 - Ce bureau est tenu de convoquer le CNRA en session ordinaire et en session extraordinaire à la demande des deux tiers des membres de l'Assemblée ou à la demande du Gouvernement.

Art. 21 - A la demande du Gouvernement, et dans les formes déterminées par celui-ci, le Bureau donnera son avis sur toute question qui lui sera soumise s'il le juge utile, l'avis donné par le Bureau n'engageant pas le CNRA.

Le Bureau peut, s'il le juge utile, signaler au Gouvernement toute situation particulière et lui faire toutes suggestions utiles.

Chapitre IV -De l'Exécutif - Le GPRA

Art. 22 - Le GPRA assume le pouvoir exécutif de l'Etat algérien jusqu'à la libération du territoire national et l'avènement d'institutions définitives.

Art. 23 - Responsable de la conduite de la guerre d'indépendance à laquelle il accord la primauté, il gère en outre les intérêts de la Nation.

Art. 24 - Le GPRA est habilité à mener des négociations et à conclure des accords avec d'autres gouvernements.

Aucun accord ne peut être valable et exécutoire s'il n'est pas ratifié par le CNRA.

Art. 25 - Le GPRA peut établir des relations diplomatiques avec les autres Etats.

Art. 26 - Le GPRA nomme les officiers supérieurs et les membres de l'Etat-Major, les chefs de mission à l'extérieur et désigne les titulaires aux postes de responsabilité.

Art. 27 - Le GPRA peut convoquer le CNRA en session extraordinaire.

Art. 28 - Le GPRA discute et vote en conseil le budget.

Art. 29 - Le GPRA réglemente les ordres et les distinctions honorifiques.

Chapitre V -L'organisme de justice

Art. 30 - Le gouvernement désigne les membres composant les tribunaux révolutionnaires sur le plan national.

Art. 31 - La défense est un droit. Si les inculpés ne font pas choix d'un défenseur en matière criminelle, le Président du Tribunal désigne un défenseur d'office.

Art. 32 - Un code criminel et un code d'instruction criminelle seront élaborés par une commission désignée à cet effet par le Gouvernement.

Chapitre VI -L'organisme de contrôle financier

Art. 33 - Il est créé une Commission des Comptes de la Nation dont les membres sont choisis par le Gouvernement, en dehors des fonctionnaires du Ministère des Finances, pour leur compétence.

Cette commission a pouvoir d'investigation au nom du Gouvernement dans tous les services de la Trésorerie du Ministère des Finances ainsi que dans tous les autres ministères.

Elle adressera au Gouvernement des rapports contenant ses constatations et observations. Elle peut faire des suggestions sur le mode de gestion des services. Ces rapports peuvent être soumis au CNRA sur sa demande.

Extraits des résolutions et rapports de l'Organisation (avril 1962)

Résolution du Comité interfédéral (Lausanne, 14 avril 1962)

Le Comité interfédéral dans sa réunion du 10 au 14 avril 1962 a le regret de constater qu'en dépit de la fin des négociations et de la libération des cinq frères Ministres, la rébellion des trois membres de l'ex-Etat Major qui, loin d'avoir pris

fin, s'est au contraire dangereusement aggravée. Cette situation qui, depuis longtemps, suscite des remous au sein de l'organisation travaillée par des rumeurs incontrôlées est devenue intenable. Devant cette nouvelle conjoncture, le Comité interfédéral rappelle sa résolution du 11 novembre 1961 en signalant au Gouvernement :

1. Que ces mêmes éléments continuent leur travail de subversion comme en font foi les rapports ci-joints (arrestations des responsables, sévices, assassinat du frère Yousfi Djillali mort sous la torture).
2. Que l'autorité du GPRA continue à être bafouée dans les faits en dépit des engagements pris à Mohammadia.
3. Qu'un travail de sape et des destruction de l'organisation se poursuit tant aux frontières Est qu'à l'Ouest par le démantèlement systématique des structures organiques des deux fédérations ainsi que par l'interdiction faite aux militants de s'acquitter de leurs cotisations, de diffuser la littérature du FLN.
4. Que, parallèlement à ce travail de destruction, ils s'efforcent de mettre sur pied une structure politique parallèle placée sous leur commandement. C'est ainsi que des bureaux sont ouverts à Tanger et à Tunis.
5. A l'occasion de la visite des cinq frères ministres aux frontières, les membres de l'ex-EMG ont refusé d'associer l'organisation à cette manifestation malgré plusieurs interventions du responsable fédéral et de ses collaborateurs et se sont adressés aux réfugiés sans passer par l'organisation.

Pour toutes ces raisons, le Comité interfédéral, conscient du danger mortel de la perpétuation d'une telle situation, lance un dernier cri d'alarme au Gouvernement l'adjurant de prendre ses responsabilités dans les plus brefs délais en vue de rétablir l'autorité en mettant fin à cette rébellion qui compromet dangereusement l'unité de la Révolution et l'avenir de l'Algérie.

Fédération de Tunisie

Rapport spécial (zones I et II) - Avril 1962

Objet : *Activités de la police frontalière à Tunis*

L'EMG mène une campagne d'organisation de cellules de réfugiés. La propagande fournie à ces cellules est :

- le GPRA mène un jeu contre le peuple ;
- les hommes du GPRA ne sont pas sincères et cherchent à faire rentrer les réfugiés en Algérie pour une campagne de propagande à leur profit.L'EMG a formé des commissaires politiques qui dirigent des groupes de gens choisis parmi d'autres. Leur propagande est lancée surtout contre Krim et Bentobbal.

Rapport de la zone III (Souk El-Arba, Ghardimaou) - Avril 1962

- Le 1er mai, une nouvelle campagne de recrutement systématique a été mise à exécution par l'Etat-Major Général sur toute l'étendue frontalière de la zone. Tous les hommes, de 18 à 45 ans, sont enrôlés de force.
- Dans chaque mechta, une cellule de propagande de dix éléments est constituée. Son rôle est de propager les mots d'ordre contre le retour des réfugiés en Algérie, insistant sur les dangers de cette opération et la nécessité d'exiger des garanties formelles du GPRA. Ces éléments préparent en outre des manifestations de masse lors des visites de la Commission de rapatriement (Croix Rouge internationale) pour exprimer le refus des réfugiés de rentrer chez eux. Ce slogan est le suivant : l'Armée de Libération Nationale seule est capable de protéger les réfugiés et doivent par conséquent rentrer avec elle.

Rapport de la zone VI - Avril 1962

Une commission de l'Armée de Libération Nationale s'est présentée au siège de la zone à Gafsa le 30 avril 1962, demandant au conseil de la zone sa collaboration en vue d'une opération de recrutement de militants dans l'ALN en raison des besoins en cadre à l'intérieur et à l'extérieur.

Les éléments de la commission ont déclaré ensuite : « le Docteur Bouderba est venu demander à l'EMG de faciliter le retour des réfugiés en Algérie. A cette fin, l'EMG a constitué des commissions qui auraient en outre pour tâche d'aider au recrutement ».

La réponse de la zone fut la suivante : « Nous ne pouvons accéder à votre demande que si l'organisation en donne l'ordre ».

Les frères de la commission se sont alors rendus auprès des militants et ont adressé la même demande. La réponse fut identique à celle de la zone. Il fut dit aux militants que la mission de l'organisation est finie et que toute personne qui se refusera au recrutement sera prise de force.

Malgré ces menaces, le résultat de la démarche est resté négatif, bien que les commissions continuent à sillonner la zone avec des véhicules destinées au transport des recrues éventuelles.

Le conseil de la zone attend les instructions.

Fédération du Maroc (oriental) n° 1552/M8

Rapport spécial

Relatif aux événements des mois de janvier, février et mars 1962 dans les mintakas 7 et 8 du Maroc Oriental.

MINTAKA 8

Aussitôt après l'avant-dernière session du CNRA, des rumeurs avaient circulé de bouche à oreille disant qu'il existe un désaccord entre l'Etat-Major Général et le GPRA. Nous n'avions pas voulu croire à la véracité de ces nouvelles qui ont choqué pas mal de gens, ni les diffuser pour ne pas leur donner un caractère officiel. Mais, déjà, nous avions pressenti le danger, ainsi que le malaise qui apparaît au grand jour aujourd'hui, car il existe maintenant une très forte tension dans les rapports de l'organisation politique avec l'ALN.

Cependant, jusqu'à la mi-janvier 1962, la situation était des plus normales. Nos rapports avec l'ALN étaient fréquents et fraternels, la collaboration étroite et fructueuse et le respect mutuel et réciproque.

Mais à partir du 17 janvier 1962, une série d'incidents malheureux éclatèrent à travers plusieurs localités de l'oriental.

Le 7 janvier 1962, un responsable de groupe et un responsable de section de l'organisation politique de Boubeker furent convoqués par des éléments de l'ALN de la zone opérationnelle pour être bastonnés, sous prétexte qu'ils n'exécutent pas avec diligence les ordres de l'ALN.

Le 20 janvier 1962, une lette de menace destinée à tous les responsables de l'organisation politique fut adressée indirectement au nom de l'ALN au responsable du comité de kism de Boubeker. Dans cette lettre les responsables de l'organisation politique sont accusés de toutes les fautes et sont considérés comme des ennemis devant être châtiés.

Le 23 janvier 1962, le R.K. de Saïdia, le frère Hai Chérif, et son adjoint, le responsable organique, furent convoqués au PC du 2e bataillon de la zone opérationnelle pour être, le premier ligoté et humilié, le deuxième ligoté aussi et battu à tel point qu'il a failli perdre un œil.

...

Dans la nuit du 24 au 25 janvier 1962, le responsable de la section de l'organisation de Boubeker, le nommé Yousfi Djillali, fut également convoqué par des éléments de l'ALN puis ligoté et battu à mort, car il devait mourir à la suite des coups qu'il a reçus au cours de sont transfert à l'hôpital. On dut l'enterrer discrètement, sans que même les autorités marocaines en sachent quelque chose, pour éviter des difficultés à l'ALN.

Il fut également interdit par l'organisation politique aux responsables victimes de ces mauvais traitements de porter plainte aux autorités marocaines et leur fut conseillé surtout de garder leur sang froid et de faire preuve de patience.

Ces événements ont eu pour effet de créer un choc psychologique dans l'esprit des Algériens, notamment ceux vivant côte à côte avec l'ALN le long de la frontière, car ces bastonnades, ces menaces et la mort de Yousfi Djillali ont terrorisé tout le monde.

La manœuvre ainsi amorcée, il fut laissé le soin à certains Algériens, parmi lesquels il y a lieu de noter les mécontents qui ne perçoivent pas les allocations familiales parce qu'ils sont jugés aisés, certains consulaires, des réfractaires mêmes, et ceux qui convoitent des responsabilités ainsi que les inconscients, pour faire le reste...

En effet, les 28 et 29 janvier 1962, lors du passage du Président Benkhedda à Guenfouda et Berguent, des manifestations hostiles à l'organisation politique furent provoquées. Le Président Benkhedda dut alors convoquer, à l'issue de la réunion des cadres de l'organisation politique à Berguent, une délégation de ces manifestants déchaînés qui lui notifièrent clairement leur désir d'être dirigés par l'organisation militaire.

Depuis, la situation de l'organisation politique n'a cessé de se dégrader. Puis l'on vit la majeure partie de la population de Tiouli, de Boubeker et de Berguent échapper à notre contrôle effectif après les manifestations de masses organisées contre les responsables politiques dans ces différents centres, ainsi qu'à Ahfir et Saïdia.

...

D'une façon générale, nous pouvons dire que la tension persiste encore et jusqu'à ce jour dans le reste de la Mintaka, quoique les responsables de l'ALN déclarent n'y être pour rien. Et nous pouvons ajouter aussi que les responsables de l'organisation politique qui ont été bastonnés, insultés et humiliés ne peuvent assumer pleinement leurs responsabilités comme par le passé, vu les énormes difficultés quotidiennes qu'ils rencontrent dans l'exercice de leurs fonctions.

C'est pourquoi il importe de trouver de toute urgence une solution qui mette un terme à ces désordres.

Les Algériens conscients de l'avenir du pays suggèrent et souhaitent que l'organisation politique soit rétablie dans ses droits et prérogatives, ou sinon, qu'une fusion des deux organisations, politique et militaire, soit décidée dans le but de renforcer et de consolider l'autorité du pouvoir central, telle est la voie du salut.

Mintaka 7

Conclusion du responsable super-zonal

Depuis les événements qui se sont produits ces derniers mois dans le Maroc oriental, je peux affirmer que l'organisation a tendance à disparaître, surtout dans les centres frontaliers. La volonté d'exécution n'existe plus aussi bien chez le responsable que chez le militant. Le responsable n'a plus de valeur. Le contrôle ne se fait plus et ceci à tous les échelons. Le responsable évite les contrôles pour ne pas répondre aux nombreuses questions au sujet du différend actuel au sein de tous les comités de l'organisation à divers échelons, la confiance réciproque n'existe plus comme par le passé ; chacun des membres de ces comités a peur de ses collègues qu'il soupçonne de travailler avec l'autre tendance. Certains

responsables locaux ont signé des pétitions soutenant l'ALN à l'insu de leurs collègues. D'autres responsables et militants jouent le double jeu. Mais les plus conscients sont complètement désorientés.

Les responsables de kism commencent à ne plus envoyer de rapports écrits pour ne pas se compromettre ; ils préfèrent rapporter les faits oralement.

Il est vrai, comme disent les frères de l'ALN, que certains responsables locaux ont brutalisé peut-être ou n'ont pas donné une importance aux réfugiés et parents de djounoud ; vu les nombreux problèmes et difficultés qui se posent quotidiennement aux responsables locaux, ces derniers peuvent perdre le contrôle de leurs nerfs et leur sang froid et agir de la sorte.

A la suite de tous ces événements, les autorités marocaines de quelques centres étaient gênées. Elle ne surent avec qui elles devaient entretenir des relations et avec qui être en contact, puisque à ses yeux chacun des deux camps prétendait être le représentant authentique de la communauté algérienne.

...

Presque tous les responsables et militants sont mécontents de l'organisation, parce que, disent-ils, aucune information, aucune directive, aucune explication ne nous a été donnée sur le différend actuel alors que nous en subissons les conséquences. Ils prétendent que l'organisation politique ne peut défendre ni leur sécurité, ni leurs intérêts et positions.

Procès-verbal du 7 juin 1962

L'an mil neuf cent soixante deux et le sept juin, les membres du CNRA et les membres des wilayas (des comités) soussignés, présents à Tripoli à l'occasion de la réunion du CNRA (session du 27 mai) :

Considérant que sur la requête du gouvernement, le CNRA a été convoqué pour le 25 mai 1962 ;

Considérant qu'à l'ouverture des travaux, le CNRA a régulièrement établi son ordre du jour à l'unanimité ;

Que cet ordre du jour comportait deux points :

Premier point : étude et adoption du projet du programme de la Révolution démocratique et populaire ;

Deuxième point : désignation d'une direction politique, telle qu'elle était prévue dans le programme précité.

Considérant que le premier point, après étude en commission et en séance plénière, a été adopté à l'unanimité ;

Considérant que pour la désignation de la direction politique une commission a été désignée ;

Que cette commission a abouti dans l'ensemble à des résultats positifs après des consultations individuelles sur la base d'une direction restreinte et unique ;

Qu'elle a pu en outre dégager les noms des frères qu'il convenait de placer aux postes de direction ;

Que malgré les efforts poursuivis pendant plusieurs jours, elle n'a pas réussi à faire accepter à tous les frères pressentis, la constitution d'une équipe travaillant en commun ;

Considérant que sur ces entrefaites, le frère président du conseil a quitté Tripoli dans la nuit du 6 au 7 juin 1962, sans prévenir le bureau du CNRA, ses collègues du gouvernement mettant ainsi l'assemblée dans l'impossibilité de discuter et dans l'impossibilité de clore normalement sa session

Ont dressé, en conséquence, pour valoir ce que de droit, en six exemplaires, numérotés de 1 à 6.

Ont signé ce procès-verbal :

CONSEIL DE LA WILAYA I

Colonel Tahar ZBIRI

PO • Mohammed Salah YAHIAOUI

PO • Amar MELLAH

• Mostpha BENOUI

PO • Smaïl MAHFOUD

CONSEIL DE LA WILAYA II

PO Commandant LARBI

PO Commandant RABAH

CONSEIL DE LA WILAYA III

Colonel SAID

en son nom, et au nom du

• colonel Mohand OU EL HADJ et

• des commandants AHCENE, HAMIMI, TAYEB et Mohand OUALI

CONSEIL DE LA WILAYA IV

Commandant Ahmed BENCHERIF

PO Colonel HASSAN

PO Commandant YOUCEF

PO Commandant MOHAMED

PO Commandant LAKHDAR

CONSEIL DE LA WILAYA V

Colonel OTHMANE

• Commandants BOUBEKEUR, ABDELOUAHAB NASSER et ABBAS

CONSEIL DE LA WILAYA VI

Colonel Mohamed CHAABANI

Commandant Mohamed ROUINA,

Commandant Slimane SLIMANI

Commandant Chérif KHEIREDDINE

Commandant Amar SAKHRI

ETAT-MAJOR GENERAL

Colonel BOUMEDIENE

• Commandant Ali MENDJELI

• Commandant SLIMANE

LES MEMBRES DU CNRA

BENBELLA, Ferhat ABBAS, KHIDER, FRANCIS, BOUMENDJEL, BENALLA

PO BITAT, et par procuration, signé KHIDER et Colonel NASSER

Allocution radiodiffusée du Docteur Chawki Mostefaï (17 juin 1962 à 13 heures)

(Ce texte constitue ce que l'on a appelé les « accords » du 17 juin 1962 entre l'OAS et l'Exécutif provisoire. En échange, l'OAS s'engageait à interrompre la politique de la terre brûlée.)

Européens d'Algérie qui vivez avec nous sur cette terre, je m'adresse à vous pour la deuxième fois en tant que délégué du FLN au sein de l'Exécutif provisoire, alors que dans quelques jours le destin de notre pays sera fixé, que l'indépendance sera proclamée.

C'est une page de l'histoire de notre pays que nous allons tourner. Une ère nouvelle s'ouvre pour les Algériens : celle des responsabilités. C'est pourquoi nous devons être guidés avant tout par le réalisme politique qui nous fait l'obligation d'affronter les vérités sans échappatoire et tenir compte de l'intérêt supérieur de notre pays, de la dignité de tous ses habitants, de leur aspiration à l'égalité, de leur amour de la paix et du progrès social.

Je sais le désarroi dans lequel vous êtes. Vous vous posez des questions sur votre avenir dans ce pays, sur votre sécurité, sur le respect de votre personnalité et de votre dignité d'hommes. Vous êtes probablement meurtris parce que vous pensez que l'avenir de l'Algérie se fait et se fera sans vous et même contre vous.

Tels sont les sentiments d'un grand nombre d'entre vous. Ces sentiments ont été exprimés par les dirigeants des organisations syndicales et professionnelles, et en particulier par les dirigeants de l'OAS avec lesquels nous nous sommes entretenus. Et si j'ai participé à tous ces entretiens, c'est parce que leur utilité a été reconnue par les dirigeants algériens dont vous entendiez recevoir les assurances nécessaires.

L'entente et la paix sont donc possibles, tout de suite. Sachons saisir ensemble l'occasion qui s'offre à nous de ramener la concorde nécessaire entre tous les Algériens. Faisons en sorte qu'ensemble nous remplissions le cadre des accords du 19 mars,[1] en faire une réalité vivante, dissiper cette angoisse du désastre et du néant que représente pour vous le 1er juillet prochain et le transformer en jour d'espoir et de perspectives radieuses pour tous.

Ce 1er juillet que vous redoutez tant parce que vous croyez que l'ordre ne sera plus assuré, ne vous rappelle-t-il pas l'angoisse que vous éprouviez à l'approche du cessez-le-feu ? Et pourtant, l'espoir de la paix retrouvée avait fait taire nos armes. Faisons en sorte qu'à la faveur de notre réconciliation, aujourd'hui la paix soit définitivement retrouvée avant le 1er juillet afin que l'attention et l'effort soient

1. Accords d'Evian

orientés vers les tâches constructives du redressement et de l'essor économique et social.

D'ailleurs les forces algériennes du maintien de l'ordre, qui prendront la relève organisée des gendarmes et des gardes républicains, doivent être les forces de l'Algérie tout entière. Elles sont chargées d'assurer l'ordre public pour tous. *Tous* doivent pouvoir en faire partie. Les mesures nécessaires seront prises en vue de l'exercice des droits civiques algériens afin que vous, Algériens d'origine européenne, participiez également à la sécurité en Algérie.

Algériens d'origine européenne, au nom de tous vos frères algériens, je vous dis que, si vous le voulez, les portes de l'avenir s'ouvrent à vous comme à nous. Franchissons-les ensemble, dans l'oubli du passé. Oui, l'oubli, puisqu'il n'est dans l'intérêt de personne de ruminer ses ressentiments et sans rancunes.

Cette Algérie, notre patrie, a vu depuis tant d'années tant de souffrances et tant de morts. Notre peuple dans sa sagesse a supporté tant d'épreuves. Que ce soir, que demain, cessent les dernières violences, les derniers meurtres, les dernières destructions, qu'enfin la paix et la sécurité pour tous, de nouveau assurées, reviennent, et alors l'amnistie qui sera prononcée dès que les conditions de souveraineté le permettront, fera, à dater de ce jour, table rase du passé, en vue d'affronter dans un climat de sérénité retrouvée les tâches immenses et exaltantes qui exigent notre effort commun.

Résolution du 20 juillet 1962

Les membres majoritaires du Conseil National de la Révolution Algérienne soussignés :

- Considérant la situation provoquée par le « départ » de certains ministres du GPRA lors de la session du 27 mai 1962 ;
- Considérant que les travaux du CNRA auraient pu se poursuivre régulièrement, le quorum étant largement dépassé ;
- Considérant que la crise qui en est résultée a été aggravée par les décisions prises par ces ministres depuis le départ de Tripoli et leur installation à Alger ;
- Considérant cependant que pour des raisons de haute politique, en relation avec la proclamation de l'indépendance de l'Algérie, les soussignés se sont contentés d'établir un procès-verbal de carence (7 juin 1962).
- Considérant, dans ces conditions, que le règlement d'une crise aussi grave ne peut s'effectuer qu'en se tenant aux prises de position du CNRA, il s'avère impossible, compte tenu du contexte politique actuel de réunir les conditions de sérénité susceptibles de permettre une solution rapide de la crise actuelle.
- Considérant qu'il y a urgence ;

Les membres majoritaires du CNRA, conscients de l'extrême gravité du moment,

Décident de mettre en application la solution concernant la désignation du Bureau Politique, telle qu'elle résulte du rapport du 6 juin 1962 de la commission désignée à cet effet.

Demandent à chacun des membres du Bureau Politique de prendre conscience de l'importance de la crise et de sa durée.

Les invitent à assumer immédiatement leurs responsabilités.

Prient les membres du Bureau Politique, présents à Tlemcen, de demander à leurs collègues de se joindre à eux pour accomplir, dans les moindres délais, les lourdes tâches que requiert l'Algérie indépendante.

Tlemcen, le 20 juillet 1962

Signatures au verso sur les documents originaux

Proclamation du Bureau Politique du Front de Libération Nationale Algérienne (22 juillet 1962)

- Considérant que, sur convocation du GPRA, le CNRA, organisme suprême de la Révolution Algérienne, s'est réuni à Tripoli en session extraordinaire le 27 mai 1962 ;
- Considérant que l'ordre du jour de cette commission comportait l'adoption d'un programme comportant la formation d'un Bureau Politique et la désignation d'une équipe susceptible d'appliquer ce programme ;
- Considérant que le 4 juin 1962 est intervenu le vote à l'unanimité d'un programme comportant la formation d'un Bureau Politique, celui-ci devant détenir, jusqu'à la tenue du congrès national, la direction générale de la Révolution ;
- Considérant que pour désigner ce Bureau Politique, une consultation de chacun des membres du CNRA a été effectuée par les soins d'une commission élue à cet effet en cours de session ;
- Considérant que la commission a fait rapport à l'Assemblée plénière et a pris soin de préciser que l'accord de la majorité requise des membres du CNRA s'était fait sur :

  1) une direction souveraine,

  2) une direction restreinte,

  3) une formation de sept membres, composée de cinq ministres ex-détenus et de Messieurs Mohammedi Saïd et Benalla
- Considérant, par ailleurs, qu'au moment où la séance plénière du CNRA fut appelée à entériner le choix déjà exprimé en commission, par la majorité requise, certains membres du GPRA ont abandonné les travaux et ont quitté Tripoli ;

- Considérant que, ce faisant, ils ont accompli un acte de « forfaiture », en paralysant sciemment la poursuite des travaux dans le but d'usurper un pouvoir que la majorité de l'Assemblée se proposait de transmettre au Bureau Politique, et ce conformément aux termes d'un programme qui avait réuni l'unanimité de l'Assemblée ;
- Considérant que si la majorité du CNRA dispose, à juste titre et à bon droit, des éléments fournis en séance plénière par la commission pour proclamer la direction politique, la minorité (et en son nom les ministres qui ont quitté Tripoli) par contre ne saurait se prévaloir de son « départ » pour se maintenir et exercer le pouvoir ;
- Considérant qu'en présence de cette situation, la majorité de l'Assemblée fut contrainte, avant de se séparer, de situer les responsabilités et de condamner les ministres précités dans un procès-verbal de carence daté du 9 juin 1962 ;
- Considérant que les membres majoritaires décidaient cependant de ne pas publier le procès-verbal. Conscients de leurs responsabilités, ils évitaient ainsi d'ouvrir une crise politique grave qui aurait pu servir de prétexte souhaité dans divers milieux pour empêcher la proclamation de l'indépendance de l'Algérie et le retour à la paix ;
- Considérant qu'à dater du 7 juin 1962, les membres du GPRA qui ont quitté Tripoli et qui ont piétiné délibérément les institutions de la Révolution Algérienne, ne sont plus que des ministres usurpateurs. Dès lors, toutes les décisions que ces derniers ont prises ou qu'ils sont appelés à prendre sont entachées de nullité absolue ;
- Considérant que dans de telles conditions la sanction que ces ministres ont prise à l'encontre de l'Etat-Major Général d'une Armée de Libération Nationale au service du peuple le samedi 30 juin 1962 ne peut être qu'illégale ;
- Considérant que pour conserver le pouvoir, ils ont couvert les agissements d'une force composée en partie d'anciens agents de la police colonialiste qui s'illustrent ainsi dans une partie de l'Algérie indépendante tout comme par le passé par des pillages, des viols, des persécutions de toutes sortes ;
- Considérant qu'au moment où ils libèrent et assurent l'impunité aux tueurs de l'OAS, ils font procéder à l'arrestation d'Algériens et d'Algériennes patriotes authentiques dont de nombreux condamnés à mort par le colonialisme français ;
- Considérant enfin que la situation générale actuelle de l'Algérie est caractérisée par des signes d'anarchie sur le plan politique, économique et social ;
- Considérant que la liberté, la sécurité, la dignité et le jeu normal de la légalité et de la véritable démocratie ne sont plus assurés dans certaines régions, notamment dans la capitale ;

• Considérant que le CNRA est, et demeure, l'instance suprême du Front de Libération Nationale et de la Révolution.

Le Bureau Politique

• Répondant à la décision des membres majoritaires du CNRA qui ont demandé à chaque membre du Bureau Politique d'assumer ses responsabilités historiques ;

• En application par ailleurs des dispositions du Programme Politique adopté à Tripoli à l'unanimité le 4 juin 1962 ;

Le Bureau Politique

A décidé d'assumer, à compter de ce jour, ses responsabilités nationales dans le cadre de la légalité des institutions de la Révolution Algérienne jusqu'à la tenue du congrès national souverain.

En conséquence :

Il se déclare habilité à assurer la direction du pays, la reconversion du FLN et de l'ALN, l'organisation du parti, la construction de l'Etat et la préparation d'un congrès pour la fin de l'année 1962 ;

Lance un appel solennel au peuple algérien, à tous les citoyens sans distinction de confession ;

Il leur demande de se grouper dans chaque ville, dans chaque village et chaque dechra, dans le pays et hors d'Algérie, autour de sa direction politique pour :

• consolider l'indépendance de l'Algérie ;

• Edifier un Etat démocratique et moderne, débarrassé de la dictature policière, assurant à tous les citoyens la liberté individuelle et d'expression et la justice sociale ;

• Empêcher le triomphe des forces obscures du néocolonialisme et de ses alliés.

Déclaration de la Wilaya IV

Les responsables de la wilaya IV, forts de la confiance de l'ensemble des militants, des djounoud et du peuple, forts du sentiment du devoir accompli, estiment le moment venu d'exposer ici leurs positions et les efforts qu'ils n'ont cessé de déployer pour sauvegarder la Révolution et servir le peuple.

La déclaration nous a surpris par sa brutalité. Des accusations graves, mais non fondées, sont lancées contre des jeunes patriotes non rompus aux intrigues politiques n'ayant connu pendant six ans que la fraternité des armes, la sincérité de militants et le respect d'un peuple magnifique de courage et d'abnégation.

Il est nécessaire, pour comprendre la situation actuelle et situer les responsabilités de cette nouvelle aventure où l'on veut mener le pays, de remonter à l'origine de la crise, c'est-à-dire au dernier CNRA. Au moment où les responsables de la wilaya aux côtés du peuple menaient la lutte contre les assassins OAS et étaient confrontés aux inextricables problèmes qu'entraîne le sabotage systématique de l'administration par les fonctionnaires français, les membres du GPRA dont les actuels membres du Bureau politique échangeaient des insultes, fuyant les véritables problèmes, préoccupés qu'ils étaient de s'assurer le pouvoir en Algérie.

Les échos de cette réunion parvinrent à l'intérieur du pays, un pays exsangue, mais fort de la victoire arrachée, plein d'enthousiasme et d'espoir. A cette période, Alger était toujours sous la responsabilité de la wilaya IV (c'était la zone 6 dont le chef était l'actuel commandant de la ville Si Mohamed[1]). Par décision du GPRA, il fut érigé en zone autonome sous le commandement d'Azzeddine. Le conseil de la wilaya IV, toujours discipliné envers l'autorité centrale, retira sa responsabilité d'Alger. Il apparut par la suite, au moment de la crise, que tout ceci fut décidé dans un contexte de calculs et d'intrigues pour s'assurer la fidélité de certains chefs.

Quelques jours avant l'autodétermination, la crise qui était apparue à Tripoli commençait à se répercuter à l'intérieur du pays. Pour notre part, nous avons reçu à notre PC le commandant Slimane de l'ex-Etat-major qui nous édifia par sa démagogie sur les intentions de certains hommes.

Il nous est, dès lors, apparu qu'il était indispensable de réunir les forces vives du pays pour amener tous les dirigeants du GPRA à rentrer unis en Algérie, où le peuple enfin victorieux est prêt pour toutes les tâches de reconstruction.

A l'occasion d'une réunion tenue à Zemmorah (en wilaya III), avec la participation des délégués des wilaya III, wilaya IV, zone autonome d'Alger, wilaya II et Fédération de France (les autres wilayas invitées, sans refuser, n'ont pas envoyé leurs représentants), des résolutions furent prises et présentées par une délégation au GPRA à Tunis (voir lettre aux wilayas I, V et VI du 25 juin 1962).

La suite vous la connaissez. Il y eut la démission de Monsieur Khider et le déplacement au Caire de M. Benbella. Dès lors ces deux chefs prirent la responsabilité d'une crise qui a failli nous amener au bord de la guerre civile.

Malgré tout, le conseil de la wilaya IV demanda au GPRA de ne pas précipiter son retour en Algérie, voulant encore préserver le pays d'une crise dont les effets ne se sont pas transposés à l'intérieur et appelant les dirigeants à s'unir avant de rentrer à Alger, car les responsables de la wilaya IV restaient persuadés

1. Bousmaha.

que seul le peuple souverain pourrait, lors des élections, investir une autorité légale.

Par la suite, lorsque M. Benbella se rendit à Rabat, deux membres de la wilaya IV, le colonel Hassan[1] et le Docteur Saïd[2], et le colonel de la wilaya III se déplacèrent auprès de lui, porteurs d'une résolution commune et l'invitèrent à rejoindre Alger (voir le rapport adressé à Benbella et au GPRA du 7 juillet 1962).

Notre démarche resta sans succès. Benbella et Khider rejoignirent Tlemcen ; la crise était consommée. Loin de se décourager, indifférents aux commentaires souvent inspirés de la presse, les délégués de la wilaya IV se rendirent, tour à tour, à Tlemcen, à Alger sans se départir de leur attitude de neutralité et de refus de soutenir telle ou telle personne. Ignorant les déclarations tapageuses auxquelles se livraient des apprentis sorciers érigés en porte-parole et soucieux seulement d'exploiter, à leurs fins, la division, observant un silence scrupuleux, les responsables de la wilaya IV, qui organisèrent des réunions inter-wilayas à Orléansville, ne ménagèrent aucun effort pour arriver à une formule évitant la cassure et le risque d'affrontement.

C'est au moment où une solution susceptible de préserver le pays de l'aventure fut en vue qu'on décida, à Tlemcen, de mettre fin à cette réunion sabotant ainsi tous les efforts accomplis. Une déclaration unilatérale, proclamant la constitution du bureau politique, fut rendue publique. La wilaya IV ne voulut cependant pas dénoncer ce qui était, il faut le dire, un coup de force.

Au paroxysme de la crise, la wilaya IV, cherchant toujours à préserver la moindre chance de rapprochement et à éviter de consommer la division du pays, se refusa à suivre d'autres responsables regroupés à Tizi-Ouzou et condamna vigoureusement tout recours à la force.

C'est ainsi que, pour éviter que le sang ne coule à Alger (étant renseignés sur les préparatifs de Yacef Saadi et de ses éléments pour s'attaquer à l'organisation dans cette ville) et pour répondre aux exigences de la situation rendue confuse et explosive comme l'a montré le coup de force de Constantine, la wilaya IV décida de rentrer à Alger. A cette époque, le bureau politique s'en réjouit. Cela n'a pas pour autant amené les responsables de la wilaya à se départir d'une stricte neutralité laissant les discussions se poursuivre entre Boudiaf, Khider, Krim et Mohand Ouel Hadj.

Lorsque le compromis du 2 août fut accepté, la wilaya IV se réjouit de la fin d'une crise qui a menacé le pays d'une guerre civile. Elle organisa l'arrivée du bureau politique à Alger et était résolue à apporter sa contribution à cette autorité.

---

1. Youcef Khatib.
2. Arezki Hermouche.

Malgré ses origines contestables quant à la légalité révolutionnaire puisqu'il n'est ni le résultat d'un vote du CNRA ni celui d'un accord des wilayas. La wilaya IV, pour continuer toujours son œuvre de préservation, reconnut l'existence du bureau dans les limites de ses compétences fixées par l'accord du 2 août, à savoir :

- Préparation des élections pour le 27 août 1962 ;
- Préparation du CNRA pour la semaine qui suit ces élections ; le CNRA qui doit examiner de nouveau la composition du bureau.

Il faut bien noter ici qu'il n'entrait nullement dans les attributions de ce bureau provisoire ni la création d'un parti ni, a fortiori, la reconversion des organismes déjà existants de la Révolution.

Dès sa première réunion, le bureau politique, en répartissant entre ses membres toutes les attributions du gouvernement, dépossédait celui-ci de ses pouvoirs et outrepassait largement les prérogatives qui lui ont été reconnues le 2 août 1962.

Alors que les membres du conseil de la wilaya IV ne manifestaient a priori aucune hostilité à ce bureau, ce dernier, dès les premiers jours de son installation, a exprimé sa méfiance à l'égard des responsables de l'organisation FLN-ALN. C'est ainsi qu'il congédiait le directeur de la Radiodiffusion, un vieux et authentique militant pour la simple raison, selon leur propre expression, qu'ils avaient un pacte moral avec ceux qui les ont rejoints à Tlemcen, pour le remplacer par un ancien speaker qui, lors du 13 mai 1958, appelait les masses algériennes à fraterniser avec les assassins. C'est ainsi qu'il nous interdit de publier tout communiqué.

Dès la première déclaration de M. Khider où il s'élevait contre « les abus, les dépassements », et interdisait les « réquisitions », le conseil de la wilaya IV attira l'attention du bureau politique sur ce procédé facile qui consiste à se poser en défenseur de l'ordre alors qu'il se dit autorité, donc nécessairement responsable lui aussi de la situation qu'il présente.

La wilaya IV, tout en faisant remarquer qu'il aurait été plus honnête et aussi plus efficace d'envoyer des notes de service internes signalant les exactions (quand il y a exactions) aurait aimé avoir des séances de travail avec le bureau politique en vue d'étudier et d'élaborer un plan d'assainissement. Il est facile de s'élever contre des enlèvements quand on oublie que le peuple algérien sort d'une guerre terrible de sept ans et a vécu les assassinats quotidiens de l'OAS.

Que n'ont-ils donc ces membres du Bureau politique demandé à se rendre dans les campagnes pour étudier la situation ? Que n'ont-ils demandé à s'adresser aux militants et aux djounoud ?

Il paraît toujours payant de prendre des mesures soi-disant populaires comme l'arrêt des impositions. Mais le peuple sait-il, le bureau politique a-t-il consulté le conseil de wilaya pour le savoir, que bien avant « l'interdiction de M. Khider », les responsables de la wilaya avaient suspendu toutes impositions ?

Encore faut-il souligner que ce n'est ni le paysan ni l'ouvrier qui était imposé, mais bien les industriels, les gros commerçants, les fonctionnaires qui ont bénéficié de la promotion musulmane de De Gaulle.

N'est-il pas malhonnête de laisser entendre que l'ALN vivait sur le dos du peuple, *sans consulter une seule fois* les rapports financiers des secteurs, régions, zones et wilaya. On aurait noté alors que les deux tiers du budget étaient consacrés aux secours des familles de martyrs (secours hélas dérisoires), aux familles de moudjahidine, à l'entretien et à l'équipement des antennes médicales, aux infirmeries et écoles que l'ALN a ouvertes partout dans nos campagnes. Et d'ailleurs nous a-t-on demandé *une seule fois* un rapport sur la situation dans la wilaya ?

On préfère dénigrer en amplifiant des faits locaux toujours fatals au lendemain d'une guerre pour mieux les exploiter. On préfère s'en tenir, même s'il faut en sous-main les susciter, à des faits négatifs, oubliant pour les besoins de la cause de mentionner les réalisations de l'organisation. Car il est clair maintenant qu'il fallait, pour mieux asseoir une autorité portant la tare du coup de force, détruire toute autre autorité sortie, elle, du feu de l'action de sept années de luttes menées avec le peuple contre l'ennemi.

On nous reproche de réquisitionner ! Oui, nous réquisitionnons. Mais nous réquisitionnons quoi ? Des appartements abandonnés par l'OAS et ses partisans ! Pour y loger qui ? Des familles de martyrs, des familles habitant des bidonvilles, des familles de plastiqués, des familles de moudjahidine, des familles de réfugiés.

Quoi, faut-il donc que le peuple algérien, qui a subi cent trente années de colonialisme et sept années de guerre, continue à croupir dans les taudis et les bidonvilles, pour respecter les biens des assassins de nos frères ? Est-ce pour cela que des milliers des nôtres sont morts ?

Libre à lui, M. Khider, d'acheter, comme il l'a dit, une villa s'il est fortuné. Mais que fera la famille dont le père est disparu depuis la bataille d'Alger ? Que fera le maquisard qui, pendant six ans, s'est sacrifié et n'a pas un sou d'économie ? Faut-il, pour eux, les adresser à l'hospice ? Et puis, M. Bitat, membre du bureau politique n'habite-t-il pas lui dans une villa réquisitionnée par les soins de l'organisation ? Le bureau politique ne nous a-t-il pas demandé de réquisitionner des appartements ou des villas pour les membres du GPRA et les fonctionnaires des ministères ?

Ce que les responsables de la wilaya IV auraient aimé c'est qu'on dise : mettons de l'ordre ensemble, réglementons tout cela, établissons des commissions d'habitat, etc...

On nous reproche de perquisitionner. Oui, nous perquisitionnons ! Faut-il donc tendre la joue gauche quand on reçoit une gifle sur la droite ? Lorsque notre

service de renseignements nous signale qu'une maison ou appartement où il y aurait des armes cachées, ou bien lorsque nous recevons un tract signé OAS, faut-il pour nous rester indifférents et nous croiser les bras ? C'est tout cela qu'on aurait aimé discuter dans de véritables séances de travail. En vérité, on se réunit avec l'Exécutif, avec Farès.... A ce sujet, nous avons maintes fois exposé notre opinion : les responsables de la wilaya IV ne sont ni des militaristes ni des ambitieux mais, conscients de leur responsabilité forgée par le combat révolutionnaire, ils veulent, à l'exemple de tout militant digne de ce nom, défendre les objectifs pour lesquels des milliers des leurs sont morts.

L'ALN, il faut le répéter, n'est pas une armée de métier. Ce sont des militants, comme le fidaï qui un jour a lancé une grenade ou a abattu un traître, des militants réduits par les circonstances à lutter les armes à la main.

Parler de les mettre dans les casernes avant l'établissement des institutions du pays, avant l'algérianisation de l'administration, ce serait vouloir étouffer l'avant-garde actuelle du pays. Et, déjà, nous assistons à une alliance qui se dessine avec le néocolonialisme. Nous avons exposé notre point de vue quant à la reconversion. Nous vous rappelons qu'il est dangereux et inopportun de détruire une organisation en place, la seule qui ait pu faire face, au lendemain de l'indépendance, aux multiples tâches (police, gendarmerie, enseignement, santé publique, recasement, protection des forêts, etc...) sans au préalable préparer d'autres structures.

Simplifier, comme on le fait et prétendre que la wilaya IV se refuse à la reconversion constitue un procédé malhonnête. Et puis pourquoi cette précipitation à dissoudre pour l'annoncer publiquement, les conseils de wilayas à deux ou trois semaines des élections ? Que deviendront alors les conseils de zones, de régions de secteurs, de sous-secteurs ? Quel organisme s'occupera des familles de martyrs ? Qui s'occupera des centres sociaux ? des réformés ? Ne nous a-t-on pas mis sur les bras, sans aucune préparation, une centaine de djounoud malades mentaux ramenés de la base de l'Est ? Qui s'occupera des unités ? des antennes médicales ? etc.

Voila ce que nous voulions, nous, préparer et l'installer le jour où on dira la reconversion est faite.

Or, on utilise cela comme un cheval de bataille. On charge l'ALN, et particulièrement la wilaya IV, de tous les maux, marasme économique, chômage, etc... Mais où sont donc ces plans de relance économique que nous avons sabotés ?

A-t-on mentionné une seule fois que l'ALN et le FLN ont assuré la rentrée des récoltes abandonnées par les colons et s'apprêtent à organiser les vendanges ? A-t-on mentionné que c'est l'organisation qui a assuré le débarquement des cargaisons de blé et de diverses matières au port d'Alger ? Pourquoi M. Khider n'a-t-il pas dit que lui-même nous a demandé d'organiser le déchargement du blé amené par le bateau soviétique par exemple ? Et qui assure la

répartition de ces vivres pour les paysans et pour les nécessiteux sinon les militants de l'organisation.

...

Hier on a déclenché une autre crise : les responsabilités sont clairement établies. Le bureau politique a jugé utile de proposer la candidature de Farès et du grand propriétaire terrien Cheikh Kheireddine dans les listes du département d'Alger et de Médéa. Les responsables de la wilaya IV ont souligné que ces deux homme ne peuvent valablement représenter le pays et surtout le FLN au sein de la première assemblée constituante de l'Algérie indépendante, alors que d'authentiques militants, sortis des prisons ou des camps, sont oubliés ou écartés systématiquement.

Le bureau politique remplace un candidat sur lequel au préalable les responsables de la wilaya IV et M. Khider se sont mis d'accord par un autre candidat sans en informer le conseil de la wilaya. Nous avons attiré l'attention des membres du bureau politique sur le danger qu'il y a à continuer les compromis et à rechercher des alliances d'intérêts contradictoires. C'est donc en définitive au sujet de quelques personnes décriées et compromises aux yeux des militants et du peuple et ne représentant qu'elles-mêmes, que le bureau politique joue l'avenir du pays en relançant la crise.

Il faudrait donc penser qu'il recherche à tout prix une assemblée préfabriquée.

Quant au coup de force dont parle M. Khider, qui affirme que la wilaya IV a empêché le bureau politique d'utiliser la radio, nous signalons seulement que lui-même a bien lu hier sa déclaration à la radio et à la télévision. Tout commentaire est alors superflu.

Il est de notre devoir de rappeler que les membres du corps diplomatique dont parle M. Khider sont tous des représentants des pays de l'OTAN dont le rôle de soutien à l'impérialisme français durant la guerre est connu de notre peuple. Il est à noter que pas un seul diplomate des pays arabes et africains ou socialistes ne s'est associé à cette démarche.

Pour préserver l'unité et éviter au peuple algérien les épreuves de l'affrontement fratricide et sanglant, le conseil de la wilaya IV avait, en juillet dernier, observé une attitude de neutralité entre les groupes de Tlemcen et Tizi-Ouzou, attitude qui a pour une bonne part contribué au dénouement pacifique de la crise.

Malgré la tare originelle qui entachait ce bureau politique provisoire, la wilaya IV, toujours dans le même souci, était disposée à l'aider de tout son pouvoir durant le mois de son existence légale.

Or, il est vite apparu que ce bureau entendait profiter de ce délai pour s'accaparer des compétences que l'accord du 2 août ne lui reconnaissait pas (création de parti, reconversion des structures de la Révolution établies par le CNRA...) et préparer une assemblée toute à la dévotion de certains hommes. C'est ainsi que

seule une partie du bureau politique a participé à la mise au point des listes électorales imposant par exemple la tête de file de la bourgeoisie néocolonialiste, de grands féodaux et en excluant toute représentation réelle de l'UGTA, des étudiants et des travailleurs algériens émigrés à l'étranger.

Consciente que l'application de tels procédés, que l'établissement d'une telle politique consacreraient la négation des objectifs de la Révolution, la wilaya IV, fidèle à la volonté des djounoud, des fidaïs, des moussebiline, des emprisonnés qui se sont sacrifiés pour l'avènement d'une Algérie libre, débarrassée à jamais des privilèges et de l'exploitation, déclare solennellement que le groupe établi à la *Villa Joly* (siège du bureau politique) tourne délibérément le dos aux principes de la Révolution.

Prenant acte de la déclaration de M. Khider par laquelle il affirme que « le bureau politique n'est plus en mesure d'exercer ses responsabilités », le conseil de la wilaya IV en appelle à tous les militants et djounoud pour exiger, dans les meilleurs délais, la réunion du CNRA qui demeure aujourd'hui la seule autorité jouissant de la légalité révolutionnaire.

Alger, le 26 août 1962

أنجز هذا الكتاب من طرف
دار القصبة للنشر
حي سعيد حمدين - حيدرة - 16012، الجزائر
الهاتف : 10 79 54 / 11 79 54 021 الفاكس : 77 72 54 021
البريد الإلكتروني : casbah@djazair-connect.com
الجزائر، 2004



بعد تعليمه الابتدائي والثانوي بالجزائر، واصل علي هارون دراسته الجامعية بباريس ومارس العمل السياسي بالفرع الجامعي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وعند اندلاع حرب التحرير التحق بالثورة وتقلد العديد من المسؤوليات:

- عضو في فدرالية جبهة التحرير بفرنسا وفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- بعد الاستقلال عين نائبا للجزائر العاصمة بالجمعية الوطنية التأسيسية من 1962 إلى 1963.
- ترك النشاط السياسي لمدة 28 سنة وتفرغ لعمله كمحامي.
- في 1991 أسندت له حقيبة وزير حقوق الإنسان.
- عضو بالمجلس الأعلى للدولة من 1992 إلى 1994.



«... إن قول الحقيقة لا يكون صالحا في كل وقت خصوصا خلال سنوات العتمة و"لغة الخشب" حيث كانت الثورة وبعض قادتها محل تقديس بينما طال التشويه صورة البعض الآخر ولف النسيان آخرين مؤقتا أو نهائيا، وهو نسيان أريد له أن يكون انتقائيا. إن الذي لا يجهر بالحقيقة وهو يعرفها يجعل من نفسه متواطئا مع الكذابين والمزورين والمنافقين. إن قول الحقيقة، خلافا للتيار المدعم بالرواية الرسمية للأحداث، ربما يعني المساهمة في زعزعة اليقين وإحداث الاضطراب في الأمن الاجتماعي.

إن طموحنا هو أن نعيد بأمانة سرد تجربة قاسية ونسلم الأجيال الجديدة ما يبدو لنا جزءا من الحقيقة خصوصا أن الوقت ما يزال مواتيا ...».

يتناول هذا الكتاب فتنة صيف 1962 بين الإخوة الأعداء، وهو محاولة لرفع الستار عن مرحلة بقيت خفية، آلا وهي نهاية حرب التحرير وأزمة صيف 1962 المتمثلة في أربعة أشهر من الخلافات والصراعات، وبخاصة التطاحن خلال الاجتماع الذي بقي معلقا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية...

إنها خيبة الانطلاق... أو لنقل بمرارة إنها الخيبة الكبرى.



دار القصبة للنشر

تدمك : 5 - 411 - 64 - 9961